

منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه تأليف الامام
الحافظ المحقق ناصر السنة وقامع البدعة
أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
الشافعي قدس الله روحه ونور
ضريحه ونظمناه
آمين

م

(وهم امشه متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)
(رحمه الله تعالى)

* (فهرسة منهاج الطالبين) *

٢	(كتاب الطهارة) * ٣ باب أسباب الحدث	٢٤	فصل ان تعدنوع المشاشية الخ
٤	فصل في آداب دخول الخلاء ٤ باب الوضوء	٢٥	باب زكاة النيات ٢٥ باب زكاة النقد
٥	باب مسح الخف ٥ باب الغسل	٢٦	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٥	باب النجاسة ٦ باب التيمم	٢٦	فصل شرط زكاة التجارة الحول
٦	فصل يتيم بكل تراب طاهر الخ ٧ باب الحيض	٢٦	باب زكاة الفطر
٧	فصل رأ أن لسن الحيض أقله	٢٧	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
٧	(كتاب الصلاة)	٢٧	فصل تجب الزكاة على الفور
٨	فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ	٢٨	فصل لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب الخ
٨	فصل الأذان والاقامة الخ	٢٨	(كتاب الصيام) ٢٨ فصل النية شرط للصوم الخ
٨	فصل استقبال القبلة شرط الخ	٢٩	فصل شرط الصوم الامساك عن الجماع الخ
٩	باب صفة الصلاة	٢٩	فصل شرط الصوم الاسلام والعقل الخ
١١	باب شروط الصلاة خمسة الخ	٢٩	فصل شرط وجوب صوم رمضان الخ
١٢	فصل تبطل الخ ١٢ باب سجود السهو	٣٠	فصل من فاته شيء من رمضان
١٣	باب تسن سجودات التلاوة	٣٠	فصل تجب الكفارة الخ ٣٠ باب صوم التطوع
١٣	باب صلاة النفل ١٤ (كتاب صلاة الجماعة	٣٠	(كتاب الاعتكاف)
١٤	فصل لا يصح اقتداؤه من يعلم بطلان صلاته الخ	٣١	فصل اذا نذر مرة متتابعة لزمه
١٥	فصل لا ية تقدم على امامه في الموقف الخ	٣١	(كتاب الحج) ٣٢ باب المواقيت
١٥	فصل شرط القدوة الخ	٣٢	باب الاحرام ٣٢ فصل الحرم ينوي ويلبي
١٥	فصل تجب متابعة الامام	٣٣	باب دخول مكة
١٦	فصل خرج الامام من صلاته	٣٣	فصل للطواف أنواعه واجبات وسنن
١٦	باب صلاة المسافرين	٣٣	فصل يستلم الحجر الخ
١٦	فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا شامية	٣٤	فصل يستحب للامام أو منصوره الخ
١٧	فصل في جواز جمع التقديم والتأخير	٣٤	فصل ويبيتون بمزدلفة الخ
١٧	باب صلاة الجمعة ١٨ فصل يسن الغسل لحاضرها	٣٤	فصل اذا عاد الى منى الخ
١٨	فصل من أدرك ركوع الثانية	٣٥	فصل أركان الحج خمسة
١٩	باب صلاة الخوف	٣٥	باب محرمات الاحرام
١٩	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير	٣٥	باب الاحصار والغوات
٢٠	باب صلاة العيدين	٣٦	(كتاب البيع) ٣٦ باب الرما
٢٠	فصل يندب التكبير بغروب الشمس	٣٧	باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
٢٠	باب صلاة الكسوفين	٣٧	عسب الفعل الخ
٢٠	باب صلاة الاستسقاء	٣٧	فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل له جوعه الخ
٢١	باب ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر الخ	٣٨	فصل باع خلا وخرا الخ ٣٨ باب الخيار
٢١	(كتاب الجنائز) ٢٢ فصل يكفن بماله لبيسه حيا	٣٨	فصل لهما ولا حد هما شرط الخيار الخ
٢٢	فصل اصلاته أركان	٣٨	فصل للمشتري الخيار بظهور عيب قديم
٢٣	فصل أقل القبر حفرة الخ	٣٩	فصل التصرية حرام الخ
٢٤	(كتاب الزكاة) ٢٤ باب زكاة الحيوان	٣٩	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع

باب التولية والاشراك والمراجعة	٤٠	(كتاب الشفعة)	٥٧
باب الاصول والثمار	٤٠	فصل ان اشترى بمئلى الخ	٥٨
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه الخ	٤١	(كتاب القراض)	٥٩
باب اختلاف المتبايعين	٤٢	فصل يشترط ايجاب وقبول	٥٩
باب العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه الخ	٤٢	فصل لكل فسحة ٦٠ (كتاب المساقاة)	٥٩
٤٢ (كتاب السلم)		فصل يشترط تخصيص الثمر بهما الخ	٦٠
فصل يشترط كون المسلم فيه	٤٣	(كتاب الاجارة)	٦٠
فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه الخ	٤٣	فصل يشترط كون المنفعة معاومة	٦١
فصل الاقراض مندوب ٤٤ (كتاب الرهن)	٤٣	فصل لا يصح اجارة مسلم لجهاد	٦١
فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٤٤	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى الميكترى	٦١
فصل اذ لزم الرهن الخ	٤٥	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً	٦٢
فصل جنى المرهون قدم الجنى عليه الخ	٤٥	فصل لا تنفسخ الاجارة بعذر	٦٢
فصل اختلاف في الرهن أو قدره	٤٥	(كتاب احياء الموات)	٦٣
فصل من مات وعليه دين الخ	٤٦	فصل منفعة الشارع المردود	٦٣
(كتاب التفليس)	٤٦	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج الخ	٦٣
فصل يبادر القاضى الخ	٤٦	(كتاب الوقف)	٦٤
فصل من باع ولم يقبض الثمن ٤٧ باب الحجر	٤٧	فصل قوله وقفت على أولادى	٦٤
فصل ولى العبي أبوه الخ ٤٨ باب الصلح	٤٨	فصل الاظهر أن الملك في رقة الموقوف الخ	٦٤
فصل الطريق النافذ الخ	٤٨	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه الخ	٦٥
باب الحوالة ٥٠ باب الضمان	٤٩	(كتاب الهبة) ٦٥ (كتاب اللقطة)	٦٥
فصل المذهب صحة كفالة البدن	٥٠	فصل الحيوان المملوك الخ	٦٥
فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظاً يشعر بالتزام	٥٠	فصل ويذكر بعض أوصافها	٦٦
(كتاب الشركة) ٥١ كتاب الوكالة	٥١	فصل اذا عرق سنة الخ ٦٦ (كتاب اللقيط)	٦٦
فصل الوكيل بالبيع الخ	٥٢	فصل اذا وجد لقيط بداو الاسلام الخ	٦٧
فصل قال بيع لشخص معين الخ	٥٢	فصل اذا لم يقر اللقيط برق الخ	٦٧
فصل الوكالة جائرة من الجانبين	٥٢	(كتاب الجمالة) ٦٧ (كتاب الفرائض)	٦٧
كتاب الاقرار	٥٣	فصل الفروض المقدرة الخ	٦٨
فصل قوله لزيد كذا صيغة اقرار	٥٣	فصل الاب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد الخ	٦٨
فصل يشترط في المقربة أن لا يكون ملكاً للمقر	٥٤	فصل الاب يرث بغرض الخ	٦٨
فصل قال له عندي سيف الخ	٥٤	فصل الاخوة والاخوان لا يورثون الخ	٦٩
فصل أقر بنسب الخ ٥٥ (كتاب العارية)	٥٥	فصل من لا عصبة له بنسب وله معتق الخ	٦٩
فصل لكل منهما رد العارية	٥٥	فصل اجتمع جدوا وخوة الخ	٦٩
(كتاب الغصب)	٥٦	فصل لا يورث مسلم وكافر	٦٩
فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته	٥٦	فصل ان كانت الورثة عصابات	٧٠
فصل ادعى تملكه وأنكر المالك صدق الغاصب بيمينه	٥٧	(كتاب الوصايا) *	٧١
فصل زيادة الغصوب ان كانت أثراً محضاً الخ	٥٧	فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله	٧١
		فصل اذا طعننا الممرض مخوفاً لم ينفذ تبرع الخ	٧٢

٧٢	فصل أوصى بشاة الخ	٨٥	فصل الفرقة بالمظا طلاق
٧٢	فصل تصح بمنافع عبدو دار الخ	٨٥	فصل قال أنت طالق وعليك الخ
٧٣	فصل له الرجوع عن الوصية	٨٦	فصل ادعت خلعاً الخ ٨٦ (كتاب الطلاق)
٧٣	فصل يسن الايصاء بقضاء الدين الخ	٨٦	فصل له تطويض طلاقها اليها
٧٣	(كتاب الوديعة)	٨٧	فصل مريلسان نائم طلاق لغا
٧٤	(كتاب قسم النفي والغنيمة)	٨٧	فصل خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو
٧٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار الخ	٨٧	فصل قال طامتك أو أنت طالق ونوى عددا
٧٥	(كتاب قسم الصدقات)	٨٧	وقع الخ
٧٥	فصل من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه الخ	٨٨	فصل يصح الاستثناء بشرط اتصاله
٧٦	فصل يجب استيعاب الاصناف	٨٨	فصل شك في طلاق فلا الخ
٧٦	فصل صدقة التطوع سنة	٨٨	فصل الطلاق سني وبدعي
٧٦	(كتاب النكاح)	٨٩	فصل قال أنت طالق في شهر كذا
٧٦	فصل تحل خطبة نكاحية عن نكاح الخ	٨٩	فصل علق بحمل الخ
٧٧	فصل انما يصح النكاح بايجاب	٨٩	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث
٧٧	فصل لا تزوج امرأة نفسها	٩٠	فصل علق بأكل رغيف
٧٧	فصل لا ولاية للرفيق وصي الخ	٩٠	(كتاب الرجعة) ٩١ (كتاب الايلاء)
٧٨	فصل زوجها الولي غير كفء برضاها الخ	٩١	فصل يهل أربعة أشهر الخ
٧٩	فصل لا يزوج مجنون صغير الخ	٩١	(كتاب الطهار)
٧٩	باب ما يحرم من النكاح	٩٢	فصل على المظاهر كفارة الخ
٧٩	فصل لا ينكح من علمكها أو بعضها	٩٢	(كتاب الكفارة) ٩٣ (كتاب اللعان)
٨٠	فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها	٩٣	فصل له فذف زوجة علم زناها
٨٠	باب نكاح المشرک	٩٣	فصل اللعان قوله أو ربع مرار
٨٠	فصل أسلم وتحتنه أكثر من أربع	٩٤	فصل له اللعان لنفي ولد الخ
٨٠	فصل أسلم معا ستمت النفقة	٩٤	(كتاب العدد) ٩٤ فصل عدة الحامل بوضعه
٨٠	باب الخيارات والاعطاف ونكاح العبد	٩٤	فصل لزمها عدة تاخض الخ
٨١	فصل يلزم الولد اعطاف الاب الخ	٩٥	فصل عاشرها كزوج الخ
٨١	فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ	٩٥	فصل عدة حرة حائل لوفاة الخ
٨٢	(كتاب الصداق)	٩٥	فصل يجب سكني لمعدة طلاق الخ
٨٢	فصل نكحها بنخمر أو حرا الخ	٩٦	باب الاستبراء ٩٦ كتاب الرضاع
٨٢	فصل قالت رشيدة زوجي بلا مهر	٩٧	فصل تحتها صغيرة فأرضعتها أمه
٨٣	فصل مهر المثل ما يرغب به	٩٧	فصل قال هند بنتي الخ ٩٧ كتاب النفقات
٨٣	فصل الفرقة قبل وطء منها	٩٨	فصل الجديد أنم انجب بالتمكين
٨٣	فصل لاطاقة قبل وطء معة	٩٨	فصل أعسر بم الخ
٨٣	فصل اختلاف في قدر مهر	٩٩	فصل يلزمه نفقة الولدان علا
٨٤	فصل وليمة المرس سنة	٩٩	فصل الحضانة ١٠٠ فصل عليه كفاية رقيقه
٨٤	كتاب القسم والنشور	١٠٠	(كتاب الجراح)
٨٤	فصل ظهر أمارات نشورها	١٠١	فصل وجد من شخصين
٨٥	(كتاب الخلع)		

١٠١	فصل قتل مسلماً الخ ١٠١	فصل جرح حربياً الخ ١١٩	فصل يسن أن يعق عن غلام ١١٩
١٠٢	فصل يشترط لقصاص الطرف ١٠٢		(كتاب الاطعمة) ١١٩
١٠٢	باب كفارة القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه ١٠٢		(كتاب المسابقة والمنافسة) ١٢٠
١٠٣	فصل قدّمافوق الخ ١٠٣		(كتاب الايمان) ١٢١
١٠٣	فصل الصحيح ثبوته لكل وارث ١٠٣		فصل يتخير في كفارة اليمين ١٢١
١٠٣	فصل موجب العمد القود والدية بدل عند سقوطه ١٠٤ (كتاب الديات) ١٠٤		فصل حلف لا يسكنها الخ ١٢٢
١٠٤	فصل في موضحة الرأس الخ ١٠٤		فصل حلف لا يأت كل الروس ١٢٢
١٠٥	فصل يجب الحكومة الخ ١٠٥		فصل حلف لا يأت كل هذه الثمرة ١٢٣
١٠٥	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ١٠٥		فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري ١٢٣
١٠٦	فصل اصطداما الخ ١٠٦		(كتاب النذر) ١٢٤
١٠٦	فصل دية الخطأ وشبه العبد تلزم العاقلة ١٠٦		فصل نذر المشي الى بيت الله ١٢٤
١٠٧	فصل مال جنائية العبد يتعلق برقبته ١٠٧		(كتاب القضاء) ١٢٥
١٠٧	فصل في الجنين غرة ١٠٧		فصل جن قاض أو غنى عليه ١٢٥
١٠٧	فصل يجب بالقتل كفارة ١٠٧		فصل لا يكتب الامام لمن يوليه ١٢٥
١٠٧	كتاب دعوى الدم والقسامة ١٠٧		فصل ليسو بين الخصمين ١٢٦
١٠٨	فصل انما ثبت موجب القصاص (كتاب البغاة) ١٠٨		باب القضاء على الغائب ١٢٧
١٠٩	فصل شرط الامام كونه مسلماً ١٠٩		فصل ادعى عينا غائبة ١٢٧
١٠٩	(كتاب الردة) ١٠٩ (كتاب الزنا) ١٠٩		فصل الغائب الذي تسمع البيعة عليه الخ ١٢٧
١١٠	(كتاب حد القذف) ١١٠		باب القسم ١٢٨
١١٠	(كتاب قطع السرقة) ١١٠		(كتاب الشهادات) ١٢٨
١١١	فصل يقطع مؤجر الحر الخ ١١١		فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ ١٢٩
١١١	فصل لا يقطع صبي ومجنون ١١١		فصل تحمل الشهادة فرض كفاية ١٣٠
١١٢	باب قاطع الطريق ١١٢		فصل تقبل الشهادة على الشهادة ١٣٠
١١٢	(كتاب الاشربة) ١١٢		فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم الخ ١٣١
١١٢	فصل يعز في كل معصية ١١٢		(كتاب الدعوى والبيانات) * ١٣١
١١٢	(كتاب الصيال وضمان الولاة) ١١٢		فصل أصر المدعى عليه على السكوت الخ ١٣٢
١١٣	فصل من كان مع دابة ١١٣ (كتاب السير) ١١٣		فصل تغلظ عين مدع ومدعى عليه فيما ليس ١٣٢
١١٤	فصل يكره غزو بغير اذن الامام ١١٤		بمال الخ ١٣٣
١١٤	فصل نساء الكفار وصبائهم ١١٤		فصل قال آجرتك البيت ١٣٣
١١٥	فصل يصح من كل مسلم مكاف مختار أمان حربي الخ ١١٥ (كتاب الجزية) ١١٥		فصل شرط القائف مسلم ١٣٤
١١٦	فصل أقل الجزية دينار ١١٦		(كتاب العتق) ١٣٤
١١٦	فصل يلزمنا الكف عنهم ١١٧		فصل اذا ملك اهل تبرع ١٣٤
١١٧	(كتاب الصيد والذبايح) ١١٧		فصل أعنت في مرض موته عبدا ١٣٥
١١٨	فصل يحل ذبح مقدور عليه ١١٨		فصل من عتق عليه رقيق ١٣٥
١١٩	فصل يملك الصيد بضبطه ١١٩		(كتاب التدبير) ١٣٦
١١٩	(كتاب الاضحية) ١١٩		(كتاب الكتابة) ١٣٧
			فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ١٣٧
			فصل الكتابة الفاسدة ١٣٨
			(كتاب أمهات الاولاد) ١٣٨
			* (تمت) *

(فهرسة متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)

٢٢	باب صلاة الكسوفين سنة	٢	(كتاب الطهارة)
٢٢	باب صلاة الاستسقاء سنة	٣	باب الاحداث
٢٣	باب من أخرج مكتوبة كسلا	٣	فصل سن لقاضي الحاجة
٢٣	(كتاب الجنائز)	٣	باب الوضوء
٢٤	فصل يكفن بجاله لبسه	٤	باب مسح الخفين
٢٤	فصل لصلاته أركان	٤	باب الغسل
٢٦	فصل أقل القبر حفرة تمنع رائحة	٥	باب النجاسة مسكر الخ
٢٦	(كتاب الزكاة)	٥	باب التيمم
٢٦	باب زكاة الماشية	٦	فصل يتيم بتراب طهور الخ
٢٨	باب زكاة النابت	٧	باب الحيض
٢٨	باب زكاة النقد	٧	فصل رأيت ولو حاملا الخ
٢٨	باب زكاة المعدن والر كازو التجارة	٧	(كتاب الصلاة)
٢٩	باب زكاة الفطر	٧	باب أوقافها
٣٠	باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه	٨	فصل انما يجب على مسلم الخ
٣٠	باب أذاع زكاة المال	٨	باب سن أذان واقامة الخ
٣٠	باب تعجيل الزكاة	٩	باب التوجه شرط لصلاة قادر الخ
٣١	(كتاب الصوم)	٩	باب صفة الصلاة
٣١	فصل أركانه نية لكل يوم	١٢	باب شروط الصلاة معرفة وقت الخ
٣٢	فصل شرط وجوبه اسلام	١٢	باب سجود السهو سنة
٣٢	فصل من فاته صوم واجب	١٤	باب تسن سجودات تلاوة
٣٢	باب صوم التطوع	١٤	باب صلاة النفل قسمان
٣٣	(كتاب الاعتكاف)	١٥	باب صلاة الجماعة فرض كفاية
٣٣	فصل نذر مدة وشرط تتابعها الزمه	١٥	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته
٣٣	(كتاب الحج والعمرة)	١٦	فصل للاقتداء بشرط
٣٤	باب المواقيت	١٧	فصل تنه طاع قدوة بخروج امامه
٣٤	باب الاحرام	١٧	باب صلاة المسافر
٣٥	باب صفة النسك	١٨	فصل للقصر شروط
٣٥	فصل واجبات الطواف ستر	١٨	فصل يجوز جمع عصرين
٣٦	فصل سن للامام أن يخطب بمكة	١٩	باب صلاة الجمعة
٣٦	فصل يجب مبيت لحفلة بمزدلفة	٢٠	فصل سن غسل
٣٧	فصل يجب مبيت بمكة	٢٠	فصل من أدرك ركعة ولو لمفقه لم تقم الجمعة
٣٧	فصل أركان الحج احرام	٢٠	باب صلاة الخوف أنواع
٣٧	باب ما حرم بالاحرام	٢١	فصل حرم على رجل وخنثى استعمال حرير
٣٨	باب الاحصار والفوات	٢١	باب صلاة العيدين سنة

٣٧ (كتاب البيع) ٣٩ باب الربا	٦٠ فصل يأخذ في مثلي بمثله ٦١ كتاب القراض
٤٠ باب منسئ النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفعل	٦١ فصل قارض العامل ٦٢ فصل لكل فسذه
٤٠ فصل من المنسئ ما لا يبطل بالنسئ	٦٢ كتاب المساقاة ٦٣ فصل هي لازمة
٤٠ فصل باع حلاو حراما صح في الحل	٦٣ كتاب الاجارة ٦٤ فصل عايه تسليم مفتاح دار
٤١ باب الخيار	٦٤ فصل تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا
٤١ لهما شرط خيار الخ	٦٤ فصل تنفسح بملف مستوف منه
٤١ فصل لمشتري جاهل بخيار يتغير برفع على	٦٥ كتاب احياء الموات
٤٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع	٦٥ فصل منفعة الشارع مرور
٤٣ باب التولية والاشراك والمراجعة والمطاة	٦٥ فصل المحدث الظاهر ما خرج بلا علاج
٤٣ باب الاصول والثمار	٦٦ كتاب الوقف ٦٦ فصل الواو للانسوية
٤٤ فصل جاز بيع ثمران بدا صلاحه	٦٧ فصل الموقوف ملك لله تعالى
٤٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٦٧ فصل ان شرط واقف النظر اتبع
٤٥ باب الرقيق لا يصح تصرفه في مالى	٦٧ كتاب الهبة
٤٥ باب السلم	٦٧ فصل الحيوان المملوك الممتنع من مغارة السباع
٤٦ فصل صح أن يؤذى عن مسلم فيه أجود	٦٨ كتاب اللقيط ٦٩ فصل اللقيط مسلم
٤٦ فصل الاقراض سنة ٤٦ كتاب الرهن	٦٩ فصل اللقيط حر ٦٩ كتاب الجمالة
٤٨ فصل اذ لزم فاليد للارتمن	٦٩ (كتاب الفرائض)
٤٩ فصل اختلاف في رهن تبرع	٧٠ فصل الفروض في كتاب الله نصف الخ
٤٩ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٧٠ فصل لا يجب أبوان
٤٩ كتاب التفليس	٧١ فصل لابن فأكثر التركة
٤٩ فصل يبادر قاض ببيع ماله	٧١ فصل الاب يرث بفرض مع فرع ذ كروارث
٥٠ فصل له فسح معاوضة صحضة	٧١ فصل ولد أبوين كولد
٥٠ باب الحجر بجنون وصاوسفه	٧١ فصل من لا عصب له بنسب
٥١ فصل ولي صبي أب فأبوه	٧١ فصل لجد مع ولد أبوين
٥١ باب الصلح	٧١ فصل الكافران يتوارثان
٥١ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه ببناء	٧٢ فصل ان كانت الورثة عصبان قسم المتروك بينهم
٥٢ باب الحوالة ٥٣ كتاب الضمان	٧٣ كتاب الوصية ٧٤ فصل ينبغي أن لا يوصى الخ
٥٣ كتاب الشركة ٥٤ كتاب الوكالة	٧٤ فصل تبرع في مرض مخوف ومات
٥٤ فصل الوكيل بالبيع مطلانا كالشريك	٧٤ فصل يتناول شاة وبغير غيره ذلة وفصيل
٥٥ فصل أمره ببيع لعين ٥٥ فصل الوكالة جائزة	٧٥ فصل تصح بمنافع
٥٥ كتاب الاقرار	٧٥ فصل له رجوع بخون نقضت
٥٦ فصل قال له عندى سيف أو خف في طرف	٧٥ فصل في الايصاء ٧٦ كتاب الوديعة
٥٧ فصل أقر بنسب ٥٧ كتاب العارية	٧٧ كتاب قسم النى والغنيمة
٥٨ فصل لكل رجوع الخ ٥٨ كتاب الغصب	٧٧ فصل الغنيمة نعو مال حصل من الحربين
٥٨ فصل يضمن مغصوب بمقوم تلف بأقصى قيمه	٧٧ كتاب قسم الزكاة
٥٩ فصل يحلف غاصب في تلفه وقيمه	٧٨ فصل من علم الدافع حاله عمل بعلمه
٥٩ فصل زيادة المغصوب ٦٠ كتاب الشفعة	٧٨ فصل يجب تعميم الاصناف

٧٨	فصل الصدقة سنة ٧٩ (كتاب النكاح)	٩٥	كتاب الظهار ٩٦ فصل على مظاهر عاذ كفارة
٧٩	فصل تحمل خطبة خلية ٧٩ فصل أركان زوج	٩٦	كتاب الكفارة ٩٧ كتاب اللعان والذف
٨٠	فصل لا تعد امرأ نكاحا	٩٧	فصل له ذف زوجة علم زناها أو ظنه
٨٠	فصل يمنع الولاية زوج	٩٧	فصل لعانه قوله أربعا أشهد بالله الخ
٨٠	فصل زوجها غير كف برضاها	٩٨	كتاب العدد
٨١	فصل لا يزوج مجنون	٩٩	فصل لزومها عدنان شخص من جنس
٨١	باب ما يحرم من النكاح	٩٩	فصل عاشره لما فرق رجعية
٨٢	فصل لا ينكح من عايله أو بعضه	٩٩	فصل نجب بوفاة زوج عدوة
٨٢	فصل لا يحل نكاح كافرة	٩٩	فصل نجب سكنى لمعدنة فورة
٨٢	باب نكاح المشرك	١٠٠	باب الاستبراء ١٠٠ كتاب الرضاع
٨٢	فصل أسلم على أكثر من مباح له	١٠١	فصل تحته صغيرة
٨٢	فصل أسلم معا	١٠١	فصل أقر رجل أو امرأه بأن بينهما رضاءا
٨٢	باب الخبار والاعفاف ونكاح الرقيق	١٠١	كتاب النفقات
٨٤	فصل لزوم موسر أقرب فوارثا اعفاف أصل	١٠٢	فصل نجب المذنون ولو على صغير لا الصغيرة
٨٤	فصل لا يضمن سيد باذنه في نكاح	١٠٣	بالتسكين ١٠٣ فصل أسمر مالا وكسبا
٨٤	كتاب الصداق	١٠٣	فصل لزومه موسر ولو ليكسب
٨٥	فصل نكحه بما لا يملكه	١٠٣	فصل الحضنة تربيته من لا يستقل
٨٥	فصل صح تقويض رشيدة	١٠٤	فصل عليه كفاية رقيقته
٨٦	فصل الفراق قبل وطء بسببها	١٠٤	(كتاب الجنابة)
٨٦	فصل لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط متعة	١٠٥	فصل وجد من اثنين معا فعلا
٨٦	فصل اختلافا أو وارثاها	١٠٥	فصل أركان القود في النفس قتل
٨٧	فصل الولية سنة ٨٧ كتاب القسم والنشور	١٠٦	فصل جرح عبده
٨٧	فصل ظهر أمانة نشورها ٨٨ كتاب الخلع	١٠٦	فصل كالهفس فيما مر غيرها
٨٨	فصل قال طلق بكذا	١٠٦	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه
٨٩	فصل ادعت خلعها ٨٩ كتاب الطلاق	١٠٧	فصل قد شخص ادعى موته
٩٠	فصل تقويض طلاقها المنجز اليها	١٠٧	فصل القود للورثة
٩٠	فصل نوى عدد ابصر رج	١٠٨	فصل موجب العمد قود ١٠٨ كتاب الديات
٩١	فصل يصح استثناء بشرطه السابق	١٠٨	فصل في موشحة رأس أو وجه الخ
٩١	فصل شك في طلاق فلا	١٠٩	فصل في أذنين ولو بإيأس دية
٩٢	فصل طلاق موطوءة تعتد باقراء سني	١٠٩	فصل نجب دية في عقل
٩٢	فصل قال أنت طالق في شهر كذا	١١٠	فصل نجب حكومة فيما لا مقدرفيه
٩٣	فصل علق بحمل	١١٠	باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق
٩٣	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين	١١٠	والغرة والكفارة ١١٠ فصل اصطدم حران
٩٤	فصل علق بأكل رمانة	١١١	فصل عاقلة جان عصبته
٩٤	كتاب الرجعة ٩٥ كتاب الإيلاء	١١١	فصل مال جنابة رقيق يتعلق برقيقته
٩٥	فصل يعمل بلا فاض أربعة أشهر	١١١	فصل في كل جنين ان فصل الخ

١٢٦	فصل حلف لا يفعل كذا الخ	١١١	فصل هل يغير حربي الخ
١٢٦	(كتاب النذر)	١١٢	باب دعوى الدم والقسامة
١٢٧	فصل نذراتيان الحرم	١١٢	فصل انما يثبت قتل بسحر باقرار
١٢٧	(كتاب القضاء)	١١٢	كتاب البغاة
١٢٨	فصل زالت أهليته بنحو جنون	١١٣	فصل شرط الامام كونه أهلاً للقضاء
١٢٨	فصل تثبت التولية بشاهدين	١١٣	كتاب الردة ١١٤
١٢٩	فصل تجب تسوية بين الخصمين في الاكرام	١١٤	كتاب حد القذف
١٢٩	باب القضاء على الغائب	١١٤	كتاب السرقة
١٣٠	فصل ادعى عيناً غائبة	١١٥	فصل يقطع مؤجر حرزومعيره
١٣٠	فصل الغائب الذي تسمع الحجّة ويحكم عليه	١١٦	فصل تثبت السرقة بيمين ردّ
١٣٠	كتاب القسمة	١١٦	باب قاطع الطريق
١٣١	كتاب الشهادات	١١٦	فصل من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه
١٣٢	فصل لا يكفي لغيره لال رمضان شاهد	١١٦	كتاب الاشربة
١٣٢	فصل تحمل الشهادة وكتابة الصل فرضاً كفاية	١١٦	فصل عزز لمصيبة لاحد فيها
١٣٣	فصل تقبل شهادة على شهادة	١١٦	كتاب الصيال وضمان الولاية وغيرهم والحنن
١٣٣	فصل رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع	١١٧	فصل صحب دابة ضمن ما أتلفته
١٣٣	(كتاب الدعوى والبيّنات)	١١٧	(كتاب الجهاد)
١٣٣	فصل أصغر على سكوته عن جواب الدعوى	١١٨	فصل كره غزو بلا اذن امام
١٣٤	فصل سن تغايظ يمين	١١٨	فصل ترق ذراري كفار
١٣٤	فصل نكل كأن قال الخ	١١٩	فصل لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان
١٣٤	فصل ادعى كل منهما شيئاً	١١٩	كتاب الجزية
١٣٥	فصل اختلفا في قدر مكتري	١٢٠	فصل لزمن الكف مطلقاً
١٣٥	فصل شرط القائف أهلية الشهادات	١٢٠	كتاب الهدنة
١٣٥	(كتاب الاعتاق)	١٢١	(كتاب الصيد والذباح)
١٣٦	فصل ملك حر بيعه عتق	١٢١	فصل يملك صيداً باطل منفعته
١٣٦	فصل أعتق في مرض موته عبداً	١٢٢	كتاب الاخصية
١٣٧	فصل من عتق عليه من يهرق	١٢٢	فصل سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعتق عنه
١٣٧	كتاب التدبير	١٢٣	كتاب الاطعمة
١٣٧	فصل حل من دبرت حاملاً مدبر	١٢٣	(كتاب المسابقة)
١٣٧	كتاب الكتابة	١٢٤	(كتاب الايمان)
١٣٨	فصل لزم السيد في صحبة قبل عتق حط ممتول	١٢٥	فصل خير في كفارة يمين بين اعتناق الخ
١٣٨	فصل الكتابة لازمة للسيد	١٢٥	فصل حلف لا يسكن
١٣٩	فصل الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة	١٢٥	فصل حلف لا يأت كل رؤسا حنت برؤس نعم
١٣٩	كتاب أمهات الاولاد	١٢٦	فصل حلف لا يأت كل ذى النمرة الخ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الحمد لله) الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفاترين من الله بعلاه (وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه اختصر فيه مختصر الامام أبي زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمت اليه ما يسر مع ابدال غير المعتمد به بالفاظ مبين وحذفت منه الخلاف روما لتيسيره على الراغبين (ومبينة) بمنهج الطلاب راجيها من الله أن يتطمع به أولو الالباب وأسأله التوفيق للصواب والفوز يوم الحساب

(كتاب الطهارة)

انما يطهر من مائع ماء مطلق وهو ما يسمى ماء بلا تدبير تغير بمخالط طاهر مستغنى عنه تغير يمنع الاسم غير مطهر لارتاب وملح ماء وان طر حائضه وكرهه شديد حر وبرد ومتشمس بشروطه والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل ولا تجس قلنا ماء وهما جسمان فقل بغسادي تقرر يسا بملافة نجس فان غيره فنجس فان زال تغيره بنفسه أو بجاء طهر ودونهما ينجس كرتب غيره بملافة لانه لا بملافة ميتة لا يسيل دمه ولم تطرح ونجس لا يدركه طرف ونحو ذلك فان بلغهما بجاء ولا تغير فطهور والتغير المؤثر تغير طعم أولون أو ريج ولو اشتبه طاهر أو طهور بغيره اجتهد ان يقيأ واستعمل ما طنه طاهرا أو طهورا لانه يبول بل يتيم بعد تلف ولا ماء وماء ورد بل يتوضأ بكل مرة واذا نطن طهارة أحدهما سن اراقه الآخر فان تركه وتغير طنه لم يعمل بالثاني بل يتيم ولا يعيد ولو أخبره بتنجسه عدل روايه ميبنا للسبب أو فقهيا موافقا لعمده ويحصل استعمال واخذ كل اناه طاهر الا اناه كاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر الجواد الذي جلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد المان بالاعطاف والارشاد الهادي الى سبيل الرشاد الموفق للتفقه في الدين من لطفه واختاره من العباد أحده أبلغ جدواً كله وأزكاه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الغفار وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا ليه *(أما بعد)* فان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات وقدأ كثر أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات وأتقن مختصر المحرر للامام أبي القاسم الرافعي رحمه الله تعالى ذى التحقيقات وهو كثير الفوائد عدة في تحقيق المذهب معتمدا لمقتضى وغيره من أولى الرغبات وقد ائتمز مصنفه رحمه الله أن ينص على ما صححه معظم اصحابه ووفى بما التزمه وهو من أهم أو أهم المطالبات لكن في حجمه كبير يعجز عن حفظه أكثر أهل العصر الابعض أهل العناية فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما أضفه اليه ان شاء الله تعالى من النفائس المستجدات منها التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الاصل محذوفات ومنها ما وضع بسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما سترها ان شاء الله تعالى واخحات ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا أو موهما بخلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات حليات ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات فحيث أقول في الاظهر أو المشهور فن القولين أو الاقوال فان قوى الخلاف قلت الاظهر والاقل المشهور وحيث أقول الاصح أو الاصح فن الوجهين أو الواجه فان قوى الخلاف قلت الاصح والاقل الاصح وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف أو قول مخرج وحيث أقول الجسد بد القديم بخلافه أو القديم أو في

أو بعضه ذهب أو فضة فيحرم كضرب بأحدهما وضبة كبيرة الغير (٣) حاجة فإن كانت صغيرة لغير حاجة أو كبيرة لها كره

ويحل نحو نحاس موه بنقد لا عكسه ان لم يحصل من ذلك شيء بالنار فيها

(باب الاحداث)

هي خروج غير منبته من فرج أو ثقب تحت معدة الفرج منسد وزوال عقل لابتوم ممكن مقعده وتلاقى بشرى ذكر وأنثى بكم لا يحرم ومن فرج آدمي أو حمل قطعه بطن كمن حرم من الصلاة وطواف ومس مصحف وورقه وجالده وطرقة وهو فيه وما كتب عليه قرآن لدرسه وحل حمله في متاع ان لم يقصد وتفسير أكثر وقلب وورقه يعود ولا يجب منع صبي غير نكاح ذكر ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بطن ضده فلو تيقنهما وجهل السابق فضاء قبلهما لاضد الطهر ان لم يعتد بتجديده

*(فصل) * من لقاضى الحاجة أن يقدم يسار ما كان قضائها ويمنيه لانصرافه وينهى ما عابه معظم ويعتمد يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها يساراً ويحرم ان بدونه في غير معدة يبعدو يستتر ويسكت ولا يقضى في ماعرا كدو حجر ومهبرج ومتحدث وطريق وتحت ما يشر ولا يستنجى بماء في مكانه ان لم يعدو يستبرئ من بوله ويقول عند وصوله بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبيث والخبيث وانصرافه غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وعافاني (ويجب) استنجاء من خارج ملوث لا منى بماء أو بحامد طاهر قانع غير محترم بجلد دبغ بشرط أن يخرج من فرج ولا يجب ولا يجوز صفعة وحشة ولا يقطع ولا ينتقل ولا يطرأ أجنبي ويمسح ثلاثاً بيم كل مرتين في وسن يتاروان بيد بالاول من مقدم صلحة عني اليه ثم بالثاني من يسرى كذلك ثم الثالث على الجميع واستنجاء يسار وجع ماء وجامد

(باب الوضوء)

فروضه نية رفع حدث لغير دائم أو وضوء لوجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت

قول قديم فالجديد خلافه وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه ومنها مسائل نفيسة أضفها اليه ينبغي أن لا يغلى الكتاب منها وأقول في أولها قات وفي آخرها والله أعلم وما وجدته من زيادة لفظة ونحوها على ما في الحرر فاعتمدها فلا بد منها وكذا ما وجدته من الاذكار بخلاف ما في الحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فاني حقيقته من كتب الحديث المعتمدة وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة أو اختصاراً وروى بما قدمت فصلاً للمناسبة وأرجو ان تم هذا المختصر أن يكون في معنى الشرح المحرر فاني لأحذف منه شيئاً من الاحكام أصلاً ولا من الخلاف ولو كان وإهايمع ما أشرت اليه من النفائس وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة الشرح لدقائق هذا المختصر ومقصودي به التنبية على الحكمة في العدول عن عبارة الحرر وفي الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة ونحو ذلك وأكثر ذلك من الضرورات التي لا بد منها وعلى الله الكريم اعتمادى واليه تغويضى واستنادى وأسأله النفع به لى ولسائر المسلمين ورضوانه عني وعن أحبائي وجميع المؤمنين

(كتاب الطهارة)

قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهوراً يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير بمستغنى عنه كزعفران تغيراً يمنع اطلاق اسم الماء غير طهور ولا يضر تغير لا يمنع الاسم ولا تغير بكت وطين وطعاب وما في مقوره ومجره وكذا متغير بمعاور كعود دهن أو تراب طرح فيه في الاظهر ويكره الشمس والمستهمل في فرض الطهارة قيل ونظفها غير طهور وفي الجديد فان جمع قلتين فطهور وفي الاصح ولا تجس قلنا الماء بملاقاة نجس فان غيره فنجس فان زال تغيره بنفسه أو بماء طهر أو بمسك وزعفران فلا وكذا تراب وجص في الاظهر ودونهم ما ينجس بالملاقاة فان بلغها بماء ولا تغير به فطهور ولو كثر باراد طهور ولم يبلغها لم يطهر وقيل طاهر لا طهور ويستثنى مئة لادم لها سائل فلا تجس ما تمس على المشهور وكذا في قول نجس لا يدركه طرف (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم والجارى كرا كدو في القديم لا نجس بلا تغير والقلتان خمسمائة تزيل بعداى تقر يسافى الاصح والتغير المؤثر بظاهر أو نجس طم أولون أو ريج ولو اشتهب ماء طاهر نجس اجتهد ويطهر بما طن طهارته وقيل ان قدر على طاهر ييقن فلا ولا على كبر صير في الاظهر أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخطا ان يتم أو ماء ورد توشاً بكل مرة وقيل له الاجتهاد واذا استعمل ما طننه أراق الآحرفان تركه وتغير طننه لم يعمل بالثاني على النص بل ينهم بلا اعاد في الاصح ولو أخبره بنجسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقهامو افتقاراً عتمده ويحل استعمال كل ماء طاهر الا ذهباً وفضة فيحرم وكذا اتخذه في الاصح ويحل المعو في الاصح والنفيس كياقوت في الاظهر وما ضب بذهب أو فضة وضبة كبيرة تزيينة حرم أو صغيرة بقدر الحاجة فلا أو صغيرة تزيينة أو كبيرة لحاجة جاز في الاصح وضبة موضع الاستعمال كغيره في الاصح (ثالث) المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم

(باب أسباب الحدث)

هي أربعة أحدها خروج شيء من قبله أو دبره الا المني ولو انسد مخرجها وانفتح تحت معدته فخرج المعتاد نقض وكذا نادر كدود في الاظهر أو فوقها وهو منسد أو تحتها وهو منفخ فلا في الاظهر * الثاني زوال العقل الانوم ممكن مقعده * الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة الا أو استباحة مفتقر اليه مقرونة بأول غسل الوجه وله تطريقها على أعضائه ونية تبردها وغسل لوجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت

منتهى لحية وما بين أذنيه فنه محل غم لا تخذيف (٤) وزعتان ويجب غسل شعره لا باطن كثيف خارج عنه ولحية وعارض

وبعضها وتغير من رجل أو غسل يديه بكل مرفق فان قطع بعض يده وجب ما بقي أو من مرفقه فأس عضده أو فوقه سن باقي عضده ومسح بعض بشر رأسه أو شعر في حده وله غسله وبه وغسل رجله بكل كعب وترتيبه هكذا ولو انغمس بمحدث أخره وسن استنابك وعرضاً تخشن لأصبعه وكره الصائم بعد زوال الوضوء كدفي مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم وسن لوضوء تسمية أوله فان تركه ففي أثناائه فغسل كفيه فان شك في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل قبل غسلهما - مثلاً ثلثاً فمضمضة فاستنشاق وجههما وثلاث غرف أفضل ومبالغة فيه - ما لم يطهر وتثليث يميناً ومسح كل رأسه أو يتم على نحو عماءته فأذنيه وتخليل شعره يكفي غسل ظاهره وأصابعه وتبين لحيته وأظفار مطلقاً وغيره في يديه ورجليه وإطالة غمرته وتجب عليه وولاه وترك استعانة في صب ونفض وتنشيف والذكر المشهور رتبة

(باب مسح الخفين)

يجوز في الوضوء لمسافر سفر قصر ثلاثة أيام لياليهن ولغيره يوماً وليلة من آخر حدث بعد لبس لكن دأتم حدث ومستم لا لفقد ماء انما يستحسان لما جعل لوبق طهرهما فان مسح حضرا فمسافر أو عكس لم يكمل مدة سفره وشرط الخف لبسه بعد طهر سائر محل فرض لا من أعلى طاهر اجمع ماء من غير محل خبز ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته ولو محترماً أو غير جلد أو شد بشرج ولا يجزئ جرم أو فوق قوي الآن يصله ماء لا بقصد الجرم أو فقط وسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاً ولا يكفي مسح في محل الفرض بظاهره أعلى الخف ولا مسح لسالك في بقاء المدة ولا لمن لم يغسل ومن فسد خفه أو بدا ثمي محاسره به أو انقضت المسدة وهو بطهر المسح لزمه غسل قدميه

(باب الغسل)

محرم في الاطهر والموس كالمس في الاطهر ولا تنقض صغيرة وشعر وسن وظفر في الاصح * الرابع مسح قبل الأذى بطن الكف وكذا في الجسد حلقه دبره لأفراج يجمعه وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجب والذكر الأشل وباليد الشلاء في الاصح ولا ينقض رأس الاصابع وما بينهما ويجرم بالحدث الصلاة والطواف وحل المصحف ومس ورقه وكذا جلده على الصحيح وخربطة وصندوق فيهما مصحف وما كتب لدرس قرآن كلوح في الاصح والاصح حل حله في أمتعة وتفسير ودنانير لاتب ورقة يعود وأن الصبي المحدث لا يجمع (قلت) الاصح حل قلب ورقة يعود به قطع العراقيون والله أعلم ومن يتيقن طهراً أو حدثاً وشك في ضده عمل بيقينه فلو تيقنهما وجعل السابق فضداً قبلهما في الاصح

(فصل) * يقدم داخل الخلاه يساره والخارج يمينه ولا يحمل ذكر الله تعالى ويعتمد بالساريساره ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ويجوز ان يصبر أو يعدو يستتر ولا يقول في ماء راكداً ويجزئ مسح راسه ومحدث شطريق وتحت مئخرة ولا يتكلم ولا يستنجي بماء في مجلسه ويستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم افرأني أو ذك من الخبث والطبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويجب استنجاء بماء أو حجر وجمعهما أفضل وفي معنى الحجر كل جامد طاهر فالع غير محترم وجلد دبغ دون غيره في الاطهر وشرط الحجر أن لا يحجب النجس ولا ينتقل ولا يطارأ أجني ولوندر أو ان تشرق العادة ولم يجاوز صفحته وحشفتها جاز في الاطهر ويجب ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر فان لم ينق وجب الانقاء وسن الايتار وكل حجر لكل محله وقبل يوزع لجانيه والوسطا وسن الاستنجاء بيساره ولا استنجاء بالودوبع باللوث في الاطهر

(باب الوضوء)

فرضه ستة أحدها نية رفع حدث أو استباحة مغلقة في طهر أو أداء فرض الوضوء ومن دام حدثه كاستحاضة كفاه نية الاستباحة دون الرفع على الصحيح فيهما ومن نوى تبرداً مع نية معتبرة جاز على الصحيح أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الاصح ويجب قرنه بأول الوجه وقيل يكفي بسنة قبله وله تفريقها على أعضاء في الاصح * الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه غالباً ومنتهى لحية وما بين أذنيه فنه موضع الغم وكذا التخذيف في الاصح لا التزعتان وهما يباضان يكتنفان الناصبة (قلت) صحح الجمهور أن موضع التخذيف من الرأس والله أعلم ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وخد وعنفقة وشعراو بشر أو قبل لا يجب باطن عنفقة كثيفة والحيمة ان خفت كهدب والاذن يغسل ظاهرها وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه * الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان قطع بعضه وجب غسل ما بقي أو من مرفقيه فأس عظم العضد على المشهور أو فوقه نذب باقي عضده * الرابع مسح مسمى مسح لبشرة رأسه أو شعر في حده والاصح جواز غسله ووضع اليد بلامد * الخامس غسل رجله مع كعبه * السادس ترتيبه هكذا فلو اغتسل بمحدث فلاصح انه ان أمكن تقديرت ترتيب بأن غطس ومكس صح والافلا (قلت) الاصح الصفة بلامكث والله أعلم وستة السوالك عرضاً بكل خشن لا أصبعه في الاصح وسن للصلاة وتغير الفم ولا يكره الا لصائم بعد الزوال والتسمية أوله فان ترك ففي أثناائه وغسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الماء قبل غسلهما والمضمضة والاستنشاق والاطهر أن فصلهما أفضل ثم الاصح يتمضمض بوفرة ثلثاً ثم يستنشق بأخرى ثلثاً أو يبالغ فيهما غير الصائم (قلت) الاطهر تفضيل الجمع بثلاث غرف يتمضمض من

كل موجب موت وحيف ونفاس ونحو ولا ذنباً بدخول حشدة أو قدرها فراجا بخروج منه أو لامن معتاد أو تحت

بيض جافاً فان ففدت فلا غسل و حرم بها ما حرم
بحدوث و مكث مسلم بمسجد و قرأه لقرآن
بقصده و أقله يرفع حدثاً أو نحو جنبه
أرأسه متباعدة مقلقة اليه أو أداء أو فرض
غسل مقرونة بأوله و تعميم ظاهر بدنه
و أكمله إزاله قدس فتسكني غسلة للجس
و حدث ثم وضوء ثم تعهد معاطفه و تحليل
شعر رأسه و لحينه ثم أفاضه الماء على رأسه
ثم شقه الأيمن ثم الأيسر و ذلك و ثلاث
و ولاء وان تتبع غيرة بمحذات أو نحو حبض
مسكاً فطياً فطياً ماوان لا ينقص ماء وضوء
عن مد و غسل عن صاع ولا يسن تجديده
بغلاف وضوء صلى به و من اغتسل للفرض
و نفل حصلاً أو لاحدهما حصل فقطاً و من
أحدث و أجنب كفاه غسل
(باب)

النجاسة مسكر مائع و كذب و خنزير و فرغ
كل و منها و مية غير بشر و سمك و جراد
و دم و قرح و في و روث و بول و مذى و ودى
و لبن ما لا يؤكل غير بشر و مبان من حي
كبيته الا نحو شعراً كقول فظاهر كعاقبة
و مضغ و رطوبه فخرج من ظاهر و الذي
يطهر من نجس العين خثر تخلت بالعين
بشها و جلد نجس بالموت باندباغه بما ينزع
فضوله و يصير كوثب نجس و مانجس ولو
معشائى من نحو كلب غسل سبعة
احداهن في غير تراب بتراب طهور أو ببول
صبي لم يطعم غير لبن للتغذى نضج أو بغيرهما
و كان حكماً كفى جرى ماء أو عينيا و جب
إزاله صفاته الاما عسر من لون أوريج
كتنجس بهما و شرط و روث ماء قل و غسالة
قليلة منفصلة بلا تعبير و ياد و قد طهر المحل
طاهرة ولو تنجس مائع تعذر تطهيره

(باب التيمم)

يتيمم بحدث و أمور يغسل للجزء و أسبابه
فقدما فان تيممه تيمم بلا طاب و الا طلبه
لكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله
ورفته ثم نظر حواله ان كان بمشئ و الا

كل ثم يستنشق و الله أعلم و تثليث الغسل و المسح و يأخذ الشاك باليمين و مسح كل رأسه
ثم أذنيه فان عسر رفع العمامة كمال بالمسح عليها و تحليل اللعبة الكثرة و أصابعه و تقديم اليمنى
و اطالة غمره و تحصيله و الموالاة و أوجهها القديم و ترك الاستعانة و النفوذ و كذا التنشيف في
الاصح و يقول بعده أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم و بحمدك أشهد أن
لا اله الا أنت أستغفرك و أتوب إليك و حدثت دعاء الأعضاء ذلاً أصله

(باب مسح الخف)

يجوز في الوضوء للمقيم يوماً و ليلة و للمسافر ثلاثة بلبا اليها من الحدث بعد لبس فان مسح حضرا
ثم سافر أو عكس لم يستوف مدة سفر و شرطه أن يلبس بعد كمال طهر ساتر محل فرضه طاهراً
يمكن تباع المشى فيه لتردده مسافر لحاجته قبل و حلالاً ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء في الاصح
ولا جرمه و فان في الاطهر و يجوز مشقوق قدم شدي في الاصح و يسن مسح أعلاه و أسفله خطوطاً
و يكفي مسح يحاذي الفرض الأسفل الرجل و عقبا فلا على المذهب (قلت) حرقه
كأن سفله و الله أعلم و لا مسح لشاك في بقاء المدة فان أجنب و جب تجدد بلبس و من نزع وهو
باطل المسح غسل قدميه و في قول يتوضأ

(باب الغسل)

موجب موت و حبض و نفاس و كذا ولادة بالبل في الاصح و جنباً بدخول حشفة أو قدورها
فرجاً و خروج منى من طريقه المعتاد و غيره و يعرف بتدفقه أولاده بخروجه أوريج عجين رطباً
و بياض و بيض جافاً فان ففدت الصفات فلا غسل و المرأة كرجل و يحرم بها ما حرم بالحدث
و المكث بالسجدة لا عبور و القرآن و تحلل أذكاره لا بقصد قرآن أو أقله نية رفع جنباً أو
استباحة مقلقة اليه أو أداء فرض الغسل مقرونة بأول فرض و تعميم شعره و بشره و لا تجب
مضمضة و استنشاق و أكمله إزاله القدور ثم الوضوء في قول يؤخر غسل قدميه ثم تعهد معاطفه
ثم بفيض الماء على رأسه و يحلله ثم شقه الأيمن ثم الأيسر و بذلك و يتبع حبض أثره
مسكاً و الانفخه و لا يسن تجديده بخلاف الوضوء و يسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد
و الغسل عن صاع و لاحده و من به نجس يغسله ثم يغسل ولا تكفي له ما غسله و كذا في الوضوء
(قلت) الاصح تكفيه و الله أعلم و من اغتسل للجنب و جمعة حصلاً أو لاحدهما حصل (قلت)
ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفى الغسل على المذهب و الله أعلم

(باب النجاسة)

هي كل مسكر مائع و كذب و خنزير و فرغ و سمك و جراد و دم و قرح
و في و روث و بول و مذى و ودى و كذا منى غير الآدمي في الاصح (قلت) الاصح طهارة منى
غير السكاب و الخنزير و فرغ أحدهما و الله أعلم و لبن ما لا يؤكل غير الآدمي و الجزء المنفصل
من الحى كبيته الا شعراً كقول فظاهر و ليست العلقمة و المضغ و رطوبة الفرج بنجس في
الاصح و لا يطهر نجس العين الاخر تخلت و كذا ان نقلت من شمس الى ظل و عكسه في الاصح
فان تخلت بطرح شئ فلا جلد نجس بالموت فيطهر بدنه ظاهره و كذا باطنه على المشهور
و الدبغ نزع فضوله بحرق لا شمس و تراب و لا يجب الماء في أنثائه في الاصح و المدبوغ
كثوب بنجس و مانجس بملقاة شئ من كلب غسل سبعة احداهن بتراب و الاطهر تعين التراب
وان الخنزير ككلب و لا يكفي تراب بنجس و لا يمزج بمائع في الاصح و مانجس ببول صبي لم

تردد أن من الى حدثت فان لم يجد تيمم فلو علم ماء بصله مسافر لحاجته و جب طلبه ان أمن غير حاجة صا و مال يجب بذله لماء طهارته فان كان

فوق ذلك تيمم فلو تيقنه آخر الوقت فانتظاره الوقت شرأوه بمن مثله الآن يحتاجه لدينه أو مونة محترم واقتراض الماء وانتهابه واستعارة آتته ولو نسيه أو أضله في رحله فقيم أعاد وحاجته لعطش محترم ولو ما لا وخوف محذور من استعماله كمرض وباء برز زيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر وإذا امتنع استعماله في عضو وجب تيمم وغسل صحيح ومسح كل السائر إن لم يجب نزعه بماء لا ترتب لنحو جنب أو عضوين فقيم إن ومن تيمم لفرض آخر ولم يحدث لم يعد غسلًا ومسحًا

(فصل) يتيمم بتراب طهور له غبار ولو برمل لا يلصق لا يستعمل وهو ما بقي بعضوه أو تناثر منه وأركانه نقل تراب ولو من وجهه يدخله سفته رجع عليه فردده ونوى لم يكف ولو عجم بأذنه صح ونية استباحة مقترنة إليه مقرنة بنقل ومستدامة إلى مسح فان نوى فرضاً أو نفلاً فله نفل وصلاة جنازاً أو نفلاً أو الصلاة فغير فرض عين ومسح وجهه ثم يديه برفقيه لا مثبت شعره ويجب نقلتان لا ترتيبهما وسن تسمية ولاة وتقديم بينه وأعلى وجهه وتخفيف غبار وتغريق أصابعه أول كل نزع خاتمه في الأولى ويجب في الثانية ومن تيمم لفقد ماء الجوزة لا في صلاة بطل بلامانع أو وجده فيها لم تسقط به بطات والأفلا وقطعها أفضل وحرم في فرض ضاق وقته والمنفل إن نوى قدراً آتاه والا فركتين ولا يؤدي به من فروض عينية غير واحد ولو نذر الاتمكين لحلل ومن نسي إحدى الجنس كفاه لهن تيمم أو مختلفتين صلى كلا تيمم أو أرباعه وأربعاً لبس منها ما بداً بأجباباً آخر أو مختلفتين أو شك فأنس مرتين يتيمم ولا يتيمم لمؤقت قبل وقته وعلى فاقد الطهور أن يصلي الفرض ويعيد ويغني تيمم لبرد والمقد ما يندبر ولعدو في سفر معصية للمرض يمنع الماء طاقاً أو في عضو لم يكثر دم جرحه ولا سائر أو سائر ووضع على طهر في غير عضو تيمم والإفضى ويجب نزعه إن أمن

(٦) أفضل والافتجبل تيمم ومن وجده غير كاف وجب استعماله ثم تيمم ويجب في

بطام غير لبن فضع وما تنجس بغيرهما إن لم تكن عين كتي جرى الماء وإن كانت وجب إزالة الطم ولا يضر بقاء لون أو ربح عسر زواله وفي الریح قول (قلت) فان بقيام معاضر على الصحيح والله أعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الاصح والاطهر طهارة غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل ولو نجس مانع تعذر تطهيره وقيل يطهر الدهن بغسله

(باب التيمم)*

يتيمم المحدث والجنب لاسباب أحدها فقد الماء فان تيقن المسافر فقد تيمم بلا طلب وإن توهه طلبه من رحله وورفته ونظر حواله إن كان يستوفى احتاج إلى تردد تردد قدر نظره فان لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر بنفس أو مال فان كان فوق ذلك تيمم ولو تيقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل أو طئه فتجبل التيمم أفضل في الاظهر ولو وجد ماء لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله ويكون قبل التيمم ويجب شرأوه بمن مثله الآن يحتاج إليه الدين مستغرق أو مونة سفره أو نفقة حيوان محترم ولو وهب له ماء أو أهدى له أو وجب القبول في الاصح ولو وهب ثمنه فلا ولو نسيه في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد الطلب فقيم قضى في الاظهر ولو أضل رحله في رحال فلا يقضى * الثاني أن يحتاج إليه لعطش محترم ولو ما لا * الثالث مرض يخاف معه من استعماله على منفعة عضو وكذا إبطاء البرء والشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد كمرض وإذا امتنع استعماله في عضو إن لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما للجنب فان كان محدثاً فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل فان جرح عضو فقيم إن كان كجيرة لا يمكن نزعه غسل الصحيح وتيمم كالمسبق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء وقيل بعضها فاذا تيمم لفرض ثان ولم يحدث لم يعد الجانب غسلًا ويعيد المحدث ما بعده عليه وقيل يستأنفان وقيل المحدث تجب قلت هذا الثالث أصح والله أعلم

(فصل) * يتيمم بكل تراب طاهر حتى ما يدوى به و برمل فيه غبار لا مابعد من وسخا خرف ومختلطاً بدقيق ونحوه وقيل إن قل الخليفة عاجز ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقي بعضوه وكذا ما تناثر في الاصح ويشترط قصده فلو سفته رجع عليه فردده ونوى لم يجزى ولو عجم بأذنه جاز وقيل بشرط عذروا كانه نقل التراب فلو نقل من وجهه اليد أو عكس كتي في الاصح ونية استباحة الصلاة لا رفع الحدث ولو نوى فرض التيمم لم يكف في الاصح ويجب قرنها بالنقل وكذا استدانتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح فان نوى فرضاً ونفلاً أجباً أو فرضاً فله النفل على المذهب أو نفلاً أو الصلاة تنفل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع رقيقه ولا يجب ايصاله مثبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الاصح فلو ضرب يديه ومسح بينه وجهه وبساره بينه جاز وتندب التسمية ومسح وجهه ويديه بضر بين (قلت) الاصح المنصوص وجوب ضرب بين وإن أمكن بضر به بخرقة ونحوها والله أعلم ويقدم بينه وأعلى وجهه ويخفف الغبار ومواالات التيمم كالوضوء (قلت) وكذا الغسل ويندب تفریق أصابعه أولاً ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل إن لم يقترن بمائع كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطات على المشهور وإن أسقطها فلا وقيل يبطل النفل والاصح أن قطعها يتوضأ أفضل وإن المنفل لا يجاوز ركعتين إلا من نوى عدد اقبته ولا يصلي بتيمم غير فرض وينفل ماشاء والنذر كفرض في الاظهر والاصح صحة جناز مع فرض وإن من نسي إحدى الجنس كفاه تيمم لهن وإن نسي مختلفتين صلى كل صلاة بتيمم وإن

* (باب الحيض) * أقل سنة تسع سنين تقريرا وأقله يوم وليلة (٧) وأكثره خمسة عشر يوما بلباليها كأقل طهر بين

وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أو بعاوله والثاني أو بعالمس منها التي بدأ بها أو متفتتين صلى الخمس مرتين بتيمم ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله وكذا النفل المؤقت في الأصح ومن لم يجد ماء ولا ترابا لزمه في الجسد أن يصلى الفرض ويعيد ويغسل المتييم لفقد الماء لا المسافر الا العاصي بسفره في الأصح ومن تيمم لبرد قضى في الاطهر أو لمرض منع الماء مطلقا أو في عضو ولا سائر فلا لأن يكون بحرحه دم كثير وان كان سائر لم يقض في الاطهر ان وضع على طهر فان وضع على حدث وجب نزعه فان تعذر قضى على المشهور

* (باب الحيض) *

أقل سنة تسع سنين وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر بلباليها وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر ولا حدلا أكثره ويجرم به ما حرم بالجنابة وعبور المسجد خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة وما بين سرتها وركبتها وقبل لا يحرم غير الوطء فاذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم كسلس فلا تمنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة فرجها وتوضأ وقت الصلاة وتبادر بها فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار جماعة لم يضر ولا فيض على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا تعجيد العصابة في الأصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده واعتادت ووسع زمن الانقطاع وضوء أو الصلاة وجب الوضوء

* (فصل) * رأت أسن الحيض أقله ولم يعبر أكثره فكله حيض والصفرة والكدره حيض في الأصح فان عبره فان كانت مبتدأة بمرة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبر أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل طهر ولا عبر أوله ولا بمرة أو فقدت شرطها ما ذكره خبضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد اليها قدر وقتها وثبتت بمرة في الأصح وبحكم للمعتادة المميرة بالتميز لا العادة في الأصح أو متخيرة بأن نسبت عادت قدر وقتها في قول كتبت أدوة المشهور وجوب الاحتياط فيجرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة ونصلي الفرائض أبدا وكذا النفل في الأصح وتغسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيحصل من كل شهر أربع عشرة ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفظت شيئا فإليه حكمه وهي في المحتمل كحائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والاطهر أن دم الحامل والنقاء بين أقل الحيض حيض وأقل النفاس لحظة وأكثره ستون وغالبه أربعون ويجرم به ما حرم بالحيض وعبوره ستين كعبوره أكثره

* (كتاب الصلاة) *

المكتوب بان خمس الظهور وأول وقته زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب والاختيار أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين المغرب بالمغرب ويبقى حتى يغيب الشفق الآخر في القديم وفي الجديد ينقض بمضي قدر وضوءه وترعو رة وأذان واقامة وخمس ركعات ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق الآخر جاز على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء بجيب الشفق ويبقى الى المغرب والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول نصفه والصبح بالمغرب الصادق وهو

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء فعصر الى غروب والاختيار الى مصير الظل مثلين فغرب الى مغيب شفق فعشاء الى فجر صادق والاختيار الى

* (باب أوفاؤها) * وقت ظهر بين زوال

وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره

* (كتاب الصلاة) *

ويعبر به ما حرم بالحيض وأقل طهر بين

حيضتين ولا حدلا أكثره وحرم به وبغسل

ما حرم بالجنابة وعبور المسجد خافت تلويثه

وطهر عن حدث وصوم ويجب قضاؤه

وبمباشرة ما بين سرتها وركبتها وطلاق

بشرطه واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير

صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس

فلا تمنع ما منع الحيض فيجب أن تغسل

مستحاضة فرجها فتغسله فتعصبه

بشرطه ما فتطهر لكل فرض وقته وتبادر

به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كستر وانتظار

جماعة ويجب طهر ان انقطع دمها بعده أو

فيه لان عاد قريبا

(فصل) رأت ولو حاء الا لامع طلق دما

لزم من حيض قدره ولم يعبر أكثره فهو مع

نقاء تخلله حيض فان عبره وكانت مبتدأة

بمرة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف

استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن

أقله ولا عبر أكثره ولا ينقص الضعيف عن

أقل طهر ولا عبر أوله ولا بمرة أو فقدت شرطها

ما ذكره خبضها يوم وليلة وطهرها تسع

وعشرون ان عرفت وقت ابتداء البسم أو

معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد

اليها وتثبت العادة ان لم تختلف بمرة ويحكم

للمعتادة بمرة بتيميز لا عادة ولم يغسل أقل طهر

متخيرة فان نسبت عادت قدر وقتها

فكلها ناض لافي طلاق وعبادة تغفر لنية

وتغسل لكل فرض ان جهلت وقت

انقطاع وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيبقى

يومان ان لم تعد الانقطاع ابدا فتصوم لهما

من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها

ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع

عشره وان ذكرت أحدهما فإليه حكمه

وهي في المحتمل كسلبية لهما وأقل النفاس

سبعة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون

وعبوره ستين كعبور الحيض أكثره

خير وسن نجعل صلاة لاؤل وقتها باستغال بأسبابها وابراد يظهر لشدة حر بيلدار لمصل جماعة يصلي بأنونه بمشقة ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة فالكل اداءه والاقضاء ومن جهل الوقت اجتهد بنحو ورد فان علم صلاته قبل وقتها أعاد ويبادر بفائت وسن ترتيبه وتقديمه على حاضرة لم يخف فوتها وكرة في غير حرم مكة صلاة عند استواء الايام جمعة وطاوع شمس وبعد صبح حتى ترتفع كرمج وبعد عصر وعند اصرار حتى تغرب الاسباب غير متأخر كفاية لم يقصد تأخيرها اليها وكسوف ونجبة لم يدخل بينها فقط وسجدة شكر

(فصل) انما تجب على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي وبؤمر به ايميز لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم اطافه ولاذى جنون أو نحوه بلا تعدد في غير ردة ونحو سكر بعد ولا حائض ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرم وخلافتها قدوا الطاهر والصلاة لزمت مع فرض قبلها ان صلح لجمعة معها وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأه أو بعدها فلا إعادة ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم لزمت

(باب)

سن اذان واقامة لرجل ولومنفردا لمكتوبة ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلى أقيمت فيه جماعة وذهبوا وعدمه فيه واقامة لغيره وأن يقال في نحو عبد الصلاة جماعة ويؤذن للاولى فقط من صلوات والاها ومعظم الاذان مثنى واقامة فرادى وشرط فيها ترتيب وولاء وجماعة جهر وعدم بناء غير ودخول وقت الاذان صبح فن نصف لبس وفي مؤذن ومقيم اسلام وتميز ولغير نساء ذكورة وسن ادراجها وخفضها وترتيبها وترجيح فيه وتثويب في صبح وقيام فيها وقلبة وأن ياتفت بعنفه فيها بما يرام في حي على الصلاة وشمالا مرة في حي على الفلاح ويكون كل عدلا صليتا حسن الصوت وكرها من فاسق والاجتهاد

المنتشر وعده معترضاً بالا فو ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار (قلت) يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عمة والنوم قبلها والحديث بعدها الا في خير والله أعلم ويسن تجليل الصلاة لاؤل الوقت وفي قول تأخير العشاء أفضل ويسن الابراد بالظاهر في شدة الحر والاصح اختصاصه بيلدار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد ومن وقع بعض صلاته في الوقت فالاصح أنه ان وقع ركعة فالجميع اداءه والاقضاء ومن جهل الوقت اجتهد بورد ونحوه فان تبين صلاته قبل الوقت قضى في الاظهر والا فلا ويبادر بالفائت ويسن ترتيبه وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وتكره الصلاة عند الاستواء الا يوم الجمعة وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمج والعصر حتى تغرب الاسباب كفاية وكسوف ونجبة وسجدة شكر والا في حرم مكة على الصبح

(فصل) انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر الا المرتد ولا الصبي وبؤمر به السبع ويضرب عليها العشر ولاذى حيض أو جنون أو انغصاء بخلاف السكر ولو زالت هذه الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجبت الصلاة وفي قول يشترط ركعة والاظهر وجوب الظاهر بأدراك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها أتمها وأجزأه على الصبح أو بعدها فلا إعادة على الصبح ولو حاضت أو جن أول الوقت وجبت تلك ان أدرك قدر الفرض والا فلا

(فعل) الاذان والاقامة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشرعان لمكتوبين ويقال في العبد ونحوه الصلاة بجماعة والجديد نديه للمنفرد ويرفع صوته بالاسجد وقعت فيه جماعة ويقوم للفائتة ولا يؤذن في الجديد (قلت) القديم أظهر والله أعلم فان كان فوائت لم يؤذن لغير الاول ويندب لجماعة النساء الا اقامة الا اذان على المشهور والاذان مثنى والاقامة فرادى الالفاظ الاقامة ويسن ادراجها وترتيبها والترجيح فيه والتثويب في الصبح وأن يؤذن قائما للقبلة بشرط ترتيبه وموالاته وفي قول لا يضركلام وسكون طويلان وشرط المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ويكره للمحدث والمجنون أشد والاقامة أغلظ ويسن صيت حسن الصوت عدل والامامة أفضل منه في الاصح (قلت) الاصح أنه أفضل منه والله أعلم وشرطه الوقت الا الصبح فن نصف الليل ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الظهر وآخر بعده ويسن لسامعه مثل قوله الا في جميعا عليه فيقول لاحول ولا قوة الا بالله (قلت) والا في التثويب فيقول صدقت وبررت والله أعلم ولكل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت بحمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمودا الذي وعدته

(فصل) استقبال القبلة شرط لصلاة القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر فلا مسافر التنفل راكبا ومشيا ولا بشرط طول سفره على المشهور فان أمكن استقبال الركب في مرقد وانما ركوعه وسجوده لزمه والا فالاصح أنه سهل الاستقبال وجب والا فلا يتخص بالتحريم وقيل بشرط في السلام أيضا يحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة وبؤمر بركوعه وسجوده أن خفض والاظهر أن المسائي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه وتشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز أو سائرة فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردود أو ملحق جامع أو تلحق عتبة ثلث ذراع أو على سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق جاز ومن أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد

الامامة وسن مؤذنان أصلي فيؤذن واحد قبل فجر
وآخر بعده واسامهما مثل قولهما لا في
جميع الصلوات وتوابعها كالتي أقاله فيحلق
ويقول صديقتي وربرت وأقامها الله وأدامها
وجعاني من صالحها أهلها ولكل أن يصلي
وبسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد
فراغ ثم اللهم رب هذه الدعوة الخ

(باب)

التوجه شرط للصلاة قادر الا في شدة خوف
ونفل سفر مباح لقاصد معين فليست سفر تنفل
راكباً وما شياً فان سهل توجهه راكب غير
ملاحمة وقد وانما الاركان لزمه والا فلا الا
توجهه في تحريمه ان سهل ولا يخبر بالاقباله
ويكفيه ايمانه بركوعه وسجوده أخفض
والمشاي يتجهما ويتوجه فيهما وفي تحريمه
وبلوسه بين سجوديه ولو صلى فرضاً على دابة
واقف وتوجهه وأتمه جاز والا فلا ومن صلى في
السكينة أو على سطحها وتوجهه شخصاً منها
ثلاث ذراعاً تقر بياها ومن أمكنه علمها ولا
حائل لم يعمل بغيره والا عتد ثقة بخبره
علم فان فقدوه وأمكنه اجتهاد اجتهاد لكل
فرض ان لم يذكر الدليل فان ضاق وقت أو
تخير صلى وأعاد فان عجز عنه كاعى فلترتبة
عارفاً ومن أمكنه تعلم أدلتها لزمه وهو فرض
عين لسفر وكفاية لحضر ومن صلى باجتهاد
فتبين خطأ معيناً أعاد فلو تبين فيها استألفها
وان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا إعادة ولو
صلى أربع ركعات لاربع جهات به فلا إعادة

(باب صفة الصلاة)

أركانها ثمانية بقلب الفعلها مع تعيين ذات
وقت أو سبب ومع نية فرض فيه وسن نية
نفل فيه وإضافة لله ونطق قبيل التكبير
وصح أداء بنية قضاء وعكسه لعذر وتكبير
تحريم مقر وبالله النية وتعيين فيه الله أكبر
ولا يضر ما لا يمنع الاسم كانه الا أكبر لا أكبر
الله ومن عجز ترجم ولزمه تعلم ان قدر وسن
لامام جهر بتكبيره ولم يصل رفع كفيه مع
ابتداء تحريمه حذو منكبيه وقيام في فرض

والاجتهاد والأخذ بقول ثقة يخبر عن علم فان فقدوا أمكن الاجتهاد حرم التقلب فان تحبى لم
يقاد في الاظهر وصلى كيف كان ويقضى ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح
ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاعى قلد ثقة عارفاً وان قدر فالاصح وجوب التعلم فيحرم
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فتبين الخطأ قضى في الاظهر فلو تبين نفسه فيها وجب استئذانها وان
تغير اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء حتى لو صلى أربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء
(باب صفة الصلاة)

أركانها ثلاثة عشر النية فان صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية الفرضية
دون الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه والنفل ذو الوقت أو السبب
كالفرض فيما سبق وفي نية النافلة وجهان (قالت) الصحيح لا يشترط نية النافلة والله أعلم
ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالاقبال ويندب النطاق قبيل التكبير الثاني
تكبير الاحرام ويتعين على القادر الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كانه الا أكبر وكذا الله
الجليل أكبر في الاصح لا أكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجم ووجب التعلم ان قدر وسن رفع
يديه في تكبيره حذو منكبيه والاصح رفعه مع ابتدائه ويجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي
بأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصب وقاره فان وقف فمكناً أو ما لا يجبت
لا يسمى قائماً لم يصح فان لم يطبق انتصاباً وصار كراكع فالصحيح انه يقف كذلك ويريد انحناءه
لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلها ما بقدر ما كانه ولو عجز
عن القيام فعد كيف شاء وافتراه أفضل من تركه في الاظهر وبكره الانعلاء بأن يجلس على
وركبيه ناصباً ركبتيه ثم يخفض لركوعه بحيث تحاذي جهته ما قدام ركبتيه والا كمل أن يحاذي
موضع سجوده فان عجز عن القعود صلى لجنبه الايمن فان عجز فستاقية واللقادر التفتل فاعاد
وكذا مضطجعه في الاصح الرابع القراءة وسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ وبسرهما
ويتعوذ في كل ركعة على المذهب والاولى أكد وتعين الفاتحة كل ركعة الاركة مسبوقة
والسبعة منها وتسديد ياتى ولو أبداً بغيره لم يصح في الاصح يجب ترتيبها ومواضعها فان
تحلل ذلك قطع الموالاة فان تعاقب بالصلاة كسأمنه لقراءته وفتح عليه فلا في الاصح
ويقطع السكوت الطويل وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الاصح فان جهل الفاتحة فسبع
آيات متواليات فان عجز فتنفردة (قالت) الاصح الموصى جواز التنفردة مع حفظه وتواليته
والله أعلم فان عجز أن يذ كر ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن
شيأ وقف قدر الفاتحة ويسن عقب الفاتحة آمين خفيفة الميم بالمد ويجوز القص ويؤمن مع
تأمين امامه ويجهر به في الاظهر وتسن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر
(قالت) فان سبقهم ما قرأها فيها على النص والله أعلم ولا سورة للمأموم بل يستمع فان بعد
أو كانت سرية قرأ في الاصح وسن للصبح والمظهر طو المفضل والعصر والمشاء أو ساخه
وللمغرب قصاره واصبح الجمعة في الاولى الم تنزيل وفي الثانية هل أتى الخامس الركوع وأقله
أن يثنى قدر بلوغ راحتيه ركبتيه بطأً نية بحيث ينفصل رفعه عن هو به ولا يقصد به غيره
فلو هو لتلاوه فجعله ركوعاً يكف وأكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه
بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة ويكفي في ابتداء هو به ورفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربى
العظيم ثلاثاً ولا يزيد الامام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت وبنأمنت ولك أسلمت خشع لك
سمعى وبصرى ونحى وعظمى وعصى وما استعانت به قدى السادس الاعتدال قائماً طامئناً

بصحب ظهره ان عجز وصار كراكع وقب كذلك وإذا انحناء لركوعه ان قدر ولو عجز عن ركوعه وسجوده قام

وفعل ما أمكنه أو عن قيام قدمه وافتراشه أفضل (١٠) وكراهه أن يجلس على ركبته ناصبا ركبتيه ثم يفتنى لركوعه وأنه أن

تجاذى جهته ما أمام ركبته. وأكمله أن تجاذى محل سجوده فان عجزه ضطجع وسن على الامتن ثم اتقى وافتراشه ولقادر نفل قادر مضطجع وقراءة الفاتحة كل ركعة الا ركعة - بوق. والبسلة منها وتجب رعايته حروفها وتشد يدانها وترتد بها وموالها في طاهات تخل ذكر وسكون طال بلا عذر أو قصده قطع القراءة فان عجز عن جميعها فجميع آيات ولو متفرقة لاتفق حروفها عنها تسعة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك فوفقة قدر الفاتحة وسن عقب تحريم دعاء افتتاح فتعوذ كل ركعة والاولى أكدر واسرارهم ما عقب الفاتحة آمين مخففا بعد وقصر في جهريه بجهريها وأن يؤمن مع تأمين امامه ثم يقرأ غيره سورة في أوليين لاهول بل يستمع فان لم يسمع قرآن سابق به ما قرأ أو ياتل قراءة أولى على ثانية وسن في صحيح طوال الفصل ونظير قريب منها وعصر وعشاء أو ساطع برضا محصورين ومغرب قصاره وصحيفة التزليل وفي ثانية هل أنى وركوع وأنه اختناج بحيث تنال راحتا معتدل خلقة ركبته بطمانينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصده غيره كظاير وأكمله تسوية ظهر وعق وأن ينصب ركبتيه مفرقتين ويأخذهما بكفيه ويفرق أصابعه لآلة ويكبر ويرفع كفيه كحرمة ويقول سبحان رب العظيم ثلاثا ويريد منفردا امام محصورين راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدال بعد ولده بطمانينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله لمن حده وبعد عوده وبذلك الحمد للسموات والارض ومن ما شئت من شيء بعد ويريد من مرأه الشناء والمجد الخ ثم تنوت في اعتدال آخره صحيح مطلقا وسائر المكتوبات لنائزلة ووتر نصف ثان من رمضان كاللهم اهدني فين هديت الخ وامام بافظ جميع ويريد من مرأه اناسه تعينك ونستغفر الخ ثم صلاة وسلام

ولا يقصده غيره فلو رفع فزع من شيء لم يكف ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه قائلا سمع الله لمن حده فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد للسموات والارض ومن ما شئت من شيء بعد ويريد المنفرد أهمل الشناء والمجد أق ما قال العبد وكانك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدو يسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فين هديت الى آخره والامام بافظ الجميع والصحيح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره ورفع يديه ولا يسمع وجهه وان الامام يجهر به وأنه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الشناء فان لم يسمع فقت وبشرع القنوت في سائر المكتوبات لنائزلة لا مطلقا على المشهور السابع السجود وأقله مباشرة بوضعية من سجدة فان سجد على متصل به جاز أن لم يتحرك بحركته ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقدميه في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله أعلم ويجب أن يطأ بين يديا لمسجده ثقل رأسه وأن لا يهوي غيره فلو سقط وجهه وجب العود الى الاعتدال وأن ترتفع أسنانه على أعاليه في الاصح وأكمله يكبر لهويته بالرفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته وأنفه ويقول سبحان رب الاعلى ثلاثا ويريد المنفرد اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسمايت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه وينشر أصابعه مضومة لآلة ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن تخذه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم المرأة والخنثى الثامن الجلوس بين سجدتيه طاهات ويجب أن لا يقصده برفعه غيره وأن لا يطوله ولا الاعتدال وأكمله يكبر ويجلس مفترشا واضعا يديه قريبا من ركبتيه وينشر أصابعه قائلا لا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يسجد الثانية كالاولى والمشهور وسن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتشهد وقعوده ان عقبها سلام ركعتين والا فستتان وكيف تعدد جاز ويسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه وينصب عناءه ويضع أطراف أصابعه لآلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويأصق ركه بالارض والاصح يفترش المسبوق والسامى ويضع فيه ما يسراه على طرف ركبتيه منشوة الاصابع بلا ضم (قلت) الاصح الضم وأنه أعلم ويقبض من يمينه الخنصر والبنصر وكذا الوسطى في الاظهر ويرسل المسجدة ويرفعها عند قوله الله ولا يتحركها والاطهر ضم الاجام اليها كعاقدين لثانة وخسين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاخير والاطهر سنه في الاول ولا تسن على الا في الاول على الصحيح وتسن في الآخر وتبيل تحب وأكمل التشهد مشهور أنه الفحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وقيل يحذف وبركاته والصالحين ويقول وأن محمدا رسوله (قلت) الاصح وأن محمدا رسول الله وتب في صحيح مسلم والله أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه اللهم صل على محمدا وآله والزيادة الى جيد مجيد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده وما توره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره ويسن أن لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنهما ترجم وترجم للدعاء والذكر المذدوب العاجز لا القادر في الاصح الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم (قلت) الاصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم وأنه لا تجب نية الخروج وأكمله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه لا يسمع ويجهر به امامه ويؤمن المأموم للدعاء ويقول الشناء فان لم يسمع فقت وسجود وشملا

مرتين بطلاناً ولو على محموله لم يتحرك بحركته وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه (١١) ويجب وضع خفه من ركبتيه وباطن كفيه وأصابع

قدميه وأن ينال مسجده ثقل رأسه ويرفع أسأله على أعاليه وأكمله أن يكبر له ويرفع يديه ويضع ركبتيه مفرقتين ثم كفيه حذو منكبتيه ناشر أصابعه مضومة للأقبلة ثم جهته وأذنه ويفرق قدميه ويرزهما من ذيله ويحافى الرجل فيه وفي ركوعه ويضم غيره ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً يزيد من مرّ اللهم لك سجدة الخ والدعاء فيه وجالس بين يديه بطلاناً فلا يطأه ولا الاعتدال وسن أن يكبر ويحس مفترشا واضعاً كفيه قريمان ركبتيه ناشر أصابعه فألرب اغفر لي الخ وبعد ثمانية يقوم عنها جلسة خفيفة وأن يعتدي قيامه من سجود وقعود على كفيه ونشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وقودلهما والسلام إن عقبهما سلام والافسنة كصلاة على الآل في آخر وكيف قد جاز وسن في غير آخر لا بقية به سجود افتراض بأن يجلس على كعب يسراه وينصب عنقه ويضع أطراف أصابعه للأقبلة وفي الآخر تورك وهو كافتراض لكن يخرج يسراه من جهة عنقه وياصق وركه بالأرض وإن يضع في تشهده يديه على طرف ركبتيه ناشر أصابع يسراه يضم قابضها من عنقه إلا المسجدة ورفعه عند قوله لا إله إلا الله ولا يحركها والافضل قبض الإبهام بحبها وأكمل التشهد مشهوراً وأقله التحيمات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره وهو سنة في آخر كدعاه بعده وما توره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت إلى آخره وأن لا يزيد ما مأم على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنها ما أوعن دعاءه ذكر

وشه لا ملتفتاً في الأولى حتى يرى خدوده الأيمن وفي الثانية الأيسر ناوياً السلام على من عن بينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الإمام السلام على المتقدمين وهم الرد عليه * الثالث عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا من تركه عبدان سجدة قبل ركوعه بطات صلاته وإن سها فبإعادة المتروك لغو فإن تذكر قبل بلوغ مثله فعله والأعت به ركعتيه وتدارك الباقي فلو تبين في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة سجدها وأعاد تشهداً أو من غيرهما الزمة ركعة وكذا إن شك فيهما وإن علم في قيام ثانياً ترك سجدة فإن كان جالس بعد سجدة سجدة قبل أن يجلس بنية الاستراحة لم يكفه والأفحاجس معاً ثم يسجد قبل سجدة فقط وإن علم في آخر باعية ترك سجدة ثنتين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعة ثمان أو أربع فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست ثلاث أو سبع فسجدة ثم ثلاث (قلت) بسن ادامة نظره إلى موضع سجوده وقيل يكبره تغميض عينيه وعندى لا يكبره إن لم يخف ضرراً أو الخشوع وتذكر القرآن والدكر ودخول الصلاة بنشاط و فراغ ذهاب وجهه يديه تحت صدره أخذاً بيمينه يساره والدعاء في سجوده وإن يعتدي في قيامه من السجود والقعود على يديه وتطول قراءة الأولى على الثانية في الأصح والذكر بعدها وأن ينقل للذل من موضع فرضه وأفضله إلى بيته وإذا صلى وراءهم نساء مكنوا حتى ينصرفن وأن ينصرف في جهة حاجته والأفيمه وتة قضى القدوة بسلام الإمام فلما موم أن يشغل بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو أقصر امامه على تسليمة سلم تنتين والله أعلم * (باب) * شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت والاستقبال وسر العورة وعورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذا الأمان في الأصح والحرة ما سوى الوجه والكفين وشروط ما منع ادراكه لول البشرة ولوطين وماء كدرو الأصح وجوب التطيب على فاقد الثوب ويجب ستر أعلاه وجوانبه لا أسفلها فلوروث عورته من جيبه في ركوع أو غيره لم يكف فليزره أو يشد دونه وله ستر بعضها يده في الأصح فإن وجد كفي سوائيه تعين إلهما أو أحدهما فقبله وقيل دبره وقيل يخبر وطهارة الخ حدثان سبعة بطات وفي القديم يني ويجريان في كل منافض عرض بلا تقصير وتعد دفعه في الحال فإن أمكن بأن كشفه ريج فستر في الحال لم تبطل وإن قصر بأن فرغت مدة خففها بطات وطهارة النجس في الثوب والبدن والمكان ولو اشبه طاهر ونجس اجتمع ولو نجس بعض ثوب أو بدن وجهه وجب غسل كفه فلو ظن طرفاً لم يكف غسله على الصحيح ولو غسل نصف نجس ثم باقية فلا يصح أنه ان غسل مع باقية مجاوره طهر كاهه ولا تغفر المنتصف ولا تصح صلاة ملاق بهض لباسه نجاسة وإن لم يتحرك بحركته ولا قابض طرف شيء على نجس إن تحرك وكذا إن لم يتحرك في الأصح والوجه له تحت رجله صحت مطلقاً ولا ينصرف نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل عنقه بغيره فقد الطاهر فعـ ذوروا واجب نزعاً إن لم يخف ضرراً طاهر قبل وإن خاف فإن مات لم ينزع على الصحيح ويعني عن محمل استجماره ولو جعل مستحجماً بطات في الأصح وطيب الشارع المتيقن نجاسته يعني منه عناية عذراً لا حذرًا من غلباوا يتخلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن وعن قليل دم البراغيث وونيم الذباب والأصح لا يعني عن كثيره ولا ذليل انتشار يعرف وتعرف الأكثرية بالعادة (قلت) الأصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم ودم البثرات كالبراغيث وقبل أن عصره فلا والدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالبثرات والأصح أن كان مثله يدوم غالباً فكلاهما خاصة والافسكدم الاجنبي فلا يعني وقيل يعني عن قايله (قلت) الأصح أنها كالبثرات والأظهر العفو عن قليل دم الاجنبي والله أعلم والعقج والصد يد كالدلم

مأثور من ترجم وسلام وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين يميناً فشمها لامتفتاقهما حتى يرى خدوده ناوياً

سلم عليه وسننية خروج وترتيب كما ذكر
فان تعمدة تركه بفعل أو سلاط أو
سها فبا بعد تركه لغوفان تذكره قبل فعل
مثله فعله ولا أجزاء وتدارك الباقي فلو علم
في آخر صلاته ترك سجدة من أخيرة سجدة ثم
تشهد أو من غيرها أو شل لزم ركعة أو علم
في قيام ثانية ترك سجدة فان كان جالس
بعد سجدة سجدته سجدوا والا فجالس معامثنان
يسجد أو في آخر رباعية ~~سجدتين~~ سجدتين أو
ثلاث جهل محلها وجب ركعة ثان أو أربع
فمجددة ثم ركعتان أو خمس أو ست فثلاث
أو سبع فمجددة ثم ثلاث ولا يكره تعريض
دينه ان لم يخف ضررا وسن ادامة فصار محل
سجوده وخشوع وتذوق قراءة وذكر
ودخول صلاته بنشاط وفراغ قلب وقبض
بهمين كوع يسار تحت صدره وذكر دعاء
بعدها وانتقال الصلاة من محل أخرى ونقل
في بيته أو فضل ومكث رجال انصرف غيرهم
وانصرف لجهة حاجة والاقبى بن وتنعضى
قدوة بسلام امام فلأمر أن يشغل بدعاء
ونحوه ثم يسلم ولو انصرف امامه على تسليمة سلم
ثنتين ولو مكث فالأفضل جعل يمينه اليهم
(باب)

شروط الصلاة معرفة وقت ونحوه وسر
عورة بما يمنع ادراك الوضوء من أعلى وجوانب
ولو باين ونحوه ماء كدر وعور رجل ومن
بها رق مابين سرور ركبة وخرقة غير وجهه
وكفين وخدني كآني وله ستر بعضاهه بد
فان وجد كاهيه قدم سوا تبه ثم قبله وعلم
بكيفية طهر وحادث فان سجدته بطلت
وتبطل بغير عرض لا بغيره وقبضه
حالا وطهر نجس في محمول وبدن وملاقيهما
ولو نجس بعض شيء منها وجه وجب غسله
كاهه ولو غسل بعض نجس ثم باقيه فان غسل
مع مجاوده طهر والاذن غير الجاود ولا تصح
صلاة نحو قابض طرف متصل بنجس ولا
يضر نجس بخاذه ولو وصل فانه الحاجة
بنجس لا يصلح غيره عذر والاوجب نزعها من ضررا يبع التيمم ولم يمت وعنى عن محل استجماره في حقه وعما عسر الاحتراز منه حال

وكذا امام القروح والمتنطق الذي له ربح وكذا بالاربع في الاظهر (قلت) المذهب طهارته
والله أعلم ولو صلى بنجس لم يعلم وجب القضاء في الجسد يدوان علم ثم نسي وجب القضاء على
المذهب *(فصل)* تبطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم وكذا مدة بدخرف في الاصح
والاصح أن التخص والضحك والبكاء والاني والنفس ان ظهر به حرفان بطالت والا فلا ويعذر
في سائر الكلام ان سبق لسانه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه ان قرب عهده بالسلام
لا كثيره في الاصح وفي التخص ونحوه للغلبة وتعد ذرا القراءة للجهر في الاصح ولو أكره على
الكلام بطالت في الاظهر ولو نطق بنظام القرآن بقصد التفهيم كما يحكي في ذالك كتاب ان قصد
معه قراءة لم تبطل والباطل ولا تبطل بالذكر والدعاء إلا أن يخاطب كقوله لعاطس يرحمك
الله ولو سكت طويلا بلا غرض لم تبطل في الاصح ويسن لمن نابه شيء كتبه امامه وادنه
لداخل وانذاره أعنى أن يسجد وتصفق المراتب ضرب العين على ظهر اليسار ولو فعل في صلاته
غيرها ان كان من جنسها بطالت إلا أن ينسى والا فبطل بكثيره لا قليله والكثرة بالعرف
فالخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث كثيران نوات وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات
اللطيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجدة أو حرك في الاصح وسهو الفعل الكثير كعمده في
الاصح وتبطل بقليل الا كل (قلت) الآن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم فلو كان
بفهمه سكره فقام ذوبا بطالت في الاصح ويسن للمصلي الى جدار أو سارية أو عصا مغروزة أو
سقا مصلى أو خط قبالته دفع المار والصح تحريم المرورجين (قلت) يكره الالتفات
لا الحاجة ورفع بصره الى السماء وكشف شعره أو ثوبه ووضع يده على فقه الحاجة والقيام على
رجل والصلاة حاقنا أو حاقنا أو بحضرة طعام يتوق اليه وأن يصدق قبل وجهه أو عين يمينه
وضع يده على خصره والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والطريق
والزبله والكنيسة وعطان الابل والمقبرة الطاهرة والله أعلم

(باب سجود السهو) سنة عند ترك ما أمر به أو فعل منهى عنه فالاول ان كان ركعا
وجب تداركه وقد يسرع السجود لزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في الترتيب أو بعضا
وهو القنوت أو قيامه أو التشهد الاول أو فوعوده وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
في الاظهر سجدة وقبل ان ترك عدا فلا (قلت) وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم
ولا تجبر سائر السنن والثاني ان لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهو والاصح
ان لم تبطل بسهو ككلام كثير في الاصح وتجاوز الركن القسير يبطل عمده في الاصح
في سجدة بسهو فالاعتدال قصير وهذا الجالس بين السجدة تين في الاصح ولو نقل ركعا
قوليا كفاتحة في ركوع أو تشهد لم تبطل بعمده في الاصح ويسجد بسهو في الاصح
وعلى هذا استثنى هذه الصور ومن قولنا لا يبطل عمده لا يسجد بسهو ولو نسي التشهد
الاول فذكره بدانتصابه لم يعد له فان عاد عا لم يفرجه بطلت أو ناسيا فلا يسجد لسهو أو
جاهلا فكذا في الاصح وللمأمور العود لتابعه امامه في الاصح (قلت) الاصح وجوبه والله
أعلم ولو نذر قبل انتصابه عاد لتشهد ويسجد ان كان صار الى القيام أقرب ولو نذر
عدا عاد بطلت ان كان الى القيام أقرب ولو نذر قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله عاد
ويسجد لسهو وان بلغ حد الرأى ولو شل في ترك بعض سجدة أو ارتكاب شيء فلا ولو سها
وشل هل سجدة في سجدة ولو شل أصلي ثلاثا ثم أربعا أتى بركعة وسجد والاصح أنه يسجد وان
زال شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصله مترددا واحتمل كونه زائدا ولا يسجد لما يجب بكل

ذباب لان كثير بقله وقيل دم اجنبى لا نحو
كباب وكلام قص وصد يدوماء قروح ومستنقضا
له ريح ولو صلى نجس لم يعلمه أو نسي وجبت
الاعادة وترك نطق فبطل بحر فحين ولو في نحو
تخضو بحرف مفهم أو ممدود ولو مكرها
لا يقابل كلام ناسيا لها أو سبق لسانه أو
جهل تخريمه وقرب اسلامه أو بعد عن
العلماء ولا يتخض لنعذر ركن قولى ولا يقابل
نحوه الغلبة ولا بد كرو دعاء الا أن يخاطب
به ما ولا ينظم قرآن بقصد تفهم وقراءة
ولا يسكت طويل وسن لرجل تسبيح وغيره
تصفيق لا يبطن على بطن ان ناهى - مائى
وترك زيادة ركن فعلى عم - دا وترك فعل -
لخش أو كثر من غير جنسها عرفا ولاء لان
خف أو اشتهد بحرب وترك مفطرا أو كل
كثيرا أو باكرها وسن أن يصلى لنحو حداز
ثم عصاه غروزة ثم ييسط مصل ثم يخط امامه
وطولها ثلثا ذراع ويدين - ما ثلثة أذرع
فأقل فيسن دفع مارو حمر مرور وكره التفتات
وتعليقة فم رقيام على رجل للحاجة أو نظار
نحو سماء وكف شعرا أو ثوب وبقى أماما
وعينا واختصار وخفض رأس في ركوع
وصلاة بعد اذعة حدث وبحضرة طعام يتوق
اليه وبجمام وطريق ونحو مربة وكنيسة
وعطن ابل وبقعة * (باب)

سجود السهو سنة لترك بعض وهو تشهد
أول وقعوده وقنوت راتب وقيامه وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما وعلى
الا بعد الآخر والقنوت والسهو ما يبطل
عمده فقط كنهل ويل ركن قصير وهو
اعتدال وجولوس بين سجدة تين ولنقل قولى
غير مبطل ولا شك في ترك بعض معني لاني
منه نسي الا فيما احتمل زيادة فلو شك أصلي
ثلاثا ثم أربعا في ركعة وسجد ولو سها ركن
أسجد وسجد ولو نسي تشهد - را أول أو قنونا
وتابى بفرض فان عاد بطلت لانا - ما
أو جلال كنه يسجد ولا ما - ما بل عليه

حال اذا زال شكك مثاله شاك في الثالثة أو الرابعة هي أم رابعة فتد كرفه الم يسجد أو في الرابعة
سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور وسهو حال قدوته بحمله امامه فلو
ظن سلامه وسلم فبان خلافه سلم معه ولا يسجد وسهو بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام
قام بعد سلام امامه الى ركعة ولا يسجد وسهو بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام
امامه بنى وسجد ويلحقه - هو امامه فان سجدة لزمه متابعتة ولا يسجد على النص ولو اقتدى
مسبوق بن سحى بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلاته
فان لم يسجد الامام سجد آخر صلاته نفسه على النص وسجد السهو وان كثر سجدة فان كثر سجدة
الصلاة والجدة بأن يحله بين تشهد وسلامه فان سلم بعد اذان في الاصح أو سهو أو طال الغسل
فان في الجدة ولا فلا على النص واذا سجد صار عائد الى الصلاة في الاصح ولو سها امام الجمعة
وسجد وافتان فوثما أتموا ظهر أو سجدوا ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه يسجد في الاصح

* (باب) * تسن سجدة التلاوة وهن في الجدة أربع عشرة منها سجدة التلاوة لاص بل هي
سجدة شكر تسحب في غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح وتسن للقارئ والمستمع وتساكد
له بسجدة القارئ (قلت) وتسن للسامع والله أعلم وان قرأ في الصلاة سجدة الامام والمفرد
أقرانه فقط والمأموم لسجدة امامه فان سجد امامه فتخلف أو انعكس بطلت صلاته ومن سجد
خارج الصلاة قوى وكبر الاحرام رافعا يديه ثم للهوى بالرفع وسجد كسجدة الصلاة ورفع كبرا
وسلم وتكبير الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر وتشرط شروط الصلاة ومن
سجد فيها كبر للهوى والرفع ولا يرفع يديه (قلت) ولا يجالس للاستراحة والله أعلم ويقول
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعي وبصره بحوله وقوته ولو كرر آية في مجلسين
سجد لكل وكذا المجلس في الاصح ركعة تكبسات وركعتان كجلسين فان لم يسجد وطال
الفصل لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة وتسن للمحوم نعمة أو اندفاع نعمة أو رؤية
ميتلى أو عاصي ويظهرها للعاصي لا للمجتبى وهي كسجدة التلاوة والاصح جوازها على
الراحلة للمسافر فان سجد التلاوة صلاة جازها قطعها * (باب)

صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهو ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء وقبل لاراتب للعشاء وقيل أربع قبل
الظهر وقيل وأربع بعدها وقيل وأربع قبل العصر والجمع سنة وانما الخلاف في الراتب
المؤكد وركعتان خفيفتان قبل المغرب (قلت) هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخارى
الامري ما بعد الجمعة أربع وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم ومنه الوزر وأقله ركعة وأكثره
احدى عشرة وقبل ثلاث عشرة لمن زاد على ركعة الفصل وهو أفضل والوصل بنشهد أو
تشهدين في الاخرتين ووقته بين صلاة العشاء وطالع الفجر وقبل شرط الايتار بركعة سبق
نفل بعد العشاء وسن جعله آخر صلاة الليل فان أوتر ثم تهجد لم بعده وقبل يشفعه ركعة ثم
يعيده ويندب القنوت آخر وتر في النصف الثاني من رمضان وقبل كل السنة وهو قنوت
الصبح ويقول قبله اللهم انا نسئع بك ونستغفرك الى آخره (قلت) الاصح بعده وأن الجماعة
تندب في الوتر عقب التراويح جماعة والله أعلم ومنه الضحى وأقلها ركعتان وأكثرها ثلثا
عشرة وتندب للمسجد ركعتان وتحصل بفرض أو نفل آخر لا بركعة على الصحيح (قلت) وكذا
الجماعة وسجدة التلاوة والشكر وتكرر بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله أعلم
ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بقله ويخرج النوعان
عود فان لم يتلبس به عاد وسجدان قارب القيام أو بلغ حد الزا كح ولو نعه مدغم ماموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ مامر ولو ش - ل بهن

سجود ولو ذكر في تشهده ترك ركعتين غير مأمور
أتى بعد سلام امامه بركة ولا يسجد ويحلقه
سهو امامه فان سجد تابعه ثم يعيده مسبق
آخر صلاته والاسجد المأمور آخر صلاته
وسجود السهو وان كثر سجودات قبيل
سلامه كسجود الصلاة فان سلم بعد أو طال
فصل فات والاسجد وصار عتدا الى الصلاة
ولو سلم امام جمعة وسجدوا فبان قوتها أو
ظهور اسجدوا ولوطن سهو فبان عدمه
سجد

(باب)

يسن سجودات تلاوة اقارئي وسامع قراءة
مشروعة وتبدأ كدله بسجود اقارئي وهي
أربع عشرة ليس منها سجدة ص بل هي
سجدة شكر تسن في غير صلاة ويسجد
مصل لقراءته الامور فالسجدة امامه فان
تخلف أو سجد دونه بطأت ويكبر كغيره
لهوى ولرفق بالرفع بدو لا يجلس لاستراحة
وأركانها الغير مصل تحرم وسجود سلام
وسن رفع يديه في تحريم وشرطها كصلاة
وان لا يقول فصل وهي كسجودتها وتسكرو
بتكبر الآية وسجدة الشكر لا تدخل
الصلاة وتسلم بعد نعمة أو اندفاع نعمة
أو رؤية مبتلى أو فاسق معان ويظهرها
لاله ان خاف ولا مبتلى وهي كسجدة التلاوة
ولسافر فعلها مكافئة

(باب)

صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة
كالرواتب والمؤكد منها ركعتان قبل صبح
وظهور وبعده وبعده غروب وعشاء ووتر
بعدها وغيره زيادة ركعتين قبل ظهر وبعده
وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل
مغرب وجمعة كظهور ويدخل وقت الراتب
قبل الفرض بدخول وقتها وبعده بغيره
ويخرجان بخروج وقتها وأفضاها الوتر وأقله
ركعة وأكثره إحدى عشرة لمن زاد على
ركعة الوصل يشهد أو تشهدين في

بخروج وقت الفرض ولو فات النفل المؤقت ندب قضاء وفي الاظهر وقسمين بسن جماعة كالعيد
والكسوف والاسنة فله وهو أفضل مما لا بسن جماعة لكن الاصح تفضيل الزائنة على
التراديع وأن الجماعة تسن في التراويع ولا حصر للنفل المطلق فالحرم بأكثر من ركعة فله
التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة (فات) الصحيح منه في كل ركعة والله أعلم وأذنوى عدددا
فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلها ما والاقتبيل فلو نوى ركعتين فقام الى الثالثة سهوا
فلاصح أنه يقعد ثم يقوم لازيادة ان شاء (فات) نفل الليل أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وأن
يسلم من كل ركعتين ويسن التسجد ويكره قيام كل الليل دائما وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وترك
تسجود اعتاده والله أعلم

(كتاب صلاة الجماعة)

هي في الفرائض غير الجمعة سنة وكدة وقيل فرض كفاية للرجال فجب بحيث يظهر الشعار
في القرية فان امتنعوا كلهم قوتوا ولا يتأكد الندب للنساء تأكد له للرجال في الاصح (فات)
الاصح المنصوص أنهم ان فرض كفاية وقيل عين والله أعلم * وفي المسجد لغير المراء أفضل وما
كتر جمعه أفضل الا لبدعة امامه أو تعطل مسجد قريب لغيره وادراك تكبيرة الاحرام فضيلة
وانما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه وقيل بادرارك بعض القيام وقيل بأول ركوع
والصحيح ادراك الجماعة مالم يسلم ولينخفض الامام مع فعل الابعاض والهيأت الا أن يرضى
بتعويله محصورون ويكره التطويل ليحلق آخرون ولو أحس في الركوع أو التشهد الأخير
بدخول لم يكره انتقاره في الظاهر ان لم يبلغ فيه ولم يفرق بين الدخاين (فات) المذهب
استحباب انتقاره والله أعلم ولا ينتظر في غيرهما ويسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الاصح
اعادتها مع جماعة يذكره أو فرضه الاول في الجديد والاصح انه ينوي بالثانية الفرض ولا رخصة
في تركها وان قلنا سنة الا بذرغام كطرا أو يجمع عصف بالليل وكذا وحل شديد على الصحيح
أو خاص كمرض وحر وبرد شديد وجوع وعاش ظاهرين ومدافعة حدث وخوف ظالم
على نفس أو مال ولازمة غيرهم معسرا وقوبة يرجى تركها ان تغيب أياما وعري وتأهب
لسفر مع رفقة وترحل وأكل ذريع كربة وحضور قريب محتضر أو مريض بالامتنع أو
يأنس به * (فصل) * لا يصح اقتداء بمن يعلم بطلان صلاته أو يعتقد كجهنميين اختلافا
في القبلة أو اناء من فان تعددا لظاهر فالاصح العهدة مالم يتعين اناء الامام للنجاسة فان ظن طهارة
اناء غيره اقتدى به قطعا فلو اشتبه خمسة فيها نجس على خمسة فظن كل طهارة اناء فتوضأ به وأم
كل في صلاة في الاصح يعيدون العشاء الامامه اذ يعيد المغرب ولو اقتدى شافعي بخنفي مس
فرجه أو اقتصد فالاصح العهدة في الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى ولا تصح قدوة بمقتد
ولا بمن تلزمه عادة كتحميم يمين ولا قارئ بأحى في الجديد وهو من يتخلى بحرف أو تشديد من
الفاتحة ومنه أرت يدغم في غير موضعه وألغ يبدل حرفا بحرف ونصح به وتكره بالانتماء
والقاءفاء واللاحن فان غير معنى كأنعمت بضم أو كسر أبطل صلاة من أمكنه التعلم فان عجز
لسانه أو لم يعض زعن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكأن في الاقتصص صلاته والقدوة ولا
تصح قدوة رجس ولا خنثي بامر أو لا خنثي وأصح للمتنوضي بالتمميم وبما سمع الخلف واللقائم
بالقاعد والمضطجع ولا يكمل بالاممي والعبود الاعمي والبصير سواء على النهض والاصح صحة
قدوة السامع بالسام والظاهر بانسحاضه غير المعتبر ولو بان امامه امرأة أو كافر لم يلحق
أو خفي أو جبت الاعادة لاجنبوا واذ نجاسة خفية (فات) الاصح المنصوص هو قول الجمهور ان
خنثي الكفر هنا كعلمه والله أعلم والاممي كالمراءة في الاصح ولو اقتدى بخنثي فبان رجلا يسقط

مسجد داخله وتحصل بركعتين وقسم تسنله
كعبه وكسوف واستسقاء وتراويح وقت
وتر وهو أفضل لكن الراتبة أفضل من
التراويح وسن قضاء نفل مؤقت لا حصر
لما طلق فان نوى فوق ركعة تشهد آخر أو
وكل ركعتين فأكثروا وقدرافله زيادة
ونقص ان نوى بالابطال فان قام لزيد
سهوا وقدم فام له ان شاء وهو بليد
وبأوسطه أفضل ثم آخره وسن سلام من
كل ركعتين وتكبيد وكراهه اعتاده
وقيام بليد يضروا وتخصيص ليلة جمعة بقيام
(باب)

مسألة الجماعة فرض كفاية لرجال أحرار
مقيمين لا يراعى في أدائها مكتوبة لاجتماع
بحيث يظهر شهادتهم بمسجد أو جماعة فان
امتنعوا أو تولوا هي غيرهم سنة وبمسجد
لذكراً أفضل وكذا أما كثر جمعهم إلا نحو
بدعة امامه أو فعله مسجد لغيره وتذكر
فضيلة تجزء بحضوره واشتغاله به عقب
تحرر امامه وجماعة مالم يسلم وسن تخفيف
امام مع فعل أبعاض وهيأت وكراهه تطويل
لان رضو المحصورين ولو أحس في ركوع
أو تشهد آخر بداخل من انتظاره لله ان لم
يبالغ ولم يعز ولا كراهه وسن اعادتها مع غير
في وقت بدنية فرض والفرض الاولى
ورخص تركها بعد ركعة طرويدة ريج
بليد ووحل وحرو ورجوع وعطش
بحضرة طعام ومشقة مرض ومدافعة
حدث وخوف على معصوم ومن غريمه
وبه اعسار يعسر اثباته وعقوبة بر جو
العفو بغية وتختلف عن رفقة وفقد لباس
لائق وكل ذي ريج كراهه يعسر ازالته
وحضور مريض بلا معتمده أو كان نحو
قريب محتضراً أو يأنس به

(فصل) لا يصح اقتداؤه بمن يمتد بطالان
صلاته كشافي بخفي مس فرجه لان
اقتداه وكعبته من اختلاف في اداءه فان
تعدد الطاهر صرح مالم يتعين اداء امام الجماعة
أخيراً لا يقتدوا ولا بمن تلزمه اعادته مع غيره

القضاء في الاظهر والعدل أولى من الفساد والاصح أن الافقه أولى من الاقر أو الادرع
ويقدم الافقه والافرأ على الاسن السبب والجديد تقديم الاسن على السبب فان استويا
فبتفاوت الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها واستحق المفعة بذلك ونحوه
أولى فان لم يكن أهلاً لافقه التقديم ويقدم على عبده الساكن لا مكاتبه في ماله والاصح
تقديم المكسرى على المكسرى والمكسرى على المستعبر والوالى في محل ولايته أولى من الافقه
والمالك *(فصل)* لا يتقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت في الجديد ولا تضر
مساراته ويندب تخلفه قليلاً والاعتبار بالعقب ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة
ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح وكذا الوضوء في الكعبة واختافت
جهتها ويقف الذكركن يمينه فان حضر آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
وهو أفضل ولو حضر رجلان أو رجل وصبي صفا خلفه وكذا امرأة أو نسوة ويقف خلفه
الرجال ثم الصبيان ثم النساء وقتة امامتهن وسطهن ويكره وقوف المأموم فرداً بل يدخل
الصف ان وجد سعة والا فيلحق شخصاً بعد الاحرام وليس اعادة الجرو وبشرط علمه بانتهالان
الامام بان يراه أو بعض صف أو يسمعه أو يلمسه واذا جعها ما مسجد صح الاقتداء وان بعدت
المسافة وحالت أبنية ولو كانا بضوء شرط أن لا يزيد ما بينهما ما على ثلاثمائة ذراع تقريباً
وقبل تحديد فان تلاحق شخصان أو صفان اعتبر المسافة بين الاخير والاول وسواء الغضاء
الما حول والوقف والمبعض ولا يضر الشارع الماروق والنهر المخرج الى سباحة على الصحيح فان
كان في بناء من كص وصفة أو بيت فطر يقان أحصه ما ان كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً
وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ولا تضر فرجة لا تسع واقفاً في الاصح وان كان
خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين أكثر من ثلاثة أذرع
والماريق الثاني لا يشترط الا اقرب كالفضاء ان لم يكن حائل أو حال باب نافذة فان حال ما منع
المرور والروية فوجهان أو جدار بطات باتفاق الطريقين (قلت) الطريق الثاني اصح
والله أعلم واذا صح اقتداؤه في بناء آخر صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام
ولو وقف في دلو امامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه ولو وقف في موان
وامامه في مسجد فان لم يحل شئ فالشرط التقارب معتبراً من آخر المسجد وقيل من آخر صف
وان حال جدار أو باب معلق منع وكذا ابواب المردود والشباب في الاصح (قلت) يكره
ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجبة فيستحب ولا يقوم حتى يفرغ الأذن من الإقامة
ولا يبتدى نفل بعد شروعه فيها فان كان فيها اتهم ان لم يحش فوف الجماعة والله أعلم
(فصل) شرط القدوة أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها
على الصحيح فلون ترك هذه النية وتابع في الافعال بطلت صلاته على الصحيح ولا يجب تعيين الامام
فان هبنا وأخطأ بطلت صلاته ولا يشترط للامام نية الامامة وتستحب فلواخذوا في تعيين نابعه
لم يضر ونصح قدوة المؤدى بالقاضي والمفترض بالمتنفل وفي الظاهر بالعصر وبالهكوس وكذا
الظاهر بالصبح والمغرب وهو كالسبوق ولا يضر متابعة الامام في القنوت والجلوس الاخر في
المغرب وله فراق ماذا اشتغل بهما ويجوز الصبح خلف الظاهر في الاظهر فاذا قام للثالثة فان شاء
فأرقه وسلم وان شاء انتظره ليس له (قلت) انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في
الثانية قنوت والترك وله فراقه ليقنن فان اختاف فعلمها مكتوبة وكسوف أو جنازة لم
يصح على الصحيح *(فصل)* يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بان يتأخر ابتداء فعله
فلواشبهه خمسة فيها نجس الى خيبة فلان كل طهارة اناة فتوضأه وأم في صلاة أعادها اثم فيه

يدل حرفان أمكنه تعلم تصد صلته والا
صحت كقدراته مثله وكره تأناه ولا حن
فان غير معنى في الفاتحة ولم يحسنها فكأتمى
أو غبرها صحت صلته وقدره عاجز أو
جاهل أو ناسي أو لو بان امامه كافرا ولو حجبها
وجبت إعادة لا ذل حدث ونجاسة خفية
وعدل أولى من فاسق وقدم وال يعمل ولايته
فامام راتب فساكن بحق لا على معبر وسيد
وغيره مكاتب له فافقه فأقر أو فارق فأقدم
هجرة فأسن فأناب فأضاف ثوبا بوبنا
وصنعة فأحسن صوتا فصوره وأعمى كصير
وعبد فقيه كغير فقيه ولم قدم بمكان تقديم
* (فصل) * للاقتداء شرط عدم تقدمه
في المكان على امامه وسن أن يقف امام
شأن المقام عند الكعبة ويستدير واحولها
ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة
الامام كولو وقفاها واختلاف جهة وأن
يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قبله لان جاء آخر
أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
في قيام وهو أفضل ان أمكن وبصاف
ذكر ان خلفه كأمراة فأكثر ويقف خلفه
رجال فصيذان فغسانى ففساء وامامتهن
وساكن وكمرلأوم انفراد بل يدخل الصف
ان وحده سنة والأحرم ثم جرحه خاص سن
مساعدته وعلمه بانتقالات الامام برؤية أو
نحوها واجتماعها مكان فان كانا بمسجد
صح الاقتداء وان حالت أبنية نافذة أو غيره
شرط في قضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين
كل صفتين أو شخصين على ثلثة مائة ذراع
تقر بياوفى بناء مع ما ردم حائل أو وقوف
واحد حذاء منفذ فيه فيصح اقتداء من
خلفه أو بجانبه كولو كان أحدهما بمسجد
والآخر خارجه وهو والمسجد كصفتين ولا
يضر شارع ونحوه وكره ارتفاعه على امامه
وكسبه الحاجة فيسن ققيام غيره قيم
بعد فراغ إقامة وكره ابتداء نفل بعد
شروعه فيها فان كان فيه أعنه ان لم يتخش

عن ابتدائه و يتقدم على فراغه منه فان قارنه لم يضر الاتسكية احواء وان تخاف بركن بأن
فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح أو ركنين بأن فرغ منهما ما هو وفيما قبلهما
فان لم يكن عذر بطلت وان كان بأن أسرع قراءته وركب قبل اتمام المأموم الفاتحة فقبل
يتبعه وتسقط البقية والصحيح بينهما يسرى خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة
وهى الطويلة فان سبق بأكثر فقبل بقراءته والاصح يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام
الامام ولو لم يتم الفاتحة لشمله بداء الافتتاح فمذوره هذا كما في المواقف فأما مسبوق ركع الامام
في فاتحته فلاصح أنه ان لم يشغل بالافتتاح والتعذر ترك قراءته وركع وهو مذكور للركعة
والالزيمه قراءة مذكوره ولا يشغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاتحة الا أن يعلم ادراكها ولو
لم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شمله بعد اليها بل يصلى ركعة بعد سلام الامام فلو علم
أو شك وقدر ركع الامام ولم يركع هو قرأها وهو متخاف بمذكور قبل يركع ويتدارك بعد سلام
الامام ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد أو بالفاتحة أو بالشهادة لم يصهره ويجزئه وقيل تجب اعادته
ولو تقدم بفعل كركوع وسجود ان كان بركنين بطلت والا فلا وقيل تبطل بركن
* (فصل) * خرج الامام من صلته انقطعت القدوة ان لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي
قول لا يجوز الا بعد رخص في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام أو تركه سنة مقصودة
كتشديد ولو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلته جاز في الاظهر وان كان في ركعة أخرى
ثم يتبعه قائما كان أو قاعدا فان قرع الامام أو لافه أو كسبوق أو هو فان شاء فارقته وان شاء
انتظر ليسلم معه وما أدركه المسبوق فاول صلته فيبقى في الباقي القنوت ولو أدرك ركعة من
المغرب تشهد في ثابته وان أدركه راكعا أدرك الركعة (قلت) بشرط أن يعلمين قبل
ارتفاع الامام عن أفضل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراك الحد الاجزاء لم تحسب ركعته في
الاظهر ويكبر للاحرام ثم للركوع فان نواهما بشكيرة لم تنعقد وقبل تنعقد نفلا وان لم ينو بها
شيأ لم تنعقد على الصحيح ولو ذكره في اعتداله فما بعده انقل معه مكبرا والاصح انه يوافق في
التشهد والتسبيحات وان من أدركه في سجدة لم يكبر لا لتتقال اليها واذا سلم الامام قام المسبوق
مكبرا ان كان موضع جلوسه والا فلا في الاصح * (باب صلاة المسافر) *
انما قصر رابعة مؤداة في السفر الطويل المباح لافائنة الحضر ولو قضى فائنة السفر فلا يظهر
قصره في السفر دون الحضر ومن سافر من بلدة فأول سفره مجاوزة سورها فان كان وراءه
عماوة اشترط مجاوزتها في الاصح (قلت) الاصح لا يشترط والله أعلم فان لم يكن سور فأوله
مجاوزه العمران لا الخراب والبساتين والقربة كبلدة وأول سفره ساكن الحيا مجاوزة
الحلة واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع
انقطع سفره بوضوله ولا يحسب منها لو ما دخوله ونحوه على الصحيح ولو أقام ببلدة بنينة أن
يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وقيل أربعة وفي قول أبدا
وقيل الخلاف في خائف القتال لا التاجر نحوه ولو علم بقاء هامة طويلا فلا قصر على المذهب
* (فصل) * طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا شامية (قلت) وهى مرحلتان يسير
الانقال والبحر كالبر فلو قطع الاميال فيه في ساعة قصر والله أعلم بشرط قصد موضع معين
أولا فلا قصر للهائم وان طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجدده ولا يعلم موضعه ولو
كان لمقصده طريقا طويلا وقصره فسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر والا فلا في
الاظهر ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندي مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر

غيرها فلا يضر فيه خطأه في تعيين تابعه وتوافق

نظام صلاتهما فلا يصح مع اختلافه
كمكتوبة وكسوف أو جواز أو بصح أو
بقاض ومفترض بمنفعل وفي طويلة بصيرة
وبالعكس والمقتدى في نحو ظهر بصر أو
مغرب كسبوق والافضل متابعته في قنوت
وتشهد آخر وفي عكس ذلك إذا أتم فارقته
والافضل انتظاره في صبح ويقنت إن أمكنه
والترك له فراقه ليقنت ووافقه في
سنة فحش مخالفة فيها وتبعه بأن يتأخر
تحرره ولا يسبقه بركنين فعليه عدم اعلا
ولا تخلفه جابلا عذره فان خالف بطلت
صلاته والعذر كان أسرع امام قراءته
وركع قبل ان تمام موافق الفاتحة فيتمها
ويسمى خلفه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة
أو كان طويلة والاتباع ثم تدارك بعد سلام
فان لم يتمها الشغل بسنة فمذخور كما موم علم
أو شل قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أنه
ترك الفاتحة فغيره أو يسبقه كسر وان
كان بعده مالم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد
سلام وسن يسبق ان لا يشغل بسنة بل
بافاتحة الآن يظن ادراكها اذا ركع امامه
ولم يقرأها فان لم يشغل بسنة تبعه وأجزأه
والاقرأ بقدرها

(فصل) تنقطع قدوة بخروج امامه من
صلاته وله قطعها وكره الاعذار كمرض
وتطويل امام وتركه سنة مقصودة ولو نواها
منفرد في أثناء صلاته جاز وتبعه فان فرغ
امامه أو لاقى مسبق أو هو فانتظاره
أفضل وما أدركه مسبق فأول صلاته
في عدى في ثمانية صبح القنوت ومغرب التشهد
وان أدركه في ركوع محسوب واطمان
يقبض قبل ان يتفاد امامه عن أقله أدرك
الركعة ويكبر للحرم ثم ركوع فلو كبر
واحدة فان نوى بها التحريم فقط انعدت
والا فلا ولو أدركه في اعتداله فابعد وواقعه
فيه وفي ذكره وذكر ان نقله عنه لا اليه واذا
سلم امامه كبر لقيامه أو بدله ان كان محصل
جلوسه أو افلا (باب صلاة المنافر) * انما تقصر باعية مكتوبة وادة أو فائنة سفر قصر في سفر

فلو نوا مسافة العصر قصر الجندى دونها ومن قصد سفر أطول يفسر ثم نوى رجوعا انقطع
فان سار فسفر جديد ولا يترخص العاصي بسفره كابق وناسر فلو أنشأ ما حاتم جعله معصية
فلا ترخص في الاصح ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فأنشأ السفر من حين التوبة ولو اقتدى بتم لحظة
لزمه الاتمام ولو عفى الامام المسافر واستخلف متما أتم المقتدون وكذا الوعد الامام واقتدى
به ولو لزم الاتمام مقتدى بفسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محذورا أتم ولو اقتدى بغير
ظنه مسافر افيان مقيما أو بمن جهل سفره أتم ولو علمه مسافر أو شك في نيته قصر ولو شك فيها
فقال ان قصر قصرت والا أتمت قصر في الاصح ويشترط للاقتداء في الاحرام والتحريم
منافهاد واما ولو أحرم قاصر ثم تردد في انه يقصر أو يتم أو في أنه نوى القصر أو قام امامه لثلاثة
فشك هل هو متم أم ساه أتم ولو قام القاصر لثلاثة عمد بلا موجب للاتمام بطلت صلاته وان
كان سهوا عاد وسجد له وسلم فان أراد أن يتم عاد ثم خض متمار يشترط كونه مسافرا في جميع
صلاته فلو نوى الإقامة فيها أو بلغت سفينة دار قامة أتم والقصر أفضل من الاتمام على
المشهور واذا بلغ ثلاث مراحل والصوم أفضل من الفطر ان لم يتضرره * (فصل) *

يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقدما وتأخيرا والمغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل
وكذا العصري في قول فان كان سائر وقت الاولى فتأخيرها أفضل والافكسه وشروط التقديم
ثلاثة البداءة بالاولى فلو صلاهما فسدت الثانية ونية بالجمع ومحلها أول الاولى
وتجوز في أثناءها في الاظهر والمواقيت لا يطول بينهما فاصل فان طال ولو بعد وجب تأخير
الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف وللتيمم الجمع على الصحيح ولا يضر
تخلل طاب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلت أو يعيدهما جامعا أو من الثانية فان
لم يبعث تدارك والافباطلة والجمع ولو جهل أعادهما الوقتيهما ما اذا أخر الاولى لم يجب الترتيب
والمواظبة بالجمع على الصحيح ويجب كون التأخير بنية بالجمع والافكسه وتكون قضاء
ولو جمع تقدما فافضل بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية بعد ما لا يطول في الاصح
أو تأخيرا فافضل بعد فراغهما لم يؤثر قبله يجعل الاولى قضاء ويجوز الجمع بالمطرفة قدما
والجديد منعه تأخيرا وشرط التقديم وجوده أو لهما ما والاصح اشتراطه عند سلام الاولى
والثلج والبرد كطهران ذابا والظاهر تخفيض الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر
في طريقه * (باب صلاة الجمعة) * انما تعين على كل مكاف حرد ك

مقيم بالمرض ونحوه ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة والمكاتب وكذا من بعضه
رقيق على الصحيح ومن صحت ظهره صحت جمعة وله أن ينصرف من الجامع الى المريض ونحوه
فيحرم انصرافه ان دخل الوقت الآن يزيد ضرره بانتظاره وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجدا
مركا ولم يشق الركوب والاعشى يجد قائد أو أهل القرية ان كان فيه م جمع تصح به الجمعة أو
بأنهم صوت عال في هدوء من طرف يلهم لباد الجمعة لزمهم والافلا يحرم على من لزمته السفر
بعد الزوال الا أن تمكنه الجمعة في طريقه أو يتضرر بخلافه عن الرفقة وقبل الزوال كبعده في
الجديد ان كان سفره ما حوا ان كان طاعة كالمباح والله أعلم
ومن لاجعة عليهم تسن الجماعة في ظهرهم في الاصح ويخفون ان خفي عذرهم ويندب لمن
أمكن زوال عذره تأخير ظهره الى اليأس من الجمعة وغيره كالمرأة والزمن تجب لها ولصحتها مع
شرط غير هاتين شروط أحدها وقت الظهر فلا تقضى جمعة فلو ضاع عنها ولو اظهر ولو خرج
وهم فيها وجب الظهر بناء وفي قول استثنى فالوالمسبوق كغيره وقيل يتمها الجمعة الشاني أن تمام

جلوسه أو افلا (باب صلاة المنافر) * انما تقصر باعية مكتوبة وادة أو فائنة سفر قصر في سفر

أوله مجاوزة سور مختص بمسافر منه فان لم
ومع عرض وادومه بطا ومعه ادعتات
وينتهي بلوغه بمدا من وطنه أو
موضع ونوى قبل وهو مستقل اقامته
مطلقاً أو أربعة أيام صحاح وبقائه وعلم
ان ارباً لا يقضى فيها وان توقعه كل وقت
قصر ثمانية عشر يوماً بنية رجوعه ما كنا
لا الى غير وطنه لحاجة

(فصل) للقصر شرط سفر طويل الغرض
ولم يعدل اليه أو بدل الغرض غير القصر
وهو ثمانية أو أربعون ميلاً هاشمية ذهاباً
وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كغيره
لغاصبه فان تاب فأوله محل توبته وقصد
محل مع يوم أو لا فلا قصر له اسم ولا مسافر
لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة
وجندى قبل مرحلتين ان لم يعرفوا أن
متبوعهم يتبعهما فلونوه وهما قصر
الجندى ان لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل
سفره أو يتم فلواقتدى به أو بمن ظنه
مسافراً فبان مقيماً فقط أو ثم محذراً أو
استخلف قصرهما أتم المقتدون كالامام
ان اقتدى به ولو ظنه مسافراً وشك في نيته
قصران قصر ونيتته في تحريم وتخريجه
منافها دوماً فلو شك هل نوى القصر أو
تردد في أنه يقصر أتم ولو قام امامه لثلاثة
فشك أهو أتم أتم أو قام لها قاصر بلا
وجوب لانعام بطلت صلاته لاساها أو
جاهلاً فلا يعد ويسجد للسجود ان أراد أن يتم
عادته قام متجاوزاً وسفره في صلاته فلو
انتهى فيها وشك أتم وعلم بجوازه فلوقصر
جاهلاً لم تصح صلاته والافضل صوم لم يضر
وقصران بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف
في قصره

(فصل) يجوز جمع عصرين ومغربين
تقدماً أو تأخيراً في سفر قصر والافضل
لا اثر في تأخير وغيره تقديم وشرط
له ترتيب وتب جمع في أولى وللا عرافو
ذكر بعدهم ترك ركن من أولى أعادها

وله جمعها من ثانية ولم يطل فصل تدارك والباطل ولا جمع ولو جهل أعادها بالجمع تقديم ودوام سفره الى

في خدمة أئمة أو طائفة الجمعين ولولا ذلك أهل الخيام الصحراء أبداً لاجتماع في الاظهر الثالث
ان لا يسبقها ولا يقارن اجتماع في بلدتها الا اذا كبرت وعسرت جماعتهم في مكان وقيل لا تستثنى
هذه الصورة وقيل ان حالهم عظيم بين شعبيها كانا كبلدين وقيل ان كانت قري فانتصت
تعددت الجمعة بعددها فلوسبها الجمعة السابقة وقيل ان كان السلطان مع الثانية
فهى الصحيحة والمعتبر سبق التحريم وقيل التحلل وقيل بأول الخطبة فلو وقع معاً أو شك
استؤنفت الجمعة وان سبقت احدهما ولم تتعين أو تعينت ونسبت لاولاظهر او في قول الجمعة
الرابع الجماعة وشرطها كغيرها وأن تعام بأربعين مكافراً ذكراً مستوطناً لا ينافع شتاء
ولاصيفاً لا الحاجة والصحيح ان عقادها بالرضى وأن الامام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو
انقض الاربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز البناء على ما مضى
ان عادوا قبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا ايها ما كان عادوا بعد طوله
وجب الاستئذنى في الاظهر وان انقضوا في الصلاة بطلت وفي قول لان بقي اثنان وتصح خلف
العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام جنباً أو محدماً ناحت جمعهم في
الاظهر ان تم العدد بغيره والا فلا ومن لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح
الخامس خطبة ثمان قبل الصلاة أو ركنها خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم واقفاً مائة متين والوصية بالتقوى ولا يتعين خطبها على الصحيح وهذه الثلاثة أركان
في الخطبتين والرابعة قراءة آية في احدها ما وقيل في الاولى وقيل فيهما وقيل لا تجب
والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط كونه اربعة مرتبة
الاركان الثلاثة الاولى وبعدها والقيام فيهما ان قدر والجلوس بينهما واما ما عدا ذلك
كاملين والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ويسن الانصات (قلت) الاصح أن ترتب الاركان
ليس بشرط والله أعلم والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والخيط والستر وتسليم على
منبر أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم
يؤذن وأن تكون بليغة مفهومة قصيرة ولا يلتفت عينا وشمالاً في شيء منها ولا يعتد على سيف
أو عصا ونحوه ويكون جلوسه بينهم نحو سورة الاخلاص واذا فرغ شرع المؤذن في الاقامة
وبادر الامام لبياح المحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين جهراً

(فصل) * يسن الغسل لحضره او قبل لكل أحد ووقته من الغفر وتقر به من ذهاب أفضل
فان عجز تيمم في الاصح ومن المسنون غسل العبد والكسوف والاسنة سقاء ولغسل الميت
والجنون والمغمى عليه اذا أفاق الكافر اذا أسلم وأغسل الحنجرة وكذا غسل غائل الميت
ثم الجمعة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا أظهر وجهه الاكثر وأحاديثه صحيحة كثيرة
وليس الجديد حديث صحيح والله أعلم ويسن التكبير اليها ماشياً بسكينة وان يشتغل في طريقه
وحضوره بقراءة أو ذكر ولا يتخطى وأن يترنن بأحسن ثيابه وطيب وازالة الظفر والريح
(قلت) وأن يقرأ الكهف بوجهه او يلبثه او يكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب
فان باع صح ويكره قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم (فصل) * من أدرك ركوع
الثانية أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان أدركه بعد فاتته فتيمة بعد سلامه ظهر
أربعاً والاصح أنه ينوي في اقتدائه الجمعة واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها بحث أو غيره
جاز الاستخلاف في الاظهر ولا يستخاف للجمعة الماتة قديماً قبل حدثه ولا يشترط كونه حاضر

قد رزكته والاهمى وكانت قضاء وودع سفره
الى تمامها فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء
ويجوز جمع بنحو مطار تقديمه بشرطه غير
الاحير وأن يصلى جماعة يصلى بعدي بتأذي
بذلك في طريقه وأن يوجد ذلك عند تحريمه
بهما وتحمله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تعيين على حذرك بلا عذر ترك الجماعة
مقيم بعمل جمعة أو بمسافر باعه فيه معتدل
سمع صوت عال عادة في هدوء من طرف محلها
الذي يليه أو مسافر له من محلها وتلزم أعين
وجد قائلها وما وجد من كمال يشق
ركوبه ومن صحت ظهره ممن لا تلزمه جمعة
صحت وله أن يصرف قبل احرامه الا نحو
مرض ان دخل وقتها ولم يرد ضرره بانتظاره
أو أقيمت الصلاة وبفجر حرم على من تلزمه
سفر تفوت به لان خشى ضررا وسن اغيره
جماعة في ظهره وانخافوا ان خفي عذره
ولن وحى زوال عذره تأخير ظهره الى فوت
الجمعة ولغيره تعجيلها واصحها مع شرط غيرها
شروط ان تقع وقت ظهر فلو ضاق أو شل
وجب ظهر أو خرج وهو م فيها واجب بناء
كسبوف وبأينية بمجموعة فلا تصح من أهل
خيام وأن لا يسبقها بحرم ولا يقارنهما فيه
جمعة تعجلها لان كبرأله وعسر اجتماعهم
يمكن فلو وقتها معا أو شل استؤنفت أو
التبست صالوا ظهرها وأن تقع جماعة
وبار بعين مكافا حواذ كرام وطننا ولو
نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن
فعل حال نقصهم فان عادوا قرى بياجاز بناء
والاوجب استئناف كقصم بينهم ما تصح
خلف عبد وصي ومسافر ومن بان محدثان
تم العد بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان
وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بافظهما ووصية بتقوى
في كل وقراءة آية مفهومة وفي أولى أولى
ودعاء له وهنيتين بأخروي في ثانية وشرط
كونه حاضرا بينة بين وفي الوقت ولاء وطهر
وستر وقيام قادر وجلس بينهم باعامة بينة واسماع الاربعين أو كانه ما وسن تريتهم ما وانصاف فيهما كونهم ما على منبر فترفع وان يسلم على

الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فيهما ثم ان كان أدرك الاولى تمت جمعهم والافتتاحهم دونه
في الاصح ويراعى المسبوق ونظم المستخاف فاذا صلى ركعة تشهد وأشار اليهم ليفارقوه
أو ينتظروا ولا يلزمهم استئناف نية القعدة في الاصح ومن زحم عن السجود فدا كنهه على
انسان فعل والا فالاصح أنه ينتظر ولا يؤمى به ثم ان تمكن قبل ركوع امامه سجد فان رفع
والامام قائم قرأ أو ركع فالاصح ركع وهو كسبوق فان كان امامه فرفع عن الركوع ولم
يسلم واقفة فيهما وفيه ثم صلى ركعة بعده وان كان سلم فالت الجماعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع
الامام ففي قول براعى نظم نفسه والظاهر أنه ركع معه وبحسب ركوعه الاول في الاصح فركعته
ملائقة من ركوع الاولى وسجود الثانية وتذكر في الجماعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه
علما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته وان نسي أو جهل لم يحسب سجوده الاول فاذا سجد ثانيا
حسب والاصح ادراك الجماعة به هذه الركعة اذا مكثت السجودتان قبل سلام الامام ولو تخلف
بالسجود ناسبا حتى ركع الامام الثانية ركع معه على المذهب *(باب صلاة الخوف)*

هي أنواع الأول يكون العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلى بهم فاذا سجد سجد
معه صف سجدتيه وحرس صف فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من
حرس أولا وحرس الا سجدوا فاذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفتين وسلم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثمان ولو حرس فيهما فركعتا صاف جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني
يكون في غير هاتين مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطان نخل
أو تفترقة في وجهه ويصلى بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقته وأتمت وذهبت الى وجهه وجاء
الواقفون فاقتدوا به صلى الله عليه وسلم الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا فأتوا ثانیتهما ولحقوه وسلم
بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات القراع والاصح أنها أفضل من بطان نخل
و يقرأ الامام في انتظاره الثانية ويتشهد وفي قول يؤخر التحية فان صلى مغربا بفرقة ركعتين
وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه في الاظهر وينتظر في تشهده أو قيام الثالثة وهو أفضل
في الاصح أو رباعية في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع في الاظهر وسهو
كل فرقة يحول في أولاهم وكذا ثانیة الثانية في الاصح لاثنية الاولى وسهوه في الاولى يلحق
الجميع وفي الثانية لا يلحق الاثني وبسن جل السالاح في هذه الأنواع وفي قول يجب الرابع
أن يتأخروا القتال أو يشتد الخوف فيصلى كيف أمكن راكبا ماشيا أو معذري ترك القبلة وكذا
الاعمال الكثيرة فلحاجة في الاصح لاصباح وياقي السلاح اذا دمي فان عجز أمسكه ولا قضاء في
الاظهر وان عجز عن ركوع وسجود أو مأوا السجود أخفض وله ذالنوع في كل قتال وهزيمة
مباحين وهرب من حريق وسيل وسبع وغيرهم عند الاعسار وخوف حبسه والاصح منعه
لحرم خاف فوت الحج ولو صلوا السواد طنوه عدوا فبان غيره فغوا في الاظهر

(فصل) يحرم على الرجل استئمان الحرير بغرث وغيره ويحل للمرأة لبسه والاصح
تحريم اقترانها وأن اللولى الباسه الصبي (ثالث) الاصح حل اقترانها وبقطع العراقيون
وغيرهم والله أعلم ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرو بردهم الساكنين أو فجأة حرب ولم يجد غيره
وللحاجة كجرب وحكة ودفع قتل والقتال كدباج لا يقوم غيره مقامه ويحرم المركب من
ابر يسم وغيره ان زاد وزن ابر يسم ويحل عكسه وكذا ان استنوى في الاصح ويحل ما طرز
أو طرف بحبر بر قدر العادق ولبس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها لا جلد كالب وخنزير
الا ضرورة كقبعة قتال وكذا جلد الميتة في الاصح ويحل الاستنصباح بالدهن النجس على

وستر وقيام قادر وجلس بينهم باعامة بينة واسماع الاربعين أو كانه ما وسن تريتهم ما وانصاف فيهما كونهم ما على منبر فترفع وان يسلم على

المشهور

(باب صلاة العيدين)

هي سنة وقبل فرض كفاية وتشرع جماعة والمنفرد والعبد والمرأة والمسافر ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم من حائض يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات يغف بين كل اثنين كآية معندة ليل ويكبر ويحذف بحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثم يقرأ ويكبر في الثانية خمساً قبل القراءة ويرفع يديه في الجميع ولسن فرضاً ولا بعضاً ولو نسها وشرع في القراءة فالت في القعدة يكبر مالم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى في وفي الثانية اقربت بكلمة ما جهر او يسن بعدها خطبتان اركانهم ما كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطار الفطرية والاضحية بفتح الاولى بفتح تكبيرات والثانية بسبع ولا يدخل ويذهب في الغسل ويذهب في الليل وفي قول بالفجر والتعقيب والتزين كالجمعة وقولها بالمسجد أفضل وقيل بالصبراء الاعذر ويستخف من صلى بالضعفة ويذهب في طريق ويرجع في أخرى ويكبر الناس ويحضر الامام وقت صلاته ويجعل في الاضحية (قلت) وبأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويسكن في الاضحية ويذهب ماشياً بسكينة ولا يكبر النفل قبلها الغير الامام والله أعلم *(فصل) * يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيدي المنازل والطرف والمساجد والاسواق ورفع الصوت والاطهر ادامته حتى يحرم الامام صلاة العبد ولا يكبر الحاج ليله الاضحية بل يلبى ولا يسن ليله الفطر عقب الصلوات في الاصح ويكبر الحاج من ظهر النحر ويختم بصبح آخر التشريق وغيره كهو في الاظهر وفي قول من مغرب ليله النحر وفي قول من صبح عرفه ويختم بصبح آخر التشريق والعمل على هذا والاطهر أنه يكبر في هذه الايام للفاتحة والراتبة والنافلة وصيغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويستحب أن يزيد كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ولو شهد ويوم الثلاثين قبل الزوال برؤية الهلال ليلة الماضية أفطارنا وصلىنا العيد وان شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة أو بين الزوال والغروب أفطارنا وفاتت الصلاة ويشرع قضاءها متى شاء في الاظهر وقيل في قول تصلي من الغداء

(باب صلاة الكسوفين)

هي سنة فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد فلهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز زيادة ركعة أو ركعتين الا في الكسوف ولا يفسد الا بخلاء في الاصح والا تكل أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كما تبي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين والرابع مائة تقرئها ويسجد في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقرئها ولا يطول السجودات في الاصح (قلت) الصحيح تطويلها ثابت في الصحيحين ونص في البويطي أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم وتسبج جماعة ويحجر بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطف الامام خطبتين بأركانهم في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن أدرك الامام في ركوع أول أدرك الركعة أو في ثلث أو قيام ثلث في الاظهر وتفتوت صلاة الشمس بالخلاء وبغيرها كسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجديد ولا بغروبها خاسفاً ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرض ان خيف فوته والا فلا ظهر تقديم الكسوف ثم يخطف الجمعة متعرضاً للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد او كسوف وجنزة قدمت الجنزة

(باب صلاة الاستسقاء)

بخوسيف وينما بحرف المنبر ويكون جالوسه يذم ما بقدر سورة الاخلاص ويقيم بعد فراغه يؤذن ويصدر هو ليليل الحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهراً

(فصل) سن غسل فبذله لم يدها بعد فجر وقربه من ذهابه أفضل ومن المستنون اغسال ج وغسل عذ وكسوف واستسقاء ولغسل ميت ولجنون ومعنى عليه أفاقا وكفر أسلم وآكدها غسل جمعة ثم غسال ميت وسن بكروا غير امام من فجر وذهاب في طريق ما ويل ماشياً بسكينة ورجوع في قصر لا لادروا واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر وتزين بأحسن ثيابه والبيض أولى ويتطيب وبازالة نحو ظفر وريح وكثارة دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف يومها وليلتها وكره نخط الامام ومن وجد فرجة لا يصلها الا بخطي واحد أو اثنين أو لم يرجسها وحرم على من تلزمه اشتغال بخوض يسع بعد شروعه في أذان خطبة فان عده صح وكره

قبل الاذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ما فقه لم تفته الجمعة فيصلي بعد زوال قدره ركعة أو دونها فافاته فيتم ظهرها وينوي في اقتدائه جمعة واذا بطلت صلاة امام تخلفه مقتديه قبل بطلانها اجاز وكذا غيره في غير جمعة ان لم يخالف امامه ثم ان أدرك الاولى تمت جمعتهم والا فتم لهم لاله وبراعى المسبوق نظم الامام فاذا تشهد أشار وانتظارهم أفضل ومن تخلف لعذر عن سجود فامكنه على شئ لزمه والا فليتنظر فان تمكن قبل ركوع امامه سجد فان وجدته قائماً أو راكعاً فكمه بسوق والا فاقه ثم صلى ركعة بعده فان وجدته سلم فأنتم الجمعة أو تمكن فيه فليركع معه ويحسب ركوعه الاول فركعته ما فقه فان سجد على ترتيب نفسه عامداً لم يطل صلاته والا فلا

ولا يحسب سجود فان سجد ثانياً حسب فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة *(باب) * صلاة الخوف أنواع صلاة عسكان هي

وهي والعدو في القبلة والمسلمون كثير ولا سائر أن يصلي الإمام بهم فيسجد بص (٢١) أول ويحرق ثلثان فإذا قاموا استخدم من حزين ولحمه

وسجد معه بعد تقدمه وتأخره الأول في الثانية وحرس الأخرين فإذا جاس سجدوا وتشهد وسلم بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيه مفرقة صف أو فرقته جاز وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة وذات الرفاع وهي والعدو وكذلك أن تقف فرقة في وجهه ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق وتقف في وجهه وتنجي تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلقه ويسلم بها ويقرأ ويتشهد في انتظاره والثالثة بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه ويتنظر في تشهد هذه أو قيام الثالثة وهو أفضل والرباعية بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة وهذه أفضل من الأولين وسهواً وكل فرقة تجوز للأولى في ثانيتهما وسهواً في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق الأولى وسن في هذه الأنواع حل سلاح لا يمنع محبة ولا يؤذي ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل فيها كيف أمكن وعذري ترك قبلة العدو وعمل كثير لحاجة لا صياح وله امساك سلاح نجس لحاجة وقضى وله تلك في كل مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو ما لهما ظنوه عدواً أو أكثر فيان خلافه فموا

(فصل) حرم على رجل وخشي استعمال حريم وما أكثر منه زنة لا ضرورة كحر وبرد مضرين وبقاء حرب ولم يجد غيره أو حاجة كجرب وقتل وقتال ولم يجد ما يغني عنه ولولي الباسه صيد أو حل ما طرقت ذر أو ربع أصابع أو طرف به قدر عادة واستصباح بدهن نجس لادهن نحو كلب وليس متنجس لانتجس الاضرورة

* (باب) صلاة العبد في سنة ولولا فرد ومسافر للحاج بمنى جماعة بين طلوع شمس وزوال وسن تأخيرها لرفع كرم وهي ركعتان والا كسمل أن يكبر راء يديه في الحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو ترك الكبير

هي سنة عند الحاجة وتعاد ثانياً ثالثاً لم يسقوا فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء يصلون على الصحيح ويأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام أو لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياماً في ثياب بذلة وتخشع ويخرجون الصبيان والشيوخ وكذا الهائم في الاصح ولا يمنع أهل الذمة الحضور ولا يختلطون بنا وهي ركعتان كالعبد لكن قبل يقرأ في الثانية أنا أو سلمنا فوحاً ولا تختص بوقت العبد في الاصح ويخطب كالعبد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة الأولى اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً صريعا غداً فاجلاً اسقنا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اناسنا تغفر لنا انك كنت غفاراً فإرسل السماء علينا مدراراً واستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية ويبالغ في الدعاء سرّاً وجهراً ويحول رداءه عند استقباله فيجعل عينه يساره وعكسه وينكسه على الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ويحول الناس مثله (قلت) ويترك محمولاً حتى يترفع الثياب ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس ولو خطب قبل الصلاة جاز ويسن أن يبرؤ لآل مطر السنة ويكشف غيرة عورته ليعصيه وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ويسجد عند الردو والبرق ولا يتبع بصره البرق ويقول هذا المطر اللهم صيبنا نافعاً ويدعو بمشائء بعده مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوءه كذا وسب الريح ولو تضرعوا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه اللهم حو البنا ولا علينا ولا يصلي لذلك والله أعلم

* (باب) ان ترك الصلاة جاحداً وجوبها كفر أو كسلاً قتل حد أو بالصحيح قتله صلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل بخمس سجدة حتى يصلي أو يموت ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره * (كتاب الجنائز) * ليكثر ذكرا الموت ويستمد بالتوبة وردا المظالم والمريض آكد ويضع المحتضر جنبه الا عين الى القبلة على الصحيح فان تعذر اضيق مكان ونحوه ألقى على فناء وجهه وأخصاه للقبلة ويلقن الشهادة بلا الحاح ويقرأ عنده يس واليسن طنه برب سجدته وتعالى فإذا مات غص وشد لحياه بصابة وابنت مفاصله وستر جميع بدنه بثوب خفيف ووضع على بطنه شئ تقبل ووضع على سريره ونحوه وزعت ثيابه ووجهه للقبلة كاحتضرو ويتولى ذلك أرفق محارمه ويادر بغسله اذا تيقن موته وغسله وتكفنه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل أعظم بدنه بعد إزالة النجس ولا تجب نية الغسل في الاصح فيكنى غرفة أو غسل كافر (قلت) الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم والا كمل وضعه بموضع خال مسطور على لوح ويغسل في قميص بماء بارد ويحلبه الغاسل على المغسل ما لا يورثه ويضع عينه على كتفه وإيهامه في نفقة ففاهو يسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمسك بطنه امرأاً بليغة يخرج مافيه ثم يضعه لفافه ويغسل يساره وعليها خرقه سوايته ثم ياف أخرى ويدخل أصبعه فيه ويمسكها على أسنانه ويزيل ما في منخره من أذى ويوضه كالخبي ثم يغسل رأسه ثم لحية يسدر ونحوه ويسرحهما بمشطا واسع الاسنان برفق ويرد الميت الى وجهه ويغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرقه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن بماء يلى القفا والظهر الى القدم ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه غسله ويستحب ثمانية وثلاثة وأن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي ثم يصب ماء قراح من فرقه الى قدمه بعد ذلك والاسدر وأن يجعل في كل غسله قليل كافور ولو خرج بعده نجس وجب إزالة فقط وقبل مع الغسل ان يخرج من الفرج وقيل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ويغسل أمته ووجهه وهي زوجها وبالغان خوة

أولى بعد افتتاح سبها وثانية قبل تعوذ خساويها ليكبر ويحجدين كل ثنتين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو ترك الكبير

فقرأ بعد اليه ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى والثانية (٢٢) اقربت أو الإعلى والغاشية جهرا وسن خطبتان بعدهما الجماعة كجمعة في أركان

وسنن وأن يعلمهم في فطر الفطرة وأنضحى
الاضحية ويفتح الأولى بتسعة تكبيرات
والثانية بسبع ولا يغسل ووقته من نصف
ليل وتزين ويكبر وأن يحضر امام وقت
صلاته ويجعل في أضحية وفعلها بمسجد
أفضل إلا العذر وإذا أخرج استخاف فيه
ويذهب ويرجع كجمعة توباً كل قبلها في
فطر ويسكن في أضحية ولا يكبره قبلها
لغير امام وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت
من أول المني عبد إلى تحرم امام وعقب كل
صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر
تشرى ويحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب
صبح آخر وقبل ذلك إلى وصيته المحبوبة
معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين
ثم ان كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أذاه
والافضاء والعبادة بوقت تعديل

(باب)

صلاة الكسوفين سنة وأقهار كعتان
وأدى كالأزيد بقاء وقراءة ركوع كل
ركعة ولا ينقص ركوعا لئلا ولا يزيد
لعدمه وأعله أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام
أول البقرة وثان كائني آية منها وثالث كائنة
وخمسين ورابع كائنة ويسبح في ركوع
وسجود أول كائنة من البقرة وثان كئنا من
وثالث كسبعين ورابع كخمسين وسن
جهر بقراءة كسوف ففعلها بمسجد
بلا عذر وخطبتان كغيره لكن لا يكبر وحث
على خير وتذكر ركعة ركوع أول وتفوت
صلاة شمس بغير روم أو انجلاء وقربه
وبطالوعها ولو اجتمع عبد أو كسوف
وجنازة قدمت أو كسوف وفرض كجمعة
قدم ان ضاق وقته والا فالكسوف ثم
يتخطب للجمعة معترضاً ثم يصليها

(باب) صلاة الاستسقاء سنة الحاجة
واستراة وتكره حتى يسقوا فان سقوا
قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصالوا سن أن
يأمرهم الامام بصوم أربعة أيام وير
ويخرجهم إلى صحراء في الرابع في ثياب بدلة وتخشع من تطفيين وياحاج صبيان وشيوخ وغير ذوات هيات تبهاتهم ولا يمنع

ولامس فان لم يحضر الأجنبي أو أجنبي في عم في الأصح وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة وبها
قربانها ويقدم على زوج في الأصح وأولاهن ذات محرمية ثم الأجنبية ثم رجال القرابة
كترتيب صلاتهم (قلت) الابن الم ونحوه فكلا جني والله أعلم ويقدم عليهم الزوج في
الأصح ولا يقرب المحرم طيباً ولا يؤخذ شعره وظفره وتطيب المعدة في الأصح والجديد أنه
لا يكبره في غير المحرم أخذ ظفره وشعره وعانته وشاربه (قلت) الاظهر كراهته والله أعلم
(فصل) يكفن بجمله لسه حيا وأقله ثوب ولا تنفذ وصيته بأسقاطه والافضل للرجل ثلاثة
ويجوز رابع وخامس ولها خمسة ومن كفن منهم ما بثلاثة فهي لفائف وان كفن في خمسة
زيد قبص وعمامة تحتهم وان كفن في خمسة فازار وخاروقيص ولفافان وفي قول ثلاث
لفائف وازار وخاروقيص والافضل للرجل ثلاثة
قريب وسيد وكذا الزوج في الأصح ويسقط أحسن اللغائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا
الثالثة ويذكر على كل واحدة حنوط ويوضع الميت فوقها مستلقياً وعليه حنوط وكافور ويشد
الباب ويجعل على منافذ بنيه قطان ويألف عليه اللغائف وتشد فاذا وضع في قبره نزع الشداد
ولا يلبس المحرم الذي كرمه ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة وحمل الجنازة بين العمودين
أفضل من التريبع في الأصح وهو أن يضع الخشبين المقدمين على عاتقيه ورأسه بينهما
ويحمل المؤخرتين رجلان والتريبع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران والمشى أمامهما بغيرها
أفضل ويسرع من ان لم يتغيره *(فصل)* اصلاته أركان أحدها النية ووقتها
كغيرها وتكفي نية الفرض وقيل تشترط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت فان عين
وأخطأ بطلت وان حضر موتى فواهم الثاني أربع تكبيرات فان ختم لم تبطل في الأصح ولو
خمس امامه لم يتابعه في الأصح بل يسلم أو ينتقله إلى سلم معه الثالث السلام كغيرها الرابع
قراءة الفاتحة بعد الأولى (قلت) تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم الخامس الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب السادس
الدعاء للميت بعد الثالثة لسابع التقسيم على المذهب ان قدر وسن رفع يديه في التكبيرات
واسرار القراءة وقبل يجهر لئلا لا يصح ندب التعوذ دون الافتتاح ويقول في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك إلى آخره يقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وأنثانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه
على الايمان ويقول في الطل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط الابو به وسلفا وذخرا وعظة
واعتبارا وشفيعا ونقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا
أحره ولا تقمنا بعده ولتخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته
ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غير هاتين كبر الامام أخرى قبل شروعه في
الفاتحة كبره معه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح وإذا سلم
الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها وفي قول لا يشترط الاذكار ولا يشترط
شروط الصلاة بالجماعة ويسعها فرضها واحد وقبل يجب اثنان وقبل ثلاثة وقبل أربعة ولا
يسقط بالنساء وهناك رجال في الأصح يصلي على الغائب عن البلد ويجب تقديمها على الدفن
وتصح بعده والأصح تخصيص المصحة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال *(فرع)* الجديد أن الولي أولى بامامته من الوالي فيقدم
الاب ثم الجد وان علا ثم الابن ثم ابنه ثم الاخ والاظهر تقديم الاخ لاوين على الاخ لا ب ثم ابن

الاخ

الحطمان قباها وابدل تكبيرهم بما سقوا
ويقول في الاولى اللهم اسقنا غيثا غيثا الخ
ويتوجه من نحو ثالث الثانية وحينئذ يبالغ
في الدعاء سرا وجهرا ويجعل عين رداؤه
يساره وعكسه ويفعل الناس مثله ويترك
حتى تنزع الثياب ولوترك الاستسقاء فعله
الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة
ويكشف غير عورته ويغتسل أو يتوضأ
في سيل ويسجد وبرد وولا يتبعه بصره
ويقول عند مطر اللهم صيبا نافعا يدعو
بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكره
مطرنا بئس وهو كذا وسب ربح وسن أن
تضرروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا
ولا علينا بالصلاة

* (باب) * من أخرج مكتوبة كسلا ولو
جمعة عن أوقافه اقل حد بعد استنابة ثم له
حكم المسلم * (كتاب الجنائز) *
أبى عبد الله وتبوتة وسن أن يكثر ذكره
ومريض أكذب يشداوى وكره اكرامه
عليه وتغنى موت اضرو وسن لفظة دين وأن
يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم يوجهه
باجتماع جنب أين فأي سرفاستلقاء ويقرأ
عنده يس ويحسن طه برب فاذا مات فمض
وشد لحياه بعصاة ولين لها صله وترعت
ثيابه ثم ستر بثوب خفيف ونقل بطه بغير
مصحف ورفع عن أرض ووجهه كحضر
وسن أن يتولى ذلك أرقف محارمه ويسادر
بغسله وقضاء دينه وتنفيذ وصيته اذا تيقن
موته وتجهيزه فرض كفاية وأقل غسله
تعميم بدنه فيكفي غسل كافر لا غرق وأكمله
أن يغسل في خلقة ويقص على مرتفع بماء
بارد أو الحاجة ويحسسه الغاسل مائلا إلى
ورائه ويضع يمينه على كتفه وأجمه بقرعة
فقاه وسند طهره لكتبه اليمنى ويعر يساره
على طه بجماعة ثم يضعه لفقاهه يغسل
بحرقه صلى يساره سوايته ثم ياف أخرى
وينظف أسنانه ومخزبه ثم يوضؤه ثم يغسل
رأسه لحية بخوسدر ويسرحهما بمشط
اليمين مما يلي قفاه ثم إلى اليمين فيغسل اليمين

الاخ لا يوين ثم لابس ثم العصبه على ترتيب الارث ثم ذو الارحام ولو اجتمعوا في درجة فلا سن
العدل أولى على النص ويقدم الحر البعيد على العبد القريب ويقف عند رأس الرجل
وعجزها وتجو زعي الجنائز صلاة وتجرم على الكافر ولا يجب غسله والاصح وجوب تكفين
الزحى ودفنه ولو وجد عضو مسلم علم موته صلى عليه والسقط ان اسهل أو بكي ككبير والافان
ظهرت أماره الحياة كاختلاج صلى عليه في الاطهر وان لم تظهر ولم يبلغ أو بعته أشهر لم يصل
عليه وكذا ان بانها في الاطهر ولا يغسل الشهيد ولا يصل عليه وهو من مات في قتال الكفار
بسببه فان مات بعد انقضائه أو في قتال البغاة فغير شهيد في الاطهر وكذا في القتال لا بسببه على
المذهب ولو استشهد بجنب فالاصح أنه لا يغسل وأنه زال نجاسته غير الدم ويكفي في ثيابه
الملطحة بالدم فان لم يكن ثوبه سابغا ثم * (فصل) * أقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع
ويندب أن يوسع ويعمق فامة وبسطة والحد أفضل من الشق ان صابت الارض ووضع
رأسه عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه برفق ويدخله القبر الرجال وأولاهم الاحق بالصلاة
(قلت) الا أن تكون امرأة من درجة فأولاهم الزوج والله أعلم ويكرهون وتراو وضع في
الحد على يمينه للقبلة ويسند وجهه إلى جداره وظهره ليلته ونحوها ويسدق الحد بلب
ويحتمون دنا ثلاث شيات تراب ثم يبال بالمساحي ويرفع القبر شبرا فقط والصحح أن تسطحه
أولى من تسنيمه ولا يدفن اثنان في قبر الا ضرورة فية قدم أفضلهما ولا يجلس على القبر ولا يوطأ
ويقرب رأسه أكثر منه حيا أو التعمير به سنة قبل دفنه بعده ثلاثة أيام ويعزى المسلم بالمسلم
أعظم الله أجره وأحسن عزاءك وغفر لمتك وبالكافر أعظم الله أجره ومبرك والكافر
بالمسلم غفر الله لمتك وأحسن عزاءك ويجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده ويجرم النسيب
بتعديده هائله والنوح والجزع بضرب صدره ونحوه * (قلت هذه مسائل مشهورة)
يبادر به ضاهدين الميت ووصيته ويكره غنى الموت لضرب قلبه لا لفنفة دين وسن التداوى ويكره
اكرامه عليه ويجوز لأهل الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا بأس بالاعلام بجمته للصلاة
وغيره بخلاف نعي الجاهلية ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة ومن
تعدر غسله يعم يغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة واذا ما غسله لا غسل واحد فقط
وليكن الغاسل أمين فان رأى خيرا ذكره أو غيره حرم ذكره الاصلحة ولو تنازع أخوان أو
زوجتان أقرعه والكافر أحق بقرية الكافر ويكره الكفن المعصفر والمغلا فيه والمغسول
أولى من الجسد يدو الصبي كالبغ في تكفينه بأثواب والخنوط مستحب وقيل واجب ولا يحمل
الجنائز الا الرجال وان كانت أنثى ويحرم حملها على هيئة ممرية وهيئة يخاف منها سعة وطها
ويندب للمرأة ما سترها كحجاب ولا يكره الر كوب في الرجوع منها ولا بأس باتباع المسلم
جنائز قريبه الكافر ويكره اللقط في الجنائز واتباعها بنار ولو اختلط مسلمون بكفار وجب
غسل الجميع والصلاة فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين وهو الأفضل والمنصوص أو على
واحد فواحد أو بالصلاة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم اغفر له ان كان مسلما ويشترط
لصحة الصلاة تقدم غسله وتكره قبل تكفينه فلو مات بدم ونحوه وتعد ذراخجه وغسله لم
يصل عليه ويشترط أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة ولا القبر على المذهب فيه ما يجوز
لصلاة عليه في المسجد ويسن جعل مغفرهم ثلاثة نأ كثر واذ صلى عليه فحضر من لم يصل صلى
ومن صلى لا يعبد على الصحيح ولا تؤخر لزيادة صلين وقابل نفسه ككثير في الغسل والصلاة ولو
فوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز والدفن بالمقبرة أفضل ويكره الميت

واسع الاستئذان برفق ويرد الساقط اليه ثم يغسل شقه اليمين ثم اليسر ثم يحرقه اليه فيغسل شقه

كذلك منسبة علينا في ذلك نحو سدر ثم ينزله
ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده نجس
وجب ازالته فقط ولا ينظر غاسل من غير
عورته الا قد رجحنا ويكون أمينا فان
رأى شيئا من ذكره أو ضده حرم الاصلحة
ومن تعذر غسله عيم ولا يكره الخوجنب
غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة بالمرأة
وله غسل حائلته ولو زوجة غسل زوجها
بلا مس فإن لم يحضر الأجنبي أو أجنبية عيم
والأولى به الأولى بالصلاة عليه درجة و بها
قربانها أو أولادها ذات محرمية فذات ولاية
فأجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب
صلاتهم فإن تنازع منسوبة أو يات أقرع
والكافر أحق بقرية الكافر وتطيب
محمدة وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجوب
إبتداء أتراحامه والخو أهل ميت تقبيل وجهه
ولأبأس بالأمم بونه بخلاف نعي جاهلية
(فصل) يكفن بماله لبدنه وكره مغالاة فيه
ولأنني نحو معصفر وأقله ثوب بستر عورته
ولو أوصى بأسقاطه أو كمله لذكر ثلاثة
وجاز أن يراد تحتهم قبض وعمامة وأغبره
أزاره قميص فخمار فلها فنان ومن كف
بشلاته فهي لفائف و سن أبيض
ومغسول وأن يبسط أحسن اللفاف
وأوسعها والباقي فوقها ويذر على كل
والميت حنوط ويوضع فوقها مساقيا وتشد
ألياه ويجعل على منافذ قطن وتلف عليه
اللفائف وتشدد ويحل الشد في القبر
ويحل تجهيزه تركه الأروجة وخادمها فعلى
زوج غنى عليه نفقة ثم افعلى من عليه نفقته
من قريب وسيد فبيت مال في أسير المسلمين
وحل جنازة بين العمودين بأن يضعها على
عاتقهم ويحمل المؤخرين رجلا من أفضل من
التربيع بأن يتقدم رجلا من يتأخر
آخران ولا يحملها الرجال وحرم حملها
بهيئة مزرية أو يخاف منها سقوطها
والمشى بأمامها وقربها أفضل و سن
اسراع بها أن أمن تغييره وأغبر ذكر

بها ويندب ستر القبر بثوب وان كان رجلا وأن يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يفرش تحت شي ولا يخذل ويكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية أو روضة ويجوز
الدفن لبالا وقت كراهة الصلاة اذ لم يتجره وغيرهما أفضل ويكره تحميم القبر والبناء
والكتابة عليه ولو لبني في مقبرة مسيلة هدم ويندب ان يرش القبر بماء ووضع عليه حصي وعند
رأسه حجر أو خشبة وجع الا قارب في موضع رز بارة القبور للرجال وتسكبه للنساء وقبل تحرم
وقبل تباح ويسلم الزائر ويقرأ ويدعو ويحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل يكره الا أن يكون
بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه ونسبه بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا ضرورة بأن
دفن بلا غسل أو في أرض أو ثوب مغصوبين أو وقع فيه مال أو دفن لغير القبلة لا للتكفين في
الاصح ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت ولجيران أهله
تهنئته طعام يشبعهم ويومهم ولياتهم ويلج عليهم في الاكل ويحرم تهنئته للنسبات والله أعلم
(كتاب الزكاة) *(باب زكاة الحيوان)*

انما تجب منه في النمل وهي الابل والبقر والغنم والخيول والرقبي والمتولد من غنم وطيء ولا شيء
في الابل حتى تبلغ خمسافها اسائة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أو ربع وخمس
وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة
وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين بنت لبون
ثم في كل أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت المخاض لها سنة واللبون سنتان والحقة
ثلاث والجذعة أربع والساة جذعة ضأن لها سنة وقيل ستة أشهر وأثنى معز لها سنتان
وقيل سنة والاصح انه خمير بينهما ما ولا يتعين غالب غنم البلد وانه يجوز في الذكرو كذا يعبر
الزكاة عن دون خمس وعشرين فان عدم بنت المخاض فابن لبون والمعينة كمعدومة ولا يكاف
كرية لكن تمنع ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحق عن بنت مخاض لابون في الاصح ولو اتفق
فرضان كاتني بعير فالذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنت لبون فان وجد بماله
أحدهما أخذوا الا فله تحصيل ماشاء وقيل يجب الا غبط للفقراء وان وجدتهما فالصحيح تعين
الا غبط ولا يجزئ غيره ان دلل أو قصر الساعي والافيجزى والاصح وجوب قدر التفاوت
ويجوز اخراجه دراهم وقيل يتعين تحصيل شقص به ومن لم يمت بنت مخاض فعندها وعنده بنت
لبون دفعها أو أخذ شاتين أو عشرين درهما أو بنت لبون فقدمها دفع بنت مخاض مع شاتين
أو عشرين درهما أو حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو الخيول في الشاتين والدراهم
لداقها وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح الا أن تكون ابلة معينة وله معمود درجتين
وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعذر درجة في الاصح ولا يجوز أخذ جبرائيل
مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين (قلت) الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم ولا تجزئ
شاة وعشرة دراهم وتجزئ شاتان وعشرون جبرائيل ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبسع ابن
سنة ثم في كل ثلاثين تبسع وكل أربعين مسنة لها سنتان ولا الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة جذعة
ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع
ثم في كل مائة شاة *(فصل)* ان اتخذ نوع الماشية أخذ الفرض منه فلأخذ عن
ضأن معز أو عكسه جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة وان اختلف كضأن ومعز في قول يؤخذ
من الاكثر فان استوى فالأغبط والاطهر انه يخرج ماشاء معطاهما بالقيمة فاذا كان
ثلاثون عزرا وعشر نجحات أخذ عزرا أو نجمة بقيمة ثلاثة أرباع عزر و ربع نجمة ولا يؤخذ

وان حصر موقنوا هم وقباص فاذروا أربع
تسكيرات فلوزا لم تبطل أو زاد امامه لم
يتابعه بل يسلم أو ينتظره وقرأ الفاتحة عقب
الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عقب الثانية ودعاء الميت عقب الثالثة
وسلام كغيرها وسن رفع يديه في تسكيراتهما
وتعوذ واسرار به وبقراءة وبدعاء وترك
افتتاح وسورة وأن يقول في الثالثة اللهم
اغفر لحينا الخ ثم اللهم هذاعبدك الى
آخره ويقول في صغير مع الاول اللهم اجعله
فرط الابوي الى آخره وفي الرابعة اللهم
لا تحرمنا آخره ولا تقننا بعده ولتخلف بلا
عذر بتسكيرة حتى شرع امامه في أخرى
بطالت صلاته ويكبر مسبوق وقرأ الفاتحة
وان كان امامه في غيرها فلو كبر امامه قبل
قرآته لها تابعه وتدارك الباقي بعد سلام
امامه وشروط شروط غيرها وتقدم طهر فلو
تعذر لم يصل عليه وأن لا يقدم عليه حاضرا
ولو في قبر وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر
لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها على دفن
وتصح على قبر غير نبوي وعلى نائب عن البلد
من أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر
ولا يجب طهره ويجب تكفينه حتى
ولو اختلط من يصلي عليه بغيره وجب تجهيز
كل ويصلي على الجيع وهو أفضل أو على
واحد فواحد بقصد من يصلي عليه فيهما
ويقول اللهم اغفر للمسلم منهم أو اغفر له
ان كان مسلما وتسبى بمسجد وبشاة
صلى فأنكروا تكبرها لا أعادتها ولا
تؤخر لغيبه ولي ولو نوى امام ميتا وموم
أخرجاز والاولى بامامتها أب فأنه فابن
فابنه فباني العصبة بترتيب الارث فذو رحم
وقدم حر على عبد أقرب فلو استويا قدم الاسن
العدل على الافقه ويقف غير مأموم عند
رأس ذكرو غير غيره وتجوز على جنازة
صلاة ولو وجد ختم ميت مسلم صلى عليه
بقصد الجملة والسقط ان علمت حياته أو
ظهرت أماراتها ككبيره والاوجب تجهيزه

مريضة ولا معيبة الا من مثلها ولا ذكرا الا اذا وجب وكذا لو تمحض ذكور في الاصح وفي
الصغار - غير في الجديد ولا ربي وأكولة وحامل وخيار الارض المالك ولو اشترك أهل الزكاة
في ماشية فزكوا كرجل وكذا لو خطا بجائزة بشرط أن لا يتميز في المشرع والمسرحة والمراح
وموضع الحلب وكذا الراعي والفعل في الاصح لانيه الخلطة في الاصح والاطهر تأخير خلطة
التمر والزروع والنقد وعرض التجارة بشرط أن لا يتميز الناطور والجربن والدكان والحارس
ومكان الحفظ ونحوها ولوجب زكاة الماشية شرطان مضى الحول في ملكه لكن مانع من
نصاب ينكي يحوله ولا يضم المملوك بشره وغيره في الحول فلو ادعى النتائج بعد الحول صدق فان
انهم حالف ولولا ملكه في الحول فعاد أو بادل بثلثه استأنف وكونه ساعة فان علفت معظم
الحول فلا زكاة والا فلا يصح ان علفت قد راعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا ولو
سأمت بنفسها أو اعتلفت الساعة أو كانت عوامل في حرث ونضج ونحوه فلا زكاة في الاصح واذا
وردت ماء أخذت زكاتها عنده والا فعندي يوت أهلها ويصدق المالك في عددها ان كان نقعة
والافتقد عند مضيق والله أعلم

(باب زكاة النبات) *

تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الخنطة والشعير والارز والعدس
وسائر المقتات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس والقرطم والعسل
ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون
رطلا وثلاثون (قلت) الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح أن
رطل بغداد مائة وعشرون درهما وأربع أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل
وثلاثون والله أعلم ويعتبر قرا أو زبيبان تروزيب والافراطا وعينا والحب مصفى من
تبشه وما ادخر في قشره كالارز والعسل ف عشرة أوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع الى
النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر أخرج الوسطا ويضم العسل الى الخنطة لانه نوع
منها والسات جنس مستقل وقيل شعير وقيل خنطة ولا يضم تمر عام وزرعه الى آخره ويضم تمر
العام بعضه الى بعض وان اختلف ادرا كوقيل ان طلع الثاني بعد جداد الاول لم يضم وزرعا
العام يضم ان والاظهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة وواجب ما شرب بالمطر أو عروقه
لقربه من الماعن تمر وزرع العشر وما سقى بنضج أو دولا ب أو بماء اشتراه نضجه والقنوات
كالطر على الصحيح وما سقى بماء ساوا ثلاثة أرباعه فان غلب أحدهما ففي قول يعتبر هو
والاظهر يقسط باعتبار عيش الزرع وغنايه وقيل بعدد السقيات وتجب بدو صلاح الثمر
واشتداد الحب ويسن خص الثمر اذا بدا صلاحه على مالكه والمشهور ادخال جميعه في الحرص
وانه يكفي خاوص وشرطه العدالة وكذا الحرية والذكورة في الاصح فاذا خرس فلا يظهر ان
حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والرييب ليخرجهما بعد جفافه
ويشترط التصريح بتعيينه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس الحرص فاذا
ضمن جاز تصرفه في جميع الخروص بيما وغيره ولو ادعى هلاك الخروص بسبب خفي كسرقة
أو ظاهرا عرف صدق بيمينه فان لم يعرف الظاهر طواب بيمينه على الصحيح ثم يصدق بيمينه في
الهالك به ولو ادعى خفي الخاوص أو غلطه بما يبعد لم يقبل أو يجتمع قبل في الاصح

(باب زكاة النقد) * نصاب الفضة ما يتأد درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاتها
ربع عشر ولا شيء في الغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلط اناء منها وجعل أكثرهما
زكي الا كثر ذهبها وقضة أو ميز وزكي المحرم من حلي وغيره لا المباح في الاظهر فن المحرم الاناء

بلا صلاة ان ظهر خلقه والاسن ستره بخرقه ودفنه وحرم غسل شهيد وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة

(فصل) أقل القبر حفرة تمنع رائحته وتسمعا
وسن أن يوسع ويعمق قامه وبسطه ولحد
في صابئة أفضل من شق ويوضع رأسه
عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه يرفق
ويذله الاحق بالصلاة عليه درجة استكن
الاحق في أنثى زوج فمعمم فعبدها
فممسوح فمحبوب فخصى فعبدة وذو رحم
فأجنبي صالح وكرمه وترا واسترا القبر بثوب
وهو لغبر ذكر آكدو يقول بسم الله
وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على يمينه ويوجأ وجوبا
ويستدوجه الى جداره ويظهره نحو ابنة
ويسد فحجه بخولن وكرمه فرش وخدة
وصندوق لم يتخج اليه وجاز دفنه ليل او وقت
كرامة صلا لم يخبره السنة غيرهما ودفن
بعبرة أفضل وكرمه مبيت بها ودفن اثنين من
جنس بقبر الا ضرورة فيقدم أفضلهما
لا فرع على أصل ولا يصبي على رجل وسن
لمن دنا ثلاث حثيات تراب فان يهال بمساح
فكسك جماعة يسألون له التثبيت ويرفع
القبر شرا يادرا نوا تساعده أولى من تسنمة
وكره جلوس ووطء عليه بلا حاجة وتخصيصه
وكتابة وبناء عليه وحرم بمسلة وسن رشه
بماء ووضع حصى عليه وحجر أو خشبة عند
رأسه وجع أهله بموضع وزبارة
قبول رجل ولغيره مكرهه وأن يسلم زائر
ويقرا ويدعو ويقرب كقربه منه حيا وحرم
نقله الى أبعده من مقبرة محل موته الامن
بقرب مكة والمدينة وايلاء ونشه بعد دفنه
الاضرورة كدفن بلا طهر أو توجسه ولم
يتغير أو في مغصوب أو وقع فيه مال وسن
تعزبه نحو أهله بعد دفنه أولى ثلاثة أيام
تقرينا فيعزي مسلم بمسلم أعظم الله أجرك
وأحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر أعظم
الله أجرك وصبرك وكافر يحترم بمسلم غفر الله
لميتك وأحسن عزاءك وجاز بكاء عليه
لأنه يندب ونوح وجرع بخوضه صبره وسن
لنحو جيران أهله تهينة طعام يشبعهم يوما
وليلة وأن يلع عليهم في كل وحرمت لنحو نائحة

والسوار والخطال للسن الرجل فلو اتخذ نسوا رابلا قصدا أو بقصد اجارته لمن له استعماله فلا
زكاة في الاصح وكذا الوانكسر الحلى وقصد اصلاحه ويحرم على الرجل حلى الذهب الا لانف
والانملة والسن لا الاصبع ويحرم سن الخاتم على الصبي ويحل له من الفضة الخاتم وحلية
آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج والعمام في الاصح وليس للمرأة
حلية آلة الحرب ولها لبس أنواع حلى الذهب والفضة وكذا ما نسيجهم ما في الاصح والاصح
تحريم المبالغة في السرف كخطال وزنه ما تئاد يشارو وكذا السراف في آلة الحرب وجواز تحلية
المصنف بفضة وكذا للمرأة بذهب بشرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع
عشره وفي قول الخس وفي قول ان حصل بتعب ذريع عشره والافقه وسو يشترط النصاب
للاحول على المذهب فمما يضمن بعضه الى بعض ان تتابع العمل ولا يشترط اتصال النبل
على الجديد واذا قطع العمل بعذر ضمن والا فلا يضمن الاول الى الثاني ويضم الثاني الى الاول كما
يضمنه الى ماله ملكه بغير المعدن في كمال النصاب وفي الركاز الجنس بصرف مصرف الزكاة على
المشهور بشرطه النصاب والنقد على المذهب لا الحول وهو الموجود الجاهل فان وجد اسلامي
علم ماله فله والا فاقطع وكذا ان لم يعلم من أي الضربين هو وانما علمه الواجد وتلزمه الزكاة
اذا وجد في موات أو ملك أحياء فان وجد في مسجد أو شارع فلعقة على المذهب أو في ملك
شخص فلا شخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الى المحي ولتتازعه بائع ومشتري
أو مكر ومكتر أو مبيع ومستهير صدق ذواليد يمينه *(فصل)* شرط زكاة التجارة الحول
والنصاب معتبرا بالآخر الحول وفي قول بطريقه وفي قول بجمعه فعلى الاظهر لورد الى النقد في
خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح ان ينقطع الحول ويبدأ أحولها من
شراؤها ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فالاصح انه يبدأ أحول ويبدأ الاقل ويصير
عرض التجارة للقيمة ينتها وانما يصير العرض للتجارة اذا اقتربت ينتها بكسبه بمعاوضة كشرائه
وكذا المهر وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب والاسترداد بعيب واذا ملكه بنقد
نصاب فحوله من حين ملك النقد أو دونه أو بعرض فنية فن الشراء وقبل ان ملكه بنصاب ساعة
بني على حوله او يضمن الرجح الى الاصل في الحول ان لم ينض لان نص في الاظهر والاصح ان ولد
العرض ونمره مال تجارة أو أن حوله حول الاصل واجبهار ربع عشر القيمة فان ملك بنقد
قوم به ان ملك بنصاب وكذا ادونه في الاصح أو بعرض فغالب نقد البلد فان غلب نقد ان
وبلغ بأحد هما بنابا قوم به فان بلغ بمقاوم بالانفع للفقر أو قبل يتخير المالك وان ملك بنقد
وعرض قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب وتجب فطرة عبد التجارة معز كانهما ولو كان
العرض ساعة فان كل نصاب احدى الزكاتين فقط وجبت أو نصابها مافز كذا العين في الجديد
فعلى هذا الوسيط حول التجارة بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب ساعة فالاصح وجوب زكاة
التجارة لتمام حوله انما يفتتح حول الزكاة العين أبدا واذا قلنا عامل القراض لا يملك الرجح
بالظهور فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجهما من مال القراض حسبت من الرجح في الاصح
وان قلنا يملك بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الرجح والمذهب انه يلزم
العامل زكاة حصته

(باب زكاة الفطر) تجب بأول ليلة العيد في الاظهر فتخرج عن مات بعد الغروب دون من
ولدو سن أن لا تؤخر عن صلاته ويحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على كافر الا في عبده وقرينه

ونصابا وآله في ابل خمس ففي كل خمس الى عشر من شاة ولوذ كرا ويجزى بعير (٢٧) الز كانه خمس وعشرين بنت مخاض لها سبعة وست

وثلاثين بنت لبون لها ستمون وست وأربعين
حققة لها ثلاث واحد وستين جذعة لها
أربع وست وسبعين بنتا لبون واحد
وتسعين حققتا ومائة واحد وعشرين
ثلاث بنات لبون وتسعين ثم كل عشر
يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون
وكل خمسين حققة وفي بقدر ثلاثون ففي كل
ثلاثين تسعين له سنة وكل أربعين مسنة لها
سنتان وفي غنم أربعين ففيها شاة وفي مائة
واحد وعشرين شاتان ومائتين واحدة
ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة
والشاة جذعة ضأن لها سنة أو أجذعت أو
ثنية معز لها سنتان من غنم البلد أو مثاها
فان عدم بنت مخاض أو تعيبت فان بنت لبون
أوحق ولا يكلف كرمه لكن تمنع ابن
لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الاغتبط
ان وجد اجماله وأجزأ غيره بلا تقصير وجبر
التفاوت بنقد أو جز من الاغتبط وان وجد
أحدهما أخذ والا فلا يخصيل ماشاء ولن
عدم واجبا من ابل أن يصعد أو يأخذ جبرانا
وابله سليمة أو ينزل ويعطيه وهو شاتان أو
عشرون درهمًا بخيرة الدافع وله مـعود
ونزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران
عند عدم القربى في جهة المخرجة ولا يبعث
جبران المال كرضى ويجزى نوع عن
آخر برعاية القيمة ففي ثلاثين عزرا وعشر
نجمات عزرا أو نجمة بقيمة ثلاثة أو باع عزرا
وربع نجمة وفي عكسه عكسه ولا يؤخذ
ناقص في غير ما مر الا من مثله فان اختلف
ماله نقصا فكل برعاية القيمة وان لم يوف
تم ينقص ولا يخبر الا برضا مالكها ومضى
حول في ملكه ولنتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النتاج بعده صدق
فان اتهم سن تحمله واسامة مالكها كل
الحول اسكن لو علفها قدراته عيش بدونه بلا
ضرر بين ولم يقصده قطع سوم لم يضر ولا
زكاة في عوامل وتؤخذ زكاة سنة عند
ورودها ما والا في بيوت أهلها ويصدق
مخرجهما في عدد هان كن نفقة ولا تنعتد والاسهل هند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب أو في أقل ولأحدهما نصاب زكاة كواحد

المسلم في الاصح ولا يفتى وفي المكاتب وجه ومن بعض حر يلزمه بقسطه ولا معسر فمن لم يفضل
عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومئذ يفسرو بشرط كونه فاضلا عن مسكن
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن يلزمه فطرته لزمه نفقته لكن لا يلزم المسلم فطرة
العبد والقريب والزوجة الكفارة ولا العبد فطرة زوجته ولا الابن فطرة زوجته أبيه وفي الابن
وجه ولو أعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر أنه يلزم زوجته المخرقة فطرته وكذا سيد الامة
(قلت) الاصح المنصوص لا يلزم المخرقة أعلم ولو انقطع خبره فالمذهب وجوب اخراج
فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لا شيء والاصح أن من أسير ببعض صاع يلزمه وانه لو
وجد بعض الصبيان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الكبير وهي صاع
وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (قلت) الاصح ستمائة وخمسة وثمانون
درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات والله أعلم وجنسه القوت المعسر وكذا
الاقط في الاظهر وتجب من قوت بلده وقيل قوته وقيل يتغير بين الاقوات ويجزى الاعلى عن
الادنى ولا عكس والاعتبار بزيادة القيمة في وجهه وبزيادة الاقتيات في الاصح فالبرخير من
التمر والارز والاصح أن الشعير خير من التمر وأن التمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن نفسه
من قوته وعن قريبه أعلى منه ولا يبعث الصاع ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها يتخير
والا فضل أشرفها ولو كان عبده ببلد آخر فلا يصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد (قلت)
الواجب الحب السليم ولو أخرجه من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كأجنبي أذن بخلاف
الكبير ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر نصف صاع ولو أسير واختلف واجبهما
أنخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله أعلم

* (باب من يلزمه الزكاة وما تجب فيه) * شرط وجوب زكاة المال الاسلام والحرية وتلزم
المرتدان أبقينا ملكه دون المكاتب وتجب في مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر
نصابا في الاصح وفي المغصوب والضال والمجهود في الاظهر ولا يجب دفعها حتى يعود والمشتري
قبل قبضه وقيل فيه القولان وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه والا فكمه صوب والدين
ان كان ماشية أو غير لازم كمال محابة فلا زكاة أو عرضا أو نقدا فكذا في القديم وفي الجديد ان
كان حالا أو عذرا أخذ لا عسار وغيره فكمه صوب وان تبسر وجبت تركته في الحال أو
مؤجلا فالمذهب أنه كمه صوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه ولا يمنع الدين وجوبها في اظهر
الاتوال والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقود والعرض فعلى الاول لو جرح عليه دين خال
الحول في الحر فكمه صوب ولو اجمع زكاة ودين آدمي في تركته قدمت وفي قول الدين وفي
قول يستويان والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغانمون غلها ومضى بعده حول والجميع
صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو بالغه المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت
زكاتها والا فلا ولو أصدقها نصاب سائمة معين لزمها زكاة اذا تم حول من الاصداف ولو أكرى
دارا أربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الا زكاة ماله متقرر
فخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة وعشرين
لستين ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة وعشرين لثلاث سنين ولتمام الرابعة زكاة ستين
لسنة وعشرين لاربعة والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة ثمانين * (فصل) * تجب الزكاة
على الفور اذا تمكّن وذلك بحضي المال والاصناف وله أن يؤدّي بنفسه زكاة المال الباطن
وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والاطهر أن الصرف الى الامام

مخرجهما في عدد هان كن نفقة ولا تنعتد والاسهل هند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب أو في أقل ولأحدهما نصاب زكاة كواحد

لا حالب وانما زينة خلطة

(باب زكاة النابت) تختص بقوت اختيارا من رطب وعنب وحب كبير وأرزوع دس ونصابه خمسة أو سق وهي بالرطل البغدادي ألف وستة مائة وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالدمشقي ثمانمائة واثنان وأربعون وستة أسباع ويعتبر جافا فان تخلف غير ردي والافراط با ويقطع باذن كماله أصله والحب مصفى وما دخر في قشره من أرزوع دس فعشرة أو سق غالبا ويكمل نوع بأخر كبير بعاس ويخرج من كل بقية فله فان عسر فوسق ولا يضم ثمرا عام وزرع عامي آخر ويضم بعض كل الى بعض ان اتحد في العام وقطع وفيما شرب بعروفا ونحو مطر عشر وفيما شرب بنضج أو نحوه نصفه وفيما شرب بهما يقسط باعتبار المدة وتجب بدو صلاح ثمرا اشتداد حب أو بعضهما وسن خص كل ثمرا بدا صلاحه على مالك لتضمن وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمن لخروج وقبول فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلفا فكوديع لكن اليمين سنة أو حيف خالص أو غلطه بما يبعد لم يصدق ويحط في الثانية المحتمل أو به بعد تلف صدق بيمينه انهم

(باب زكاة النقد) * يجب في عشرين مثقالا ذهباً ما تاتي درهم فضاً كثيراً كثر وزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اخطأ ثمانية منها وجهل زكي كالأكثر أو يزوز كبحرم ومكروه لا حلي مباح علمه ولم ينو كثره ولو انكسر ان قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال لبس رجل وخنثى وحرم عليه ما أصبغ وحلى ذهب وسن خاتم منه لأنف وأتالة وسن وخاتم فضة ولرجل منها حليلة آلة حرب بلا سرف كسيف ورمح لا مالا يابس كسرج ولجام ولا مراًة لبس حللها وما نسيجها مالا ان بالغت في سرف ولكل تحلية مصحفة بفضة ولها بنده

أفضل الآن يكون جائراً وتجب النية فينوي هـ ذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما ولا يكتفي هـ ذا فرض مالي وكذا الصدقة في الأصح ولا يجب تعيين المال ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الولي النية إذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون وتكتفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضاً ولو دفع الى السلطان كفت النية عنده فان لم ينو لم يجزئ على الصحيح وان نوى السلطان والأصح انه يلزم السلطان النية اذا أخذ زكاة الممتنع وان نية تكتفي * (فصل) * لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا تجل لعامين في الأصح وله تعجيل الفطر من أول رمضان والصحيح منه قبله وأنه لا يجوز إخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده ويجوز بهما ما شرط أجزاء المجمل بقية المال أهلاً للوجوب الى آخر الحول وكون القابض في آخر الحول مستحقاً وقبل ان يخرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ولا يضر غناه بالزكاة والذالم يقع المجمل زكاة استردان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع الأصح انه لو قال هـ ذه زكاة كذا للمجمل فقط استردان ان لم تعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يسترد وأنهم ما اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بينهما متى ثبت والمجمل تالف وجب ضمانه والأصح اعتبار قيمته يوم القبض وأنه لو وجد ناقصاً فلا ريب انه لا يسترد زيادة منفصلة وتأخير الزكاة بعد التمكن يوجب الضمان وان تالف المال ولو تلف قبل التمكن فلا وتلف بعضه فلا يظهر انه يغرر قسط ما بقي وان ألتفه بعد الحول وقبل التمكن لم تقط الزكاة وهي تتعلق بالمال تعاقي شركة وفي قول تعلق الرهن وفي قول بالذمة فلو باع به قبل إخراجها فلا يظهر بطلانه في قدرها وصحته في الباقي

(كتاب الصيام) *

يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين أو رؤيته الهلال وثبوت رؤيته بعدل وفي قول عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لا عبداً وامراًة وإذا صامنا بعدل ولم ير الهلال بعد ثلاثين أفطارنا في الأصح وان كانت السماء معيبة وإذا روى ببطلان حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح مسافة والبعيد مسافة القصر وقبل باختلاف المطالع (قلت) هذا أصح والله أعلم وإذا لم يوجب على البلد الآخر سفر اليه من بلد الرؤية فالأصح انه يوافقهم في الصوم آخر ومن سافر من البلد الآخر الى بلد الرؤية تعبد معهم وقضى يوماً ومن أصبح معيذا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح انه يسلك بقية اليوم * (فصل) * النية شرط للصوم ويشترط لفرضه التيبب والصحيح انه لا يشترط النصف الاخر من الليل وأنه لا يضر الاكل والجماع بعده وأنه لا يجب التجديد اذا نام ثم تنبسه ويصح النفل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار ويجب التعيين في الفرض وكفاله في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هـ هذه السنة لله تعالى وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبداً أو امراًة وصبياناً وشهداء ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزاءً كان منه ولو اشتبه صام شهراً بالاجتهاد فان وافق ما بعد رمضان أجزاءً وهو قضاء على الأصح فلا ينقص وكان رمضان تاماً لم يزم يوم آخر ولو غلط بالتعديم وأدرك رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء ولو نوى الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع قبل الاصح ان تم لها في الليل أكثر

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) * من استخرج نصاب ذهب أو فضة من معدن لزمه ربع عشره حلالاً ويضم بعض نيله الحطب

لبعض ان اتجد معدن وانصل عمل أو قطعه لعذرو الافلايضم أول لثان (٢٩) في اكمال نصاب ويضم ثانيا للمسلمه وفي ركائف ذلك

خمس حلا يصرف كعدن مصرف الزكاة وهو دين جاهلي فان وجدته بموات أو ملك أحياه أو كاه أو وجد بسجد أو شارع أو وجد سلاحي وعلم مالكه فله أو جهل فلقطة كل وجهل حال الدين أو ملك شخص فله ان ادعاه والا فله ملك منه وهكذا الى الحي ولوا دعاه اثنتان فلهن صدقه المالك أو بائع ومشتراؤه ومكرروا ومكرروا ومشتريه حلف ذواليدان أمكن والواجب فيها ملك بمعاوضة بنسبة تجارة كشرائه وصادق ربع عشر قيمته ما لم ينو القنية بشرط حول ونصاب معتبرا بآخره ولورد في اثنتاه الى نقدية وقوم به آخره وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدئ حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابتدئ حول واذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله والا فله ملكه ويضم ربح لاصل في الحول ان لم ينض بمائة وقوم به واذا ملكه بنقد وقوم به أو بغيره فبغالب نقد البلاد أو بهما قوم ما قابل النقد وبالباقى بالغالب فان غلب نقدان وبلغ نصابا أحدهما قوم به أو بهما خير وتجب فطره فزقي تجارة مع زكائهم ولو كان مما تجب الزكاة في عينه وكل نصاب احدي الزكائين وجبت أو فصام ما فرز كاه العين فلو سبق حول التجارة زكاهها واقترح حصولا زكاه العين أبدا وزكاه مال قراض على مالكه فان أخرجهما منه حسبت من الربح

* (باب زكاة الفطر) * يجب بأول ليلة شه وأخرها قبله على حر ومبعض بقسطه حيث لا مهابة عن مسلم عونه جهنم لاعتدلا عن حليلة أبيه ولا رقيق بيت مال ومسجد ورقيق موقوف وسن اخراجها قبل صلاة عيد وحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم يفضل عن قوته وقوت مومه يومه وليلته وما يليق بهما من ملبس ومسكن ونحوه يحتاجها ابتداء وعن دينه

الحيض وكذا قدر العادة في الاصح * (فصل) * شرط الصوم الامساك عن الجماع والاستقامة والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه بطل وان غلبه القي فلا بأس وكذا لو اتلع نخامة ولغظا في الاصح فلو نزلت من دماغه وحصت في حد الظاهر من الفم فليقطعهما من مجراها وابعجها فان تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الاصح وعن وصول العين الى ما يسمى جوفاً وقبل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء أو الدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطان والامعاء والمثانة ففطر بالاستسماط أو أكل أو الحقنة أو الوصول من جافة أو مأمومة ونحوهما والتقطير في باطن الاذن والاحليل مفطر في الاصح وشرط الوصل كونه من منفذ مفتوح فلا ينصرف وصول الدهن بتشرب المسام ولا الاكتحال وان وجد طعمه بحلقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غر بلة الدقيق لم يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه أو بل خطاط بريقه وورده الى فيه وعابه وطوبه لتفصل أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره أو متنجسا أفطر ولو جع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح ولو سبق ماء المضغ أو الاستنشاق الى جوفه فالذهب انه ان بالغ أفطر والا فلا ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه لم يفطر ان غمز عن تمييزه ونحوه ولو أوجرم كراه لم يفطر وان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر (قلت) الاظهر لا يفطر والله أعلم وان أكل ناسيا لم يفطر الا أن يكثر في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله أعلم والجماع كالا كل على المذهب وعن الاستسماط فيفطر به وكذا خروج المنى بلس وقبله ومضاجعة لا تفكر وفطر بشهوة وتكره القبلة لمن حركت شهوته والاولى بغيره تركها (قلت) هي كراهة تنجز في الاصح والله أعلم ولا يفطر بالغصود والحجامة والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا يتيقن ويحل بالاجتهاد في الاصح ويجوز اذا ظن بقاء الليل (قلت) وكذا الوشك والله أعلم ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخره وبان الغلط بطل صومه أو بلاطن ولم يبين الحال صح ان وقع في آثره وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظه صومه وكذا لو كان محامدا نزع في الحال فان مكث بطل

* (فصل) * شرط الصوم الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس جميع النهار ولا يصرف النوم المستغرق على الصحيح والاطهر ان الانغماء لا يضرا اذا كان لحظة من نهاره ولا يصح صوم العبد وكذا التشريق في الجديد ولا يحل التطوع يوم الشك بلا سبب فلو صام لم يصح في الاصح وله صومه عن القضاء والنذر وكذا الوفاق عادة تعاقد وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته أو شهد به اصبيان أو عبيد أو فسقة وليس اطباء الغيم يشك ويسن تجمل الفطر على تمر والا فشاء تأخير السحور ما لم يقع في شك وليصن لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات ويستحب أن يغتسل عن الجنابة قبل الفجر وأن يحترز عن الحجامة والقبلة وذوق الطعام والعلك وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وأن يعتكف لاسمى في العشر الاواخر منه

* (فصل) * شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ وطاقتة ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضرر اشديد او للمسافر سفر طويلا مباحا ولو أصبح صائما فمرض أفطر وان سافر فلا ولو أصبح المسافر والمريض صائما ثم أراد الفطر حاز فلو أقام وشق حرم الفطر على الصحيح واذا أفطر المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض والمفطر بلا عذر وتارك النية ويجب قضاء ما فات بالانغماء والردة دون الكفر الاصلي والصبا والجنون واذا بلغ بالنهار صائما وجب اتمامه بلا قضاء ولو بلغ فيه مفطر أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في

ما يجزى به ولو كان الزوج معسر لزم سيد الامه فطرتهما الا الحر قوم من أبسر ببعض صاع لزمه أو صبيعان قدم نفسه فزوجه فولده الصغير

وأقوا ونحوه وتجب من غالب قوت محمل المؤدى عنه فان كان به أقوات لأغلب فيها خير والأفضل أعلاها ويجزئ أعلى عن أدنى والعبرة بزيادة الاقليات فالبرخير من التمر والارز والشعير وهو خير من التمر والتمر خبير من الزبيب وله أن يخرج عن واحد من قوت وعن آخر أعلى منه ولا يبعث الصاع من جنسين عن واحد ولا صل أن يخرج من ماله زكاة موليه الغني ولو اشترك وسران أو موسر ومعسر في رقيق لزم كل موسر قدر حصته

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه)
تلزم مسلمان أو مبعضا وتوقف في مرتبة وتجب في مال محمود ومنه صواب وضال ومجبود وغائب ولو لم يقدر قبل قبضه ودين لازم ان نقد وعرض تجارة وغنيمة قبل قبضه ان غلبها الغناون ثم مضى حول وهي صنف زكوى وبلغ بدون الجنس نصابا أو بالغه نصيب كل ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكاة ودين أدى في تركه قدمت

(باب أداء زكاة المال)
تجب فور اذا تمكن بحضور مال وأخذ بحفاف وتنقية وخلو مالك من مهم وبقدرة على غائب فار أو حال وبرز والجه رفس وتقرر أجرة قبضت لأصدق فان أخر وتلف المال ضمن وله أداؤها المستعقها الان طلبها امام عن ظاهر ولا مام وهو أفضل ان كان عادلا وتجب نية كهذا زكاة أو فرض صدقة ولا يكفي فرض مالى ولا صدقة مالى ولا يجب تعيين مال فان عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولي عن مجبوره وتسكن عند عزها أو بعده وعند دفعها لالامام أو وكيل والأفضل ان ينو باعند تطريق أيضا وله أن يوكل فيها ولا تكفي نية امام بلاذن الا عن تمتع وتلزمه

(باب تعجيل الزكاة)
صح تعجيلها العام فيما انعقد حوله والفقرة في رمضان لا تثبت قبل وجوبها بشرط كون المالك

الاصح ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الاصح ويلزم من تعدى بالطعام أو نسي النية لا مسافرا ومريضا زال عذرها بعد الطعام ولو زال قبل أن يأكل أو لم ينو بالبقاء كذا في المذهب والاطهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان وامساك بقية اليوم من خصاص رمضان بخلاف النذور والقضاء *(فصل)* من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا نذرك له ولا ثم وان مات بعد التمكن لم يصم عنه ولبه في الجديد بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام وكذا النذور والكفارة (قلت) القديم هنا أظهر والولي كل قريب على المختار ولو صام أجنبي باذن الولي صح لا مسنة ولا في الاصح ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف قول والله أعلم والاطهر وجوب المدد على من أفطر للكبير وأما الحامل والمرضع فان أفطرا نذرا فعلى نفسه ما وجوب القضاء بلا فدية أو على الولد لزمتهما الفدية في الاظهر والاصح أنه يلحق بالمرضع من أفطرا لانه قد مشرف على هلاكه لا المتعدى بطور رمضان بغير جناع ومن أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد والاصح تكرره بتكرار السنين وانه لو أخر القضاء مع امكانه فبات أخرجه من تركه لكل يوم مدان مد للفوات ومد للتأخير وهو مصرف الفدية الفقراء والمساكين وله صرف أمداد الى شخص واحد وجنسه اجنس الفطرة *(فصل)*
تجب الكفارة بافساد صوم يوم من رمضان بجماع أو ثم به بسبب الصوم فلا كفارة على ناس ولا مفسد غير رمضان أو بغير الجماع ولا مسافر جامع بنية الترخص وكذا بغيره هافي الاصح ولا على من ظن الليل فبان نهارا ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا وظن انه أفطر به وان كان الاصح بطلان صومه ولا من زنى ناسيا ولا مسافرا أفطرا بالزنا مترخصا والكفارة على الزوج عنه وفي قول عنه وعنهما وفي قول عليهما كفارة أخرى وتلزم من انفرذرت في الهلال وجامع في يومه ومن جامع في يومين لزمه كفارتان وحدث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب ويجب معها قضاء يوم الاسناد على الصحيح وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطى ستين مسكينا فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاظهر فاذا قدر على خصلة فعلها والاصح ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله *(باب صوم التطوع)*
يسن صوم الاثنين والنجس وعرفة عاشوراء وناسوا وأيام البيض وسنة من شوال وتتابعها أفضل ويكره اخر ادا الجمعة واقراد السبت وصوم الدهر غير العبد والنسري مكره لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومسحب لغيره ومن تلبس بصوم تطوع أو صلته فله قطعها ولا قضاء ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعها ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالطعام وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بأن لم يكن تعدى بالطعام *(كتاب الاعتكاف)*
هو مسح كل وقت وفي العشر الاخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله في أنم الليلة الحادى أو الثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى والجديد انه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المعتبر للمها بالصلوة لا لولعين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكفا أو قبل يتكفي مرور بلا لبث وقبل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة ككس وقبلة تبطله ان أنزل والا

تعاقد شركة قابض باع أو بعضه قبل إخراجها
بطل في قدرها الأمال تجارة بلا حيازة

(كتاب الصوم) يجب صوم رمضان
بكل شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال أو
نبوته بعد دل شهادة أو اذ صمنا بها ثلاثين
أفطرنا وان رؤى يحل لزم حكمه بخلافه
وهو بانحساد المطالع فلو سافر إلى بعيد من
محله رؤية وافق أهله في الصوم آخر أفلو
عبد ثم أدركهم أمسك أو بعكسه عبد
وقضى يومان صام ثمانية وعشرين ولا أثر
لرؤيته نهرا * (فصل) * أركانه نية

لكل يوم ويجب الفرضه تبتدئها وتعيدها
وتصح وان أتى بئاف أو نام أو انقطع نحو
حيض بعدها لا يوتم فيه أكثره أو قدر
العادة وتصح لنقل قبل زوال ان لم يسبقها
مناف وكما لها أن ينوي صوم غد عن أداء
فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ولو نوى
ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان وكان
منه صح في آخره لا أوله الا ان ظن انه منسه
بقول من يثق به ولو اشتبهه صام بغير فان
وقع فيه فأداءه وبعده قضاء فيتم عدده أو
قبله وأدركه سامه والأضواء وترك جماع
واستغناء غير جاهل معذور إذا كرر اختارا
لا قطع نخامة ومجها ولو نزلت في حد ظاهر فم
نجرت بنفسها أو قدر على مجها أفطر ووصول
عين في منفذ مفتوح جوف من مر فلا يضر
وصول دهن أو كحل وتشرب مسام أو ريق
ظاهر صرف من معدنه أو ذباب أو بعوض
أو غبار طري أو غر بله دقيق جوفه
لا سبق ماء إليه بمكره كالبغلة مضضة أو
استنشاق واستمئانه ولو بقولس بالأحائل
لا بنظر وفكر ورحم نكولس حرك شهوة
والافتراك أولى وحل افطار بنحر واليقين
أحوط وتسحر ولو يشك في بقاء ليل فلو
أفطر أو تسحر بنحر وبان غاطه بطل صومه
أو بلا تسحر ولم بين الحال صح في تسحره ولو
طلع فجر وفيه طعام فلم يبلع شيئا منه أو
كان مجاهدا فترجع حاله صومه وصائم
واليام غير عيد وتشريق وشك بلا سبب وهو

فلا ولو جامع ناسيا فكهما مع الصائم ولا يضر التمايل والتزين والفطر بل يصح اعتكاف
الليل وحده لو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا
لزمه والأصح وجوب جمعهما بشرط نية الاعتكاف وينوي في النذر الفرضية وإذا أطلق
كفته نيته وان طال مكثه لكن لو خرج وعاد احتاج إلى الاستئناف ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد
فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف أولها فلا وقبل ان طالت مدة خروجه استأنف
وقبل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع لم يجب استئناف النية
وقبل ان خرج لغير حاجة وغسل الجنابة وجب بشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن
الحيض والجنابة ولو اراد المعتكف أو سكر بطل والمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما
المتتابع ولو طرأ جنون أو اغما لم يبطل ماضى ان لم يخرج ويحسب زمن الانغماس من
الاعتكاف دون الجنون أو الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تعذر الغسل في المسجد فلو
أمكن جازا الخروج ولا يلزم ولا يحسب زمن الحيض والجنابة * (فصل) * اذا نذر مدة
متتابعة لزمه الصحيح انه لا يجب التتابع بالشرط وانه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته وأنه
لوعين مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته لزمه التتابع في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه
في القضاء وإذا ذكر التتابع بشرط الخروج لعارض صح الشرط في الظاهر والزمان
المصروف اليه لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشهر والانيب ويقطع التتابع بالخروج
بلا عذر ولا يضر إخراج بعض الاعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة ولا يجب فعلها في غير داره
ولا يضر بعدها الا أن يفتش فيضري الاصح ولو عاد مر يضاف طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه أو
يعدل عن طريقه ولا يقطع التتابع عرض جوج إلى الخروج ولا يحسب ان طالت مدة
الاعتكاف فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الظاهر ولا يخرج ناسيا على المذهب
ولا يخرج مؤذنا إلى منارة منفصلة عن المسجد لا إذا في الاصح ويجب قضاء أوقات
الخروج بالاعتذار الا وقت قضاء الحاجة

(كتاب الحج) هو فرض وكذا العمرة في الظاهر بشرط صحة الاسلام فالولي أن يحرم
عن الصبي الذي لا يعز والمجنون وانما تصح مباشرته من المسلم المميز وانما يقع عن حجة الاسلام
بالمباشرة اذا باشره المكاف الحرف فيجزي حج الفقيه دون الصبي والعبد بشرط وجوبه الاسلام
والتكليف والحرية والاستطاعة وهي نوعان أحدهما الاستطاعة مباشرة ولها شروط أحدها
وجود الزاد وأوصيته وثبته ذهابه وإيابه وقيل ان لم يكن له ببلده أهل وعشيرة لم تشترط
نفقة الا ياب فلو كان يكتسب كل يوم ما يفي بزيادته وسفره طويل لم يكاف الحج وان قصر وهو
يكسب في يوم كفاية أيام كاف الثاني وجود الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فان لحقه
بالرحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل واشترط شريك يجلس في الشق الآخر من بينه
وبينها دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج فان ضعف ذكابه لم يشترط كون
الزاد الرحلة فاضلين عن دينه وموئنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه والأصح اشتراط كونه
فاضلا عن مسكنه وهب يحتاج اليه لخدمته وانه يلزمه صرف مال تجارته اليه ما الثالث أمن
الطريق فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو عذرا أو رصدا ولا طريق سواه لم يجب الحج
والأظهر وجوب ركوب البعير ان غلبت السلامة وانه يلزمه أجرة البذرة ويشترط وجود
الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان
وعلف الدابة في كل مرحلة وفي المرة أن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة نقات والأصح
وشترطه اسلام وعقل ونقاء كل اليوم ولا يضر نومه وانما أو سكر بعضه وشترط الصوم

يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس وفطر بتمر فاء وترك خش وشهوة ونحو يحرم وذوق وهلك وأن يغسل عن حدث أكبر لايلا يقول عقب فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافا لاسيما العشر الاخير * (فصل) * شرط وجوبه اسلام وتكليف وإطافه ويباح تركه لمرض يضرب معه صوم وسفر قصر لان طرا أو زالا ويجب قضاء ما فات ولو بعد ذلك كفر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كولو بلغ صائما ويجب اتماؤه أو فطرا أو أفاق أو أسلم وسن لهم واريض ومسافر زال نذرهما فطرن أسامك في رمضان ويلزم من أنطابا فطره * (فصل) * من فاته صوم واجب فبات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك ولا إثم ان فات بعد نذر أو بعده أخرج من تركه لكل يوم مدم جنس فطرة أو صام عنه فريضة طاقا أو أجنبي باذن من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب الممد فلقضاء على من أظهار العذر لار جزي واه وبقضاء على غير متخيرة أفطر لانه قد أدى مشرف على هلاك أو تخوف ذات ولد عليه كن أخر قضاء رمضان مع غمكته حتى دخل آخره يتكرر بتكرر المسلمين فلو أخر القضاء المذكور فبات أخرج من تركه لكل يوم مذان ان لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمدادوا احد ويجب مع قضاء كفارة على واطى بانساد صومه يوما من رمضان بوطء اثم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم أو صوم غيره أو صومه في غير رمضان أو غير وطء ومن ظن ليلا أو شاك فيه فبات ثم أرا أو أكل ناسيا وظن انه أفطار به ثم وطئ ومسافر وطئ زنا أو لم ينوتر خصا وتكرر بتكرر الافساد وحدوث سفر أو مرض بعد وطء لا يسقطها * (باب صوم المتأولع) * سن صوم عرفة لغير مسافر وساج وعاشوراء وناسوعاء واثنين وخيس وأيام بيض وسنة من شوال وأصاها أفضل ودهر غير عبد وتشرى ان لم يخف ضررا أو فوت وإفطارها

انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن وأنه يلزمها أجرة المحرم اذ لم يخرج الا به الرابع أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الاعى الحج ان وجد قاندا وهو كالحرم في حق المرأة والمحجور عليه لفسفه كغيره لكن لا يدفع المال اليه بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصه النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فن مات وفي ذمته حج وجب الاجحاج عنه من تركه والمعضوب العاجز عن الحج بنفسه ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه ويشترط كونه فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا أو ايا بالولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح ولو بذل الولد الطاعة وجب قبوله وكذا الأجنبي في الأصح * (باب المواقيت) * وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجهه فلا يحرم به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح وجميع السنة وقت للاحرام العمرة والميقات المسكن في الحج في حق من بمكة نفس مكة وقيل كل الحرم وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحجة ومن تهامة اليمن يلزم من نجد البين ونجد الحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والافضل أن يحرم من أول الميقات ويجوز من آخره ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين فالأصح انه يحرم من محاذاته أو بعدهما وان لم يتحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيبقائه مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مريد نسكاً ثم أراد فبقائه موضعه وان بلغه مريدا لم تجز مجاوزته بغير احرام فان فعل لزمه العود ليعرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا فان لم يعد لزمه دم وان أحرم ثم عاد فالأصح انه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم والافلا والافضل أن يحرم من ديرة أهله وفي قول من الميقات (قلت) الميقات أظهر وهو الموافق للاحدث الصحيح والله أعلم وميقات العمرة قل هو خارج الحرم بميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته في الاظهر وعليه دم فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم على المذهب وأفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية

* (باب الاحرام) * ينعقد مينا بأن ينوى حجا أو عمرة أو كاهنهما ومطلقا بأن لا يزيد على نفس الاحرام والتعين أفضل وفي قول الاطلاق أن أحرم مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ماشاء من النسكين أو اليه - ما تم اشتغل بالاعمال وان أطلق في غير أشهره فالأصح انه قضاء عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره وله أن يحرم كاحرام زيد فان لم يكن زيد محرما منعقد احرامه مطلقا وقبل ان علم عدم احرام زيد لم ينقضه وان كان زيد محرما منعقد احرامه كاحرامه فان تعذر معرفة احرامه بموته جعل نفسه قارنا وعمل أعمال النسكين * (فصل) * المحرم ينوى ويلبي فان لبي بلا نية لم ينقض احرامه وان نوى ولم يلبي انعقد على الصحيح ويسن الغسل للاحرام فان عجز تيمم ولتخول مكة والوقوف بعرفة وبمزدلفة عداة النحر وفي أيام التشريق للرمي وأن يطيب بدنه للاحرام وكذا ثوبه في الأصح ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه الهدية في الأصح وان تخضب المرأة للاحرام يدها ويغرد الرجل للاحرامه عن خيط الثياب ويلبس أزارا ورداء أبيضين وتغلبين ويصلي ركعتين ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعثت به راحلته أو توجه لطر يقه ماشيا وفي قول يحرم عقب الصلاة ويستحب كثار التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رقة ولا تسحب في طواف القدوم وفي القديم تسحب فيه بلا جهر

بلا عذر ولا يجب قضاءه وحرم قطع فرض عيني

* (كتاب الاعتكاف) * سن كل وقت وفي عشر رمضان الاخير أفضل لليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله الى انهما ليلة واحدة أو ثالث وعشرين وأركانه نية وتجب نية فرضية في نذره وإن أطلقه كلفته نيته لكن لو خرج بلا عزم عود وعاد جدد ولو قيد بحدّة وخرج لغير تبرز وعاد جدد لأن نذر مدة متتابعة فخرج بعد ولا يطع المتتابع وعاد ومسجد الجامع أولى ولو عين في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصي تعين ويقوم الأول مقام الاخيرين والثالث وأثبت قدر يسمى عكراً ومعتكف بشرطه اسلام وعقل وخالق عن حدث أو كبر وينقطع كتابته بردة وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه غايبا وجائبا مفطرا ولا غير مفطرة ان يادر بطهره ولا جنون وانغماء ويجب خروج من به حدث أو كبر من مسجد تعذر طهره فيه بلامكث ويجب زمن انغماء فقط ولا يضرب من وفطر ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لم يمه أو أن يعتكف صائماً أو عكسهما لم يمه وجههما * (فصل) * نذر مدة وشرط تتابعها لم يمه أداء وقضاء أو يوما لم يجز تفريقه ولو شرط مع تتابع خروجها لغرض مباح مقصود غير مناف صحو ولا يجب تدارك زمنه ان عين مدة وينقطع المتتابع بخروجه بلا عذر لا تبرز ولا بداله لم يعش بعده ولا أنه أخرى أقرب أو غش ولم يجد بطريقه لا تغا أو عاد مريض بطريقه مالم يعدل أو يطل وقوفه ولا مريض يحوج لخروج أو انسيان أو لا شأن راتب الى منارة المسجد مفصلة قرية أو لنحوها ويجب قضاء زمن خروج لعذر الا زمن نحو تبرز

* (كتاب الحج والعمرة) * يجب مرة بترأخ بشرطه وشرط اسلام لمصلحة فالويل احرام عن صغير ومجنون ومع تميز لمباشرة فلميز احرام باذن وليه ومع بلوغه وحريه لوقوع عن فرض اسلام فيجزئ من فقير لا صغير

ولفظها البيك اللهم ليكن ليكن لا شريك لك لا شريك لك والملك لا شريك لك واذا رأى ما يحب قال ليكن ان العيش عيش الآخرة واذا فرغ من تليته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاض به من النار

* (باب دخول مكة) * الأفضل دخولها قبل الوقوف وأن يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من نذبة كداه ويقول اذا أبصر البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبر اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويتدبى بطواف القدوم ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة لانسك استحب له أن يحرم يحج أو عمره وفي قول يجب إلا أن ينكر دخوله كطاب وصيد * (فصل) * للطواف بأنواعه واجبات وسنن أما الواجبات فشرط ستر العورة وطهارة الحدث والنجس فلو أحدث فيه وضأ أو بني وفي قول يستأنف وأن يجعل البيت عن يساره مبتدئاً بالبحر الاسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بغير البحر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولو مشى على الشاذر وان أو مس الجدار في موازاته أو دخل من إحدى فتحتي البحر وخرج من الأخرى لم تصح طوافه وفي مسئلة المس وجهه وأن يطوف سبع ادخل المسجد وأما السنن فان يطوف ماشيا ويستلم الحجر أول طوافه وقبله ويضع جهته عليه فان عجز استلم فان عجز استلم يديه ويراعى ذلك في كل طوفة ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا يستلمهما ويستلم اليمنى ولا يقبله وأن يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بينك والحرم حولك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين المؤمنين اللهم آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء وما تولى الدعاء أفضل من القراءة وهي أفضل من غير ما تولى وأن يرمل في الاشواط الثلاثة الأولى بأن يسرع مشيه مقارباً خطاه وعشى في الباقي ويختص الرمل بطواف بعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم وليقبل فيه اللهم اجعله حجاجاً مبروراً وذا ذنباً مطهراً وسعيه مذكوراً وأن يضطبع في جميع كل طواف يرمل فيه وكذا في السعي على الصبح وهو جعل وسطاً ردائه تحت منكبه الا عين وطريقه على اليسر ولا نرم المرأة ولا تضطبع وأن يقرب من البيت فلو فات الرمل بالقرب لرجة فالرمل مع بعد أولى الا أن يخاف صدم النساء بالقرب بالرمل أولى وان نوى طوافه ويصلي بعده ركعتين خلف المقام يقرأ في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويجهر ليلاً وفي قول تجب الموالاة والصلاة ولو حل الحلال بحر ما طاف به حسب للعمول وكذا الوجه له محرم قد طاف عن نفسه والا فلا صح انه ان قصده للعمول فله وان قصده لنفسه أو لهما فلا يعمل فقط

* (فصل) * يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي بشرطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعي سبعاً ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى وأن يسعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفه ومن سعى بعد قدوم لم بعده ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة فاذا رقى قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هداونا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنيا (قلت) ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم وان عشى أول المسعى وآخره يدعو في الوسط وموضع النوعين

يشد ضرره بها وعدل يجلس بشرط كونه فاضلا عن مؤنة عباله وغيرها في الطهارة لأن مال التجارة وأمن طريق نفسه وبعدها ومالا يلزم ركوب بحر تعين وغلبت سلامة وجود دماء وزاد في حال يعتاد حمله ما منها بمن مثل زمانا ومكانا وعرف دابة كل مرحلة وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات معاهولوا بأجرة كفاية أغنى وثبوت على مركوب بالضرر شديد وزمن يسع سيرا معهود النسل ولا يدفع مال للمحور بسفه بل يصحبه ولو استطاعه بغيره فوجب إنباء عن ميت عليه نسل من تركته ومعضوب يدينه وبين مكة مرحلتان بأجرة مثل فضات عما غيره مؤنة عباله سفر أو بطبيع نسل بشرطه لا بطبيع مال

(باب المواثيق) زمانها للحج من شوال إلى فجر نحر ولو أحرمت حلال في غيره انعقد عمرة ولها الأبد لا للحاج قبل نظر ومكانها الهالكين بحرم حل وأفضله الحرمات فالتعميم فالحيية فان لم يخرج وأتى بها أجزأته وعليه دم فان خرج بعد إحرامه فقط فلا دم وطلح إن بمكة هي والنسل لتوجه من المدينة ذوالخليفة ومن الشام ومصر والمغرب الحففة ومن ثمامة اليمن يلزم ومن نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والأفضل لمن فوق ميقات إحرامه ومن أوله ولين لامبيقات بطريقه إن حاذاه صحاذاته أو ميقاتين صحاذاته أو قربهما إليه والأفرض مرحلتان من مكة ولين دون ميقات لم يجاوز مريد نسل ثم أراد حمله ومن جاوز ميقاته مريد نسل بالإحرام لزمه عودا لا لعذر فان لم يعد أو عاد بعد ثلثه بعمل نسل لزمه مع الإثم دم *(باب الإحرام)*
الأفضل تعمير بان ينوي حجا أو عمرة أو كليهما فان أطلق في أشهر حج صرفة بنيتها لما شاء ثم أتى بعمله وله أن يحرم كإحرام زيد فبنية قد مضت فالتان لم يصح إحرام زيد والا فكأحرامه فان تعذر معرفة إحرامه نوى قرانا ثم أتى بعمله وسن نفاق بنية لأجل طواف وسعي وطهر لإحرام ولدخول مكة وبذى طوى لما ربهما أفضل ولو قوف بعرفة أو

معروف *(فصل)* يستحب للإمام أو من صوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالتقوى إلى منى ويعلمهم ما أمامهم من المناسك ويخرج بهم من الغد إلى منى ويبستون بها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات (قلت) ولا يدخلونها بل يقيمون بغيره بقرب عرفات حتى تزل الشمس والله أعلم ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعوا ويقفوا بعرفة إلى الغروب ويذكروا الله تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعوا ووجب الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات وإن كان مارا في طلب أبق ونحوه بشرط كونه أهلا للعبادة لا مغمى عليه ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة والصبح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر ولو وقف نهارا ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق دما استحبوا في قول يجب وإن عاد فكان بهم عند الغروب فلا دم وكذا إن عاد ليلة في الأصح ولو وقفوا اليوم العاشر غلظوا أجزأهم إلا أن يقولوا على خلاف العبادة فيقضون في الأصح وإن وقفوا في الشام وعلوا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وإن علوا بعده وجب القضاء في الأصح *(فصل)* ويبستون بمزدلفة ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بهم في النصف الثاني أراق دما وفي وجوبه القولان ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين ثم يذهبون إلى منى يأخذون من مزدلفة حصي الرمي فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا ودعوا إلى الأسفار ثم يسيرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حيث يشاء سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي ويكبر مع كل حصاة ثم يذبح من معه هدي ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل وتقهقر المرأة والحلق نسل على المشهور وأذله ثلاث شعرات حلقا أو تقصيرا أو تنقفا وأحرقا أو قصا ومن لاشعر برأسه يستحب إصرار الموصى عليه فاذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى إن لم يكن سعي ثم يعود إلى منى وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما كانوا يدخلونها نصف ليلة النحر ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ولا يختص الذبح بزمان (قلت) الصبح اختصاصه بوقت الاحتبة وسبأني في آخر باب محرمان الإحرام على الصواب والله أعلم والحلق والطواف والسعي لا يخلو منها وإذا قلنا الحلق نسل ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل التحلل الأول وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد النكاح في الأظهر (قلت) الأظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم وإذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات

(فصل) إذا عاد إلى منى باتهم الباقي التشرىق ورمى كل يوم إلى الجمرات الثلاث كل جرة سبع حصيات فاذا رمى اليوم الثاني فأراد النظر قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها فان لم ينظر حتى غربت وجب مبيتها ورمى الغدو يدخل رمي التشرىق بزوال الشمس ويخرج بغروبها وقبل يلقى إلى الفجر ويشترط رمي السبع واحدة واحدة وترتيب الجمرات وكون الرمي حجرا أو يسمى رميا فلا يكتفى بالوضع والسنة أن يرمى بقدر حصي الخذف ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي ولا كون الرمي خارجا عن الجرة ومن عجز عن الرمي استناب وإذا ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام على الأظهر ولادم والأفضل دم والمذهب تكميل النعم في ثلاث حصيات ورمى وإذا أراد الخروج من مكة طاف للوداع ولا يمتك بعده وهو واجب يجب تركه بدم وفي قول سنة لا يحجر فان أوجبنا فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر سقط الدم

وجزء لطفه غذا فخر ولزمي تشريق وتطبيب بدن ولوجاله جرم لاحرام (٢٥) وحل في ثوب واستدامته وسن خضب يدي امرأته

ويجب تجرد رجله عن محيطه وسن لبسه
ازار او رداء أبيضين ونعابين وصلافه كعتين
لاحرام والافضل أن يحرم اذا توجه اطرافه
وسن اكثر تلبيه ورفع رجله في دوام
احرامه وعند تغاير احوال آكد ولفظها
لبك اللهم لبك الخ وان رأى ما ينجبه أو
يكراهه لبك ان العيش عيش الآخرة ثم
يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم
ويسأل الله الجنة ورضوانه ويستعذبه
من النار * (باب صفة النسك) *
الافضل دخول مكة قبل وقوف ومن ثنية
كداء وأن يقول عند لقاء الكعبة رفعا
يديه واقفا اللهم زد هذا البيت تشريفاً
آخره اللهم أنت السلام الى آخره فيدخل
المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف
قدوم الالاعذر ويختص به حلال وحاج
دخل مكة قبل وقوف ومن قصد الحرم
لانسك سن احرام به * (فصل) * واجبات
الطواف ستر وطهر فلو لا فيه جدد وبني
وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاه وجهه
وبدؤه بالجمر الاسود سجداً به أو جزته ببذنه
فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه سبعا وفي
المسجد وثنية ان استقل وعدم صرفه وسن
أن يمشي في كله ويسلم الحجر أول طوافه
ويقبله ويسجد عليه فان عجز استلم يده
فبخعو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها
ويسلم اليمنى ويقول أول طوافه بسم
الله والله أكبر اللهم ايماناً بالبحر وقبالة
الباب اللهم ان البيت يشك الخ وبين
اليمنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
وأثوره أفضل فقرة فغير مأثور وراى
ذلك كل طوفة ويرمل ذكراً في الثلاث
الاول من طواف بعده سعي مطلوب بأن
يسرع مشياً مقارباً خطاه ويقول فيه اللهم
اجعله حجاجاً مبروراً الخ ويضطبع في طواف
فيه رمل وفي سعي بأن يجعل وسط رداءه
تحت منكبيه الايمن وطرفه على الايسر

أو بعده فاذا على الصحيح وللعايض النهر بلاوداع ويسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج * (فعل) * أركان الحج خمسة الاحرام والوقوف
والطواف والسعي والالحاق اذا جعلناه نسكاً ولا تجزئ وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضاً
ويؤدى النسك على وجه أحدها الافراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة كالحرام المسحوي يأتي
بعماله الثاني القران بأن يحرم بهم من الميقات ويعمل على الحج فيحصران ولو أحرم بعمرة
في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان فاراد ولا يجوز عكسه في الجسدي الثالث التمتع بأن
يحرم بالعمرة من ميقات بادو يفرغ منها ثم ينشئ حجامن مكة وأفضلها الافراد ثم التمتع ثم
القران وفي قول التمتع أفضل من الافراد وعلى التمتع دم بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام وحاضر ومن دون مرحلتين من مكة (قلت) الاصح من الحرم والله أعلم وان
تقع عمرته في أشهر الحج من سنته وأن لا يعود لاحرام الحج الى الميقات ووقت وجوب الدم
احرامه بالحج والافضل ذبحه يوم النحر فان عجز عنه في موضعه صام عشرة أيام ثلاثة في الحج
تستحب قبل يوم عرفه وسبعة اذا رجع الى أهله في الاظهر ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة
ولو فاتت الثلاثة في الحج فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وعلى القارن
دم كدم التمتع (قلت) بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم
* (باب محرمات الاحرام) * أحدها ستر بعض رأس الرجل بما عدا سائر الاحاجية ولبس
الخطيط أو المنسوج أو المعقود في سائر بدنه الا اذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراسه ولو لها لبس
الخطيط أو القفاز في الاظهر الثاني استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه ودهن شعر الرأس أو اللحية
ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطامى الثالث ازالة الشعر أو الظفر وتكمل الفدية في ثلاث
شعرات أو ثلاثة أطفاً أو الاظهر أن في الشعرة مد طعام وفي الشعرتين مدين وللمعذور أن
يخاق ويغدى الرابع الجماع وتفسده العمرة وكذا الحج قبل التحلل الأول ويجب به بدنة
والمضي في فاسده والقضاء وان كان نسكه تعاداً والاصح أنه على الفور الخامس اصطباذ كل
ما كول برى (قلت) وكذا المتولد منه ومن غيره والله أعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال
فان أتلف صيداً ضمنه في النعمة بدنة وفي بقر الوحش وحماره بقرة والغزال عذرة والارنب
عناق والبربوع جفرة وما لا نقل فيه يحكم بثله عدلان وفيه الامثلة القيمة ويحرم قطع
نبات الحرم الذي لا يستنبت والاظهر تعلق الضمان به وبقطع أشجاره في الشجرة الكبيرة
بقرة والصغيرة شاة (قلت) والمستنبت كغيره على المذهب ويحلى الاذخر وكذا الشوك
كالوسج وغيره عند الجهود والاصح حل أخذ نباته لعلف البهائم ولادواء والله أعلم وصيد
المدينة حرام ولا يضمن في الجديد ويخبر في الصيد المثلث بين ذبح مثله والصدقة به على مسكين
الحرم وبين أن يقوم المثل درهم ويشترى به طعاما لهم أو يصوم عن كل مديوما وغير المثلثي
يتصدق بقيمته طعاماً أو يصوم ويخبر في ذب الحلق بين ذبح شاة أو تصدق بثلاثة أصع لسته
مساكين وصوم ثلاثة أيام والاصح أن الدم في ترك المأمور كلاحرام من الميقات دم ترتيب
فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاماً أو تصدق به فان عجز صام عن كل مديوما دم الفوات كدم
التمتع ويذبح في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص
زمان ويخص ذبحه بالحرم في الاظهر ويجب صرف لجه الى مسكناه وأفضل بقعة للذبح
أنعثر المار وتولج الحاج منى وكذا حكم مساقا من هدى مكاناً أو وقته وتلاصحية على الصحيح
والله أعلم * (باب الاحصار والغوات) *

ويقرب من البيت فلو فات رمل يقرب وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة بعد وراى كل طوافه يصلى بعده ركعتين وخلف المقام أولى في الجمر

ففي المسجد في الحرم حيث شاء يسور في
ودخل وقت طوافه وطاف به ولم ينو
لنفسه أولهما وقع للعمول الا ان أطلق
وكان للعمول فله وسن أن يستلم الحجر
بعد طوافه وصلاه ثم يخرج من باب
الصفا إلى وشرطه أن يبدأ بالصفا ويختم
بالمروة ويسعى سبعة أذهاب من كل لآخر
في المسعى مرة وبعد طواف ركن أو قدوم
ولا يتخللها الوقوف ولا تسن إعادة سعي
وسن للذكر أن يرفى على الصفا والمروة
قائمة ويقول كل الله أكبر ثلاثا والله الحمد
إلى آخره ثم يدعو بما شاء واثبات الذكر
والدعاء وعشى أول السعي وآخره يعدو
الذكر في الوسط ومحلها معروف

(فصل) * سن للإمام أن يخطب بمكة
سابع الحج بعد ظهر أو جمعة خطبة بأمر
فيها بالاعتدال منى ويعلمهم المناسك ويخرج
هم من غدا بعد صبح إلى منى وبيتها
ويقصدوا رفعة إذا أشرقت الشمس على ثبير
ويقوموا بقرىهم بانمرة إلى الزوال ثم يذهب
هم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين
ثم يجمعهم إلى العصرين تقدما ويقفوا
بعرفة ويكثرون الدعاء إلى الغروب
ثم يقصدوا مزدلفة ويجمعونهم بالمغرب
والعشاء تأخير أو واجب الوقوف حضوره
وهو أهل للعبادة بعرفة بين زوال وغروب
ولو فارقها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
وقفوا العاشم غاطا ولم يقلوا أحزابهم

(فصل) * يجب مبيت لحقة بمزدلفة من
نصف ثمان فن لم يكن بمقاييسه لزمه دم وسن
أن يأخذوا منها حصصا ويحرمون يقدم نساء
وضعة بعد نصف النسي ويقيم غيرهم
حتى يصلوا الصبح بغلس ثم يقصدوا منى فإذا
بلغوا المشعر الحرام استقبلوا ووقفوا وهو
أفضل وذكروا ودعوا إلى أسفارهم يسبوا
ويبدوا منى بعد طالع شمس فيرمى كل
سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية
عند ابتداء نحر ويكبر مع كل رمية وحلق
وعقبه وينج من معه هدى ويحلق أو
يقصر والحاق أفضل للذكر والتقصير لغيره وأقله

من أحصر تحال وقيل لا تتحلل الشريعة ولا تحلل بالمرض فان شرطه تحلل به على المشهور ومن
تحلل ذبح شاة حيث أحصر (قلت) انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل وكذا الحلق ان
جعلناه نسكاً فان فقد الدم فلا طهر أن له بدلا وانه طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مديوما
وله التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم واذا أحرم العبد بدلا ذن فاسد به تحمله وللزوج
تحليلها من حج تطوع لم ياذن فيه وكذا من الفرض في الاظهر ولا قضاء على المحصر المتطوع
فان كان فرضا مستقرا بقي في ذمته أو غير مستقرا عتبرت الاستعاذة بعد ومن فاته الوقوف
تحلل بطواف وسعي وحلق وفيه ما قول وعليه دم والقضاء **(كتاب البيع)** *

شرطه الايجاب كبعثك وملكتك والقبول كاشتريت وتماكت وقبالت ويجوز تقديم لفظ
المشتري ولو قال بعني فقال بعثك انعقد في الاظهر وينعقد بالكتابة كجعله لك بكذا في الاصح
وبشرط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما وأن يقبل على وفق الايجاب فلو قال بعثك بألف
مكسرة فقال قبلت بألف صحجة يصح وإشارة الآخرس بالعقد كالتلفق بشرط العاقد الرشيد
(قلت) وعدم الاكراه بغير حق ولا يصح شراء الكافر المحض والمسلم في الاظهر إلا أن يعتق
عليه فيصح في الاصح ولا الحر بي سلا حواله أعلم والمبيع شروط طهارة عينه فلا يصح بيع
الكلب والخمر والمتحس الذي لا يمكن تطهيره كالخيل والبن وكذا الدهن في الاصح الثاني النفع
فلا يصح بيع الحشرات وكل سمع لا ينفع ولا حتى الخطاة ونحوها أو له الله ووقيل تصح الآلة
ان عذر رضاها مالا لا يصح بيع المساء على الشط والتراب بالصراف في الاصح الثالث امكان
تسليمه فلا يصح بيع الضال والأتق والمغصوب فان باعه لقادر على انتزاعه صح على الصحيح
ولا يصح بيع نصف معين من الاناء والسيف ونحوهما ولا يصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه
في الاصح ولا المهر من غير ان مرته منه ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر ولا ينصرفه
بذمته وكذا اتفاق القصاص في الاظهر الرابع المالك له العقد فيبيع الفضولي باطل وفي
القديم موقوف ان أجاز مالكه نفذ والا فلا ولو باع ماله مورثه طائفا بحياته وكان ميتا صح في
الاظهر الخامس العلم به فيبيع أحد الثوبين باطل ولا يصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغتها
وكذا ان جهات في الاصح ولو باع على هذا البيت حنطة أو برتنه هذا الحصة ذهباً وبما باع به
فلان فرسه أو ألف دراهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقود في البلد بنقود غالب تعين أو نقدان لم
يغلب أحدهما اشترط التبيين ولا يصح بيع الصبرة الجوهرة للصبي ان كل صاع بدرهم ولو باعها
بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والا فلا على الصحيح ومتى كان العوض معيناً
كفت معاينته والاظهر أنه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت الخبر عند الرؤية
وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما يتغير برغائب أو تكفي رؤية
بعض المبيع ان دل على ياقبه كظاهر الصبرة أو نموذج المتماثل أو كان صواباً للباقي خلقة كقشر
المان والبيض والقشرة السفلى العوز والوزو تعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به والاصح أن
وصفه بصفة السلم لا يكفي ويصح سلم الاعى وقيل ان عى قبل تمييزه فلا

(باب الربا) * اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا الشترط الحلول والمماثلة والتفاضل
قبل التفرق أو جنسين كحنطة وشعرير جاز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل والطعام
ما قصد للطعام اقنياً أو تفكها أو تداء أو أدقة الاصول المختلفة الجنس وخسبها أو أدهانها
أجناس والعلوم والابان كذلك في الاظهر والمماثلة تعتبر في المكمل كسلا والموزون وزماً
والمعتبر غالب عادة أهل الجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جهل برأى فيه عادة

كاذكرو ينخل وقته الا الذبح بنصف ايلة نحران
وقف قبله وبقى وقت الرمي الاختياري الى
آخر يومه ولا آخر لوقت الحلق والطواف
وسبأنى وقت الذبح وحل باثنين من رضى نحر
وحلق وطواف غير نكاح ووطء ومقدماته
وبالثالث الباقى

(فصل) يجب مبيت بنى لىالى تشريق
معظم ليل ورمى كل يوم بعد زوال الى الجرات
فان نفرى فى الثانى بعد رميه جاز وسقطا مبيت
الثالثة ورمى يومها وشرط لرمى ترتيب وكونه
سبعاء ويد وبجعر وقصد المرمى وتحقق
اصابته وسن أن يرمى بقدر حصى الخذف
ومن عجز أناب ولولئك ريبان ذكره فى باقى
تشريق أداء والا لزمه دم بثلاث رميات
ويجب على غير نحو حائض طواف وداع
بطرف مكة ويجوز كهدم فان عاد قبل مسافة
قصر وطاف فلا دم وان مكث بعده لا صلاة
أقيمت أو شغل سفر أعاد وسن شرب ماء
زمزم وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) أركان الحج وأحرام ووقوف وطواف
وسبى وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا
تجبر وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤدى بان
بافراد بأن يحج ثم يعمر ويتبع بأن يعكس
وبقران بأن يعمرهما أو بعمره ثم يحج قبل
شروع فى طواف ثم يعمل عمله ويمتنع عكسه
وأفضلها افراد ان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى
المتمتع والقارن دم ان لم يكونا من حاضر،
الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتبر
المتمتع فى أشهر حج عامه ولم يعد لأحرام الحج
الى ميقات ووقت وجوب الدم أحرامه
بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فان عجز بحرم
صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة
وسبغ فى وطء ولوفاته الثلاثة لزمه أن يفرق
فى قضائهما بينهما وبين السبعة بقدر تفریق
الاداء وسن تتابع كل

(باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل
سنة بعض رأسه بما يعد سائر اوبس محيط
بخطاة أو نسج أو عقد فى باقى بدنه ونحوه
وعلى امرأة سنة بعض وجهها وبس قفاز

بالدبيع وقيل السكبل وقيل الوزن وقيل بتخير وقيل ان كان له أصل اعتبر والنقد بالنقد
كطعام بعامهم ولو باع جزافا تخمينا لم يصح وان نحر جاسوا وتعتبر بالمائلة وقت الجفاف
وقد يعتبر السكبل أولا فلا يباع رطب ورطب ولا تمر ولا عنب بعنب ولا زبيب وبالا حفاف
له كالتقاء والعنب الذى لا يترتب لا يباع أصلا وفى قول تكفى مماثلته ورطب ولا تكفى مماثلة
الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المائلة فى الجبوب حبوا وفى حبوب الدهن كالسمسم حبوا أو
دهنا وفى العنب زبيباً أو حلاً عنب وكذا العصب فى الأصح وفى اللبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً
صافياً ولا تكفى المائلة فى سائر أحواله كالجن والاقط ولا تكفى مماثلة ما أثرت فيه النار
بالطبخ أو القلى أو الشوى ولا يضر تأثير تميز كالعسل والسمن وإذا جفت الصفقة ربو بامن
الجانبين واختلف الجنس منهما كدجوة ودرهم وكدور درهم وكدور درهم معدن أو درهمين
أو النوع كصباح وكسرة هما أو بأحد هما باطله ويحرم بيع اللحم بالحيوان من جنسه
وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره فى الاظهر

(باب) نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل وهو ضرابه ويقال ماؤه
ويقال أجرة ضرابه فيحرم من مائه وكذا أجره فى الأصح وعن حبلى الحبلية وهو نتاج النجا
بأن يبيع نتاج النجا أو ثمن الى نتاج النجا وعن الملاقيع وهى فى البطون والمضامين وهى
مافى أصلاب الفحول والملازمة بأن يفس فوباطو يائى بشرته على أن لا خيار له إذا رآه أو
يقول إذا المسنة فقد بعته وكه والمنابة بأن يجعل النذبيعا وبيع الحصاة بأن يقول بعنك من
هذه الاثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمى بيعا أو بعنك ولك الخيار الى رميهما وعن
بيعتين فى بيعة بأن يقول بعنك بألف قددا أو ألفين الى سنة أو بعنك ذا العبد بألف على أن
تبعينى داو لك بكذا وعن بيع وشرط كبيع بشرط بيع أو قرض ولو اشترى زرع بشرط أن
يحصده البائع أو ثوبا بخرطبة فالاصح بالانه ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من
العيب أو بشرط قطع الثمر والاجل والرهن والكفيل الميعنات الثمن فى الزمة والشهادة ولا
يشترط تعيين الشهود فى الأصح فان لم يرهن أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار ولو باع عبدا
بشرط اعتاقه فالمشهور رخصة البيع والشرط والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق وانه
لو شرط مع العتق الولاءه أو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر لم يصح البيع ولو شرط
مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب أو مالا غرض فيه كشرط أن لا يأكل الا كذا صاع ولو
شرط وصفا بصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبوا صاع وله الخياران أخلف وفى قول
يهال العقد فى الدابة ولو قال بعنكها وأجلها باطل فى الأصح ولا يصح بيع الحل وحده ولا
الحامل دونه ولا الحامل بجر ولو باع حاملا مطلقا دخل الحمل فى البيع

(فصل) ومن المنهى عنه ما لا يعال لجوعه الى معنى يقترب به كبيع حاضر لباد بان يقدم
غريب بمتاع ثم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول بلدى اتركه عندى لا يبيعه على
الترجيح بأغلى وتلقى الركان بان يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتريه قبل قدومهم
ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الغن والسوم على سوم غير وانما يحرم ذلك بعد
استقرار الثمن والبيع على بيع غير قبل لزومه بان يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله
واشترى على الشراء بان يأمر البائع بالفسخ لشره والتجسس بأن يزيد فى الثمن لا لرغبة
بل لجنود غيره والأصح أنه لا خيار وبيع الرطب والعنب لعاصر الخمر ويحرم التفريق بين
الام والوالد حتى يميز وفى قول حتى يبلغ واذا فرق ببيع أو به بعلال فى الاظهر ولا يصح بيع

الاحاجة وعلى كل تطيب لبدنه أو ملبوسه بما تصدقته ولا يكره غسله بنحو خطامى ودهن شعر رأسه أو لحية أو إزالة شعره أو نظفه الا لعذر

وفي شجرة أو ظفر، ودواثنين مدان ان اختارهما (٣٨) وثلاثة ولاء فدية وورطه وقدمائه بشهوة وبفسده حج قبل الثقلين ومجرة مفردة

وتجب به بدنة على الرجل ومضى في فاسدهما واعادة قنوزا وتعريض المأكول برى وحشى ومتولد منه ومن غيره كلال بحرم فان تاف ضمه في نعامة بدنة واحد من بقرة وحش وجارء بقرة وطبي تيس وطبية عنز وغزال معز صغير وأرنب عناف وبروع ووبر جطرة وحمام شاة وما لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة ما لا مثله منه وحرم تعرض لنات حرم مما لا يستنبذ ومن نجح لا أخذه لهما ثم ولدوا ولا أخذا ذخروا وذو يضمن به ففي شجرة كبيرة بقرة وما قارب سبعها شاة وحرم المدينة ووج كرم مكة في حرمة فقط وفي مثلي ذبح مثله وأصدق به على مساكين الحرم أو أعطاؤهم ببقية طعمه أو صوم لكل مد يوم أو غير مثلي تصدق ببقية طعمه أو صوم فان انكسر مدصام يوم أو في فدية ما يحرم غير مفسد أو صيد ونابت ذبح أو تصدق بثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام ودم وترك ما موركدم تمح وكذا دم فوات ويذبح في حجة الاعادة ودم الجبران لا يخص بزمن ويخص بالحرم وعرفه كبذله لمساكينه وأفضل بقعة للذبح معتر غير قارن المروة ولحاج منى وكذا الهدى مكانا ووقته وقت أخصبة

(باب الاحصار والقوان) لمحض تحال كحرم مريض شرطه بذيح حيث عذر لحاق بنيته فيه ما بشرط ذبح من نحو مريض فان عجز فطعام بقيمة فصوم لكل مد يوم أو له لتحل حالا ولو أحره رقيق أو زوجة بلاذن فلذلك أمره تحليه ولا اعادة على محصر فان كان فرضا في ذمته ان استقر عليه والا اعتبرت استطاعته بعد وعلى من فاته وقوف تحال بعمل عمرة ودم واعادة

ولا سكوت طويل وان يتوا قمامته فلا واجب بألف مكسرة تقبل بغيره لم يصح وعدم تعليق وتأنيث وفي العاقد اطلاق الفسخ

العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السالعة والافهة * (فصل) * باع خلا وخمر أو عبده وحرأ أو عبده غيره أو مشتر كباغير اذن الآخر صح في ملكه في الاظهر فيختبر المشتري ان جهل فان أجاز فبخصته من المسمى باعتبار قيمتهما وفي قول بجمعيه ولاخبار للبائع ولو باع عبديه فتلف أحدهما قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على المذهب بل ينجح فان أجاز فبالخصه قطعاً ولو جع في صفقة مختلفي الحكم كجاره أو بيع أو سلم صحا في الاظهر ويوزع المسمى على قيمتهما أو يبيع ونكاح صح البيع والصدان القولان وتعدد الصفقة بتفصيل الثمن كبعتك ذابكذا وذابكذا وتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الاظهر ولو وكلاه أو وكلها له لاصح اعتبار الوكيل

(باب الخيار) يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف والطعام بطعام والسلم والتولية والتسليم وصلى المعاوضة ولو اشترى من يعتق عليه فان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو وقف فلهما الخيار وان قلنا للمشتري فخير البائع دونه ولاخبار في الإبراء والنكاح والهبة بلا ثواب وكذا ذات الثواب والشفعة والجاره والمسا فاقا والصدان في الأصح وينقطع بالخيار بأن يختار الزومه فلا يختار أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر وبالنسبة بينهما فلا طوالم مكنتهما أو قاما وتماشيا ما نزل دام خيارهما ويعتبر في التفريق العرف ولومات في المجلس أو جن فالاصح انتقاله الى الوارث والولى ولو تنازعا في التفريق أو الفسخ قبله صدق الثاني * (فصل) * له ما ولا أحدهما شرط الخيار في أنواع البيع إلا أن يشترط القبض في المجلس كبري وسلم وانما يجوز في مدة مألومة لا تزيد على ثلاثة أيام وتحسب من العقد وقيل من التفريق والاطهر انه ان كان الخيار للبائع فالحال المبيع له وان كان للمشتري فله وان كان له ما فوقوف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والاذل للبائع ويحصل الفسخ والاجازة بلفظ يدل علىهما كفسخ البيع ورفعته واسترجعت المبيع وفي الاجازة أخرجه وأضدنا وطء البائع واعاقه فسخ وكذا بيعه واجازته وتزويجه في الأصح والاصح ان هذه التصرفات من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري * (فصل) * للمشتري الخيار بظهور عيب قديم كعاصه رقيق وزناه وسرقته واباقه وبوله بالفراش وبخبره وصنانه وجراح الدابة وعضها وكل ما ينقص العين أو القيمة نقضا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد أم حدث قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار الا أن يستند الى سبب تقدم كقطعه بجناية سابقة فيثبت الرد في الأصح بخلافه بونه بمرض سابق في الأصح ولو قبل بردة سابقة ضمنه البائع في الأصح ولو باع بشرط براءة من العيوب فلا ظهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح في الأصح ولو له ذلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب وجع بالارش وهو جزء من غنه نسبته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة ولو كان سلبيا والاصح اعتبار أقل قيمة من يوم البيع الى القبض ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن أو قيمته ولو علم العيب بعد زوال ملكه الى غيره فلا أرش في الأصح فان عاد الملك فله الرد وقيل ان عاد بغير الرد بعيب فلا رد الرد على الفور فاياد على العادة فلو علمه وهو يصلى أو يأكل فله تأخير به حتى يفرغ أو يلا حتى يصح فان كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو وليه وكيله ولو زكع ورفع الامر الى الحاكم فهو كدوان كان غائباً رفع الى الحاكم والاصح انه يلزمه الاشهاد على

ولا سكوت طويل وان يتوا قمامته فلا واجب بألف مكسرة تقبل بغيره لم يصح وعدم تعليق وتأنيث وفي العاقد اطلاق الفسخ

تصرف وعدم اكراه بغير حق واسلام من يشتري له معصف أو نحوه أو مسلم (٢٩) أو مرتد لا يعتق عليه وعدم حراية من يشتري له عدة

حرب وفي المعقود عليه طهر أو إمكان بغسل فلا يصح بيع نجس ولا متنجس لا يمكن طهره ولو ذهبا ونظف ولوما وترأب بعد غم فلا يصح بيع حشرات وسباع لا تنفع ونحو حريق برؤالة لهو وإن تقول رضاها وقدره تسلمه فلا يصح بيع نحو ضال إن لا يقدر على رده ولا حرة معين ينقص فاصله ولا مروهون على ما يأتي ولا حان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداءه ولا بة فلا يصح عقد فضولي ويصح مال غيره إن بان له وعلم ويصح بيع صاع من صبرة وإن جهلت صبعها من صبرة كذلك كل صاع بدرهم ونحوه الصبيح بمائة درهم كل صاع بدرهم إن خرجت مائة لا يبيع لاحد فوين ولا بأحدهما أو بل هذا البيت برأ أو بزنة ذى الحصة ذهبا أو بألف درهم ودنانير ولو باع بنقد ثم نقد غالب تعين أو نقدان ولا غالب اشترط تعيين إن اختلفت قيمتهما ولا يبيع غائب وتكفي معاينة عوض ورؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره إلى وقته ورؤية بعض مبيع دل على باقيه كطاهر صبرة نحو بر أو غوزج المتماثل أو كان صوانا للباقي لبعائه ككشور رمان وبيض وقشرة سفلى لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تابق وصح سلم أعمى بعوض في ذمته

* (باب الربا) * أنما يحرم في نقد وما قد اعطى تقوئنا وتفكيها أو نداء أو باذا يبيع ربوي بجنسه شرط حلول وتقاض قبل تفرق وبمائلة يعين بالكيل في مكمل غالب عادة الجواز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووزن في موزونه وفي غير ذلك وزن إن كان أكبر من ثمر والافبعاد بلد البيع أو بغير جنسه واتحداه وشرط حلول وتقاض كادقة أصول مختلفة الجنس وخلوها أو أدهانها ولحومها وألبانها وتعتبر المماثلة في غير العربا يجهل فلا يباع رطب برطب ولا نجاف ولا تنكفي فيما يتخذ من حب الأفي دهن وكسب صرف وتنكفي في العنب والرطب عصيرا أو خلا وتعتبر في لبن لبننا أو سمننا أو مخيض صرفا

المسح إن أمكنه حتى يندسه إلى البائع أو الحاكم فإن عجز عن الشهادة لم يلزمه التلفظ بالغسغ في الأصح ويشترط ترك الاستعمال فلا يستخدم العبد أو ترك على الدابة سرجها أو كافها بطل حقه ويعذر في ركوب جوح يعسر سوقها وقودها وإذا سقط رده بتقصير فلا ربح ولو حدث عنده عيب سقط الرديق وإنما انرضى به البائع رده المشتري أو وقع به والا فليضم المشتري أو ش الحادث إلى المبيع وبرد أو يغرم البائع أرض القديم ولا يرد فان اتفق على أحدهما فذلك والأفلاصح إجابة من طلب الامساك ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فإن أخرع ألامه بلا عذر فلا رد ولا أرض ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر بيض ورائج وتغوير بطبخ مدور ودولا أرض عليه في الاظهر فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أخذته فكسائر العيوب الحادثة * (فرع) * اشترى عبد من معين صفقة ردهما ولو ظهر عيب أحدهما ردهما إلا المبيع وحده في الاظهر ولو اشترى عبد رجلين معا فله رد نصيب أحدهما ولو اشترى بابه فلا حدهما الردي في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب صدق البائع بيمينه على حسب جوابه والزيادة المتصلة كالسمن تتبع الأصل والمنفصلة كالولد والاحرة لا تنزع الردوى للمشتري إن رده بعد القبض وكذا قبله في الأصح ولو باعها حاملة فافضل رده معها في الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب وافتقاص البكر بعد القبض نقص حدث وقبله جناية على المبيع قبل القبض * (فصل) * التصرفية حرام تثبت الخيار على الفور وقبل يمتد ثلاثة أيام فإن رده بعد تلف اللبن رده معها صاع تمر وقبل يكتفى صاع قوت والأصح أن الصاع لا يختلف بكثره اللبن وإن خيارها لا يختص بالنعم بل يعم كل ما سول والجارية والآن ولا يرد معهما شيئا وفي الجارية وجه وجب ماء القناة وأرارها المرسل عند البيع وتحمير الوجه ونسويد الشعر وتجهيده تثبت الخيار لا يلحق ثوبه تخيلا لا كتابته في الأصح * (باب) * المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ولو أراه المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم واتلاف المشتري قبض إن علم والا فقولان كأن كل المالك طعمه المفعوب ضيفا والمذهب أن اتلاف البائع كتلفه والاظهر أن اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل يتخير المشتري بين أن يجيز ويغرم الاجنبي أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبي ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه بكل الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الاجنبي فالخيار فان أجاز غرم الاجنبي الأرض ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار لا التعریم ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه والأصح أن يبيعه للبائع كغيره وإن الجارية والرهن والهبة كالبيع وإن الاعتاق بخلافه والثمن المعين كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشتري وقراض ومروهون بعد انفكاكه وموروث وباقي في يد وليه بعد رشده وكذا عارية وأخذ بسوم ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه والجديد جواز الاستبدال عن الثمن فان استبدل موافقا لعله الباكر درهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس والأصح أنه لا يشترط التعيين في العقد وكذا القبض في المجلس إن استبدل مالا موافقا في العلة ككتاب عن درهم ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه في المجلس ما سبق وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بأن اشترى عبد يد بمائة له على عمر وولو كان لز يد عمر ودينان على شخص فباع زيد عمر ادنيه بدنيه بطل قطعا وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من أمتعة البائع فان لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر مضي زمن يمكن فيه المضي إليه في الأصح وقبض المتقول نحو يله فان

فلا تنكفي في باقي أحواله كبن ولا فيما أثرت فيه النار بنحو طبخ ولا يضر تأخير تمييز كعسل وسمن وإذا جاع عقد سار بويامن الجانبين واختلف

(باب) غنى النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل وهو ضرابه ويقال ماؤه فحرم أجرته وعن مائه وعن حبيل الحبله وهو نتاج التاج بأن يبيعه أو بمن إليه والملاقع وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي الاصلاب والملازمة بأن يلبس فو بالم بره ثم يشتره على أن لا خيار له اذا رآه أو يقول اذا لمسته فقد بعته وكه والمناذرة بأن يبيع لالته بذيبيعا والحصة بأن يقول بعته من هذه الاثواب ما تقع عليه أو بعته ولأن الخيار الى رميها أو يبيع لالته يبيعا والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا ليكون من الثمن ان رضيهما والانهبة وتفرق لا بخوصية وعق بين أمة وتفرعها حتى يبرقان فرق بخوصية يبيع بطل ويبعتين في بيعه كبعته كالف نقدا أو بألفين لستم وبيع وشروط كبيع بشرط يبيع أو قرض وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط ان يخصصه أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قلع ثم راجل ورهن وكفيل بمولين لعوض في ذمة واشهاد وان لم يبين الشهود وبغوت رهن أو اشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن وبشرط مقتضا كقبض ورد ببيع أو مالا غرض فيه كان لاياً كل الا كذا أو اعتاقه منجزاً مطلقاً وعن شتر ولبائع مطالبة ولا يبيع ببيع دابة وجلها أو أحدهما كبيع حامل بحر ويدخل حل دابة في بيعها مطلقاً *(فصل)* من المنهي مالا يطل بالنهي كبيع حاضر لباد قدم بما تم حاجة اليه لبيعه حالا فيقول الحاضر انزكه لاي بعه تدرى جاباً على وتلقى ركان اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومعر فتم بالسعر وخبروا ان عرفوا الغبن وسوم على سوم بهـ تقرر عن وبيع على بيع وشراء على شراء زمن خيار بغير إذن ونجش بأن يربذ في ثمن ليعرف ولا خيار وبيع نحو رطب لمخذه مسكراً *(فصل)* باع

بحري المبيع موضع لا يختص بالبائع كقوله الى حيز وان جرى في دار البائع لم يكف ذلك الا باذن البائع فيكون معبراً للبيعة *(فرع)* للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلاً أو سلمه والا فلا يسـ مقل به ولو بيع الشيء تقديراً كتوب وأرض ذروا وحطه كبل أو وزنا اشترط مع النقل ذرعه أو كيله أو وزنه مثاله بعته كاكل صاع بدرهم أو على أنها عشرة أصع ولو كان له طعام مقدور على زيد ولعمرو عليه مثله فليكن لنفسه ثم يكل لعمرو ولو قال أقبض من زيدا مالي عليه لنفسك ففعل فالبعض فاسد *(فرع)* قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض غنمه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع وفي قول المشتري وفي قول الاجبار فمن سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبران (قلت) فان كان الثمن معيناً سقط القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم واذا سلم البائع أجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسراً فالبائع الفسخ بالفلس أو مومسراً أو ماله بالباد أو مسافة قرية بحجر عليه في أمواله حتى يسلم فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره والاصح ان له الفسخ فان صبر فالجرح كاذ كرنا وللبيع حبس مبيعه حتى يقبض غنمه ان خاف فوته بالاختلاف وانما الاقوال اذا لم يخف فوته وتنازع في مجرد الابتداه

(باب التولية والاشراء المراجعة) اشترى شيئاً ثم قال لعالم بالثمن وليتك هذا العقد قبل لزمه مثل الثمن وهو يبيع في شرطه وترتب أحكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حط عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى والاشراء في بعضه كالتولية في كاه ان بين البعض ولو أطلق صح وكان مناصاً فله وقيل لا يصح بيع المراجعة بأن يشتره بمائة ثم يقول بعته بما اشترى بثور بمح درهم لكل عشرة أوور بمح يارذه والمخاطة كبعت بمائة شتر يت وحط ده يارذه ويحط من كل أحد عشر واحد وقيل من كل عشرة وإذا قال بعته بما اشترى لم يدخل فيه سوى الثمن ولو قال بما قام على دخل مع غنمه أجرة الكيال والدلال والحارس والعصار والرفاه والصباغ وقيمة الصنغ وسائر المئون المرادة للاستتراح ولو قصر بنفسه أو كالأول أو حل أو تطوع به شخص لم يدخل أجرته وليعلم غنمه أو ما قام به فلو حمله أحدهما بطل على الصحيح وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض وبيان العيب الحادث عنده فلو قال بمائة فبان بنسب معين فالأظهر انه يحط الزيادة ويحها وان له لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الاصح (قلت) الاصح صحته والله أعلم وان كذبه ولم يبين لافاط وجهاً احتملا لم يقبل قوله ولا يثبت وله تخفيف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح وان بين فله التخفيف والاصح سمع بيته

(باب الاصول والثمار) قال بعته هذه الارض أو الساحة أو البقعة وفيها بناء وشجر فالذهب انه يدخل في البيع دون الرهن وأصول البقل التي تبقى سنتين كالقث والهندبا كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ فده كمنطقة وشعر وسائر الزروع ويصح بيع الارض المزروعة على المذهب والمشتري الخياران جهله ولا يمنع الزرع دخول الارض في يد المشتري وضمانه اذا حصلت الخلفة في الاصح والبذر كالزراع والاصح أنه لا أجرة للمشتري مدة بقاء الزرع ولو باع أرضاً مع بذراً أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقيل في الارض قولان ويدخل في بيع الارض الحجارة المحلقة فيها دون المدفونة ولا خيار للمشتري ان علم ويلزم البائع النقل وكذا ان جهل ولم يضر فله هاوان ضرده له الخياران أجاز لزم البائع النقل وتسوية الارض وفي وجوب أجرة المثل مدة النقل أو وجهه أجمهاتجب ان نقل بعد القبض لاقبله ويدخل في بيع

أوجازين كاجازو يبيع أو وسلم أو شركة
ونراض محساو وزع المسمى على قيمتها
ويتعدد بتفصيل عن وبتعدد عاقد ولو وكلا
لا في رهن وشفعة

* (باب الخيار) * ثبت خيار مجلس في
كل بيع وان استعقب عتقا كروي وسلم
لا يبيع بعده منه وبيع ضمنى وقسمه غير رد
وحو الواسطة خيار من اختار له ومنه وكل
بفرقة بدت عرفا طوعا فيبقى ولو طال مكثهما
أو غشاشا ما منازل ولومات أو جن انتقل
لوارثه أو واه وحاف نافي فرقة أو فسخ قبلها
* (فعل) * لهما شرط خيار فيا فيه خيار
مجلس الا فيما يعتق لمشتري أو روي وسلم
مدته معلومة ثلاثة أو أقل من الشرط والمالك
فيه المن انفراد بخيار والا فوقوف فان تم
البيع بان أنه لمشتري من العقد والاذل بائع
ويحصل الفسخ بنحو فسخ والاجازة بنحو
أجرن والتصرف كوطه واعتاق وبيع
واجازة وتزويج ووقف من بائع فسخ ومن
مشترا اجازة لا عرض على يبيع واذن فيه

* (فصل) * لمشتري خيار بتغير بر فلي
وهو حرام كصريته وتحه يروجه وتزويد
شعرو تحججه وجنس ما فناء أو رحي أرسل
عند البيع لا لطنق ثوبه بداد ويطه ورعيب
باق بنقص العين نقصا يفوت به غرض
صحح أو قيمته أو غاب في جنسها عدمه كحصاء
وجاح وعض وزنا وسرقه وابق وخنجر
وصنمان وبول بفراس ان خالف العادة
حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب
متقدم كقطعه بجناية سابقة ويضمنه البائع
بقتله برودة سابقة لا بموته بمرض سابق ولو
باع بشرط براءته من العيوب برى عن عيب
باطن بحجوان وجود حال العقد جهله ولو
شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف بعد
قبضه مبيع غير روي يبيع بجنسه ثم علم
عيبا فله أرش وهو جزء من ثمنه نسبته اليه
كنسبه فما نقص العيب من القيمة لو كان
سليما اليه او لورده وقد تلف الثمن أخذ بدله
و يعتبر أقل قيمته ما من يبيع الى قبض ولو

البستان الارض والشجر والحيطان وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الابنية
وساحت يحيط بها السور والمزارع على المصنع وفي بيع الدار الارض وكل بناء حتى حمامها
لا المنقول كاللؤلؤ والبكرة والمسرى ويدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجانات والرف والسلم
الممران وكذا الاسفل من بحري الرحى على المصنع والاعلى ومفتاح غلق مثبت في الاصح وفي
بيع الدابة نعلها وكذا ثياب العبد في بيعه في الاصح (قلت) الاصح لا تدخل ثياب العبد والله
أعلم * (فرع) * باع شجرة تدخل عروقها ورقها ورقها ورق التوت وجهه وأغصانها الا
الباس ويصح بيعها بشرط القلع أو القناع وبشرط الابقاء والاطلاق يقتضى الابقاء
والاصح أنه لا يدخل المغرس لكن يستحق منفعته ما بقيت الشجرة ولو كانت باسنة لزم المشتري
القلع وثمره النخل المبيع ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به والا فان لم يتأمر به شيء فمضى
للمشتري والا فللبائع وما يخرج ثمره بلانوركتين وعتبان برقمه فللبائع والا فله المشتري وما
خرج في نوره ثم سقط كشمس وفتاح فله المشتري ان لم تنفذ الثمرة وكذا ان انقضت ولم يتناثر
النور في الاصح وبعد التناثر للبائع ولو باع غلات بستان مطلعة وبعضها مؤبد للبائع فان
أفرد مال يؤبر فله المشتري في الاصح ولو كانت في بساتين فالاصح افراد كل بستان بحكمه واذا
بقيت الثمرة للبائع فان شرط القطع لزمه والا فله تركها الى الجداد ولكل منهما السقي ان
انتفع به الشجر والثمر ولا يمنع الا شحوا ضرره مالم يجز ابرضاها وان ضرر أحدهما
وتنازع الفسخ العقد الا أن يسامح المتضرر وقيل لطالب السقي ان يسقي ولو كان الثمر يخص
وطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع أو يسقي * (فعل) * يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
مطالقا وبشرط قطعه وبشرط ابقائه وقبل الصلاح ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز الا
بشرط القناع وأن يكون المقناع من منفعه لا كمنعه ثمرى وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز
بلا شرط (قلت) فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع لا يجب الوفاء به والله أعلم وان يبيع
مع الشجر جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الزرع الاخضر في الارض الا
بشرط قطعه فان يبيع معها أو بعدا شتدا الحب جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر
بعد بدو الصلاح ظهور المقصود كتين وعتب وشعير ومالارى حبه كالخطة والعديس في السنبل
لا يبيع بيعه دون سنبله ولا مع في الجديد ولا بأش بكلم لا يزال الا عند الاكل وماله كمان
كالجوز واللوز والباقلان يباع في ثمره الاسفل ولا يصح في الاعلى وفي قول يصح ان كان رطبا
وبدو صلاح الثمر ظهوره ببادى النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو
السواد ويكفي بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع ثمرة بستان أو بساتين بدو صلاح بعضه فعلى
ما سبق في التأخير ومن باع ما بدو صلاحه لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها لا يتصرف بمشتريه
بعدها ولو عرض مهلك بعدها كبرد فالحديد أنه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع
السقي فله الخيار ولو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقع حتى هلك ذولى يكونه من ضمان
المشتري ولو يبيع ثمر يغلب تلاحقه واختلاط حادته بالوجود كتين وفتاه لم يصح الا أن
يشترط على المشتري قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرفيه فالأظهر أنه لا يفسخ البيع
بل بتخير المشتري فان سمع له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح ولا يصح بيع الحنطة
في سنبليها بصافية وهو الحانلة ولا الرطب على النخل بئر وهو المزابنة ويرخص في العرايا وهو
بيع الرطب على النخل بئر في الارض أو العنب في الشجر بزيب في مادون خمسة أوسق ولو
زاد في صفة تين جاز ويشترط التقايب بتسليم الثمر كبريد والتخلف في النخل والاطهر أنه

أو يرفع الامر لهما كما هو كد في حاضر و واجب (٤٢) في غائب وغلبه اشهاد بفسخ في طريقه أو توكيله أو عذره فان عجز لم يلزمه تأملها

به وترك استعمال لاركوب ماعسر سوجه
وقوده فلوا استخدم رقيقاً أو ترك على دابة سرجاً
أو كافاً فلا رد ولا أورش ولو حدث عنده عيب
سقط الرد القهري ثم ان رضى به البائع رده
عليه أو قنع به والافان اتفاقاً غير الربوي
على فسخ أو اجازة مع أورش والأجيب طالها
وعليه اعلام بائع فوراً بالحادث فان أخر
بلا عذر فلا رد ولا أورش ولو حدث عيب
لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام
وجوزة وقو بر بطيخ مدود بعضه ردة ولا
أرش وليرد مع المصراة المأكولة صاع غر
وان قبل اللبن اذ لم ينفذ على غير الصاع
(فروع) لا يرد عيب بعض ما يبيع
صفة ولو اختل في قدم عيب حاف بائع
كجوابه وز يادقة صلة كسمن تتبعه كحل
قارن بيعاً ونفصله كقول وأجرة لا تمنع ردا
كاستخدام ووطء عيب وهي من حدثت في
ملكه ووزال بكارة عيب

(باب) المبيع قبل قبضه من ضمان بائع
وان أبرأه مشتركان تلف أو اتلفه انفسخ
واتلاف مشترك قبض وان جهل وخير
باتلاف أجنبي فان اجازة رده أو فسخ غرمه
البائع ولو تعيب أو عيبه بائع فرضيه مشتر
أو عيبه مشتر أخذ بالثمن أو أجنبي خير
فان اجاز وقبض غرمه الارش ولا يصح
تصرف ولو مع بائع بخو يبيع ورهن فيمالم
يقبض وضمن بعد قد يصح بخو اعتاق
ووصية له تصرف فيما له يبدل غيره مما
لا يضمن بعد كودية وما خذ بسوم وضع
استبدال ولو في صلح عن دين غير ممن لغير
دين ودين فرض واتلاف كيبه اقر من هو
عليه كأن باع مائة له على زيد بمانته وشرط
في متفق عاله ر بائع في المجلس وفي غيرهما
تعين فيه فقط وقبض غير منقول بتخاينه
لمشروته فريغ من متاع غيره ومنقول بنقله
لما لا يختص بائع به أو ياذن فيكون معبراً له
وشرط في غائب مضى زمن يمكن فيه قبضه
(فروع) له استقلال بقبض ان كان

لا يجوز في سائر الثمار وأنه لا يختص بالفقراء

(باب اختلاف المتبايعين) اذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفية كفسد الثمن
أو صفته أو الاجل أو قدره أو قدر المبيع ولا ينفذ اتفاقاً فيحلف كل على نفي قول صاحبه وان ثبت
قوله وبمسدأ بالبايع وفي قول بالشئى وفي قول يتساوى ان في اختيار الحاكم وقيل يقرع
والصحيح أنه يكفي كل واحد من تجمع نفي أو اثبات أو يقدم النفي فيقول ما بعث بكذا ولقد بعث
بكذا واذا اتفقا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل ان تراخى أو لا فيفسخه أو أحدهما أو
الحاكم وقيل انما يفسخ الحاكم ثم على المشتري رد المبيع فان كان وقفه أو اعتقه أو باعه أو
مانت له قيمته وهي قيمته يوم التلف في أظهر الاقوال وان تعيب رده مع أرشه واختلاف
ورثته ما كرهه ولو قال بعثتك بكذا فاقبل بل وهبته فلا تخاف بل يحلف كل على نفي دعوى
الاخر فاذا اختلفا رده على الهبة بزوائد ولو ادعى صحة البيع والاخر فساداً فالصحيح تصديق
مدعى الصحة بيمينه ولو اشترى عبداً فباعه بعد عيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق
البائع بيمينه وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الاصح *(باب)* العبدان لم يؤذن له في التجارة
لا يصح شراؤه بغير اذن سيده في الاصح ويسترده البائع سواء كان في يد العبد أو سيده فان
تلف في يده تعلق الضمان بذمته أو في يد السيد فللبائع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق
واقتراضه كشرائه وان أذن له في التجارة تصرف بحسب الاذن فان أذن في نوع لم يتجاوز
وليس له نكاح ولا يوثق بنفسه ولا يأذن لعبد في تجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده ولا يذلل
بأناقته ولا يصير أو ذناله بسكوته سيده على تصرفه وقيل اقراره بدون المعاملة ومن عرف رق
عبد لم يعامله حتى يعلم الاذن بسماع سيده أو بينة أو شوع بين الناس وفي الشوع وجه
ولا يكفي قول العبد فان باع مأذون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السلعة مسخرة
رجع المشتري ببطلان على العبد وله مطالبة السيد أيضاً وقيل لا وقيل ان كان في يد العبد وفاه
فلا ولو اشترى سلعة في مطالبة السيد بيمينها هذا الخلاف ولا يتعاق دين التجارة برقبته ولا ذمة
سيده بل يؤدي من مال التجارة وكذا من كسبه باصطاد ونحوه في الاصح ولا يملك العبد بتقليد
سيده في الاظهر

(كتاب السلم)

هو بيع موصوف في الذمة بشرط له مع شروط البيع أمور أحدها تسليم رأس المال في
المجلس فلوا طلق ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو أقال به وقبضه الحال في المجلس فلا وقبضه
وأودعه المسلم جاز ويجوز تركونه منقعه وتقبض بقبض العين واذا فسخ السلم ورأس المال باق
استرده بعينه وقيل للمسلم اليه ردible ان عين في المجلس دون العقد ورؤيه رأس المال تكفي
عن معرفة قدره في الاظهر الثاني كون المسلم قهيداً فلوقال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا
العبد فليس بسلم ولا ينفذ قديعه في الاظهر ولو قال اشترت منك ثوباً بصفته كذا بمائة درهم
فقال بعثك ان قديعه عاقل سلماً الثالث المذهب انه اذا أسلم بموضع لا يصلح التسليم أو يصلح
ولجأه ونية اشترط بيان محل التسليم والا فلا ولا يصح حالاً أو وجلاً فان أطلق انعقد حالاً وقيل
لا ينعقد بشرط العلم بالاجل فان عين شهو العرب أو الفرس أو الروم جاز وان أطلق حل
على الهلال فان انكسر شهر حاسب الباقي بالالهة وتتم الاول ثلاثين والاصح صحة تأجيله بالعبد
وجادى ويجعل على الاول *(فصل)* يشترط كون المسلم فيه مقدور على تسليمه عند
وجوب التسليم فان كان يوجد ببلد آخر صرح ان اعتمد نقله للبيع والا فلا ولو أسلم فيما يبيع
فانقطع في محله لم يفسخ في الاظهر فيختار المسلم بين فسخه والمبرح أو يوجب له علم قبل المحل

الثمن مؤجلاً أو سلم الحال بشرط في قبض ما يبيع مقدور مع ما شرطه يوجب له علم قبل المحل

مثله فليكتل انفسه ثم لعمرو ويكتفى استدلاله في نحو المسكيل فلو قال اقبط (٤٣) منه مالى عايه لك ففعل فسد القبط له ولكل حبس

عوضه حتى يقبض مقابله ان خاف فوته والا فان تنازعا أجبرا ان عين الثمن والا فبائع فاذا سلم جبر مشتريان حضر الثمن والا فان أعسر فالبائع فسح أو أنسر فان لم يكن ماله بمسافة قصر محضر عليه في أواله حتى يسلم والا فللبائع فسح فان صبر فالجبر

* (باب التولية والاشراك والمراجعة والمخاطة) قال مشتر لغيره وايمتك العقد فقبيل فبيع بالثمن الاول وان لم يذ كر ولو حط عنه كاه بعدل وم تولية أو بعضه انحط عن المتولى واشراك ببعض مبيع كتولية فلو أطاق صح مناصفة وصح بيع مرابحة كبعت بما اشترت ووربح درهم لكل عشرة أو وربحده يارده ومخاطة كبعت بما اشترت وحطاه يارده ويحط من كل أحد عشر واحد ويدخل في بيعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على ثمنه ومؤن استرباح كاحرة كمال ودلال وحارس وقصار وقبضة صبغ لا آجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به وليصدق ببيع في اخباره فلو أخبر بمائة فبان أقل سقط الزائد ورجعه ولا خيار أو فأخبر بأزيد وزعم غلط فان صدقه صح والا فان لم يبين غلطه لم يخلل بقبول قوله ولا يبيته ولا سمعت له تخليف مشتر فيها ما أنه لا يعرف

* (باب الاصول والثمار) يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو عرصة لا في ريعها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل يجزأ أو تؤخذ ثمرته مرة بعد أخرى كفت وبفصح وخبر مشتر في بيع أرض فيها زرع لا يدخل ان جهله وتضرر وصح قبضه ما مشغوله ولا آجرة مدة بقاءه وبذركه ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة وخبر مشتر ان جهل وضربها ولم يتركها له بائع أو ضرر تركها أو لا فلا وعلى بائع تبريع وتسوية وكذا آجرة مدة التفريغ بعد قبض حيث خير مشتر ويدخل في بيع

انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الاصح وكونه معلوم القدر كالأوزن أو عدد أو ذراع أو يصح المسكيل وزنا وعكسه ولو أسلم في مائة تصاع حفنة على أن وزنها كذا لم يصح وبشرط الوزن في البطيخ والباذنجان والقمح والسفرجل والرمون ويصح في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقبل اختلافه وكذا كيلا في الاصح ويجمع في اللبن والعدس والوزن ولو عين مكيلا فسد ان لم يكن معتادا ولا في الاصح ولو أسلم في غرة قرية صغيرة لم يصح أو عظمية صح في الاصح ومعرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا أو ذكرا في العقد على وجهه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح فيما لا ينضب بقطعه كاختلط المقصود الاركان كهريرة ومجمون وغالية وخف وتر باق مخلوط والاصح صحته في المختلط المنضب كعناجوز وخزرجين وأقطا وشهد ونخل غرأوز يبيع لا الخبز في الاصح عند الاكثرين ولا يصح فيما سدر وجوده كالحكم الصيد بموضع العزة ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كالأواكبار والبواقيت وجارية وأختها أو ولدها * (فرع) يصح في الحيوان في شرط في الرقيق ذكر نوعه كتركولونه كإبيض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة وذ كورنه وأثنته وسنه وقده طولاً وقصراً وكاه على التقريب ولا بشرط ذكر الكحل والسمر ونحوهما في الاصح وفي الأبل والخيول والبغال والخيول الذكور والاثنته والسن واللون والنوع وفي الطيور النوع والصغر وكبر الجثة وفي اللحم لحم بقرا وضأن أو معز ذكر خصى وضبيع مع لوف أو ضدها من نغذ أو كتف أو جنب ويقبل عظمه على العادة وفي الثياب الجنس والطول والعرض والغاظة والدقة والصفاء والريقة والنعومة والخشونة ومطالعته يحمل على الختام ويجوز في المقصور وما صيغ غزله قبل النسيج كالبرود والاقيس صحته في المصوغ بمده (قلت) الاصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم وفي التبر لونه ونوعه وبلده ووصف الحبات وكبرها وعتقه وحدائمه والحنطة ونسائر الحبوب كالتمر وفي العسل جبل أو بلدى مبيى أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحداثة ولا يصح في المطبوخ والمشوى ولا يضرب تأثير الشمس والاطهر منعه في رؤس الحيوان ولا يصح في مختلفات كبره معمولة وجلد كوز وطس وققم ومنازة وطنجير ونحوها ويصح في الاسطال المربعة وفيها صلب منها في قالب ولا يشترط ذكر الجودة والداعة في الاصح ويحمل مطلقه على الجيد ويشترط معرفة العاقد في الصلوات وكذا غسبهما في الاصح * (فصل) لا يصح أن يستبدل على المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه ولا يجب ويجوز أرداد من المشروط ولا يجب ويجوز أجادود ويجب قبوله في الاصح ولو أحضره قبل محله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيواناً أو وقت غارة لم يجبر والا فان كان للمؤدى غرض صحيح كفك ومن أجبر وكذا انجر دغرض البراءة في الاظهر ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء ان كان لنقله مؤنة ولا يطالبه بقيمته له الجأولة على الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لنقله مؤنة أو كان الموضع مخوفاً ولا فالاصح اخباره

* (فصل) الاقراض مندوب وصيغته أقرضك أو أسلفتك أو خذته بمثل أو ما لم تكنه على أن ترد به وبشرط قبوله في الاصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز اقراض ما يسلّم فيه الاجارية التي تحمل للمقرض في الاظهر وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد المثل في المثل وفي المنتقم المثل صورة وقيل القيمة ولو تفرط بالبه في غير محل الاقراض وللقل مؤنة طال به ببيعة بالاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زبادة ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط مكسر عن صحيح أو أن يقرضه غيره لغا الشرط والاصح أنه لا يفسد العقد

بستان وقربة أرض وشجر وبناء فيها ما داره وثمرتها فيها البقاع وتابع له كالواب منصوبة وحلقها وأجارات ورف وسلم مشتان وحجر

وروقها وكذا عروقها ان لم بشرط قطع
لا مفرسها وينتفع به ما بقيت ولو أطلق
بيعه بابسة لزم مشتر باقاعها وثمره شجر
مبيع ان شرطت لاحدهما له والا فان
ظهرت في فقه لبائع والا فليست رواة تكون
لبائع ان اتحد رجل وبستان وجنس وعقد
والا فلكل حكمه واذا بيعت ثمرته فان
شرط قطعه لزمه والا فله تركها اليه ولكل
سقى لم يضر الآخر وان ضره - ما حرم الا
برضاها أو أحدهما وتنازع فسخ ولو امتنع
ثمر رطوبة شجر لزم البائع قطع أو سقى
* (فصل) * جاز بيع ثمران بدار لاحده
مطلقا بشرط قطعه أو باقية والا فان
بيعه وحده لم يجز الا بشرط قطعه وان كان
أصله لم يترك لئلا يلزمه وفاة أو مع أصله
جاز لا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالوجه
السابق ان بدار لاحده والا فعرضه أو
بشرط قطعه أو فلاحه وبدو صلاح ما يبلوغه
صفة يطلب فيها غالبا وبدو صلاح بعضه
كطهوره وعلى بائع ما بدار لاحده سقيه ما بقي
و يتصرف مشتر به ويدخل في ضمانه بعد
تخايبه فلو تلف بترك سقى انفسخ أو تخيب
به خير مشتر ولا يصح بيع ما يعلب اختلاط
حادثه بوجوده كمين وقضاء الا بشرط قطعه
فان وقع اختلاط فيه أو فبالا يعلب قبل
تخليه خير مشتر ان لم يسع له بائع ولا يصح
بيعه برى سنبلة بصاف وهو الحاقلة ولا رطب
على نخل يثمر وهو المزابنة وخص في بيع
العرايا وهي بيع رطب أو عنب على شجر
خرصا ولو لا غنياء يثمر أو زبيب كليا فيما دون
خمس أو سقى فان زادت في صفقات حاز بشرط
تقابل بتسليم ثمر أو زبيب وتخليه في شجر
* (باب الاختلاف في كيفية العقد) *
اختلاف ما كالأمر عقد في صفة عقده معاوضة
وقد صح كقدر عوض أو جنسه أو صفته أو
أجل أو قدره ولا يبدل أو معاوضة تخالفا غالبا
فيجاء كل بمناجم نفيًا وإثباتا يبدأ
بنفي وبائع ندبا ثم ان أعرض أو أرضا
والا فان سمع أحدهما أجبر الآخر والا فمخا

ولو بشرط أحدهما وكشروط مكسر عن صحيح ان لم يكن للمقرض غرض وان كان كزمن نهب
فكشروط صحيح عن مكسر في الاصح وله شرط رهن وكفيل وملك القرض بالقبض وفى قول
بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله فى الاصح والله أعلم * (كتاب الرهن) *
لا يصح الا باليجاب وقول فان شرط فيه مقضاء كعقد المرتهن به أو مصلحة للعقد كالا شاهد أو
ملا غرض صح العقد وان شرط ما يضر المرتهن بطل الرهن وان نفع المرتهن وضر الرهن
كشرط منفعة للمرتهن بطل الشرط وكذا الرهن فى الاظهر ولو بشرط أن تحدث زوائده
مرهونة فالأظهر فساد الشرط وأنه متى فسد العقد وشرط التعاقد كونه مطلق التصرف
فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرهن له - الا الضرورة أو غبطة ظاهرة وشرط الرهن
كونه عينيا فى الاصح ويصح رهن المشاع والام دون ولدها وعكسه وعند الحاجة يباعان
وبوزع الثمن والاصح أن تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالزائد رقيمة - ورهن الجاني والمرئ
كبيعهما ورهن المديون والمعاقد عقده بصفة يمكن سبها لحلول الدين باطل على المذهب ولو رهن
ما يسرع فسادا فان أمكن تخفيفه كطرب ذل والا فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل
فساده أو بشرط بيعه وجعل الثمن رهنه ما صح وبيع عند خوف فسادا ويكون ثمنه رهنه وان
شرط منع بيعه لم يصح وان أطلق فسد فى الاظهر وان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح فى
الاظهر وان رهن ما لا يسرع فسادا فطرا ما عرضه للفساد كخنة طلبة ان يفسد الرهن بحال
ويجوز أن يستعير شيئا يرهنه وهو فى قول عاربه والاظهر انه ضمان دين فى رقبته ذلك الشيء
فيشترط ذلك كرجس الدين وقدره وصفته وكذا المرهون عنده فى الاصح فلو تافى يد المرتهن
فلا ضمان ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن فاذا حل الدين أو كان حال وجب المالك
للبيع وبيع ان لم يقبض الدين ثم يرجع المالك بما يبيع به * (فصل) * شرط المرهون
به كونه دينًا ثابتا لازما فلا يصح بالعين المغصوبة والمسئعة عارضة فى الاصح ولا بما سيقضه ولو قال
أقرضتك هذه الدراهم وارهنتم بعبك فقال أقرضت ورهنتم أو قال بعتك بكذا
وارهنتم الثوب به فقال اشتريت ورهنتم صح فى الاصح ولا يصح بنجوم الحكاية ولا يجعل
الجمالة قبل الفراغ وقبل يجوز بعد الشروع ويجوز بالثمن فى مدة الخيار بالدين رهن
بعد رهن ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر فى الجديد ولا يلزم الاقبضه ممن يصح
عقده وتجوز فيه النيابة لكن لا يستتبع الرهن ولا عبده وفى المأذون له وجه ويستتبع
كاتبه ولو رهن ودعة عنده ودع أو مغصوبه باعده غاصب لم يلزم ما لم يرض زمن امكان قبضه
والاظهر اشتراط اذنه فى قبضه ولا يبرئه او ثمانه عن الغصب يبرئه ايداع فى الاصح ويحصل
الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل المالك كهيبة مقبوضة ورهن مقبوض وكفاية
وكذا تدبيره فى الاظهر وباحبها لا الوطء والتزويج ولو مات العاقد قبل القبض أو جنم
العصر أو أبقى العبد لم يطل الرهن فى الاصح وليس للراهن المقبض تصرف يزيل المالك لكن
فى اعتاقه أو قال أظهره بغيره فممن الموسر وبقدر قيمته يوم عقده رهنه وان لم يفسد فأنفك
ينفذ فى الاصح ولو علقه بصفة فوجدت وهو رهن فكالاعتاق أو بعده نفذ على الصحيح ولا رهنه
لغيره ولا التزويج ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها ولا الوطء فان وطئ فالولدس وفى
نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق فان لم تنفذ فأنفك نفذ فى الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها
وهنا فى الاصح وله كل انتفاع لا ينقصه كالركوب والسكنى لا البناء والغراس فان فعل لم يقطع
قبل الاجل وبعد ان لم تف الارض بالدين وزاد به ثمن أمكن الانتفاع بغير استرداد لم تسترد

حالف مدعيها غالبا ولوردميها معينا معا
فأنكر البائع أنه المبيع حالف

* (باب) * الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير
إذن سيده وإن سكنت عليه فبذلها لساكنه فإن
تلف في يده ضمنه في ذمته أو يسيده ضمن
المالك أمهما شاء والرقيق أغنياء طال بعد
عقد وإن أذن له في تجارته تصرف بحسب
أذنه وإن أبق وأيسر له نكاح ولا تبرع ولا
تصرف في نفسه ولا إذن في تجارته ولا يعمل
سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم
الأذن بسماع سيده أو بيته أو شيوع ولو
تلف في يده أذن فمن سبعة أعاشا فسخعت
رجع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به
كما يطالبه بئمن ما شتره الرقيق ولا يتعاق
دين تجارته برقبته ولا بذمة سيده بل بمال
تجارته وبكسبه قبل حجر ولا يملك ولو بتلك
* (باب السلم) * هو بيع موصوف
في ذمة بائنا سلم فلأؤسلم في معنى لم ينفقه
وشرط له مع شروط البيع حلول رأس
مال وتسليمه بالمجلس ولو منفعة وتسليمها
بتسليم العين فلأؤسلم ثم سلم فيه صح كالم
أودعه بعد قبضه المسلم لأن أحيل به وإن
قبض فيه متى فسخ وهو باق ردوان عين في
المجلس وبیان محل التسليم إن أسلم في
مؤجل لم يعمل لا يصلح له أو لغيره مؤنة وصح حالا
ومؤجلا بأجل يعرفانه أو عدلان كالأعد
أو جادى ويجعل على الأول ومطالعه حال
وإن عينا شهورا ولو غير عينة صح ومطالعه
هلالية فإن أنكر شهره حرسب الباقي
بأهله ونعم الأول ثلاثين وقدرة على تسليم
عند وجوبه بلامشقة عظيمة ولو لم يعمل
اعتيد بقله لبيع فلأؤسلم فيما يعز كسيد
بمحل عزه وأؤ كجروا قوت وأمة وأختها
أو ولدها لم يصح أو فيما يعز فانقطع في محله
خير لا قبل انقطاعه عنه وعلم بقدر كيل أو
نحوه وصح نحو جوز وزون وبكيل
بعد فيه ضابطا وبكيل وزون لا بهما ووجب
في لبن عدوس وزون وفسد بتعين نحو

والأفسردو يشهدان أنهم موله باذن المرتهن مائة مناهوله الرجوع قبل تصرف الراهن فإن
تصرف جاهلا برجوعه فكشصرف وكيل جهل عزله ولو أذن في بيعه ليجل المؤجل من ثمنه لم يصح
البيع وكذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر * (فصل) * إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن
ولا تزال الا لا تتفاد كالمسبق ولو شرط اوضعه عند عدل جاز أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما
على حفظه أو الانفاد به فذلك وإن أطا قافا ليس لاحدهما الا نفراد في الاصح ولومات العدل
أو فسق جعلاه حيث يتفقان وإن تشاحا وضعه الحاكم عند عدل ويستحق بيع المرهون عند
الحاجة ويقدم المرتهن بثمنه وبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فإن لم ياذن قال له الحاكم
تأذن أو تبرئ ولو طالب المرتهن ببيعه فأنى الراهن الزمه القاضي قضاء الدين أو يبيعه فان أصر
بأهله الحاكم ولو باعه المرتهن باذن الراهن فالاصح انه ان باع بحضرة صح والا فلا ولو شرط أن
يبيعه العدل جاز ولا يشترط مراجعة الراهن في الاصح فإذا باع فالثمن عنده من ضمان الراهن
حتى يقبضه المرتهن ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرهون فان شاء المشتري رجوع على
العدل وإن شاء على الراهن والقراء عليه ولا يبيع العدل الا بشئ مثله حال من نقد بلده فان
زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليعه ومؤنة المرهون على الراهن ويجب برعاها لحق
المرتهن على الصحيح ولا يمنع رهن من مصلحة المرهون كفصد وجعامة وهو أمانة في يد المرتهن ولا
يسقط بتلفه شئ من دينه وحكم فاسد العقد وحكم صحيحها في الضمان ولو شرط كون المرهون
مبيعه له عند الحل فسد وهو قبل الحل أمانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا
يصدق في الرد عند الأكثرين ولو وطئ المرتهن المرهونة بلا شبهة فإن لا يقبل قوله جهات
تخرجه الآن يقرب أسلامه أو ينشأ بآدية بغير ردة عن العلماء وإن وطئ باذن الراهن قبل
دعواه جهل التخريم في الاصح فلا حد ويجب المهران أكرهها والولد حزين وبه عليه قيمته
للراهن ولو تلف المرهون وقبض ببدله صار رهنا وانضم في البذل الراهن فإن لم يتخاصم لم
يتخاصم المرتهن في الاصح ولو وجب قصاص اقتضى الراهن وفاته فان وجب المال بعفوه
أو بجناية خطأ لم يصح عفوه عنه ولا أبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن الى زيادته المنفصلة
كشهر وولد فلورهن حامل وحل الاجل وهي حامل يبعث وإن ولدته يبيع معها في الاظهر فإن
كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر * (فصل) * جنى المرهون
قدم الجنى عليه فان اقتضى أو يبيع له بطل الرهن وإن جنى على سيده فاقض بطل وإن عفاه على
مال لم يثبت على الصحيح فيقتل رهنا وإن قتل مرهونا سيده عند آخر فاقض بطل الرهن وإن
وجب مال تعلق به حتى مرتهن القتييل فيباع وثمنه رهن وقيل يصير رهنا فان كانا مرهونين
عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة أو بدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقلت ولو تلف
مرهون بآفة بطل وينفك بفسخ المرتهن وبالبراءة من الدين فإن بقي شئ منه لم ينقل شئ من
الرهن ولورهن نصف عبد بدين ونصف بآخر فبرئ من أحدهما انك فسطه ولورهنه فبرئ
أحدهما انك نصيبه * (فصل) * اختلفا في الرهن أو قدره صدق الراهن بيمينه أن كان رهن
تبرع وإن شرط في بيعه تحالفا ولو ادعى أنه جاره نهاء به دهما بمانة وصدقه أحدهما فنصيب
المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ولو
اختلفا في قبضه فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق الراهن بيمينه
وكذا إن قال أقبضته عن جهة أخرى في الاصح ولو أقر قبضه ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة
فله تحليفه وقيل لا يحلفه إلا بذكر لا قراءه تأويلا كقوله أشهدت على رسم القبالة ولو قال

لا فيملا ينضبطا مقصوده كهرية
ومعجون وغالبية وخف مركب وتر باق
منه لوط وروفس حيوان ولا فيملا تأثيرا
غير منضبط ولا يختلف كبره وكوز وطس
وققم وبناروق طخير مع موله وجلدو يصح
فيما صب منها في قالب واسطال وشرط في
رقيق ذكر نوعة كتركي ولونه مع وصفه وسنه
ونده طول او غيرة تفر يساوذ كورنه
وانوته لا كل وسمن ونحوهما وفي ماشية
تلك الاوصاف وقد اوفى طير نوع وجنة وفي
الحم غير صيد وطير نوع وذ كخصي رضيع
مه لوف جذع اوضدها من نغذ او غيرها
ويقبل عظام مع ناد في نوب جنسه ونوعه
وطوله وعرضه وكذا غاطله وصفاته
ونعومته اوضدها ومطلقه خام وصح في
مقصود ومصبوغ قبل نسجه وفي غراو
زبيب او حب نوعة ولونه وباده وجره
وعتقه وحداته وفي عسل مكانه وزمانه
ولونه * (فصل) * صح ان يؤدى عن
مسلم فيه اجود او ارد اصفة ويجب قبول
الاجود ولو عمل و جلا فلم يقبل له ان عرض
صح ككونه حيوانا او وقت نهب لم يحجب
ولو طفر به بعد الحبل في غير محل التسليم
وانقله مؤننه يلزمه اداه ولا يطالبه بقيمته
وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يحجب
* (فصل) * الاقراض سنة بايجاب
بكا قرضك هذا او كغذه بمثله وقبول
وشرط مقرض اختيار واهلية تبرع وانما
يقرض ما يسلم فيه الامة تتحمل لمقرض
وملك بقبضه ولمقرض رجوع لم يطل به
حق لازم و رد مثلا ولمنقوم مثلا صورة
واذاه صنفه ومكانا تسلم فيه لكنه
مطالبته في غير محل الاقراض بقيمة ماله
مؤنة تجعل الاقراض وقت المطالبة تفسد
بشرط جرفه الى المقرض كد زادة
وكاجل لغرض كزمن نهب والمقرض
ملى فسلو ردا زيدا بشرط فحسن او شرط
فقص او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض لغا الشرط فقط وصح بشرطه ون كقبيل واشهاد * (كتاب الرهن) * الحال

أحدهما جنى المهرن وأنكر الا خر صدق المنكر بيمينه ولو قال الراهن جنى قبل القبض
فا ظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره والاصح انه اذا حلف غرم الراهن للعجنى عليه وانه
يغرم الاقل من قيمة العبد وأرش الجناية وانه لو نكل المرتهن ردت اليه على الجنى عليه لا على
الراهن فاذا حلف ببيع في الجناية ولو أذن في بيع المهرن فبيع ورجع عن الاذن وقال
رجعت قبل البيع وقال الراهن بعده فالاصح تصديق المرتهن ومن عليه ألفان أحدهما
رهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق بيمينه وان لم ينوشيا جعله عا شاعا وقبل
يقط * (فصل) * من مات وعليه دين تعاق بتركته تعلقه بالمهرن وفي قول كتعلق الارش
بالجاني فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر
فظهر دين بر دمبيع بعيب فالاصح انه لا يتبين فساد تصرفه لكن ان لم يقض الدين فسخ ولا
خلاف ان للوارث امسالة عين التركة وقضاء الدين من ماله والصح ان تعلق الدين بالتركة
لا يمنع الارث فلا يتعاق بزوائد التركة ككسب وتاج والله أعلم * (كتاب التفليس) *
من عليه ديون حاله زائدة على ماله يحجر عا به بسؤال الغرماء ولا يحجر بالمؤجل واذا حجر بحال لم
يحل المؤجل في الاظهر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسبه ينفق من كسبه فلا يحجر
وان لم يكن كسبه بالو كانت نفقته من ماله فكذا في الاصح ولا يحجر بغير طلب فلو طلب بعضهم
ودينه قدر يحجر به يحجر والا فلا ويحجر بطلب المفلس في الاصح فاذا حجر تعاق حق الغرماء
بماله وأشهد على حجه ليحذر ولو باع أو وهب أو أعنت في قول يوقف تصرفه فان فعل ذلك
عن الدين نفذ والا لغا والاظهر بطلانه فلو باع ماله لغرمائه بدينهم بطل في الاصح ولو باع سلما
أو اشترى في الذمة فالاصح صحته ويثبت في ذمته ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه واقتصاصه
واسقاطه ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحجر فالاصح قبوله في حق الغرماء وان أسد وجوبه
الى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقا لم يقبل في حقهم وان قال عن جناية قبل في الاصح وله أن يرد
بالعيب ما كان اشتراها ان كانت القبطة في الرد والاصح تعدى الحجر الى ما حدث بعده بالاصطلاح
والوصية والشرع ان صحه ماله وان ليس لباثعه أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان
جهل فله ذلك وانه اذا لم يمكن التعلق بها لا يراحم الغرماء بالثمن * (فصل) * يبادر القاضى
بعد الحجر ببيع ماله وقسمه بين الغرماء ويقدم ما يخاف فساد ثم الحيوان ثم المنقول ثم
العقار وليع بحضرة المفلس وغرمائه كل شئ في سوقه بثمن مثله حالا من نقد البلد ثم ان
كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم الاجنس حقه اشترى وان رضى جاز صرف
النقد اليه الا في السلم ولا يسلم مبيع ما قبل قبض ثمنه وما قبض قسمه بين الغرماء الا أن يعسر
لفلته فيؤخره ليجتمع ولا يكافون بينه بان لا غريم غيرهم فلو قسم فظهر غريم شارك بالخاصة
وقبل تنقض القسمة ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا والثمن تالف فكذلك يظهر وان
استحق شئ باعه الحاكم قدم المشتري بالثمن وفي قول يخص الغرماء وينفق على من عليه
نفقته حتى يقسم ماله الا أن يستغنى بكسب ويباع مسكنه وخادمه في الاصح وان احتاج الى
خادم لزمانته ومنصبه ويترك له دست نوب يليق به وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب
وزاد في الشتاء جبوة ويترك له قوت يوم القسمة لمن عليه نفقته وليس عليه بعد القسمة أن
يكسب أو يوزج نفسه لبقية الدين والاصح وجوب اتمام ولده والارض الموقوفة عليه
واذا ادعى أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكره وان لم يملكه الدين في
معامله مال كشراء أو قرض فعليه البيعة والا فيصدق بيمينه في الاصح وتقبل بينة الاعسار في

أركانها عقد ومهر ونحوه وصيغة وشروط فيها ما في البيع فان شرط (٤٧) فيه معتقدها كقوله من يهن به أو مصلحته كالمهاد

أو ما لا غرض فيه مصلح لا مضر أحدهما كان لا يباع وكشرط منفعته للمهرن أو ان تحدث زوائده مهرونة وفي العقد ما في المقرض فلا يرهن والى مال محجوره ولا يهن من له الاضرورة أو غبطة ظاهرة وفي المهرن كونه عينا ولو مشاعا أو أمة دون ولدها أو عكسه وبيعان عند الحاجة ويقوم المهرن ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما ورهن جان ومرد كبيعهما ورهن مدبر ومعاق عتقه بصفه لم يعلم الملول قبلها باطل وصهرهن ما يسرع فسادها أن يكن تحليفه أو ورهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادها ولو احتمل أو شرط يمينه وجعل ثمنه رهنا وجفف في الاولى ان رهن مؤجل لا يحل قبل فسادها ويباع في غيرها عند خوفه ويكون في الاخيرة ويجعل في غير هاتئنه رهنا ولا يضطر طرقة ما رضاه كبرائس بل وصهرهن معار باذن وتعلق به الدين في شرط ذكر جنسه وقدره وصفته ومهرن وبعد قبضه لا رجوع فيه ولا ضمان لو تلف ويباع براجعة ماله في حال ثم رجح بتمن وفي المهرن به كونه ديناهلوما ثابتة لازما ولو ما لا وصح مخرج رهن نحو بيع ان توسط طرف رهن وتأخر الآخر وزاد رهن بدنه لا عكسه ولا يلزم الا بقبضه باذن أو قبض من يصح عقده وله اقامة غيره لا قبض ورقية لا مكتوبة ولا يلزم رهن ما بد غيره منه الا بمضي زمن امكان قبضه واذنه فيه ويبرئه عن ضمان يد ايداعه لا رهنه ويحصل رجوع قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا كهيئة مقبوضه برهن كذلك وكما في ديبر واحبال لا بوط و تزويج وموت عاقد وجنونه وتخمره وابق وليس لراهن من قبض رهن ووطعه وتصرف يزيل ملكا أو ينقصه كزويج ولا ينفذ الاعتراف موصرا ولا يلاذه ويغرم قيمته وقت اعترافه واحباله رهنا والودح والدم ينفذ فانفذ نفذ الا بالاد فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها

الحال وشرط شاهده خبرة باطنه وليقل هو معسر ولا يحض النبي كقوله لا يملك شيئا واذا نبت اعساره لم يجز حبه ولا ملازمته بل يعمل حتى يوسر والغريب العاجز عن بيعة الاعسار يוכל القاضي به من يثبت عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به * (فصل) * من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس فله فسخ البيع واسترداد المبيع والاصح ان خياره على الفور وان لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتناق والبيع وله الرجوع في سائر المعاضات كالبيع وله شرط منها كون الثمن حالا وان يتعذر حصوله بالافلاس فلو امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء لا تفسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ وكون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات أو كاتب العبد فلا رجوع ولا يمنع التزويج ولو تعيب بآفة أخذها ناقصا أو ضارب بالثمن أو بخيانة أجنبي أو بالبايع فله أخذها ويضارب من غنه بنسبة نقص القيمة وخيانة المشتري كآفة في الاصح فلو تلف أحد العبدين ثم أقلس أخذ الباقي وضارب بحصة التالف فلو كان قبض بعض الثمن رجوع في الجديد فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن وفي قول يأخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة فإلّا البايع هو والمنفصلة كالثمرة والولد للمشتري ويرجع البايع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل البايع قيمته أخذ منه أمه والافيايعان ونصرف اليه حصصة الام وقيل لا رجوع فان كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه فالاصح تعدى الرجوع الى الولد واستنار الثمر بكلمه وظهوره بالتأبير قريب من استنار الجنين وانفصاله وأولى تعدى الرجوع ولو غرس الارض أو بنى فان اتفق الغرماء والفلس على تفريقها فلهما ولو أخذها وان امتنعوا لم يجبروا بل له أن يرجع ويملك الغراس والبناء بقيمة وله أن يقلعه ويغرم أرش نقصه والاطهر انه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للفلس ولو كان المبيع حنطة فخطاها بخلها أو دونها فله أخذ قدر المبيع من الخلو أو بأجود فلا رجوع في الخلو في الاظهر ولو طعمها أو قصر الثوب فان لم ترد القيمة رجح والثوب للفلس وان زادت فالاطهر أنه يباع والفلس من غنه بنسبة ما زاد ولو صبغ بصبغة فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغ رجح والفلس شريك بالصبغ أو أقل فالتقص على الصبغ أو أكثر فالاصح أن الزيادة للفلس ولو اشترى منه الصبغ والثوب رجح فلهما الا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقدا للصبغ ولو اشترى من اثنين فان لم ترد قيمتهما صبغاً على قيمة الثوب فصاحب الصبغ فاقدر وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشترى كواثر زادت على قيمتهما فالاصح أن الفلس شريك لهما بالزيادة * (باب الحجر) * منه حجر الفلس لحق الغرماء والراهن للمهرن والمرضى للورثة والعبد لسيدته والمرئد للمسلمين ولها أبواب ومقصود الباب حجر الجنون والصبي والمبذور في الجنون تناسب الولايات واعتبار الاقوال ويرتفع بالافاقة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشده والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة أو خروج المني وقت امكانه استكمال تسع سنين ونبات العانة يقتضي الحليم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الاصح وتزيد المرأة حيضا وحملها والرشد صلاح الدين والمال فلا يفعل بحرم ما يعال العدة ولا يبدى بأن يضيع المال باحتمال غيب فاحش في المعاملة أو ريب في بحر أو انفاقه في محرم والاصح أن صرفه في الصدقة وجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير ويختص برشد الصبي ويختلف بالمراتب فيجوز له التاجر بالبيع والشراء والمماكسة فيه ما وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها

رهنا ولو افاق بصفة فوجدت قبل الفلح فكاعتاق والانفذ له انتفاع لا ينقصه كركوب وسكنى لبناء وغرس فان فعل لم يعلق قبل حلول

بل بعده ان لم تف الا أرض بالدين وزادت به ثم ان
 انتم له وله باذن مرته من مائة عنده
 لا يبعه بشرط تجل مؤجل أو رهن عنه
 وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف
 بعده لغا * (فصل) * اذ ازم فابعد
 لمرته غالبا وله ما شرط وضعه عند ثالث
 أو اثنين ولا ينفرد أحدهما بحفظه الا باذن
 وينقل ممن هو بيده باتفاقهما وان تغير حاله
 وتساوا وضعه كما كان عند عدل وبيعه
 الراهن باذن مرته للحاجة ويقدم ثمنه
 فان أبي الاذن قال له الحاكم انك أو أرى
 أو الراهن يبعه ألزمه الحاكم به أو يوفاه
 فان أصر بآراء الحاكم ولم يرهن يبعه باذن
 رهن وحضرته ولثالث يبعه ان شرطاه وان
 لم يرجع الراهن بثمن مثله حالان فقد بدله
 فان زاد راغب قبل لزومه فليبعه والا فسخ
 والتمن عنده من ضمان الراهن فان تاف
 في يده ثم استحق المرهون رجع المشتري
 عليه أو على الراهن والقرا عليه وعليه
 مؤنة مرهون ولا يمنع من مصلحته كقصص
 وحجم وهو أمانة بيد المرتهن وأصل فاسد
 كل عقد من رشيده كصحته في ضمان وشرط
 كونه مبيعاً له عند محل فسد وهو قبله أمانة
 وحلف في دعوى تاف لا رد ولو طئ لزومه
 مهرا ن عذرت ثم ان كان بلا شبهة حد ولا
 يقبل دعوا جهلا والود رقيق غير نسيب
 والا فلا وعابه قيمة الولد للمالك ولو أنف
 مرهون فبذله رهن والخدم فيه المالك
 فلو وجب قصاص واقصه فان الرهن أو
 مال لم يبع عفوه عنه ولا ابراء المرتهن الجاني
 وسرى رهن الى زيادة متصلة ودخل في رهن
 حامل حله او لوجنى مرهون على أجنبي قدم
 يد فان اقتص أو يبعه فان الرهن كالتلف
 أو جنى على سيده فاقص لان وجد سبب
 مال وان قتل مرهون مرهون نال سيده عند
 آخر فاقص فان الرهنان واد وجب مال
 تعاقبه حق مرتهن القتل في بيعه ان لم
 تزدد ثمنه على الواجب ونحو رهن فان كانا

والمرتف بما يتعلق بحرقته والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن الهرة
 ونحوها ويشترط تكرار الاختيار مرتين أو أكثر ووقته قبل البلوغ وقبل بعده فعلى الاول
 الاصح انه لا يصح عقده بل يمتحن في المما كسة فاذا اراد العقد عقد الولي فلو بلغ غير رشيد دام
 الحجر وان بلغ رشيد انقل بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط ذلك القاضي فلو بذر بعده
 ذلك حجر عليه وقيل يعود الحجر بلا إعادة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لسفه
 طرأ فولي له القاضي وقيل وليه في الصغر ولو طرأ أجون فولي له وليه في الصغر وقيل القاضي
 ولا يصح من المحجور عليه لسفه يبيع ولا شراء ولا اعتاق وهدية ونكاح بغير اذن وليه فلو اشترى
 أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان في الحال ولو بعده فالحجر سواء
 علم حاله من عامله أو جهل ولا يصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح
 اقراره بدين قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال في الاظهر ويصح بالحد والقصاص وطلاقة
 وخلعه وطهاره ونفيه بالنسب بانه ان وحكمه في العباد كالرشيدي لكن لا يفرق الزكاة بنفسه
 واذا أحرم بجمع فرض أعطى الولي كفايته لثقة يتفق عليه في طريقه وان أحرم بطلوع
 وزادت مؤنة سفره على نفقته المعهودة فلولي منعه والمذهب انه كحصر فيتحال (قلت) ويحل
 بالصوم ان قلنا لدم الاحمار بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زادة
 المؤنة لم يجز منعه والله أعلم * (فصل) * ولي الصبي أبوه ثم جد ثم وصيهما ثم القاضي ولا تلي
 الام في الاصح ويتصرف الولي بالمصلحة وبينى دوره بالاطمين والآجرا لا الدين والحص ولا يبيع
 عقاره الا بالحاجة أو غبطة ظاهر قوله يبيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة واذا باع نسيئة أشهد
 وارتهن به وياخذ به بالسفعة أو يترك بحسب المصلحة ويرك ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا
 ادعى بعد بلوغه على الاب والجد يديه بما لا مصلحة صدقا باليمين وان ادعاه على الوصي والامين
 صدق هو بيمينه

* (باب الصلح) * هو قسمان أحدهما يجري بين المدعيين وهو نوعان أحدهما صلح على
 اقرار فان جرى على عين غير المدعاة فهو بيع بلفظ الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد
 بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا في علة الرضا أو على منفعة فاجارة
 تثبت أحكامها أو على بعض العين المدعاة فبعضها لصاحب اليد فثبتت أحكامها ولا يصح
 بلفظ البيع والاصح صحته بلفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صالح حتى عن دارك بكذا
 فالاصح بطلانه ولو صالح من دين على عين صح فان توافقت علة الرضا بشرط قبض العوض في
 المجلس والا فان كان العوض عيناً لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح أو دينا اشترط تعيينه في
 المجلس وفي قبضه الوجهان وان صالح من دين على بعضه فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ ابراء
 والخط ونحوهما وبلفظ الصلح في الاصح ولو صالح من حال على مؤجل مثله أو عكس الا فان
 يحل المؤجل صح الاداء ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجله برى من خمسة وبقيت خمسة
 حالة ولو عكس لغا النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس المدعي وكذا
 ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صالح حتى على الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح القسم
 الثاني يجري بين المدعي والاجنبي فان قال وكنتي المدعي عليه في الصلح وهو مقرر لك صح ولو
 صالح لنفسه والحالة هذه صح وكأنه اشتراء وان كان منكرا أو قال الاجنبي هو مبطل في انكاره
 فهو شرعاً معصوب في فرق بين قدرته على انتزاعه وعدمها وان لم يقل هو مبطل لغا الصلح

* (فصل) * الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارت ولا يشرع فيه جناح ولا سباط
 مرهونين بدين أو بدينين عند شخص فان اقتص سيدا قاتل الوثيقة والا فاقص في الاول وتنقل في الثانية لفرض وينقل بضرهم

اختلفا في رهن تبرع أو قدره أو عينه أو قدر مرهون به حلف رهن ولو ادعى أنه عارهنه عبداً هما بمائة وأقبضاه وصداقة أحدهما فخصيه رهن بخمسين وحلف المكذب وتقبل شهادة المصدق عليه ولو اختلغا في قبضه وهو بيد رهن أو مرتهن وقال الرهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى حلف ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة فله تخايفه وإن لم يذكر تأويل أو اختلغا في جناية مرهون أو قال الرهن جنى قبل قبض حلف منكرك وإذا حلف في الثانية غرم الرهن الأقل من قيمته والارث ولو نكل حلف المجنى عليه ثم يبيع للجناية ان اسلمت غرق ولو أذن في بيع مرهون فبيع ثم قال رجعت قبضه وقال الرهن بعده حلف المرتهن كن عليه دينان بأحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى دينها وان أطلق جعله عماشاء * (فصل) من مات وعليه دين تعلق بتركته مرهون ولا يمسح اذا فلا يتعلق برأئدها والوارث امساكها بالاقل من قيمتها والدين ولو تصرف ولادين فظهر دين لم يسقط فسخ

* (كتاب الفليس) من عليه دين أدى لازم حال زائد على ماله جبر عليه أو على وليه وجوباً بطلبه أو طلب غرمائه أو بعضهم ودينه كذلك وسن اشهاد على جبره ولا يحل وجعل يجبر به يتعلق حق الغرماء بماله فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة ولا بيعه ويصح اقراره بعين أو جناية أو دين أسند وجوبه لما قبل الجبر ويتعدى الجبر لما حدث بعده بكسب كاصطبا ودوسية وشرا ولبائع جهل أن يراحم * (فصل) يبادر فاض يبيع ماله ولو مركوبه ومسكنه وخادمه بحضرته مع غرمائه في سوتة وقسم ثمنه ندياً بشئ مثله حالاً من نقد بلد محله وجوباً وليقه قدم ما يخاف فساد فله يتعلق به حق خفيوا فنة ولا فقاراً ثم ان كان النقد غير دينهم اشترى ان لم يرضوا ولا صرف اليهم

يضرهم بل بشرط ارتفاعه بحيث يرتفع منه نصيبا وان كان عمر الفرسان والقوافل فابرقه بحيث يرتفع الحمل على البعير مع أخشاب المطلة وبحرم الصلح على اشراع الجناح وأن يبنى في الطريق ذكة أو يفرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغيره النافذ يحرم الاشراع اليه لغير أهله وكذا البعض أهله في الاصح الارض الباقيين وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقة جداره وهل الاستحقاق في كلها السكهم أم تختص شركة كل واحد بمابين رأس الدرب وباب داره وجهان أحدهما الثاني وليس بغيرهم فتح باب اليه للاستعراق له وفتحها اذا سهره في الاصح ومن له فيه باب ففتح آخر بعد من رأس الدرب فله شركته منه فان كان أقرب الى رأسه ولم يسد الباب القديم فذلك وان سده فلا يمنع ومن له داران فتفتحان الى دربين مسدودين أو مسدود وشارع ففتح بابا بينهما لم يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال صم ويجوز فتح الكوات والحدار بين المالكين فديخص به أحدهما وقد يشتركان فيه فالختص ليس لآخر وضع الجذوع عليه بغير اذن في الجديد ولا يجبر المالك فلو رضى بالاعوض فهو واقره الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعده في الاصح وفائدة الرجوع تخيير بين أن يبعيه بأجرة أو يباع ويغرم أرضه وقيل فأنته طلب الاجرة فقط ولو رضى بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان أجز رأس الجدار للبناء فهو واجارة وان قال ببعته للبناء عليه أو بعت حق البناء عليه فالاصح أن هذا العقد فيه شوب يبيع واجارة فاذن ليس للمالك الجدار نفسه بحال ولو انهم الجدار فأعادها ملكه فلم يشترى إعادة البناء وسواء كان الاذن بعوض أو بغيره بشرط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمي الجدران وكيفيتها وكيفية السقف المحول عليها ولو أذن في البناء على أرضه كنى بيان قدر محمل البناء وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن في الجديد وليس له أن يتدفعه وتذا أو يفتح كوة بلاذن وله أن يستد اليه ويستد متاعا يضره وله ذلك في جدار الاجنبي وليس له اجبار شريكه على العمارة في الجديد فان أراد إعادة منه دم بالة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء ولو قال الآخر ولا تنقضه وأغرم لك حصتي لم يلزمه اجابته وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا تخومعه ولتعاون على اعادته بنقضه عاده مشتركاً كان ولو انفرد أحدهما بشرط له الآخر في يأذنه جاز وكانت في قبالة عمله في نصيب الآخر ويجوز أن يصلح على اجراء الماء والقضاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا جدارا بين ملكهما فان اتصل بينهما أحدهما بحيث يعلم أنهما بانيهما فله اليد والافلهما فان أقام أحدهما بينة قضى له والا حلفا فان حلفا أو نكلا جعل بينهما وان حلف أحدهما قضى له ولو كان لأحدهما عليه جذوع لم يرجع والسقف بينه ولو سفل غيره بجدار بين ملكين فينظر أي يمكن احداثه بعد العلوف يكون في يدهما أو لا فاصحاب السفلى

* (باب الحوالة) بشرط اضرار الحمل والمحال لا المحال عليه في الاصح ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه وتصح بالدين اللازم وعالمه المثلي وكذا المتقوم في الاصح وبالثمن في مدة الخيار وعالمه في الاصح والاصح حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه وبشرط العلم بما يحال به وعليه قدر اوصفة وفي قول تصح بالدية وعليها وبشرط تساوهم اجناسا وقدرها وكذا الاول وأجلا وصحة وكسرا في الاصح ويبرأ بالحوالة الحمل عن دس المحال والمحال عليه عن دين الحمل ويحول حق المحال الى ذمة المحال عليه فان تعذر بفلس أو مجسد وحلف ونحوهما لم يرجع على الحمل فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحال فلا

فظهر غريم أو حدث دين سبق سببه الحجر شارك (٥٠) بالحصه ولواستحق مبيع قاض قدم مشترى وموئنه حتى بمضي يوم قسم ماله بليته

رجوع له وقيل له الرجوع ان شرط يساره ولو اخل المشتري بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت في الاظهر أو البائع بالثمن فوجد الرطل تبطل على المذهب ولو باع عبدا وأخل بشتمه ثم اتفق المتبايعان والمشتال على حريته أو ثبتت بيده بطلت الحوالة وان كذبها المشتال ولا ينفذ حلفاه على نفى العلم ثم يأخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه وكلت لتقبض لي وقال المستحق أحلتني أو قال أردت بقولي أحلت لك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجهه وان قال أحلتك فقال وكلتني صدق الثاني بيمينه

* (باب الضمان) * شرط الضامن الرشد وضمان محجور عليه به بطلت كشرائه وضمان عبده بغير إذن سيده باطل في الاصح ويصح باذنه فان عينه لاداء كسبه أو غيره قضى منه والا فلا صح أنه ان كان ما أذنه في التجارة تعلق بمافي يده وما يكسبه بعد الاذن والا فمالي كسبه والاصح اشتراط معرفة المضمون له وأنه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه ثابتاً وصحيح القديم ضمان ما يجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقاً أو معيباً أو ناقصاً لنقص الصحة وكونه لازماً لا كنجوم كناية ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وضمان الجعل كالرهن به وكونه معلوماً في الجديد والبراهن المجعول باطل في الجديد الامن ابل الديه ويصح ضمانهم في الاصح ولو قال ضمنت مالك على زيد من درهم الى عشرة فلا صح صحته وأنه يكون ضامناً العشرة (قلت) الاصح التسعة والله أعلم

* (فصل) * المذهب صحة كفالة البدن فان كفل بدن من عاينه مال لم يشترط العلم بقدره ويشترط كونه مما يصح ضمانه والمذهب صحة ما يدين من عليه عقوبة لا تدعى كقصاص وحد قذف ومنه ما في حدود الله تعالى وتصح بدن صبي ومجنون ومحموس وعائيب وميت بحضرة فيشهد على صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين والافكان أو يبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم بالاحال كغلاب وأن يحضر المكفول به ويقول سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا فيلزمه وعمل مدة ذهابه وأيا ب فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره والاصح أنه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال وأنه لو شرط في الكفالة أنه يفرم المال ان فات التسليم بطلت وأتم الاتص بغير رضا المكفول * (فصل) * بشرط في الضمان والكفالة لفظاً يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفلت ببذنه أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو جليل ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد والاصح أنه لا يجوز تعليقهما بشرط ولا توقيت الكفالة ولو تجزها بشرط تأخير الاحضار شهر اجاز وأنه يصح ضمان الحال مؤجلاً أجلاً معلوماً وأنه يصح ضمان المؤجل حالاً وأنه لا يلزمه التجبيل والمستحق مطالبة الضامن والاصيل والاصح أنه لا يصح بشرط براءة الاصيل ولو أبرأ الاصيل برئ الضامن ولا عكس ولومات أحدهما حل عليه دون الآخر واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بخلافه بالاداء ان ضمن باذنه والاصح أنه لا يطالبه قبل أن يطالب للضامن الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان اتفق فيه ما فلا وان أذن في الضمان فقط رجع في الاصح ولا عكس في الاصح ولو أدى مكسراً عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته خمسون فلا صح أنه لا يرجع الا بمكسر ومن أدى دين غيره بالاضمان ولا اذن فلا رجوع وان أذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان أذن

الا أن يعتنى بكسب ويترك المومنه دست ثوب لائق ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده وموقوف عليه لبقية دين لا كسبه واجارة نفسه واذا أنكر غرماء عساره فان لم يعرف له مال حاف والا لزمه بيته بتجرباطه وتشمه د أنه معسر لا تلك الاما يبق لمونه واذا ثبت أمهل والمأجر عنها يوكل القاضي من يبحث عنه فاذا ظن عساره بقرائن اضافته شهوده * (فصل) * له فسخ معاوضته محضاً لم تقع بعد حجر علمه فوراً وان وجد ماله في ملك غيره لم يملك به حق لازم والعوض حال وتعد حصوله بافلاس وان قدمه الغرماء بالعوض بغير فسخت العقد لا بوطء وتصرف ولو تعيب بجناية بائع بعد قبض أو أجنبي أخذه وضارب من ثمنه بنسبة نص القيمة والا أخذه أو ضارب بيمينه وله أخذه بضم وضارب بصحة الباقي فان كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه والزيادة المتصلة للبائع والمغفلة لا يشتر فان كانت ولد أمة لم يميز ولم يبدل البائع قيمته ببعاء وأخذ حصه الام ولو وجد جمل أو غرل يظهر عند مبيع أو رجوع أخذه ولو غرس أو بنى فان اتفق هو وغرماء على قلعه قاعاً أو عدمه تملكه بقيمته أو قلعه وغرم أرض نقصه ولو كان مثلباً كبر فخطبته له أو بارداً رجع بقدره من الخلو أو بأجود فلا ولو طعنه أو قصره أو صبغه بصيغة وزادت قيمته فالقاس شريك بالزيادة أو بصيغ اشترا منه أو من آخر فان لم تزد قيمته على الثوب فالصبيغ مفقود والا أخذ البائع مبيعاً لكن القاس شريك بالزيادة على قيمته ما

* (باب) * الحجر بمجنون وصبا وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية الى افاقة والصبا كذلك الاما استثنى الى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة أو امانه وامكانه كمال تسع سنين أو حبس وجبيل أنثى أماره كنب عانة كافر خشنة فان بلغ رشيداً أعطى ماله

والرشد صلاح دين ومال بأن لا يطلع حجر ما يطلع عدالة ولا يغير بان بضيع مالا باحتمال غيب فاحش في معاملة أو مبيعاً

بحر أو صرفه في محرم لا خير ونحوه ولا يسر وطاعه ويختبر ورشده قبل بلوغه (٥١) فوق مرة فلو نال جرمه كسبة في معاملة ثم بعد ذلك

وزراع بزراعة ونفقة عليها والمرأى أناس
غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هرة فلو
فسق بعد فلا بحر أو بذبح عليه القاضي
وهو وليه أو جن فوليها في صغر كمن
بلغ غير رشيد ولا يصح من محجور وسفه اقرار
بنسكاح أو بدن أو اتلاف مال ولا تصرف
مالي كبيع ولا يضمن ما قصه من رشيد
بأذنه وتلف قبل طلب ويصح اقراره بعقوبة
ونفيه نسبه أو عبادته بدنية أو مالية واجبة
لكن لا يدفع المال إلا إذا ولا تعين وإذا
سافر لنسك واجب فقدم أو تطوع وزادت
مؤنة سفره على نفقة المعهود فوليها منه
ان لم يكن في طريقه كسب قدر الزيادة وهو
كمحصر * (فصل) * ولي صبي أو فأنوه
فوصى فقاوض ويتصرف بمصلحة ولونسبة
وبعرض وأخذ شفعة ويشهد بيعة
نسبة وبرئ من يدين عقاره بطين وأجر ولا
يبيعه إلا الحاجة أو غبطة طاهرة ويزك
ماله ويؤنه بعرف فان ادعى بعد كاله بيعا
بالمصلحة على وصي أو أمين خالف أو أب أو
أبيه حلها * (باب الصلح) *

شرطه بلفظه سبق خصوصه وهو يجري
بين متداعيين فان كان على اقرار وجرى
من عين مداعة على غيره فبيع أو اجارة أو
غيرهما أو على بعضهما فبسة للباقى تثبت
أحكامها أو من دين على غيره فقدم أو على
بعضه فبراءة عن باقيه وصح بلفظ نحو ابراء
أومن حال على مؤجل مثله أو عكس لغا
وصح تعجيل لأن ظن صحة أو من عشرة حالة
على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت
خمس حالة أو عكس لغا أو كان على غير
اقرار لغا وصالحني عما ندعيه ليس اقرارا
ويجري بين مدع وأجنبي فان صالح عن
عين وقال وكاني الغريم وهو مقرر أو
وهي لك صح وان صالح عنها نفسه صح ان
قال وهو مقرر والانشراء معصوب ان قال
وهو مقرر والالغا * (فصل) * الطريق
النافذ لا يتصرف فيه بينه أو غرس ولا بما
يضر مارا فلا يخرجه منه مسلم جناحا أو سابا باطلا إذا لم يظالم ورفع بحجبت جرمته منتصب عليه حوله غالبه وراكب ومحمل بكنيسة على بغير

مطلقا في الاصح والاصح أن صالحته على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع ثم انما يرجع
الضامن والمؤدى إذا شهد بالادامه جاني أو رجلا وامرأتين وكذا رجل ليخاف معه في الاصح
فان لم يشهد فلا رجوع ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدق في الاصح فان صدقه
المضمون له أو أدى بحضرة الاصيل رجوع على المذهب

* (كتاب الشركة) * هي أنواع شركة الابدان كشركة الحالمين وسائر المحترفة ليكون بينهما
كسبهما متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها وشركة المغاوضة ليكون بينهما
كسبهما وعامهما يعرض من غرم وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان لامتياز كل واحد
منهما على جمل لهما فإذا باعما كان الفاضل عن الاثمان بينهما وهذه الأنواع باطلة وشركة العنان
صححة ويشترط فيها المظ بدل على الاذن في التصرف فلو اقتصر على اشتر كل يكفى في
الاصح وفيها أهلية التوكيل والتوكل وتصح في كل مثلي دون المتقوم وقبل تخصص بالنقد
المصروب ويشترط خلط المالمين بحيث لا يتميزان ولا يكتفى بالخلط مع اختلاف جنس أو صفة
كصباح ومكسرة هذا اذا أخرج المالمين وعقدان ملكا مشتركا بآثار وشراء وغيرهما وأذن
كل لاخر في التجارة فتمت الشركة والحيلة في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد
بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف ولا يشترط تساوي قدر المالمين
والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا
يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر به ولا يبيعه بغير إذن ولا يكل فسخته
متي شاء وينزلان عن التصرف بطسختهما فان قال أحدهما عزلتك أو لا تصرف في نصبي
لم ينزل العازل وتنسخ عوت أحدهما ويجزونه وبانغمائه والرجح والخسران على قدر المالمين
تساوي في العمل أو تفاوتا فان شرط اختلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله في
ماله وتنفيذ التصرفات والرجح على قدر المالمين ويد الشريك بدامانة فيقبل قوله في الرد
والخسران والتلف فان ادعاه بسبب ظاهر طواب بينة بالسبب ثم يصدق في التلف به ولو قال
من في يده المال هولي وقال الآخر مشرك أو بالنكس صدق صاحب اليد ولو قال اقسما
وصادى صدق المنكر ولو اشترى وقال اشتريته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر صدق
المشتري * (كتاب الوكالة) *

شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بأك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة
والمحرم في النكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل الاعمى في البيع
والشراء فيصح وشرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا لصبي ومجنون وكذا المرأة
والمحرم في النكاح لكن الصحيح اعتماد قول مصبي في الاذن في دخول دار وإصلاح هدية
والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل
فلو وكل ببيع عبد سبيلك وطلاق من سبيلكها باطل في الاصح وأن يكون قابلا للنيابة فلا
يصح في عبادة الحج وتفرقة كاذب أو خفية ولا في شهادة وإيلاء ولعمان وسائر الأيمان
ولا في الظاهر في الاصح ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود
والفسوخ وقبض الديون واقباضها والدعوى والجواب وكذا في تلك المباحات كالاحياء
والاصطباذ والاحتطاب في الظاهر لا في الاقرار في الاصح ويصح في استيفاء عقوبة آدمي
كقصاص وحد قذف وقبل لا يجوز الا بحضرة الموكل وليكن الموكل فيه معلوما من بعض
الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه فلو قال وكنت في كل قيسل وكثير أو في كل أموري أو

يضر مارا فلا يخرجه منه مسلم جناحا أو سابا باطلا إذا لم يظالم ورفع بحجبت جرمته منتصب عليه حوله غالبه وراكب ومحمل بكنيسة على بغير

أبعد من رأسه أو أقرب مع تطرق من القديم وجاز صلح بمال على فتحه لآلى الخراج فى نافذ أو غيره وأهله من نفس ذبابه اليه وتختص شركة كل بمابين بابه ورأس غير النافذ ولغيرهم فتح باب اليه لآلتطرق والمالك فتح كقوات وباب بين داريه والحدار بين مالكي ان اختصر به أحدهم مانع الآخر ما بضر كوضع خشب أو بناء عليه فلو رضى المالك بمحاذافاارة فان رجع بعد وضع أبقاه باجرة أو رفعه بارش أو بعوض فان أجزأه لوالوضع فاجارة أو بقاء لذلك أو حق الوضع فقدم مشوب ببيع واجارة فاذا وضع لم يرفع مال المالك الحدار ولو انهم دم فأعاده فللمستحق الوضع ومتى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وبهكم وصفته وصحة سقف عليه أو على أرض كنى الاول وان اشتركا فيه منع كل ما بضر بآراضا فله كأجنبي أن يستدوي بسدر اليه ما لاضر ولا يلزم شريكه تجارة ويمنع اعادته منهم بنقضه لا بآالة نفسه والمعاد ملكه ولو أعاداه بنقضه فمشترك أو أحدهما وشرطه الآخرز ياد تجازوله صلح بمال على احرأه مانع غير غسالة فى ملك غيره أو ألقاه تلج فى أرضه ولو تنازعا جدارا أو سقفا بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما فله اليد والافله ما فان أقام أحدهما بينة أو حلف قضى له والاجعل بينهما

(باب الحوالة)

أركانها محجل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وشرط لها رضا الاولين وثبوت الدينين وصحة اعتياض عنهما كتمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدينين قدرا وصفة وتساو هما كذلك ويرأهم محجل ويسقط دينه ويلزم دين محتال محال عليه فان تعذر أخذه لم يرجع على محجل وان شرط يساره أوجهه ولو دفع ببيع وقد أقال مشتريه من بطا لا يانع به ولو أقال شمره رفيق فاتفق البيعان والمحتال على حريته أو ثبتت بينة لم تصح الحوالة فان كذبهم المحتال ولا يبيضة فلكل تحليله على نقي العلم وبقيت ولو اختلفا هل وكل أو أقال خلف منكر الحوالة لآمع اتفاق على لفظها ولم يحتمل وكالة

فوضت المالك كل شى لم يصح وان قال فى بيع أموالى وعقوت أرقا فى صح وان وكله فى شراء عبد وجب بيان نوعه أو دار وجب بيان المحلة والسكة لاقدرا الثمن فى الاصح ويشترط من الموكل لفظا يقتضى رضاه كوكالتك فى كذا أو فوضته اليك وأنت وكيلى فيه فلو قال بيع أو اعنتى حصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا وقبل يشترط وقبل بشرط فى صبيع العقود كوكالتك دون صبيع الامر كبيع واعنتى ولا يصح تعليةها بشرط فى الاصح فان تجزها وشرط للتصرف شرطا جاز ولو قال وكالتك متى عز لك فأنت وكيلى صح فى الحال فى الاصح وفى عوده وكيل لا بعد العزل الوجهان فى تعليةها ويجوز بان فى تعلية العزل *(فصل)* الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بغير فاحش وهو ولا يحتتمل غالبه فلو باع على أحد هذه الانواع وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع مؤجلا وقدرا لآجل فذلك وان أطلق صح فى الاصح وحل على المتعارف فى مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير والاصح أنه يبيع لآبيه وابنه الباساغ وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسله حتى يقبض الثمن فان خالف ضمنه واذا وكله فى شراء لا يشتري ميبانا اشتراه فى الذمة وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا فى الاصح وان لم يساوه لم يقع عنه ان علمه وان جهله وقع فى الاصح واذا وقع للموكل فلكل من الوكيل والموكل الرد وليس لو كبل أن يوكل بلا اذن ان تأتى منه ما وكل فيه وان لم يتأتا لكونه لا يحسنه أولا يلحق به فله التوكيل ولو كثر وعجز عن الاتيان بكاه فالذهب انه يوكل فيما زاد على الممكن ولو اذن فى التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثانى وكيل الوكيل والاصح أنه ينعزل بعزله وانعزاله وان قال عني فالثانى وكيل الموكل وكذا لو أطلق فى الاصح (قلت) وفى هاتين الصورتين لا يعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل باعزاله وحيث جوزنا الوكيل التوكيل بشرط أن يوكل أمينا الآن يعين الموكل غيره ولو وكل أمينا ففسق لم يملك الوكيل عزله فى الاصح والله أعلم

(فصل) قال بيع لشخص معين أو فى زمن أو مكان معين تعيين وفى المكان وجهه اذ لم يتم اتي به غرض وان قال بيع بمائة لم يبيع بأقل وله أن يزيد الا أن يصرح بالنهى ولوقال اشتر هذا الدينار شاة ووصفها فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة دينارا لم يصح الشراء للموكل وان ساوونه كل واحدة فالظاهر الصحة وحصول المالك فيها للموكل ولو أمره بالشراء بمعين فاشترى فى الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه فى الاصح ومتى خالف الموكل فى بيع ماله أو الشراء بعينه فتصرفه باطل ولو اشترى فى الذمة ولم يسم الموكل وقع لوكيل وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشترى له لان فكذا فى الاصح وان قال بعثت موكلك زيد فقال اشترى له فالذهب بطلانه ويد الوكيل بدأمانة وان كان بجعل فان تعدى ضمن ولا ينعزل فى الاصح وأحكام العقد تتعاقد بالوكيل دون الموكل فيعتبر فى الرؤية ولزوم العقد بغارة المجلس والقباض فى المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبة البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن معيننا وان كان فى الذمة طالبة ان أنكر وكالته أو قال لا أعلم ان اعترف بها طالبة أيضا فى الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأميل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف يده مخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف بوكالتك فى الاصح ثم رجع الوكيل على الموكل (قلت) وله المشتري الرجوع على الموكل ابتداء فى الاصح والله أعلم

(فصل) الوكالة جائزة من الجانبين فاذا عزله الموكل فى حضوره أو قال رفعت الوكالة

(كتاب الضمان) * أركانها مضمون عنه وله وفيه وصيغة وضامن وشرط (٥٣) فيه أهلية تبرع واختيار وضع ضمان رقيق باذن

سيده لاله فان عين الادعاء جهة والا فلهما
يكسبه بعد اذن ومما يبدأ ماذون وفي
المضمون له معرفته لارضاء ولا يرضى
المضمون عنه ومعرفة وفي المضمون فيه
ثبوته وضع ضمان ذلك بعد قبض ما يضمن
كان يضمن لمشترا الثمن ولما منع المبيع ان
خرج مقابلته مستحقا أو معييا أو ناقضا
لنقص صفته أو صفة وزنه ولو ما لا كمن
وعلم به الا في ابل دية كبراء ولو ضمن من
درهم الى عشرة صح في تسعة كقارار ونحوه
وتصح كفالة عين مضمونة وبدن غائب
ومن يستحق حضوره مجلس الحكم لحق
الله مالي أو لادعي باذنه ولو صيا وبجنونا
ومحبوسا وميتا يشهد على صورته فان
كفل بدن من عليه مال شرط لزومه لاعلم به
ثم ان عين محل تسليم والا فعملها ويرأ
كفيل بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه
عن كفيل فان غاب لزومه احضاره ان أمكن
وبعمل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا يطالب
كفيل بعالم ولو شرط أنه يغرمه لم تصح وفي
الصيغة لفظ يشتر بالتزام كضمنت دينك
عليه أو تعجأته أو تقادته أو تكلفت ببذنه
أو أنا بالمال أو بإحضار الشخص ضامن
أو كفيل ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا
بتعاقب وتأقيب ولو كفل وأجل احضارا
بمعلوم صح كضمان حال مؤجلاته وعكسه
ولا يلزم تعجيل والمستحق مطالبه ضامن
وأصيل ولو برئ برئ ضامن ولا عكس في
إبراء ولو مات أحدهما حل عليه واذا ضامن
باذن مطالبه أصيل بتخليصه بأداء
طوب ورجوع عليه ولو صالح عن الدين
بما دونه لم يرجع الا بما غرم ومن أدى
دين غيره باذن ولا ضمان رجوع ثم انما
يرجع مؤذنا أو شهدا بآداء ولو رجلا
ليخلف معه أو أدى بحضرة مدين أو صدقه
دائن * (كتاب الشركة) *

هي شركة أبداً بأن يشتر كالبيكون بينهما
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما

أو أبطائها أو أخرجهما منها انزل فان عزله وهو غائب انزل في الحال وفي قول لاحق يبلغه
الخبر ولو قال عزات نفسي أو رددت الوكالة انزل وينزل بخروج أحدهما عن أهلية
التصرف بموت أو جنون أو كذا انما في الاصح وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل
وانكار الوكيل الوكالة لتسيان أو اغراض في الانقضاء ليس بعزل فان تعمد ولا عوض انزل
واذا اختلفا في أصلها أو صفتها بأن قال وكنتي في البيع نسبة أو الشراء بعشر بن فقال بل
نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم أن الموكل أمره وقال بل
بعشرة وحلف فان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد أو قال بعده اشترى به افلان والمال
له وصدقه البائع فالبائع باطل وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل
وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البائع في الاصح وان صدقه
بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل يقول للوكيل ان
كنت أمرتك بعشرين فقد بعتهما ما هو يقول هو اشترى لتحلله ولو قال أثبت بالتصرف
المأذون فيه وأنكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تاف المال مقبول
بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان يحسم فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول
صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن وتلف وأنكر
الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو وكاه بفضاء دين
فقال فضيته وأنكر المستحق صدق المستحق بيمينه والا طهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل
الابينة وقيم البتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لو كفل
ولا مودع أن يقول بعد طلب المسالك لا أرد المال الا بشهادتي في الاصح وللغاصب ومن لا يقبل
قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكنتي المستحق بقض ماله عندك من دين أو عين وصدقه فله
دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الابينة على وكالته ولو قال أحالي عليك وصدقه وجب الدفع
في الاصح (قلت) وان قال أنا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله أعلم

* (كتاب الاقرار) * يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي والجنون لاغ فان ادعى البلوغ
بالاحتمال مع الامكان صدق ولا يخلف وان ادعاه بالسن طوباب بينة والسفيه والمفلس سبق
حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو أقر بدين جنابة لا توجب عقوبة
فكذبه السيد تعلق بدمته دون رقبته وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن
مأذون له في التجارة ويقبل ان كان ويؤدى من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض
الموت لاجنبى وكذا الوارث على المذهب ولو أقر في صحة بدين وفي مرضه لا تحل يقدم الاول
ولو أقر في صحته أو مرضه وأقر وارثه بعد موته لا تحل يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار
مكره وبشرط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال له هذه الدابة على كذا فاعفوان قال
بسيها بالمالكها وجب ولو قال لحلي هذا كذا بآث أو وصية لزمه وان أسنده الى جهة لا تمكن في
حقه فاعفوان اطلق صح في الاظهر واذا كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الاصح فان
رجع المقر في حال تكذيبه وقال غاطت قبل قوله في الاصح * (فصل) * قوله لزيد كذا صيغة
اقرار وقوله على وفي ذمتي للدين ومعنى وعندى للعين ولو قال لي عليك ألف فقال زنت أو أخذ
أو زنه أو خذه أو ائتم عليه أو اجهله في كسبه فاس باقر او لو قال بلى أو نعم أو صدقت
أو أبرأني منه أو قضيته أو أأقر به فهو اقرار ولو قال أنا مقر أو أنا مقر به فليس باقرار ولو قال
أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فاقرا وفي نعم وجهه ولو قال اقض الالف الذي لي عليك فقال

وعليه ما باقرم ووجهه ليكون بينهما ما يشترى به لهما وعنايت وهي العجبة وأركانها اقرار ومعه ود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ

يشعر بأذن في تجارة وفي العاقرين أهلية توكيل (٥٤) وتوكل وفي المعقود عليه كونه مثليا خلط قبل عقد بحيث لا يتغير أو مشاعا لانساق

ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصلحة بحال ونقد بالذ لا يبيع بثمن مثل ونم راغب بأز يد ولا يسافر به ولا يبعه بلا إذن ولكل فمسخها وينعزلان بما ينعزل به الوكيل لا عزل بعزله لا آخر والرج والخسر بقدر المالين وان شرطان لافه وتفسده فاسكل على الآخر أجرة عمله ونفذ التصرف والشريك كدود وحاف في اشتريته أو ان ما يبدى أولي الشركة لا في افتسحنا وصارلى

* (كتاب الوكالة) * أو كاتم وكل ووكيل وكل فيه وصيغة شرط في الموكل صحة مباشرة الموكل فيه غالباً فيصح توكيل ولى وفي الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه غالباً وتعيينه وفي الموكل فيه أن يملكه الموكل فلا يصح في بيع ماسميا ماله وعلاق من سينسكه بالاتباع وأن يقبل نيابة فيصح في عقد وفسخ وقبض واقباض وخصومة وتلك مباح واستيفاء عقوبة لا أقرار والتقاط وعيادة الا في نسك ودفع نحو زكاة وذبح نحو أخحسية ولا شهادة ونحو ظهار وعين وأن يكون مع الوكيل وجهه كبيع أمواله ومتى أوفى لا نحو وكل أوروى ويجب في شراء عبد بيان نوعه ودار بيان محله وسكة لا ثم وفي الصيغة لفظ موكل بشعر برضاه كوكالك أو بعب وصح تأقيتها وتعليق لاهل والاله زل ولو قال وكالك ومتى عزل لك فانت وكيلي فصح فانت عزله لم يصروك ولا ونفذ تصرفه * (فصل) * الوكيل بالبيع مطلقا كالشريك فلا يبيع بثمن مثل ونم راغب بأز يد وبغيب فاحش فلو خالف وسلم ضمن ولو وكاله لبيع مع وجلا صح وجل مطابق أجل على عرف ولا يبيع لنفسه وموليه وله قبض عن حال ثم يسلم المبيع فان سلم قبله ضمن وليس لو وكيل بشراء شراهم عيب فان اشتراه جاهلا وقع للموكل ولكل والشراء في الذمة رده لان وضى موكل أو اشتري بعين ماله فلا يرد ووكيل ولو وكيل توكيل بلا إذن فيما لا يتأتى منه واذا وكل باذن فالشأن في وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال وكل هنك فوكيل

نعم أو أقصى غدا أو أمهاني يوما أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد فاقرا في الاصح * (فصل) * يشترط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر فلو قال دارى أو ثوبى أو ديني الذي على زيد لم يرد وهو لغو ولو قال هذا لفلان وكان ملكا لى الى أن أقررت به فأول كلامه اقرار وآخر لغو وليكن المقر به في يد المقر ليس لم بالقرار لانه قوله فلو أقر ولم يكن في يده ثم صار عمل بقتضى الاقرار فلو أقر بجزءه عبد في يد غيره ثم اشتراه حكم بجزءه ثم ان كان قال هو حر الاصل ففسر انه افتداه وان قال أعتقه فافتداه من جهةه وبيع من جهة البائع على المذهب فيثبت فيه الخياران للبائع فقط ويصح الاقرار بالجهول فاذا قال له على شئ قبل تفسيره بكل ما يتقول وان قل ولو فسر بما لا يتقول لكانه من جنسه كعبسة حنطة أو بما يحتمل اقتناؤه ككتاب معلم وسرجين قبل في الاصح ولا يقبل بما لا يقبى كتميز وركاب لا تنفع فيه ولا بعبادة ورد سلام ولو أقر بمال أو مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بمال منه وكذا بالمس متولدة في الاصح لا بكتاب وجملة مئة وقوله له كذا كقوله شئ وقوله شئ ثوبى أو كذا كذا كقولم بكر ولو قال شئ وثوبى أو كذا وكذا أو جب شيان ولو قال كذا درهم أو رفع درهم أو جره لزمه درهم والمذهب انه لو قال كذا وكذا درهم بالنصب وجب درهمان وانه لو رفع أو جره فدرهم ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال ولو قال ألف ودرهم قبل تفسيره بالالف بغير الواو لم يرد ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ولو قال الدراهم التى أقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البالد تامة الوزن والصحيح قبوله ان ذكره متصلا بمنعنه ان فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله في النص والتفسير بالمعشوشة كهبو بالناقصة ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح وان قال درهم في عشرة فان أراد المبيعة لزمه احدى عشر أو الحساب فعشرة والاد درهم * (فصل) * قال له عندى سيف في غمد أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف أو غمد فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده أو عبد على رأسه عمامة لم يلزمه العمامة على الصحيح أو دابة بسرجه أو ثوب مطر لزمه الجميع ولو قال في ميراث أبى ألف فهو اقرار على أبىه بدين ولو قال في ميراث من أبى فهو وعد به ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان وأما الثالث فان أدا به تأكيد الثانى لم يجب به شئ وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول أو أطاق في الاصح ومتى أقر بمهم كشي وثوب وطوب بالبيان فامتنع فالصحيح انه يحبس ولو بين وكذبه المقر له فليبين ولبدع والقول قول المقر في نفيه ولو أقر له بألف ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط وان اختلف القدر دخل الا فى الاكثر فلو وصفهما بصفتين مختلفتين أو أسندهما الى جهتين أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمه ولو قال له على ألف من ثمن خمر أو كلب أو ألف قضيت لزمه الالف في الاظهر ولو قال من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثنا ولو قال له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شئ على المذهب ولو قال ألف لا يلزم لزمه ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا هو ودية فقال المقر له عليه ألف آخر صدق المقر في الاظهر بيمينه فان كان قال في ذمتى أو ديناً صدق المقر له على المذهب (قلت) فاذا قبلنا التفسير بالودية فالاصح انها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الاقرار ودعوى الردوان قال له عندى أومعى ألف صدق في دعوى الودية والردو التلف قطعاً والله أعلم ولو أقر ببيع أو هبة واقباض ثم قال كان فاسدا وأقررت لظنى الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر وبرئ ولو قال هذه

تعين فلو أمره بمائة لم يبيع بأقل ولا بأزيد
انتهاه أو عين مشترى بأو بشرأ شاة
موصوفة بدينار فاشترى به شاتين بالصفة
وساونه أحداهما وقع للموكل ومتى خالفه
في بيع ماله أو شراء بعينه لغا أو شرا في ذمة
وقع للوكيل وان سمي الموكل ولا يصح
إيجاب بيعت موكل والوكيل أمين فان
تعدى ضمن ولا ينعزل وأحكام عقده
كروية ومفارقة مجلس وتقابض فيه تتعلق
به ولبايع مطالبته بمن ان قبضه والا فلا ان
كان معيناً والا طالبه ان لم يعترف بوكالته
والاطالب كلا والوكيل كضامن ولو تلف
فمن قبضه واستحق مبيع طالبه مشتر
والقرار على الموكل * (فصل) * الوكالة
جائزة ترفع حالا بعزل أحدهما وبتمعه
انكارها بالاغرض وزوال شرطه ولما
موكل ولو اختلها فيها أو قال قبل تسليمه
المبيع أو بعده بحق قبضت الثمن وتلف
أو قال أتيت بالتصرف فأنكر الموكل
حلف ولو اشترى أمة بعشرين و زعم أن
الموكل أمره فقال بل بعشرة وحلف فان
اشترى بعين مال الموكل وسماه في عقد بطل
أو بعده واشترى بها في ذمة وسماه بكسر
وصدقه البائع فكذلك والادفع للوكيل
وحلف البائع على نفي العلم ان كذبه أو سكت
وقد اشترى بالعين وسماه بعد العقد وسن
لقاض حينئذ وفق بالبائع في هذه وبالموكل
مطلقاً ليدعيها للوكيل ولو تعلّق ولو قال
قضيت الدين فأنكر مستحقه حلف ولمن
لا يصدق في أداء تأخير له شهادته ومن
ادعى أنه وكيل يقبض ماعلى زيل يجب
دفعه للابينة ويجوز ان صدقه أو أنه يحتال
به أو وارث له وصدقه واجب

* (كتاب الاقرار) * أركانه مقر ومقرله
وبه وصيغة وشرط فها لفظ يشعر بالترام
كل زيد على أو عندى كذا وعلى أو في ذمة
للدن ومعى أو عندى للعين وجوابى عليك
آف أو أيسى عليك آف يبلى أو نعم أو
أوحى أفغ الكيس أو أجد ونحوها لا يزنه

الدار لن يبدل لعمر وأوصه بتهام ز يبدل من عمر وسلمت لن يد والاطهر أن المقر يغرم قيمتها
لعمر وبالاقرار ويصح الاستثناء ان اتصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة الا عشرة العثمانية
وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف الاثني عشر بثلث قيمته دون ألف ومن المعين كهذه
الدار له الا هذا البيت أو هذه الدراهم له الا إذا الدرهم وفي المعين وجه شاذ (قلت) ولو قال
هو لأ العبد له الا واحد اقبل ورجع في البيان اليه فان ما تو الا واحد او زعم انه المستثنى
صدق بعينه على الصحيح والله أعلم * (فصل) * أقر بنسب ان ألحقه بنفسه اشترط
لصحته أن لا يكذبه الحس ولا الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره وأن يصدقه
المستلحق ان كان أهلاً للتصديق فان كان بالغاً فكذبه لم يثبت الابينة وان استلحق صغيراً
ثبت فلو بلغ وكذبه لم يطل في الاصح ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا اكسبر في الاصح
ويرنه ولو استلحق اثنتان بالغائبت لمن صدقه وحكم الصغير يأتي في القبط ان شاء الله تعالى
ولو قال لولد أمتي هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستدلال في الاظهر وكذا لو قال ولدي ولدته في
ملكى فان قال علقته به في ملكى ثبت الاستدلال فان كانت فراشاً له لحقه بالفراش من غير
استلحاق وان كانت مزروجة فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل وأما إذا ألحق النسب بغيره
كهذا أنحى أو عي فثبت نسبه من المحق به بالشروط السابقة ويشتري كون المحق به ميتاً
ولا يشترط أن لا يكون نفاه في الاصح ويشترط كون المقر وارثاً حراً والاصح أن المستلحق
لا يرث ولا يشارك المقر في حصته وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالاقرار وانه لو أقر أحد الورثين
وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب وانه لو أقر ابن حائر بأخوته مجهول فأنكر
المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول وانه اذا كان الورث الظاهر يحجب
المستلحق كما خ أقر ابن له ثبت النسب ولا وارث

* (كتاب العارية) * شرط المعير صحة تنعده وملكه المنفعة فيه برسمه متاجراً مستعير على
الصحيح وله أن يستنيب من يستوفي المنفعة له والمستعار كونه منتفعاً به مع بقائه عنه وتجاوز
اعارة جارية بخدمه امرأة أو محرم ويكره اعارة عبد مسلم لكافر والاصح اشتراط لفظ كآمرتك
أو أعرفي وبكى لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولو قال أعرتك لعلفاه أو لتهربني فربك فهو
اجارة فاسدة توجب أحرة المثل وموتة الرد على المستعير فان تلفت بالاستعمال ضمنه وان لم يفرط
والاصح أنه لا يضمن ما ينسحق أو ينسحق باستعمال والثالث يضمن المنسحق والمستعير من
مستأجر لا يضمن في الاصح ولو تلفت دابة في يد وكيل بعته في شغل أو في يد من سلمها اليه ليروضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الاذن فان أعار لزراعة حنطة زرعها ومثلها ان لم ينه أو اشعر لم
يزرع فوقه كحنطة ولو أطلق الزراعة صح في الاصح ويزرع ماشاء واذا استعار لبناء أو غراس
فله الزرع ولا عكس والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس وانه لا نصح اعارة الارض
مطابقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة * (فصل) * لكل منعه حارداً العارية متى شاء الا اذا
أعار لدفن فلا يرجع حتى يندرس أو المدفون واذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكر مدة ثم يرجع
ان كان شرط القلع بجانا لزمه والا فان اختار المستعير القلع فلع ولا يلزمه تسوية الارض في
الاصح (قلت) الاصح يلزمه والله أعلم وان لم يتجر لم يعلق بجانا بل للمعير الخيار بين أن يبقيه
بأجرة أو يعلق ويضمن أرض النقص قيل أو يملكه بغيره فان لم يتجر لم يعلق بجانا بل
المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها في الاصح ثم قبل ببيع الحاكم الارض وما فيها وتقسيم بينهما
والاصح أنه يعرض عنهما حتى يختاروا شيأاً وللمعير دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير
صدقت أو نامقر به أو نحوها اقرار بكتاب اقص الالف الذي لي عليك بنعم أو أفضى غداً أو أهملى

أؤخذهُ أو اخنم عليه أو اجهله في كيسك أو أئامقربه أو أؤقربه (٥٦) أو نحوها وفي المقررات لا يصح من محبي ومجنون

بغير إذن التفريح ويجوز للسقي والإصلاح في الأصح ولكل بيع ملكه وقيل ليس للمستعير
ببعضه الثالث والعارية المؤقتة كالمطابقة وفي قوله القلع فيها بما إذا رجع وإذا أغار لزراعة
ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد وإن له الاجرة فلو عـ بن مدقلم
يدرك فيها التقصير بتأخير الزراعة قلع مجانا ولو حل السبل بذرا إلى أرضه فبنت فهو لصاحب
البـ بذرو الأصح أنه يجبر على قلعـه ولو ركب دابة وقال المالكها أمر تنهيا فقال بل أحرستها
أو اختلف مالكا الأرض وزارعا كذلك فالصديق المالك على المذهب وكذا لو قال أعرتني
وقال بل غصبت مني فإن تلفت العين فقد اتفقا على الضمان لكن الأصح أن العارية تضمن
بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا بيوم القبض فإن كان ما يدهه المالك أكثر حاتف لازيادة
* (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فلو ركب دابة أو جلس على فراش
فغاصب وإن لم ينقل ولو دخل داره وأزجعه عنها أو أزجعه وقهره على الدار ولو دخل فغاصب وفي
الثانية وجهه وأولو سكن بيتا ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو دخل
بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وإن كان ولم يزجعه فغاصب النصف الدار الآن
يكون ضعيلا لا يعد مستوليا على صاحب الدار وعلى الغاصب الردفان تلف عنده ضمنه
ولو أتلف مالا في يده ما يملكه ضمنه ولو فزع رأس زرقه ما روج على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو
منسوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وإن سقط بعرض ربح لم يضمن ولو فزع قطع
طائر وهيجه فمأرض ضمن وإن اقتصر على الفخ فالظهور أنه إذا طار في الحال ضمن وإن وقف ثم
طار فلا والأيدي المترتبة على يد الغاصب أي ضمان جهل صاحبها الغصب ثم إن علم
فكغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده وكذا إن جهل وكانت يده في أصلها يد
ضمان كالعارية وإن كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب ومقتضى أتلف الأئمة ضمن
الغاصب مستقلة به فالقرار عليه معاطا وإن جهل الغاصب عليه بأن قدم له طعاما فغصوبا
ضيافة فأكله فكذلك في الظهور وعلى هذا الوقوم لما سلكه فأكله برئ الغاصب

* (فصل) * تضمن نفس الرقيق بقيمة تلف أو تلف تحت يد عادية وأبعاضه التي لا يتعدأ رأسها
من الحر بما ينقص من قيمته وكذا المقدرة إن تلفت وإن أتلقت فكذلك في القديم وعلى الجديد
تتقدم من الرقيق والقيمة فيه كالدينة في الحر ففي يده نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره
مثلي ومتقوم والأصح أن المثل ما حصره كيل أو وزن أو جازا السلم فيه كجم ورا ب ونحاس وتبر
ومسل وكافور وقطن وعنب ودقيق لا غالبية ومجنون فيضمن المثل بمثله تلف أو أتلقت فان تعذر
فالقيمة والأصح أن المنة برأقصى قيمة من وقت الغصب إلى تعذر المثل ولو نقل الغصوب المثل
إلى بلد آخر فلا مالكا أن يكافه رده وإن طال به بالقيمة في الحال فإذا ردها فان تلف في البلد
المنقول إليه طال به المثل في أي البلدين شاء فإن فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة
ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح أنه إن كان لادونه لنقله كالمقدلة مطالبته بالمثل
والإفلامطالبة بالمثل بل يغرمه قيمة بلد التلف وأما المتقوم فيضمن بأقصى قيمة من الغصب
إلى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فإن جـ بن وتلف بسرابة فالواجب الأقصى
أيضا ولا تضمن الخمر ولا تراق على ذمي الآن يظهر شرهما أو بيهما وترد عليه إن بقيت العين
وكذا الخمر إذا غصبت من مسلم والأصنام وآلات الملاحى لا يجب في إعطائها شي والأصح
أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف فان عجز المنكر عن رعايته هذا
الحال منع صاحب المنكر أباطاله كيف تيسر وتضمن منفعة الدار والعباد ونحوهما بالتفويت

ومكره فإن ادعى بلوغا لمناه يمكن صدق ولا
يحاف أو بن كلف يئنه والسفيه والمفلس
مرحكهم ما وقبل اقرار رقيق بموجب
عقوبة وبدن جنابة ويتعلق بدمته
فقط إن لم يصدق سيد وقبل عليه بدن تجارة
إذن له فيها وإقرار مريض ولو ارث ولا يقدم
إقرار صحته ولا مورث في المقرلة أهلية
استحقاق فلا يصح لاداة فان قال بسببها
لفلان مع كمل هندوان أسند لجهة لا
يمكن في حقه وعدمه تكذيبه وفي المقرية أن
لا يكون للمقر فقله داري أو ديني لعمر و
لغول هذا فلان وكان لي إلى أن أقررت به
وأن يكون بيده ولو ما سلا فلو أقر بحرية
شخص ثم اشتراه حكم بها وإن كان اشتراؤه
اقتداء من جهة ويبيع من جهة البائع فله
الخيار و مع مجبول فلو قال على شيء أو كذا
قبل تفسيره بغير عباد فورد سلام ونجس
لا يقتني ولو أقر بمال وان وصفه بنوع عظام
قبل تفسيره بمائل منه وبمستولدة ولو قال
شيء أو كذا كذا لزمه شيء أو شيء أو شيء أو
كذا وكذا فاشيان أو كذا درهم مرفع أو
نوب أو جـ أو سكوت أو كذا كذا درهم
بها أو كذا أو كذا درهم بلانصب قدرهم
أو بد قدرهم أن ألف ودرهم قبل تفسير
الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون
درهما فالكل درهم أو الدرهم التي أقررت
بها ناقصة الوزن أو مغشوشة فان كانت
درهما البلد كذلك أو وصله قبل أو درهم في
عشر فأن أراد مية فأحد عشر أو حسابا
عرفه عشرة أو لا قدرهم * (فصل) * قال
له عندى سيف أو نذ في طرف أو عبد
عليه ثوب لم يلزمه الظرف والثوب أو عكسه
لزمه فقط أوداة بسرجهما أو ثوب مطرز
لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف فآثار على
أبيه بدن أو ميراثي من أبي فوعده به أو
على درهم درهم لزمه درهم أو درهم
قدرهم أن أو درهم درهم فثلاثة إلا أن
قوى بالثالث تأكيد الثاني فدرهمان وثق

أقر بهم كتب وطول ببيانه فأبي حبس ولو بين وكذبه المقرلة فليبين وليبدع ويخلف المقر على نفسه ولو أقر بألف والقنوات

وبألف غائف ولو اختلف قدره فلا كثر قلوه مذكر جمع لزماء ولو قال له على ألف (٥٧) فضيته أو لا تلزم أو من ثمن نحو خر لزمه أو من ثمن

نحو عبد لم أقضه قبل أوعاق فلا شيء وحاف
مقر في على أو عدى أو معى ألف ونسره
بوديعة فقال لي عليك ألف آخر وفي دعواه
تلفا ورده ومقر له في قوله في ذمتي أو
دين أو لوقر ببيع أو هبة وقبض فادعى
فساده لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل
حلف المقر وبطل أو قال هذا زيد لمعرو
أو غصبته من زيد بل من عمر وسلم لزيد
وغيره بدله لعمر ووضح استثناء نواه قبل
فراغ لاقرار واتصل ولم يستغرق ولا يجمع
في استغراق وهو من اثبات نفي أو عكسه فلو
قال له على عشرة أو اتسعة أو ثمانية لزمه
تسعة ووضح من غير جنسه كألف درهم إلا
قوبان بين ثوب قيمته دون ألف ومن
معين كهذه الدار له الأهل البيت أو هؤلاء
العبد الواحد أو حلف في بيانه * (فصل)
أقر بنسب فان ألحقه بنفسه شرط إمكان
وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان
أهلا لحق من صدقه وأتمته ان كانت غراشا
فولد لها صاحبها والأفان قال هـ ذا ولدي
ثبت نسب به لا يولد أو وعلقت به في ماله
ثبته أو ان ألحقه بغيره كهذا أخي أو معي
شرط مع ما مكره كون المحقق به رجلا ميتا وان
نفاه أو كون المقر لولاه عليه وكونه وارثا
حائرا فلو أقر أحد حائزين بثالث دون
الآخر ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب أو ابن
حائز بائع فأنكر نسب به لم يؤثر ولو أقر بمن
يحجبه كأخ أقر بابن ثبت النسب لا الأثر
* (كتاب العارية) * أركانها مستعير
ومعار وصيغة ومعير وشرط فيه مافى
مقرض وملكه المنفعة كمكثرا لاستعير
وفي المستعير تعيين وإطلاق تصرف وله
إتابة من يستوفيه وفي المعار انتفاع مباح
مع بقائه وتكره استعاره وأعادة فرع أصله
لخدمة وكافر مسلما وفي الصيغة لفظ
مستعير بالأذن في الانتفاع كأعرتك أو
بها له كأعرتي مع اللفظ الآخر أو فـ له

والغوات في يد عادية ولا تضمن منفعة البضع إلا بطريق وكذا منعه بدنه الحرفي الأصح وإذا
نقص الغصوب بغير استئصال وجب الارش مع الاجرة وكذا لو نقص به بأن يلى الثوب في
الأصح * (فصل) * ادعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فإذا حلف غرمه
المالك في الأصح ولو اختلفا في قيمته أو الثياب التي على العبد المغصوب أو في عيب خلق صدق
الغاصب بيمينه وفي عيب حادث صدق المالك بيمينه في الأصح ولورده ناقص القيمة لم يلزمه شيء
ولو غصب ثوبا بقيمة عشرة فصارت بالرخص درهمان ثم أبسه فابلا فصارت نصف درهم فرد له لزمه
خسسته وهي قسط التالف من أقصى القيم (فان) ولو غصب ثوبين قيمتهما عشرة فبطل أحدهما
ورد الآخر وقيمته درهمان أو تلف أحدهما غصبا أو في يد مالك لزمه ثمانية في الأصح والله
أعلم ولو حدث نقص يسري إلى التالف بأن جعل الخنطة هريرة فكل التالف وفي قول برده مع
أرش النقص ولو جنى المغصوب فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالأقل من قيمته
والمال فان تلف في يده غرمه المالك وللجنى عليه تغريمه وان يتعلق بما أخذ هذه المالك ثم
يرجع المالك على الغاصب ولورد العبد إلى المالك فيبيع في الجنابة يرجع المالك بما أخذ هذه
الجنى عليه على الغاصب ولو غصب أرضا فنقل ترابها أجبره المالك على رده أو رد مثله وإعادة
الأرض كما كانت والثالث الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض ولا فلا يرد به بلا إذن في
الأصح ويقاس بما ذكرنا من البتروطمها وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرش
لكن عليه أجرة المثل لمدة الاعادة وان بقي نقص وجب أرشده معها ولو غصب زينا ونحوه
وأغسله فأنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الذهب في الأصح وان نقصت القيمة فقط
لزمه الارش وان نقصت غرم الذهب ورد الباقي مع أرشه ان كان نقص القيمة أكثر والأصح
أن السمين لا يجبر بنقص هزال قبله وان تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان وتعلم صنعة لا يجبر
نسيان أخرى قطعا ولو غصب عصير افتخر ثم تخال فالأصح أن الخلل للمالك وعلى الغاصب
الارش ان كان الخلل أنقص قيمة ولو غصب خمر افتخلت أو جلد ممتعة ندبغه فالأصح أن الخلل
والجلد للمغصوب منه * (فصل) * زيادة المغصوب ان كانت أثار محضا كقصارة فلا شيء
للاصاحب بسببه والمالك تكليفه رده كما كان ان أمكن وأرش النقص وان كانت عينه كبنائه
وغراس كف القاع وان صبغ الثوب بصبغه وأمكن فعله أجبر عليه في الأصح وان لم يمكن
فان لم ترد قيمته فلا شيء للغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان زادت اشترى كافي ولو خاها
المغصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه وان شق فان تعذر فالذهب انه كالتالف فله تغريمه وللغاصب
أن يعطيه من غير المخلوط ولو غصب خشبة وبني عليها آخر جرت ولو أدرجها في سفينة فكذلك
الآن يخاف تلف نفس أو مال معصومين ولو وطئ المغصوبه عالميا بالتحريم حدودا جهل فلا
حد وفي الحالين يجب المهر إلا أن تطاوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحدان علمت وطء
المشتري من الغاصب كوطئ في الحدود والمهر فان غرمه لم يرجع به على الغاصب في الاظهر وان
أجبل عالميا بالتحريم فالولد الرقيق غير نسيب وان جهل فخر نسيب وعليه قيمته يوم الانفصال
ويرجع به المشتري على الغاصب ولو تلف المغصوب عند المشتري وغرمه لم يرجع به وكذا
لو تعيب عنده في الاظهر ولا يرجع بغرم منفعة استوفاه في الاظهر ويرجع بغرم ما تلف
عنده وبأرش نقص بنائه وغراسه اذا انقص في الأصح وكل مال وغرمه المشتري يرجع به ولو
غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري وما لا فبر جمع (فان) وكل من اتبعت يده على يد
الغاصب فكالمشتري والله أعلم * (كتاب الشفعة) *

ن نحومكثر كفاف في شغل مالك وله انتفاع مأذون (٥٨) ومثله ضرر الانهزام في زراعة برزوخه وشعبير الاكسدة ولبنة ماء أو غرض برزخ

لا تثبت في منقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعه أو كذا ان لم يؤثر في الاصح ولا شفعة في
حجرة بنيت على سقف غير مشترك وكذا مشترك في الاصح وكل ما لو قسم بطلت منفعته
المقصودة كحمام ورحى لاشفعة فيه في الاصح ولا شفعة للشريك ولو باع دار وله شريك في
ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو أمكن
فتح باب الى شارع والافلا وانما تثبت فيما ملك بمعاوضته لمكلا لا زماما تخرج عن ملك الشفيع
كبيع ومهر وعوض خلع وصالح دم ونجوم وأجر قور أو مال سلم ولو شرط في البيع الخيار
لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر له يؤخذ
ان قلنا الملك للمشتري والافلا ولو وجد المشتري بالشفع عيبا أو أراد دره بالعيب وأراد
الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا ظهر راجبة الشفيع ولو اشترى اثنتان دارا أو بعضهما فلا
شفعة لاحدهما على الآخر ولو كان للمشتري شرك في الأرض فلا يصح أن الشريك لا يأخذ
كل المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور
المشتري ويشترط لفظا من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك اتمام تسليم
العوض الى المشتري فإذا تسلمه أو أزمه القاضي التمس ملك الشفيع الشفيع وامارضا
المشتري يكون العوض في ذمته واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت
حقه فيملك به في الاصح ولا يملك شفعا لم يره الشفيع على المذهب * (فصل) * ان
اشترى بمشئلى أخذته الشفيع عنه له أو بمشئوم ببيعته يوم البيع وتيسل يوم استقراره
بانقطاع الخيار أو بمشئول فلا ظهر أنه يخبر بين أن يجعل ويأخذ في الحال أو يصبر الى
الحل ويأخذ ولو يبيع شفص وغيره أخذ به بحسبته من القيمة ويؤخذ المهور ومهر مثلها
وكذا عوض الخراج ولو اشترى بجزاف وتأف امتنع الاخذ فان عين الشفيع قد روافل
المشتري لم يكن معلوم القدر حاف على نفي العلم وان ادعى علم ولم يعين قدر لم نسمع دعواه في
الاصح واذا ظهر الثمن مستحقا فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا بدل وبقيما وان دفع
الشفيع مستحقا لم يطل شفعتان جهل وكذا ان علم في الاصح وتصرف المشتري في الشقص
كبيع ووقف واجاره صحيح والشفيع نقض مالا شفعة فيه كالوقف وأخذتو بخير فباعه شفعة
كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينفضه ويأخذ بالاول ولو اخذت الشفيع والشفيع
في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطاب شريكا فان اعترف الشريك
بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة وسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بنقصه وان اعترف فهل
يترك في يد الشفيع أم يأخذ القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نطاه به ولو اسحق
الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرأس ولو باع أحد الشريكين نصف
حصته لرجل ثم باقها لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم والاصح أنه ان عفا عن
النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والافلا والاصح انه لو عفا أحد شفيعين
سقط حقه وبخير الآخرين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصا على حصته وأن الواحد
اذا أسقط بعض حقه سقط كله ولو حضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر
الغائب شاركه والاصح أن له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب ولو اشترى بشفعة الشفيع أخذ
نصيبه ونصيب أحدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد البائعين في الاصح
والاظهر أن الشفعة على الفور فاذا علم الشفيع بالبيع فليبادر على العادة فان كان مريضا
أو غائبا عن بلد المشتري أو غائبا من عدو فليوكل ان قدره والا فليشهد على الطالب فان ترك

لا عكسه ولبنة ماء لا يغرس وعكسه وان أطلق
الزراعة صح وزرع ماشاء لا اعارة تعدد
جهة بل يعين أو يعهم * (فصل) * لكل
رجوع بشرط في بعض كدفن فانما
يرجع قبل المواراة أو بعد اندراس وان
أغار لبناء أو غراس ولو الى مدة ثم رجع
فان شرط قاعله ولزمه والافان اختاره قاع مجانا
ولزمه تسوية الأرض والاخذ برمي بين
ملكه ببيعته وقاعه بأرض وتبقيته بأجرة
فان لم يختر كحى يختار أحدهما والمهر
دخولها وانتفاع بها ولو استعمل دخولها
لا صلاح ولا بكل بيع ملكه واذا رجع قبل
ادراك زرعه لم يعد قاعله لزمه تبقيته اليه
بأجرة ولو عين مدته لم يدرك فيها التصدير قلع
مجانا كالحل نحو سبل بذرا الى أرضه فثبت
ولو قال بن يديه عين أعتني فقال مالكها
أحرتك أو غصبتني ومضت مدته لها أجرة
صدق فان تلفت في الثانية أخذت قيمة وقت
تلف بلا عين فان كانت دون أقصى قيمه
حالف للرائد * (كتاب الغصب) *
هو استيلاء على حق غير بلا حق كركوبه
دابة غيره وجلسه على فراشه وازعاجه عن
داره ودخوله لها بقصد استيلاء فان كان
المالك فيها لم يرتفعه فغاصب لنصفها ان
عدم استوليا ولو منع المالك بيتا منها فغاصب
له فقط وعلى الغاصب رد ضمان بمثل تلف
كما لو أتاه به بد مال كاه أو فخر فمار وحان فخرج
ما فيه بالفتح أو منصوصا فسقط به وخرج
ما فيه أو بابا عن غير مجر كطير فذهب حالا
وضمن أخذ منصوصا بالقرارة عليه ان
تلف عنده الا ان جهل ويذه أمانة بلا اتهام
كوديعة فعكسه ومتى أتلف فالقرارة عليه
وان جهل الغاصب عليه لا غرضه كأن قدم
له طعاما فأكاه فلو قدمه لملكه فأكاه برئ
* (فصل) * بضم مغصوب بمتقوم تلف
بأقصى قيمه من غصب الى تلف وأبعضه بما
نقص منه الا ان تلفت من رقيق ولها مقدار
من حرقا أكثر الامر من مثلي وهو ما حصره

كيل أو وزن وجاز سلمه كلعوز اب ونحوه وسئل وقطن ودقيق يخته في أي مكان حل به المتلى فان قدف بأقصى قيم المكان من المقدور

المقدور عليه منهما بطل حقه في الاظهر فلو كان في صلاة أو حمام أو طعام فله الانعام ولو أخر
وقال لم أصدق الخبز لم يعذر ان أخره عدلان وكذا نكاح في الاصح ويعذر ان أخره من لا يقبل
خبره ولو أخره بالبيع بألف فترك فإن بخمسمائة بقي حقه وان بان بأكثر بطل ولو لقي
المشتري فسلم عليه أو قال بورك الله في صفحتك لم يبطل وفي الدعاء وجهه ولو باع الشئ بغير حصة
جاهل بالشفعة الاصح بطلانها * (كتاب القراض) *
القراض والمضاربة أن يدفع اليه المال لينجز فيه والربح مشترك ويشترط لصحته كون المال
دراهم أو ذنانير خاصة فلا يجوز على تبرؤ وحل ومغشوش وعروض ومعاينة ما وقيل يجوز
على احدى الصرتين ومسلم الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك ولا عمله معه
وجوز بشرط عمل غلام المالك معه على الصحيح ووظيفة العامل التجارة وتوابعها كنشر الثياب
وطبخها فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غزل ينسجه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز
أن يشترط عليه شراء متاع معين أو نوع يندرج وجوده أو معاملة شخص ولا يشترط بيان مدة
القراض فلو ذكر مدة فممنوعه التصرف به فسد فساد وان منعته الشراء به فسد فساد في
الاصح ويشترط اختصاصه بما بالربح واشترى كهمافيه ولو قال قارضتلك على أن كل الربح
للك فقراض فاسد وقيل قراض صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد وقيل باضع وكونه معلوما
بالجزئية فلو قال لي أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد أو بيننا فالاصح الصحة ويكون نصفين ولو قال
لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح ولو شرط لاحده ما عشرة
أو ربع نصف فسد * (فصل) * يشترط استحباب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل بشرطهما
كوكيل وموكل ولو قارض العامل آخر باذن المالك اشاركه في العمل والربح لم يحرز في
الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب فان اشترى في الذمة وتلانا بالجد
فالربح للعامل الاول في الاصح وعليه لثاني أجرته وقيل هو لثاني وان اشترى بهين مال
القراض فباطل ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضلا أو متساويا أو الاثنين واحدا
والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال واذا فسد القراض نفذ تصرف العامل والربح
للمالك وعليه للعامل أجرته مثل عمله اذا قال قارضتلك وجميع الربح لي فلا شيء له في الاصح
ويتصرف العامل محتاطا لا بغيره ولا نسبة بلا إذن وله البيع بعرض وله الرد بغيره بغيره
مصلحة فان اقتضت الامساك فلا في الاصح وللمالك الرد فان اختلفا فعلى المصلحة ولا يعمل
المالك ولا يشترى للقراض بأكثر من رأس المال ولا من يعتق على المالك بغير اذنه وكذا
زوجيه في الاصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال بلا
إذن ولا ينفق منه على نفسه حضرا وكذا سفر في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كطلى الثوب
ووزن الخفيف كذهب ومساك لا الامتعة الثقيلة ونحوه وما لا يلزمه الاستحجار عليه والاظهر
أن العامل يملك حصته من الربح بالنسبة لا بالظاهر ونحوه الشجر والنتاج وكسب الرقيق
والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالربح
محسوب من الربح ما أمكن ويجوز به وكذا تلف بعضه بأفة أو غصب أو سرقة بعد تصرف
العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه فن رأس المال في الاصح * (فصل) * لكل
فسخه ولو مات أحدهما أو جن أو أنجى عليه انفسخ ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسح أحدهما
وتنضيض رأس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح ولو استرد المالك
بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي وان استرد بعد الربح فالسرد شائع

المثلث فله مطالبته بثلثه في غير المكان ان لم يكن لنقله
مؤنة وأمن والا فبأقصى قيم المكان ويضمن
متقوم أثلف بالاغصب ببقية وقت تلف
فان تلف بسريره جنازة فبالأقصى والغيران
مسكر على ذمي لم يظهر وورده عليه كحترم
على مسلم ولا شيء في ابطال أسنانه وآلاته
وتفصيل بلا كسر فان عجزاً بطلها كيف
تبسرو ويضمن في غصب منفعة ما بوجرا لاجرا
فبفتوى كبيع ونحو مسجد * (فصل) *
يحلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رقيق
وعيب خاق ولورده ناقص قيمة فلا شيء ولو
غصب ثوبا بقيته عشرة فصار برخص
درهما ثم باس نصفه ورده مع خمسة وأتلف
أحد خفين مغصوب بقيتهما عشرة وقيمة
الباقى درهمان لزمه ثمانية كالأثافي بيد
مالكه ولو حدث نقص يسرى لتلف كأن
جعل البرهريسة فككاف ولو جنى
مغصوب فتعلق برقيقته مال فداه الغاصب
بالاقل من قيمته والمال فان تلف في يده
غرمه المالك وللجاني عليه أخذ حقه مما
أخذ المالك ثم رجع المالك على الغاصب
كالمورد فيبيع في الجناية ولو غصب أرضا
فنقل ترابها رده أو مثله كما كان بطل أو
لغرضه وعليه أجره مدة زرع أرض نقص
ولو غصب دهنًا أو غصلا فنفقت عينه رده
وغرم الذاهب أو قيمته لزمه أرض أوهما
غرم الذاهب ورد الباقي مع أرض نقصه
ولا يجبر سمي نقص هزال ولا يجبر لتسليمان
صنعة تتركها لا تعلم أخرى ولو غصب عصيرا
فتخمر ثم تخال رده مع أرض أو خرافات
أو جلد مبيته فدفعه ردهما * (فصل) *
زيادة الغصب ان كانت أثرا كقصارة فلا
شيء لغاصب وأزالها ان أمكن بطل أو
لغرضه ولزمه أرض نقص أو عينها كبناء
وغراس كاف القلع والأرض وان صبغ
الثوب بصبغة وأمكن فله كلفه والأفان
نقصت قيمته لزمه أرض أو زادت اشترى
ولو خلط مغصوب بغيره وأمكن تمييزه لزمه
والأف كالف وله أن يعطيه منه ان خلطه بثلثه
أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلف انخرجهما ولو طوى مغصوبه حدزان منهما

وعليه قيمته وقت انقصه حيا ويرجع
 ٤- إلى الغاصب بمساو بأرش نقص بنائه
 وغرامه لا يغرم ما تلف أو تعيب عنده أو
 منفعة استوفاه وكل ما لو غرمه يرجع به
 لو غرمه انفاص لم يرجع به وما لا يرجع
 ومن انبت يده على يد غاصب فكم مشـ ثـ
 * (كتاب الشفعة) * أو كأنها آخذ
 وما أخذ منه وما أخذ بشرط فيه أن يكون
 أرضا ابتاعها غير نحو ميراث غني عنه وأن
 يملك بعوض كبيع ومهر وعوض خلع
 وصح دم وأن لا يسل نفعه المقصود لو قسم
 كطاحون وحمام كبير وفي الآخذ
 كونه شريكا وفي المأخوذ منه تأخر سبب
 ملكه عن سبب ملك الآخذ فلو ثبت
 خيار لبائع لم تثبت الإبدال ومـ أو لمـ شـ ثـ
 ففقط ثبت ولا يردي برضى به الشفيع
 ولو كان لمـ شـ ثـ حصة اشترك مع الشفيع
 ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضو رثن
 ولا مشـ ثـ و شرط في تلك جهار وفي شفيع
 الشقص ولغضا يشعر به كملك أو أخذت
 بالشفعة مع قبض مشـ ثـ الثمن أو رضاه
 بنعمة شفيع ولا ر بأحكامه هـ * (فصل) *
 يأخذ في مثلي مثله ومنقوم بيمينه وقت
 العقد وخبر في مؤجل بين تجيل مع أخذ
 حال أو صبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص
 وغيره أخذ بحصته من الثمن ويتمتع أخذ
 بجهل ثمن فان ادعى علم مشـ ثـ قدره ولم يمينه
 لم تسمع وحلف مشـ ثـ في جهله لا وقدره
 وعدم الشركة والشراء فان أقر البائع
 بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن له ان لم يقر
 بقبضه والترك بيد الشفيع وإذا استحق
 فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا
 أبدل وبقيا وإذا دفع الشفيع مستحقا لم
 تبطل وإن علم ولمـ شـ ثـ تصرف في الشقص
 والشفيع فسخه بأخذ أو أخذ بحافيه شفعة
 ولو استخفها جاع أخذ وبقدر الحصة ولو
 باع أحد شريكين بعض حصته لـ جـ لـ ثم
 باقيا الآخذ فـ الشفعة في الأول للشريك القديم
 فان علمنا شركة المشتري الأول في الثاني ولو علمنا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل أو تركه أو حضر آخر إلى

ربحاً ورأس مال مثله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال
 فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وبقية من رأس المال وان استرد
 بعد الحسرة فالحسرة موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد ولو ربح بعد ذلك
 مثله المال مائة والحسرة عشرون ثم استرد عشرين فربح العشرين حصة المسترد ويعود
 رأس المال إلى خمسة وسبعين ويصدق العامل بيمينه في قوله لم أربح أو لم أربح الكذا أو
 اشترت هذا القراض أولى أو لم تنهني عن شراء كذا وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا
 دعوى الرد في الأصح ولو اختلاني المشروط له تحالوا له أجرة المثل * (كتاب المساقاة) *
 تصح من جائز التصرف ولصبي ومجنون بل ولاية وموردها النخل والعنب وجوزها القديم في
 سائر الأشجار المثمرة ولا تصح الحاضرة وهي عمل الأرض لبعض ما يخرج منها والزمن العامل
 ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك فلو كان بين النخل بياض صححت المزارعة عليه
 مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسافر إذا النخل بالسقي والبياض بالمعاملة
 والأصح أنه يشترط أن لا يخل بينهما وأن لا يقدم المزارعة وان كثير البياض كقالبه وأنه
 لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع وأنه لا يجوز أن يجازي بعا المساقاة فان
 أفردت أرض بالمزارعة فالملك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلانه وطريق جعل
 الغلة لهم أو لأجرة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر وبغيره نصف الأرض
 أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض ليزرع النصف الآخر في النصف الآخر من
 الأرض * (فصل) * يشترط تخصيص الثمر بهما واشتركا كما فيه والعلم بالنسيين
 بالجزئية كالقراض والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقاه على
 ودى لبغرسه ويكون الشجر لهما لم يجز ولو كان مغروسا وشرط له جزأ من الثمر على العمل
 فان قدر له مدة يثمر فيها غلبه الصالح والفلا وقيل ان تمارض الاحتمالان صح وله مساقاة شريكه
 في الشجر إذا شرط له زيادة على حصته ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس
 العمل أو أن ينفرد بالعمل وبالد في الحديقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر
 ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الأصح ومـ يفتن ساقية على هذا النخل بكذا أو سلمته
 الملك لتعتهده ويشترط القبول دون تفصيل الأعمال ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف
 الغالب وعلى العامل ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واسترادنه مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية
 ثمروا صلاح الاجادين التي يثبت فيها الماء وتلحق وتحمية وحشيش وقضبان مضره وتعرش
 جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجذاذه وتجفيفه في الأصح وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر
 كل سنة كبناء الحيطان وحفر ثم رجدي دفع إلى المالك والمساقاة لازمة فلو هرب العامل قبل
 الفراغ وأتم المالك ثم جاع باقي استحقاق العامل والاستأجر الحالك عليهم من ثمنه وان لم
 يقدر على الحالك ما شهد على الاتفاق ان أراد الرجوع ولو مان وخلف تركه أتم الوارث
 العمل منها وله أن يتم العمل بنفسه أو بـ له ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف فان لم يتحفظ
 به استؤجر من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقا فله العامل على المساقاة أجرة المثل

* (كتاب الاجارة) *

شرطهما كبايع ومشتري والصيغة أجزلتك هذا أو أكررتك أو ملكتك منافع سنة بكذا
 فيقول قبالت أو استأجرت أو أكثر يت والا حان عقاده بقوله أجزلتك منفعته أو منعه بقوله
 بعنك منفعته وهي قسمان واردة على عين كاجارة العتار ودابة أو شخص معينين وعلى الذمة

حضور الغائب أو أخذ الكل فإذا حضر الغائب شاركه في ثمن الشفعة بتعدد (٦١) الصفة أو الشقص وطلبها كدبيع لافي الشهاد

في طريقه أو تركه فيلزم له - ذنوق كبل
فالشهاد فان ترك مقدوره منه ما أو آخر
لتكذبه ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته
ولو جاحلا بالشفعة أو بعضها عالما بطل حقه
وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان بأكثر
لا بدونه أو لولي المشتري فسلم عليه أو بارك له
في صفقته * (كتاب القراض) *

أو كانه مالك وعامل وعمل ورج وصيغة
ومال وشرط فيه كونه نقدا خالصا معلوما
معينا بـ د عامل فلا يصح - على عرض
ومشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد
غيره وفي المالك مافي موكل وفي العامل مافي
وكيل وأن يستقل بالعمل وفي العمل كونه
تجارة وأن لا يضيق على العامل فلا يصح على
شراءه بطحنه ويخبزوه ويدهه وشراءه معين
ونادر ومعاملة شخص ولأن أقت فان منعه
الشراء فقط بعد مدمه صح وفي الرج كونه
لهما مدمه - لو باع جزئية فلا يصح على أن
لا حدهما الرج أو شركة أو نصيبا فيه أو
عشرة أو ربع صنف أو أن للمالك النصف
وصح في قارضتك والرج بينهما كان نصفين
وفي الصيغة مافي البيع كفارضتك

* (فصل) * قارض العامل آخر لا يشاركه
في عمل ورج لم يصح وتصرف الثاني بغير
إذن المالك غصب فان اشترى بعين مال
القراض لم يصح أو في ذمة فالرج للآول
وعليه للثاني أجرته ويجوز تعدد كل وإذا
فصد قراض صح تصرف العامل والرج
للمالك وعليه أن لم يقل والرج لي أجرته
ويتصرف ولو بغير عرض بمصلحة لا بغيره
فاحش ولا في ذمة بلا إذن وبشكل ودبيع
ان فقدت مصلحة الإبقاء فان اختلعا فاعل
بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشتري بأكثر
من مال القراض ولا زوج المالك ولا من
يعتق عليه بلا إذن فان فعل لم يصح إلا أن
بشترى في ذمة ولا يسافر بالمال بلا إذن
ولا يعم من نفسه وعمله فعل ما يعتاد كطلي
نوب ووزن خفيف كذهب وله أكثر لغيره
وبذلك حصته بقسمته للمالك ما حصل من مال قراض كثير وتناح وكسب وهو ويجوز بالرج نقص برخص أو عيب حدث أو تلف بغيره به

كاستجار دابة موصوفة وبأن يلزم ذمة خياطة أو بناء ولو قال استأجرتك لتعمل كذا
فأجرة عين وقيل ذمة ويشترط في أجرة الذمة تسليم الإحرق في المجلس وأجرة العين لا يشترط
ذلك فيها ويجوز فيها التجمل والتأجيل ان كانت في الذمة وإذا أطلقت تجملت وان كانت
معينة ملكت في الحال ويشترط كون الأجرة معلومة فلا تصح بالمعارة والعلف ولا بالسلخ بالجلد
ويطعن ببعض الدقيق أو بالتخالة ولو استأجرها لترضع رقيقا ببيعة في الحال جاز على الصحيح
وكون المنفعة متقومة فلا يصح استجار ببيع على كلمة لا تتعب وان رقت السلعة وكذا رادهم
ودنائير التزبين وكاب للصديق الأصح وكون المؤجر قادرا على تسليمها فلا يصح استجاراً بق
ومغصوب وأعمى للعفا وأرض للزراعة لأماءها دائم ولا يكفيها المظن المعتاد ويجوز أن كان لها
ماء دائم وكذلك كفها المظن المعتاد أماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الأصح
والامتناع الشرعي كالحسي فلا يصح استجار لقطع سن محبجة ولا حائض لخدمة مسجد وكذا
متكوبة لرضاع أو غيره بغير إذن الزوج في الأصح ويجوز تأجيل المنفعة في أجرة الذمة
كالزمت ذمة الحل إلى مكة أول شهر كذا ولا يجوز لأجرة عين المنفعة مسجلة فلو أجرة السنة
الثانية استأجر الأول قبل انقضاءها جاز في الأصح ويجوز كراء العقبة في الأصح وهو أن يؤجر
دابة وجلاير كهباء بعض الطريق أو رجلين ليركب هذا أياما أو أياما وبين البعشين ثم
يقتسمان * (فصل) * يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر بزمان كدار سنة
وتارة بعمل كدابة إلى مكة كخياطة ذال ثوب فلو جمعها فاستأجر ليخيطه بياض النهار لم يصح
في الأصح ويقدر تعليم القرآن بمدة أو تعيين سور وفي البناء بين الموضع والاول والعرض
والسلك وما يبين به أن قدر بالعمل وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين
المفعة ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع في الأصح ولو قال لتنتفع بهما بشت صحت وكذا
لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس في الأرض ويشترط في أجرة دابة لركوب معرفة
الراكب بمشاهدة أو وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من حمل
وغیره ان كان له ولو بشرط حمل المعاليق مطلقا فسد العقد في الأصح وان لم يشترط لم يستحق
ويشترط في أجرة العين تعيين الدابة وفي اشتراط روثها الخلاف في بيع الغائب وفي أجرة
الذمة ذكر الجنس والنوع والذكورة والأنوثة ويشترط فيها بيان قدر السير كل يوم إلا
أن يكون بالطريق منازل مضمونة فينزل عليها ويجب في الإيجار للعمل أن يعرف المحمول
فان حضر رأه وامتنعه بيده ان كان في ظرف وان غاب قدر بكيل أو وزن وجنسه لاجنس الدابة
وصفتها ان كانت أجرة ذمة الآن يكون المحمول زجاجا ونحوه * (فصل) * لا تصح أجرة مسلم
لجهاذ ولا عبادة تجب لها نسبة الإلحج وتفرقة ذكره ونصحه لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن
ولحضانة وارضاعها ولا حدهما فقط والأصح انه لا يستتبع أحدهما الآخر والحضانة حفظ
صبي وتعهده بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكفله وربطه في المهد وتحريره بكمالينام ونحوها
ولو استأجر له ما قطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة والأصح
انه لا يجب حبر وخيط وكحل على ورق وخياما وكحال (قلت) صحح الرافعي في الشرح
الرجوع فيه إلى العادة فان اضطربت وجب البيان ولا فقه طالع الأجرة والله أعلم * (فصل) *
يجب تسليمه ففتح الدار أو للمكترى وعمرتها على المؤجر فان بادر وأصلحها أو لا للمكترى
الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار عن نجيل وكسح على المكترى
وان أجزأه قبل كسب فعلى المؤجر كافي برذعة وحزام ونفروية وخطام وعلى المكترى

وبذلك حصته بقسمته للمالك ما حصل من مال قراض كثير وتناح وكسب وهو ويجوز بالرج نقص برخص أو عيب حدث أو تلف بغيره به

نصرف * (فصل) لكل فسخه وينفسخ بما تنفسخ (٦٢) به الو كاله ثم يلزم العامل استيفاء ورده قدر رأس المال لثله ولو أخذ المالك بعضه

قبل ربح وخسر رجوع رأس المال للباقي أو بعد ربح فأن أخذ ربح ورأس مال مثله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرون فسد سهمان الربح فبسطت للعامل المشروط منه أو بعد خسره فالحسم موزع على المأخوذ والباقي مثله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرون ففسدتها أو ربح الخسر وحلف عامل في عدم ربح وقدره وشراؤه أو لقراض وفي لم تنهني عن شراء كذا وقدر رأس المال ودعوى تلف ورد ولو اختلفا في المشروط له تحالفا وله أجرة * (كتاب المساقاة) *

أو كأنهما عاقدان وعمل ثمرو صيغة ومورد وشرط فيه كونه نخلا أو عين بامر ثيامعينا يبدع عامل مغروسا لم يبدع صلاح ثمرة وفي العاقدين مافي القراض وشريك المالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه وان يقدر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر غالبا وفي الثمر مافي الربح ولما ساقى في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة مافي البيع كساقيتك لا تنفسخ ل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفاه ويعمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية ثمرة وصلاح أجاجين وتلقيح وتجبسة حشيش وقضبان مضره وتعميش حرت به عادة وحفظ الثمر وجزأه وتخفيفه وعلى المالك ما يقصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان وحفر ثمرو تلك العامل حصته بالظهور * (فصل) * هي لازمة فلو هرب العامل وتبرع غيبه بالعدل بقي حق العامل والا اكترى الحاكم عليه من يعمل ثم اقترض ثم عمل المالك أو انفق بانها شرط ففسده رجوعا ولو مات المساقى في ذمته وخلف تركته على وارثيها أو من ماله أو بنفسه وبجنياته عامل اكترى من ماله مشرف فان لم يتحققا به فعامل ولو استحق الثمر فله على معاملة أجرة ولا تصح مخالبة ولو تباعدا هي معاملة على

محمل ومنه لا ووطاء وغطاء وتوابعها والاصح في السرج اتباع العرف وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة وعلى المكترى في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتعهدا واعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورفع الحمل وحمله وشدها وحمله وليس عليه في اجارة العين الا التخليص بين المكترى والدابة وتنفسخ اجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخیار بعينها ولا خيار في اجارة الذمة بل يلزمه الابدال والعطام المحمول ليؤكل يبدل اذا أكل في الاظهر * (فصل) * يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً وفي قول لا يزداد على سنة وفي قول ثلاثين ولا مكترى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يسكن حداداً وقصاراً وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به كثوب وصبي عين للعبادة والارتضاع يجوز ابداله في الاصح ويد المكترى على الدابة والثوب بدأمانة مدة الاجارة وكذا بعدا في الاصح ولو ربط دابة كترها حمل أو ركوب ولم ينتفع به المضمن الا اذا اهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع به المضمن اهدم ولو تلف المال في يد أجبر بلا تعد كثوب استؤجر لحياطته أو صيغة لم يضمن ان لم ينفرد باليدان فقد المستأجر معه أو أحضره منزله وكذا ان انفرد في أظهر الاقوال والثالث يضمن المشترك وهو من التزم عملاً في ذمته لا المانفرد وهو من أجور نفسه مدة معينة لعمل ولودفع ثوبا إلى قصار ليقصره أو خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر أجرة فلا أجرة له وقيل له وقيل ان كان معروفاً بذلك العمل فله والا فلا وقد يستحسن ولو تعدى المستأجر حيان ضرب الدابة أو كبها فوق العادة أو أركبها أثقل منه أو أسكن حداداً أو قصارا ضمن العين وكذا لو اكترى لحمل مائة رطل من حنطة فحمل مائة شعير أو عكس أو عشرة أقفزة شعير فحمل حنطة دون عكسه ولو اكترى لمائة فحمل مائة وعشرة لزمه أجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القبة ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها جاحلا ضمن المكترى على المذهب ولو وزن المؤجر وحمل فلا أجرة للزيادة ولا ضمان ان تلفت ولو أعطاه ثوبا بالخيطه فغاطه بقاء وقال أمرتني بقائه بقاء فقال لي قيصا فلا ظهر تصديق المالك بيمينه ولا أجرة عليه وعلى الخياط أرش المقتص * (فصل) * لا تنفسخ الاجارة بعذر كعذرو قد حجام وسفر ومرض مستأجر دابة السفر ولو استأجر ارضاً لزراعة فزرع فهلك الزرع بحاجة فليس له الفسخ ولا حاشي من الاجرة وتنفسخ يموت الدابة والاحبر المعينين في المستقبل لا الماضي في الاظهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفسخ بموت العاقدين ومتولى الوفاء ولو أجز البطان الاول مدة ومات قبل تمامها أو الولي صيامدة لا يبايع فيها بالنس فبلغ بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقت لا الصبي وانما تنفسخ بانهم دام الدار لا انقطاع ماء أرض استؤجر حرت لزراعة بل يثبت الخیار وغصب الدابة وابق العبد يثبت الخیار ولو أكرى جالا وهرب وتركها عند المكترى واجمع القاضي لبيوعها من مال الجبال فان لم يجد له مالا اقترض عليه فان وثق بالمكترى دفعه اليه ولا جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة ولو اذن للمكترى في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر ومتى قبض المكترى الدابة أو الدار أو مسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو اكترى دابة لركوب الى مرضع وقبضها لمضت مدة امكان السير اليه وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم الدابة الموصوفة وتستقر في الاجارة الفاسدة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحة ولو أكرى عيناً مدة ولم يسلمها حتى مضت انفسخت ولو لم يقدر مدة وأجر لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح أن لا تنفسخ ولو أجز عبده ثم

أرض يبيع ما يخرج منها والبذر من العامل ولا مزارعة وهي كذلك والبذر من المالك فلو كان بين الشجر بياض فحقت اعتقه

المزارعة فالملك للمالك وعليه للعامل أحقة
 له وآلانه وطريق جعل الغلة لها ولا
 أحقة كان يكثر به بنصف في البذر ومنفعة
 الأرض أو بنصفه ويعبره نصف الأرض
 ليزرع باقيه في باقيها * (كتاب الاجارة) *
 أو كانه بصغة وأحقة ومنفعة وعاقدة وشرط
 فيه مافي البيع وفي الصيغة مافي غير عدم
 التأقيد كاجرتك هذا أو من دفعه أو
 ملكته كها سنة بكذا لا يعتكها وترد على
 عين كاجارة معين كاجرتك لكذا وعلى
 ذمة كاجارة. ووصف والزام ذمته فلا وفي
 الاجرة مافي الثمن فلا تصح بعمارة وعلف ولا
 لسلح بجلد وطحن ببعض دقيق وتمض
 ببعض رقيق حاللا لوضع باقيه وهي في
 اجارة ذمة كأم مال سلم وفي اجارة عين
 كثمن امكن ملكها مراعى فلا تستقر كلها
 الا بضى المدة ويستقر في فاسدة أخرى مثل
 بما يستقر به مسمى في صحبة غالباً وفي المنفعة
 كوخ مضمومة مضمومة مقدورة التمسك
 واقعة للمكتر لا تتضمن استيفاء عين قصداً
 فلا يصح كتره شخص بما لا يتعب وتعد
 وكاب وبجهول وأبق ومنع صوب وأعى
 لحفظ وأرض لزراعة الاماء ادا تم ولا غالب
 يكفها ولا لقلع سن صحبة ولا حاض مسلمة
 لخدمة مخرج وحرقه بر اذن زوجها
 ولا لعمارة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة
 ولا سلم لتجود ولا بدستان لثمة وضع
 تأجيلها في اجارة ذمة لا عين وصح كراؤها
 للمالك منفعتها مدة تلي مدته وكراء العقب
 بان يؤخذ اية لرجل لبركها بعض الطريق
 أو رجلين لبرك كل زمانا وبين البعضين
 وتقدر زمن كسكى وتعليم سنة يعمل عمل
 كركوب الى مكة وتعليم معين ونجاسة ذم
 الثوب لاجل ما كاترتك لتخيطه النهار
 ويبين في بناء محله وقدره وصفتان
 قدرت بعمل وفي أرض صالحة لبناء وزراعة
 وغرس أحدها ولو بدون افراده ولو قال
 لتتفعم بعماشنت أو ان شئت فازرع أو

أعتقه فالاصح أنه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد والاطهر انه لا يرجع على سيده بأجرة
 ما بعد العتق ويصح بيع المستأجرة للمكترى ولا تنفسخ الاجارة في الاصح ولو باعها الغريم جاز
 في الاظهر ولا تنفسخ * (كتاب احياء الموات) *

الأرض التي لم تعمّر قط ان كانت ببلاد الاسلام فلم يمسس لم ملكها بالا حياء وليس هو لذى وان
 كانت ببلاد كفار فاهم احيائها وكذا المسلم ان كانت مما لا يدبون المسلمين عنها وما كان معموراً
 فلما لكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية فمال ضائع وان كانت جاهلية فالاطهر انه يملك بالا حياء
 ولا يملك بالا حياء حريم معمور وهو مأمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع فحريم القرية النادى
 ومركن الخيل ومنساخ الابل ومطرح الرماذ ونحوها وحريم البئر في الموات وقف المنازح
 والحوض والدولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة وحريم الدار في الموات مطرح رماذ وكساسة
 ونلج وممر في صوب الباب وحريم آبار القنطرة والمواقد فحريمه نقص ماؤها وخيف الانهيار والدار
 المحفوفة بدور لا حريم لها ولا يتصرف كل واحد في ملكه على العادة فان تعدى ضمن والاصح
 انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بما كن حكاما واصطبل او حائونه في البرزخ حائون حاد
 اذا احتاط وأحكم الجدران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفان في الاصح (قلت)
 ومنزلة مسمى كحرفه والله أعلم ويختلف احياء بحسب الغرض فان أراد مسكاته شرط
 نحو بطاينة وسقف بعضها وتعليق باب وفي الباب وجه أو زريبة دواب فتحويط لاسقف
 وفي الباب الخلف أو منزوعة فجمع التراب حولها وتسوية الأرض وترتيب ماء لها ان لم يكفها
 المطر المعتاد لا الزراعة في الاصح أو يستأنف جمع التراب والتحويط بحيث جرت العادة به وتهيئة
 ماء ويشترط الغرس على المذهب ومن شرع في عمل احياء ولم يتمه أو أعلم على بقعة بنصب
 أحجار أو غرس خشب فمتحجر وهو أحق به لكن الاصح أنه لا يصح بيعه وانه لو احياء أخرى ملكه
 ولو طال مدة التحجر قاله الساطان أحى أو اترك فان استمهل أهل مدة قريته ولو أقطعاه
 الامام أو اتا صار أحق باحيائه كالتحجير ولا يقطع الا قدار على احياء وقد رايه قد راعيه وكذا
 التحجير والاطهر أن للامام أن يحكم بقسمته موات لرى نعم جزية وصدة وضالة وضعيف عن
 النجعة وان له نقض جاه الحاجة ولا يحكم لنفسه * (فصل) * منفعة الشارع المرور ويجوز
 الجلبس به لاس تراخيه ومعاملة ونحوهما اذا لم يضيق على المارة ولا يشترط اذن الامام وله
 تظليل بمقعد ببارية وغيرها ولو سبق اليه اثنان أقرع وقيل يقدم الامام برأيه ولو جلس فيه
 للمعاملة ثم فارقه تار كالعرفة أو منتهى الى غيره بطل حقه وان فارقه ليعود لم يطل الا أن
 تطول مفارقتة بحيث ينقطع معاملته عنه ويالفون غيره ومن ألف من المسجد موضعاً يقضى فيه
 ويقرى كالجالس في شارع للمعاملة ولو جلس فيه لاس لزم بصره أحق به في غيرها فلو فارقه الحاجة
 ليعود لم يطل اختصاصه في تلك الصلابة في الاصح وان لم يترك ازاره ولو سبق رجل الى موضع
 من رباط مسبل أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه لم يرجع ولم يطل حقه بخروجه لشراء
 حاجته ونحوه * (فصل) * المعدن الظاهر وهو ما خرج بلا علاج كنفط وكبريت وفاروس ومبا
 و برام وأحجار رحي لا يملك بالا حياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحجير ولا قنطرة فان ضاق نيله
 قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالاصح ازعاجه ولو جاء آتياً أقرع في الاصح
 والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل
 في الاظهر ومن احياء وانما يظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه الباطنة من الأدوية والعيون في
 الجبال يستوى الناس فيها فان أراد قوم سقى أراضيهم منها فاضاق سقى الاعلى فالاعلى وحبس

اغرس وصح وشرط في اجارة دابة لركوب معرفة الى كبر وما يركب عليه ولم يطرده عرف وهو له ومعايير شرط جملها برؤية أو وصف نام مع

سير وفيها له ذكر قدوسى أو تأويب
حيث لم يبارد عرف ولجل رؤيه محمول أو
امتحانه بد أو قد برهوذ كرجنس مكبل وفي
ذمة لجل نخور جاج ذ كرجنس دابة وصفها
وتصح لحضانه ولا رضاع ولا يتبع أحدهما
الاخر ولهما فان انقطع اللبن انفسخ في
الارضاع والحضانه تر بيه صبي بما يصلحه
(فصل) عليه تسام مفتاح دار لكتر
وعارتهما وكس ثلج سطحها فان بادرا والا
فلا كترى خيار وعليه تغليف عرصتهما
ثلج وكساة وعلى مكر دابة لركوب كاف
وبرذعة وحزام ونفر وبرذعة طام وعلى مكر
محمل وثلة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع
في نخور سرج وحبر وكل عرف مطارد وعلى
مكر في اجارة ذمة طرف محمول وتعود دابة
واعانها ركب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
حمل وحمله وسد المحمل وحله (فصل)
تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً و اجاز
ابدال المستوف ومستوفى به كعبه ول
وفيه ثملها المستوفى منه الا في اجارة
ذمة فيجب تلف أو تعيب ويحـ وزع
سلامة رضاع كتر والمكترى أمين ولو بعد
المدة كأكبر فلا ضمان الا بتقصير كان ترك
الانتفاع بالدابة فلتلف بسبب في وقت لو
انتفع بها اسلمت وكان ضربها أو نخعها فوق
عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حداً أو
قصاراً أو جعلها مائتة طول شعير بدل مائتة أو
عكسه أو عشرة أو عشرة بر بدل شعير لا عكسه
ولا أجرة لعمل بلا شرطها ولو أكرت لجل
قد رخص لرائد الزمه أجرة مثله وان تافت
ضمنها ان لم يكن صاحبها معها والاضـ من
قسطها ان تافت بالجل كالمسلم ذلك للمكترى
لحملة جاهلاً ولو وزن المكترى وحمل فلا أجرة
لرائد ولا ضمان ولو قطع ثوباً خاطه قباه
وقال بذاً أمرتني فقال بسل قباه حاف
المالك ولا أجرة له أرش *(فصل)*
تنفخ بثلث مستوفى منه معين في مستقبل
ويحس غير مكتره مدة قبسه ان قدرت مدة

كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقي
وما أخذ من هذا الماء في اناء ملك على الصحيح وحافر بئر عوان للارتفاق أولى بمائها حتى
يرتحل والحفورة للملك أو في ملك ذلك ماؤها في الاصح وسواء ما سكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته لزوع ويجب للماشية على الصحيح والقناة المشتركة تقسم ماؤها بنصب خشبة في
عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولهم القسمة مهاباة
(كتاب الوقف) شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع والموقوف دوام الانتفاع به
لامطاعوم وريحان ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع لاعتدوثوب في الذمة ولا وقف حنطه
وكذا مستولدة وكلب معلم وأحد عبديه في الاصح ولو وقف ببناء أو غراس في أرض مستأجرة
لها ما فالاصح جوازها فان وقف على معين واحد أو جمع اشترط امكان تخليكه فلا يصح على جنين
ولا على العبد لنفسه فلا يطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على جميعه اغنا
وقبل هو وقف على مالكها ويصح على ذي الامر بد وحرب ونفسه في الاصح وان وقف على
جهة معصية كعمارة الكنائس فباطل أو جهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس
صح أو جهة لا تظهر فيها القرية كالاغنياء صح في الاصح ولا يصح الابلغها وصرى بموقوف كذا
أو أرضى موقوفة عليه والتسبيل والتحبس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة
بحرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا تهب فصرى في الاصح وقوله تصدقت فقط ليس بصريح
وان نوى الا أن يضيف الى جهة عامة وينوى في الاصح أن قوله حرمة أو أبدته ليس بصريح
وأن قوله جعلت البعثة مسجداً تصير به مسجداً وأن الوقف على معين بشرط فيه قبوله ولورد
بطل حقه شرطه القبول أم لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على أولادى أو على
زيد ثم نسله ولم يرذ فلا يظهر صحة الوقف فاذا انقض المذكور فلا يظهر أنه بقي وقفاً وان مصرفه
أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على
من سـ يولد في المذهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقف على أولادى ثم رجل ثم الفقراء
فالمذهب صحته ولو اقتصر على وقفه فلا يظهر بطلانه ولا يجوز تعاقبه كقوله اذا جاء زيد فقد
وقف ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح والاصح أنه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر تابع
شرطه وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص بالمدرسة والرباط
ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما فالاصح المنصوص أن نصيبه يصرف الى الآخر
(فصل) قوله وقفت على أولادى وأولادى وأولادى يقتضى التسوية بين الكل وكذا الوزاد
ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن ولو قال على أولادى ثم أولادى ثم أولادهم ما تناسلوا أو على
أولادى وأولادى أو على فالاعلى أو الاول فالاول فهو للترتيب ولا يدخل أولاد الاولاد
في الوقف على الاولاد في الاصح ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسـ والعقب
وأولاد الاولاد الا أن يقول على من ينسب الى منهم ولو وقف على مواليه وله معتق ومعتق قسم
بينهما وقيل يبطل والصيغة المتقدمة على جل معطوفة تعبر في الكل كوقف على محتاجي
أولادى وأحفادى وأخوتى وكذا المتأخرة عليها والاستثناء اذا عطف بواو كقوله على أولادى
وأحفادى وأخوتى المحتاجين أو الا أن يلحق بعضهم *(فصل)* الاظهر أن الملك في روبة
الموقوف ينتقل الى الله تعالى أي ينفك عن اختصاص الاذى فلا يكون للواقف ولا
للموقوف عليه ومنافعه ملك للموقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة ذلك الاجرة
وفوائده كتمرة وصوف ولبن وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفاً ولو ماتت البهيمة اختص

ولا خيار ولا بيع المؤجرة ولا بعد ذكره عزروا وقد حرم وسفر ومرض وهلاك (٦٥) زرع وخير في اجارة عين بيب كانه طاع ماء ارض

اكثر ثمر لزراعة وعيب دابة وعيب وانبأ ولوا كرى جلاوسلمها وهرب مونها القاضي من مال مكر ثم اقترض ثم باع منها قدر مؤنتها وله أن يأذن لمكر في مؤنتها ليرجع * (كتاب احياء الموات) *

ماله يهرمان كان يبلادنا ملكه مسلم باحياء ولو بحرم لacre وضر دابة ومضى أو ببلاد كفار ملكه كافر به وكذا مسلم ان لم يذ يوانعنه وباعر لما ملكه فان جهل والعمارة اسلامية فبالضائع أو جاهلية فبملك باحياء ولا يملك به حريم عامر وهو ما يحتاج اليه لتمام انتفاع فلقرية ناد ومرت كض ومناخ ابل ومطرح رماد ونحوها وليراستقام وضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالوحط فيه نفس ماؤها أو خيف ان يبارها ولدان حر وفناه ومطرح نحو رماد ولا حريم لدار محطوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعبادة فان جاورها ضمن وله أن يتخذها جاما واصطبلا وحانوت حدادان أحكم جدرانها وتختلف الاحياء بالغرض ففي مسكن تحويط ونصب باب وسقف بعض وفي زريبة الاولان وفي مزرعة جميع نحو تراب حولها وتسويتها ونهيشة ماء ان لم يكفها مطروفي بستان تحويط ولو بجمع تراب ونهيشة ماء بعبادة وغرس ومن شرع في احياء ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو أقطع له امام فمتحجر وهو أحق به ولو احياء آخر ملكه ولو طالت مدة تحجره قال له الامام أحى أو ترك فان استعمل أهل مدة قريبة ولا امام أن يحصى لكونهم جزية موأنا ينقص جاما للصحة (فصل) منفعة الشارع مرور وكذا جالس نحو حرفة ان لم يضيق وله ان يطالب بما لا يضر وقدم سابق ثم أقرع ومن سبق الى محل منه حرفة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقه بحيث انقطع الاثني فحقه بان يؤمن مسجد لنحو افتاء فكحترق أول صلاة وفارقه بعذر ليعود فحقه باقى

بما دها وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاح ان صح عنه وهو الاصح والمذهب انه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا أتاف بل يشترى به عبا ليكون وقفا ما كانه فان تعذر فبعض عبا ولو حطت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع به احد عاويل تباع والثلث كقيمة العبد والاصح جواز بيع صرف المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق ولو انهم دم مسجد وتعذر انما دته لم يبيع بحال * (فصل) * ان شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره اتبع والا فالنظر للقاضي على المذهب وشرط الناظر العدالة والكفاية والاهتداء الى التصرف ووظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها فان قوض اليه بعض هذه الامور لم يمتده والواقف عزل من ولاه ونصب غيره الا أن يشترط نظره حال الوقف واذا أحرز الناظر فزادت الاحرة في المدة أو ظهر طاب بالزيادة ينفع العقد في الاصح * (كتاب الهبة) * التملك بلا عوض هبة فان ملك محتاجا لثواب الاخرة فصدقة فان نقله الى مكان الموهوب له اكرامه هدية وشرط الهبة ان يجاب وقبول الفاعل ولا يشترط ان الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا القبض من ذلك ولو قال اعمر تلك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصرت على اعمر تلك فكذا في الجديد ولو قال فاذا مت عادت الى فكذا في الاصح ولو قال ارقبتك اوجع لملكك رقبتي أى ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالمذهب طرد القولين الجديد والقديم وما جاز يبعه جاز بهته وما لا كجهول ومغصوب وضال فلا الاحبتى حنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء وغیره باطلة في الاصح ولا يملك موهوب الا قبض باذن الواهب فلو مات أحد هما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه وقيل ينسخ العقد ويسن للوالد العدل في عطية أو لولده بأن يسوى بين الذكروالانثى وقيل كقسمه الارث وللأب الرجوع في هبة ولولده وكذا السائر الاصول على المشهور وشرط رجوعه بقاء الموهوب في ساطعة المذهب فمتنع ببيع ووقفه لارهنه وهبته قبل القبض وتعلق عقده وتزويجها وزراعتها وكذا الاجارة على المذهب ولو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصح ولو زاد رجوع فيه بزيادته المتصلة بالمنفصلة يحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو رددته الى ملكه أو نقضت الهبة لايبيعه ووقفه وهبته واعتاقته ووطئها في الاصح ولا رجوع لغير الاصول في هبة مقيدة بنفي الثواب ونفي هب ما عاقل لثواب ان وهب لدونه وكذا الاعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب فان وجب فهو وقسمه الموهوب في الاصح فان لم يشبهه فالرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالظاهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح أو كجهول فالمذهب بطلانه ولو بهت هدية في ظرف فان لم تجر العادة برده كقوصرة تعرفه وهدية أيضا والافلا ويحرم استعماله الا في كل الهدية منه ان اقتضته العادة * (كتاب الملقطة) *

يستحب الالتقاط لو اتق بأمانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغيره واتق ويجوز في الاصح ويكره الفاسق والمذهب انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط وأنه يصح التقاط الفاسق والصبي والذي في دار الاسلام ثم الاظهر أنه ينزع من الفاسق وبوضع عند عدل وانه لا يعتمد تعريفه بل يضم اليه رقيب وينزع الولي لقطة الصبي ويعرف بتملكها للصبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له ويضم الولي ان قصر في انتزاعه حتى تلف في يد الصبي والظاهر بطلان التقاط العبد ولا يعتمد تعريفه فلو أخذ سيده منه كان التقاطا * قال المذهب صحة التقاط المكاتب ككتابة صحبة ومن بعضه حر وهى له ولسيده فان كانت مهاباة فاصحاب النوبة في الاظهر وكذا حكم سائر النادر من الاكساب والمؤن الاوش الجنابة والله أعلم * (فصل) *

وقار ومو يادورام والباطن بخلافه كذهب
اختصاص بغير ولا اقطاع فان ضاقت
قدم سابق ان علم والاقرع بقدر حاجته
ومن احياء موانا فظهر به أحدهما ملكه
والماء المباح يستوى الناس فيه فان أراد
قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول
الى الصعبين ويفرد كل من مرتفع
ومخفض بسقى وما أخذ منه لك وحافر بئر
بجوان لا يرتفعه أولى بجائها حتى يرتحل
ولذلك أو يملكه مالك الماء وعلمه بذل
ما فضل عنه لحيوان والقناة المشتركة بقسم
ماؤهما ياءة أو بخسبة بعرضه متبعة بقدر
حصصهم * (كتاب الوقف) *

أركانه موقوف وموقوف عليه وصيغة
وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهل تبرع
وفي الموقوف كونه عيناً معينة بمملوكة
تنقل وتفيد لا يغيرها بغيره بأمر مقصودا
كشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي
الموقوف عليه ان لم يتعين عدم كونه
معصية فيصير على فقراء وأغنياء لا معصية
كعمارة كنيسة وان تعين مع ما امرامكان
تملكه فيصير على ذمي لا جنين وبهيمة
ونفسه وعبد لنفسه فان أطلق فعلى سيده
ولا مرد وحربي وفي الصيغة لفظاً يشعر
بالمراد صريحه كوقفت وسبلت وحسنت
ونصفت صدقة محرمة أو موقوفة أولاً
تباع أولاً توهب وجعلته معهوداً وكانته
كسرة وأبدت وكصدقة مع اضافته لجهة
عامة وشرط له تأييد وتخير والزام لا قبول
ولون معين فان رد المعلن بطل حقه ولا يصح
منقطع أول كوقفته على من سـ يولد له ولو
انقرضوا في منقطع آخر فصره الفقير
الاقترب رجال الواقف حينئذ ولو وقف على
اثنين ثم الفقراء فبات أحدهما من نصيبه
للاخير ولو شرط شيئاً تباع (فصل) الواو
للتسوية كوقف على أولادى وأولاد
أولادى وان زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد
بطن ونحوه والاعلى فالاعلى والأول فالأول
للترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل

الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبهير وفرس أو بعد وكارب وطبي أو طير ان
كمام ان وجد بمغازة فللقاضى التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الاصم ويجرم التقاطه للملك
وان وجد بقرية فالاصم جواز التقاطه للملك وما لا يمنع منها كشاة يجوز التقاطه للملك
في القرية والمغازة ويخبر بأخذ من مغازة فان شاء عرفه وتملكه أو باعه وحفظ عنه وعرفها
ثم تملكه أو أكله وغرم قبضته ان ظهر مالها لملكه فان أخذ من العمران فله الحصانان الاولان
لا الثالثة في الاصم ويجوز أن يلتقط عبد الايمز ويلتقط غير الحيوان فان كان يسرع فصاده
كهر يسه فان شاع به وعرفه لملكه ثم وان شاء تملكه في الحال أو أكله وقيل ان وجد في
عمران وجب البيع وان أمكن بقاؤه به لاجل كطرب يخفف فان كانت الغبطة في بيعه بيع
أو في تحفيقه وتبرعه الواجد جفقه والايبيع بعضه لتخفيف الباقي ومن أخذ لقطة للحفظ أبداً
فهو أمانة فان دفعها الى القاضى لزمه القبول ولم يوجب الاكثرون التعريف والحالة هذه
فلو صد بعد ذلك خيانة لم يصر ضامناً في الاصم وان أخذ بقصد الحماية فضاء من واپس له
بعده أن يعرف ويتملك على المذهب وان أخذ ليعرف ويتملك فأمانة مدة التعريف وكذا
بعدها مالم يتخذ التملك في الاصم ويعرف جنسها وصفها وقد درها وعفاها ووكلاهما ثم
يعرفها في الاسواق وأبواب المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف أولاً كل يوم طرفي النهار
ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا تكفي سنة متفرقة في الاصم (قلت) الاصم
تكفي والله أعلم * (فصل) * ويذكر بعض أوصافها ولا يلزمه وثقة التعريف ان أخذ
لحفظ بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يقترض على المالك وان أخذ لملك لزمته وقيل ان
لم يملك فعلى المالك والاصم أن الحقير لا يعرف سنة بل زمانين ان فاقده يعرض عنه غالباً
* (فصل) * اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ كتملكت وقيل تكفي النية وقيل يملك
بعض السنة فان تملك فظهر المالك والاتفاق على رد عينها فذلك وان أرادها المالك وأراد
الملتقط المدول الى بدلها أجيب المالك في الاصم وان تلفت غرم مثلها أو قيمتها يوم التملك
وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصم واذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا يبينه لم تدفع
اليه وان وصفها وضمن صدقة جاز الدفع اليه ولا يجب على المذهب فان دفع فأقام آخر بينتهما
حوالت اليه فان تلفت عنده فلصاحب البينة تعين الملتقط والمدفع اليه والقرار عليه
(قلت) لا تحمل لقطة الحرم للملك على الصحيح ويجب تعريضها لقطعها والله أعلم
* (كتاب القبط) * الالتقاط المنبوذ فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه في الاصم وانما
ثبت ولاية الالتقاط لمكاف حرم مسلم عدل رشيد ولو القبط عبد بغير اذن سيده انتزع منه فان
علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور عليه أو كافر
مسلم انتزع ولو اذحم اثنان على أخذها جعله الحاكم عندهم براهما أو من غـ يرها موان
سبق واحد فالتقطه منع الاخر من مزاجته وان التقطاه معا وهما أهل فالاصم أنه يقدم غنى
على فقير وعدل على مستور فان استويا أقرع واذا وجد بلدى اعطاه بلدى فليس له نقله الى
بادية والاصم ان له نقله الى بلد آخر وان للغير ب اذا التقط بلدى أن ينقله الى بلده وان وجد
ببادية فله نقله الى بلده وان وجده بدوى ببلد كالحضرى أو ببادية أثر بيده وقيل ان كانوا
ياتقـ لون للنجـ لم يقر ونفقت في ماله العام كوقف على الاقطاع والخاص وهو ما اختص به
كتاب المفروقة عليه وهو روضة تحتها وما في جيبه من دراهم وغيرها وهو مدونة بنو وقوفة
وتحتها وان وجد في دار فهي له وليس له مال مدفون تحتها وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقر به

ملك للموقوف عليه ويختص بحل بهيمة ماتت فان ادبغ عاد وفعل ولا تلك قيمة رقيق أنلف بل يشتري الحاكم بهم أمثله ثم بعضه ويضعه مكانه ولا يباع موقوف وان خرب (فصل) ان شرط واقف النظر اتبع والا فلا قضاء بشرط الناظر عدالة وكفاية ووظيفته عبارة واجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وتسميتها فإذا فوض له بعضها لم يعمده ولو اوقف ناظر عزل من ولاه ونصب غيره * (كتاب الهبة) *

هي عليك تطوع في حياة فان ملك لاحتياج أولئواب آخره فصدقة أو نقله للمنتهب اكراما فهدية وأركانها صيغة وعادة وموهوب وشرط فيها ما في البيع لكن تصح هبة نحو جني بولا موصوف وفي الواهب أهلية تبرع وهبة الدين للمدين ابراء ولغيره صحيحة وتصح بعمرى ووقفي كأعترتك هذا وان زاد فادامت عادلى وأرقتسكه أو جعلته لك رقبى أى ان مت قبلى عادلى وان مت قبلك استعتركت وشرط في ملكه موهوب قبض باذن أو قباض فلو مات أحدهما قبله خلطه وارثه وكره تقبيل في عطية بعضه ولا صل رجوع فيما أعطاه بزيادته المتصلة ان بقى سلطنته فيمتنع بزوالها لا بخورهنه وهبته قبيل قبض ويحصل بنصو رجعت فيه أو وردته الى ملكى لا بنحو بيع واعتاق ووطء والهبة ان أطاقت فلا نواب وان كانت لاعلى أو قيدت بنواب مجهول فباطلة أو بمعلوم فيبيع ونظر الهبة ان لم يعتدده كعوضه تمر هبة والا فلا وحرم استعماله الا فى أكلها منه ان اعتبد * (كتاب المقتاة) *

سن لقطا لوائق بأمانته واشهاد به وكره لغاسق فيصير منه كبرندو كافر معصوم لا بد له حرب وتزاع المقتاة للعدل ويضم له م مشرف في التعريف ومن مسمى ويحتمون وينزعها وإيها ويعرفها ويملكها لها حيث يقتصر له ما فان قصر في نزعها قتلت ضمن لامين رقيق بلاذن فلو أخذت منه كان لقطا يصح من مكاتب صحيحة ومعهض ولقطته له وليس يده وفي مهيا فلا ذى نوبة كفاي

في الاصح فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته قرضا وفي قول نفقة ولا مانتقا الاستقلال بحفظ ماله في الاصح ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضي قطعا * (فصل) * اذا وجد لقطا بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فخورها وأقروها ببعد كفار صلحا أو بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكم بالام لالقط وان وجد بدار كفار في كفار ان لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كأسيروناجر وسلم في الاصح ومن حكم بالسلامه بالدار فأقام ذى بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر ويحكم بالسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقطا احدهما الولادة فاذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلوق فهو مسلم فان بلغ ووصف كفرا فترد ولو علوق بين كافر بن ثم أسلم أحدهما حكم بالسلامه فان بلغ ووصف كفرا فترد وفي قول كافر أصلى الثانية اذا سبي مسلم طفا لتبع السابى في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه ولو سباه ذى لم يحكم بالسلامه في الاصح ولا يصح اسلام صبي ميمراستقلال على الصحيح * (فصل) * اذا لم يقر لالقطا برق فهو حر الا ان يقيم أحد بينة برق وان أقر به شخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والمذهب انه لا يشترط أن لا يسبق نصرف يقتضى نفوذ حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلية لا الماضية المضرة بغيره في الاظهر فلو لم يدين فآقر برق وفي يده مال قضى منه ولو ادعى رقه من ليس في يده لا يدين لم يقبل وكذا ان ادعاء الملتقط في الاظهر ولو رأينا صغيرا ميمرا أو غيره في يدين يسترقه ولم يعرف استنادها الى الانتقاط حكم له بالرق فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الا بينة ومن أقام بينة برق فعل بها ويشترط أن تعرض البينة لسبب الملك وفي قول يكفي مطلق الملك ولو استحق لالقطا حر مسلم لحقه وصار أولى بتربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وان استلحقه امرأه لم يلحقها في الاصح أو اثنتان لم يقدم مسلم وحر على ذى وعد فان لم تكن بينة عرض على القائف فيلحق من ألحقه به فان لم يكن قائف أو تجير أو نفاه عنهما أو ألحقه بهما أمر بالانساب بعد بلوغه الى من يعمل طبعه اليه منهما ولو أقام بينتين متعارضتين سقطتا في الاظهر * (كتاب الجمالة) *

هي كقول من رد أبقى فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم فلو عمل بلاذن أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الى اذ على الاجنبى وان قال بالزيد من رد عبدى فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه وتصح على عمل مجهول وكذا ما معلوم في الاصح ويشترط كون الجعل معلوما فلو قال من رده فله ثوب أو أرضه فسد العقد ولو اذ أجرة مثله ولو قال من بلد كذا فرد من أقرب منه فله فسطح من الجعل ولو اشترك اثنتان في رده اشتركا في الجعل ولو التزم جمعا لامين فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلا الاول فسطحه ولا شيء للمشارك بحال واسلك منهما ما أفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع أو فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجرة المثل في الاصح وللمالك أن يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ وفائده بعد الشروع وجوب أجرة المثل ولو مات الا بقى في بعض الطرق أو هرب فلا شيء للعامل واذا رده فليس له حبسه لقبض الجعل

ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل أو سعيه في رده فان اختلفا في قدر الجعل تحالفا * (كتاب الفرائض) * يبدأ من تركه الملبت بمؤنة تجهيزه ثم تقضى دينه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم قسم الباقي بين الورثة (قلت) فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والجانى والمهر ون

لقطه الامن مغارة آمنه لتملك ولا يمتنع منها كشاة يجوز لقطه مطلقا فان لقطه لتملك عرفه ثم تملكه أو باعه وحفظه ثم عرفه ثم تملكه ثم تملكه الملقوط من ماله ماله أو كاه وغرم قبضته وله لقطه رقيق غير محبب أو زمن نهب وغير مال لاختصاص أو حفظ وغير حيوان فان تسارع فساد كهر يسهل له الاخيرة وان وجدته بعمران وان بقي به لاج كرتب يترويه أبعه أو باعه والاباع بعضه لعل باقية ان لم يتبرع به ومن أخذ لقطه لانجانية فأمين ماله وتملك وان قصدتها ويجب تعريضها وان لقطه لحفظ لها فضاء من وليس له تعريضها لتملك ولودفع لقطه لقاض لزمه قبولها ويعرف جنسها وصفتها وقدرها وعفاها أو كاهها ثم يعرفها في نحو سوق سنة ولو متفرقة على العادة أولا كل يوم طرفيه ثم طرفه ثم كل أسبع ثم كل شهر ويذكر بعض أوصافها ويعرف حقير لا يعرض عنه غالبا الى أن يظن اعراض فاقده عنه غالبا وعليه مؤنة تعريضه فان قصد تملكها وان لم يملكه الا في بيت مال أو مال كاداعرفها لم يملكها الا باقظ كتملكت فان تملك فظهر المالك ولم يررض بسدها لزمه رد هابن يادتها المنصه له وأرض نقص فان تلفت غرم مثلها أو قيمتها وقت تملك ولا تدفع ماع بلا وصف ولا جهة وان وصفها وطن صدقة جاز فان دفعها فثبت لاخر بحولته فان تلفت فله تضمين كل والقرار على المدفوع له ولا يحل لقطه حرم مكة الا لحفظ ويجب تعريض

* (كتاب القبط) * لقطه فرض كفاية ويجب اشهاد عليه وعلى ماع القبط والقبط صغير أو مجنون منبذ لا كافل له ولا لقاط حر رشيد عدل فلو لقطه غير لم يصح لكن لكافر لقطه كافر فان أذن لرقبه غير المكاتب أو أقره فهو الاقط ولو ازدحم أهلا قبل أخذه عين الحماكم من برأه أو

والمبيع اذا مات المشتري مفلس اقدم على مؤنة تجهيزه والله أعلم * وأسباب الارث أو بعمق رابة ونكاح وولاء فبرث المعتقد والعقيق ولا عكس والرابع الاسلام فتصرف التركة لبيت المال ارثا اذ لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة والجمع على ارثهم من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان سفل والاخ وابنه الامن الام والام والجد والاخت والزوجة والمعتق * ومن النساء سبع البنات وبنت الابن وان سفل والام والجد والاخت والزوجة والمعتقة فلو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوجة فقط أو كل النساء فالبنات وبنت الابن والام والاخت للابوين والزوجة أو الذين عكن اجتماعهم من الصنفين فالابن والابن والبنات وأحد الزوجين ولو فقدوا كلهم فأصل المذهب أنه لا يرث ذوو الارحام ولا يرث على أهل الفرض بل المال لبيت المال وأقضى المتأخرون اذ لم ينتظم أمر بيت المال بالر دعلى أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم بالنسبة فان لم يكونوا صرف الى ذوي الارحام وهم من سوى المذكورين من الاقارب وهم عشرة أصناف أو الام وكل جد وجددة سافطين وأولاد البنات وبنات الاخوة وأولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام والعلمات والاخوان والخالات والمطلون بهم * (فصل) * الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف فرض خمسة زوج لم تخلف زوجته ولد أو ولدان وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو لاب منفردات والربع فرض زوج زوجته ولد أو ولدان وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين منها والثلث فرضها مع أحدهما والثلثان فرض بنتين فصاعدا وبنى ابن فأكثر وأختين فأكثر لابوين أو لاب والثلث فرض أم ليس لبيتها ولد أو ولدان ولا اثنتان من الاخوة والاخوات وفرض اثنتين فأكثر من ولد الام وقد يفرض للجد مع الاخوة والسادس فرض سبعة أب وجد لبيتها ولد أو ولدان وأم لبيتها ولد أو ولدان أو اثنتان من أخوة واخوات وجددة وبنات ابن مع بنت صاحب ولاخت وأخوات لاب مع أخت لابوين وللواحد من ولد الام

* (فصل) * الاب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد وابن الابن لا يحجبه الابن أو ابن ابن اقرب منه والجد لا يحجبه الام توسط بينهما وبين الميت والاخ لابوين يحجبه الاب والابن وابن الابن ولا يحجبهم هؤلاء وأخ لابوين ولا يحجبهم أب وجد وولد وولد ابن وابن الاخ لابوين يحجبهم ستة أب وجد وابن وابنه وأخ لابوين ولا يحجبهم هؤلاء وابن الاخ لابوين والعم لابوين يحجبهم هؤلاء وابن أخ لاب ولا يحجبهم هؤلاء وعم لابوين وابن عم لابوين يحجبهم هؤلاء ولا يحجبهم هؤلاء وابن عم لابوين والمعتق يحجبهم عصبة النسب والبنات والام والزوجة لا يحجبين وبنات الابن يحجبهم الابن أو بنتان اذ لم يكن معهما من يعصها والجد لا يحجبها الا الام وللأب يحجبها الاب والام والقريب من كل جهة تحجب البعدي منها والقريب من جهة الام كام أم تحجب البعدي من جهة الاب كام أم أو والقريب من جهة الاب لا تحجب البعدي من جهة الام في الاطهر والاخت من الجهات كالاخ والاخوات الخالص لاب يحجبهم أيضا أختان لابوين والمعتقة كالمعتق وكل عصبة يحجب أصحاب فروض مستغرة * (فصل) * الابن يستغرق المال وكذا البنون والبنات والنصف والبناتين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين وأولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصلب فلو اجتمع الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن والا فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور والاناث فان لم يكن الا أنثى أو اناث فلها أولهن السادس وان كان للصلب بنتان فصاعدا أخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الذكور أو الذكور

بعده قدم سابق وان لقطه معا فغنى على فقير وعدل على مستور ثم أقر ع وله نفقة من بادية لقرية ومنه ما يلد لا يكسبه ومن والانات

مدفون وموضوع بقربه ثم في بيت مال ثم
يقترض عليه ما كتم ثم على موسر يناقضا
وللاقطه استعقلال بحفظ ماله والجلونه
منه باذن حاكم ثم بانهاد (فصل) اللقيط
مسلم وان استلقه كافر بلايينه ان وجد
بمعمل به مسلم ولا يكتفى احتيازه بدركفر
ويحكم باسلام غير لقيط صبي أو يجنون تبعها
لاحد أصوله ولسابيه المسلم لم يكن معه
أحدهم فان كفر بعد كماله فمها غرند

(فصل) اللقيط حلال أن تقام برقه بينة
متعرضة اسبب الملك أو يقربه ولم يكذبه
المقره ولم يسبق اقراره بحرية ولا يقبل
اقراره في تصرف ماض مضر بغيره فلو
لرمه دين فافر برق ويبداه مال قضى منه ولو
استلحق نحو صغير رجل لقطه أو اثنان قدم
ببينة فمسبق استلحاق مع يدم غير لقط
فيقات فان عدم أو تحير أو نفاه عنها أو
ألقه ما انتسب بعد كماله الى من بميل
طبعه اليه * (كتاب الجمالة) * أركانها
عمل وجعل وصيعة وعافدو شرط فيه اختيار
واطلاق تصرف ملتمز وعلم عامل بالالتزام
وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كافة
وعدم تعينه وتأقيته وفي الجعل مافي الثمن
ولعامل في فاسد بقصد أجرة وفي الصيغة
لفظا من طرف الملتزم يدل على اذنه في العمل
بجعل فلو عمل يقول أجنبي قال ز يدم رد
عبدى فله كذا أو كان كاذبا فلا شيء له ولمن
رده من أقرب قسطه ولو رده اثنان فلهما الا
ان عين أحدهما فله كله ان قصد الا سخر
اعانته والا فقسطه ولا شيء للأخر وقبل
فراغ الملتزم تغيير فان كان بعد شروع
أو عمل جاهلا فله آخر ولو سلك فسخر ولعامل
آخر ان فسخر الملتزم بعد شروع والا فلا شيء
كل توافق مردوده أو هرب قبل وصوله ولا
يجب عليه لاستيفاء وحلف ما تزم أن سكر شروط
جعل أوردا (كتاب الفرائض) *
يبدأ من تركته ميت بما تعلق بعين تركه
وجان ومروه ونمامات مشترية مفلسا

والاناث ولا شيء للاناث الخالص الا أن يكون أسفل منهن ذ كرفيعص من وأولاد ابن الابن مع
أولاد الابن كاولاد الابن مع أولاد الصاب وكذا ساير المنازل وانما يعصب الذ كرا النازل من في
درجته ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين * (فصل) * الاب يرث بفرض اذا كان
معه ابن أو ابن ابن وبته يعصب اذا لم يكن ولد ولا ولد ابن وبه ما اذا كان بنت أو بنت ابن له
السدس فرضا والباقي بعد فرضهما بالانصاف واللام الثالث أو السدس في الحالين السابقين
في الفروض ولها في مسلمات زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقى بعد الزوج أو الزوجة والجد
كالاب الا ان الاب يسقط الاخوة والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا الابوين أو الاب والاب
يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجد والاب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الام من الثلث الى ثلث
الباقي ولا يردها الجد للجد السدس وكذا الجدات ويرث منهن أم الام وأمهاتهن المدليات
باناث خاص وأم الاب وأمهاتهن كذلك وكذا أم أب الاب وأم الاجداد فوقه وأمهاتهن
على المشهور وضابطه كل جده أدلت بمحض اناث أو ذكور أو اناث الى ذكور ترث ومن
أدلت بذكور بين اثنين فلا * (فصل) * الاخوة والاخوات لابوين ان انفردوا ورثوا كاولاد
الصاب وكذا ان كانوا الاب في المشر كنهى زوج وأم وولدا وأم وأخ لابوين فيشارك الاخ
ولدى الام في الثالث ولو كان يدل الاخ أخ لاب يسقط ولو اجتمع الصنفان فكل اجتماع
أولاد صلب وأولاد بنه الا ان بنات الابن يعصب من في درجتهن أو أسفل والاخت
لا يعصبها الا أخوها ولو احدى من الاخوة والاخوات لام السدس ولاثنين فصاعدا الثلث
سواء ذكورهم واناثهم والاخوات لابوين أو لاب مع البنات وبنات الابن عصبه كالاخوة
فتسقط أخت لابوين مع البنات الاخوات لاب وبنو الاخوة لابوين أو لاب كل منهم كايه
اجتماعا وانفردا لكن يخالفونهم في انهم لا يرثون الام الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا
يعصبون أخواتهم ويسقطون في المشر كة والعم لابوين ولاب كاخ من الجهتين اجتماعا
وانفردا وكذا اقباس بنى العم وسائر عصبه بالنسب والعصبية من ليس له سهم مقدور من الجمع
على توريثهم فبرث المال أو ما فضل بعد الفروض * (فصل) * من لا عصبه له ينسب وله
معتق فماله أو الفاضل عن الفروض له رجلا كان أو امرأة فان لم يكن فلعصبته بنسب
المتعصبين بأنفسهم لابنته وأخته وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر أن أبا المعتق
وابن أخيه يقدمان على جده فان لم يكن له عصبه فلمعتق المعتق ثم عصبته كذلك ولا ترث امرأة
بولاء الامعة لها أو متعصبا اليه بنسب أو بولاء * (فصل) * اجتماع جد وأخوة وأخوات
لابوين أو لاب فان لم يكن معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقامتهم كالخ فان أخذ
الثلث فالباقي لهم وان كان فله الاكثر من سدس التركة وثالث الباقي والمقامة وقد لا يبقى
شي كبتنين وأم وزوج فيفرض له سدس وبرا في العول وقد يبقى دون سدس كبنتين
وزوج فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنتين وأم فيفرض له الجد وتسقط الاخوة في هذه
الاحوال ولو كان مع الجد أخوة وأخوات لابوين ولاب حكم الجد ما سبق وبعد أولاد الابوين
عليه أولاد الاب في القسمة فاذا أخذ حصته فان كان في أولاد الابوين من ذكر فالباقي لهم وتسقط
أولاد الاب والا فتأخذ الواحدة الى النصف والثلثان فصاعدا الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين
شي وقد يفضل عن النصف فيكون لأولاد الاب والجد مع أخوات كاخ فلا يفرض لمن معه
الا في الاكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لابوين أو لاب فلزوج نصف وللام ثلث والجد
سدس والاخت نصف فتعول ثم يهضم الجد والاخت نصيبهما أثلاثا له الثلثان * (فصل) *

فيموتن بينهما بيمونه بمعروف قد ينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح أو بولاء أو اسلام والجمع على ارثه من الذ كور عشرة

الانثيين وولد لابن كالد فلو اجتمعوا والولد
ذ كرجب وولد الابن أو أنثى فله ما زاد على
فرضه أو يعصب الذ كرم في درجته وكذا
من فوقه ان لم يكن له اسدس فان كان أنثى
فلهامع بنت سدس ولاثني للهامع أكثر
وكذا كل طبعين منهم (فصل) الاب
يرث بفرض مع فرع ذكر وارث وبتعصيب
مع فرع ذ فرع وارث وبهامع فرع
أنثى وارث ولا مع أب وأحد زوجين ثلث
بان وجود كاب الا انه لا يرث لثالث باقي ولا
يسقط ولد غير أم ولا أم أب (فصل) ولد
أبوين كولد وولد أب كولد أبوين الا في المشتركة
وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لابوين
فيشارك الاخ ولدي الام ولو كان لاب سقط
واجتماع الصنفين كاجتماع الولد وولد
الابن الابن الاخت لا يعصبها الاخوانها
وأخت غير أم مع بنت أو بنت ابن عصبة
فتسقط أخت لابوين مع بنت وولد أب وابن
أخ غير أم كآبيه لكن لا يرث الام للسدس
ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته ويسقط في
المشركة وعم غير أم كآخ كذلك وكذا باقي
عصبة نسب (فصل) من لا عصبة له بنسب
فتركه أو الغاضل لمعته فلعصبة بنفسه
كترتيبهم في نسب لكن يقدم أخو معتق
وابن أخيه على جده فليعتق المعتق فعصبة
كذلك ولا ترث امرأته لولا الاعتيقها أو منقما
اليه بنسب أو ولاء (فصل) الجد مع ولد
أبوين أو أب بلاذي فرض الا كثر من ثلث
ومعاسمة كآخ وبه الا كثر من سدس وثلث
باقي ومعاسمة فان لم يبق أكثر من سدس
أخذ ولو عائل لا وسقطت الاخوة وكذا معهما
و بعد ولد الابوين عليه ولد الاب في القسمة
فان كان ولد الابوين ذ كرا سقط ولد الاب
والا فتأخذ الواحدة الى النصف ومن فوقها
الى الثلثين ولا يفضل عنهما شئ وقد يفضل
عن النصف فيكون لولد الاب ولا يرث
لاخت مع جد الا في الا كدرية وهي زوج
وأم وجد وأخت لغير أم ثم لزوج نصف
(فصل) الكافران يتوارثان لا غير

عدد الرؤس ضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها وان تداخل ضرباً أكثرهما وان توافقا
ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة وان تباين ضرب أحدهما في الآخر ثم
الحاصل في المسئلة فبالبلغ صحته ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة
ولا يزيد الكسر على ذلك فاذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبالغ المسئلة فاضرب نصيبه من
أصل المسئلة فيما مضى به فيها بالغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف * (فرع) * مات
من ورثة فمات أحدهم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ارونهم منه كآرونهم من
الاول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقيين كالخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم
عن الباقيين وان لم ينحصر ارثه في الباقيين أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصحح مسألة
الاول ثم مسألة الثاني ثم ان تقسم نصيب الثاني من مسألة الاول على مسئلته فذلك والا فان
كان بينهما وافية ضرب وفق مسئلته في مسألة الاول والا كلها فيها بالغ صحته ثم من له
شئ من الاول أخذ مضره باقي ما مضى فيها ومن له شئ من الثانية أخذ مضره وباقي نصيب
الثاني من الاول أو في وقته ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق

* (كتاب الوصايا) * تصح وصية كل مكاف حر وان كان كافراً وكذا المجبور عليه بسقطه على
المذهب لا المجنون ومغمي عليه وصي وفي قول تصح من صبي مميز ولا رقيق وقيل ان عتق ثم مات
صحته واذا وصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة أو لشخص فالشرط
أن يتصور له الملك فتصح لجل وتنفيضان انفصل حي أو علم وجوده عندها بأن انفصل لدون ستة
أشهر فان انفصل ستة أشهر فأكثر والمرأة فراض زوج أو سيد لم يستحق فان لم تكن فراضاً
وانفصل لا كثر من أربع سنين فكذلك أولادونه استحق في الاظهر وان وصى لعبد فاستمر
رقه فالوصية لسيدته فان عتق قبل موت الموصي فله وان عتق بعده فله ثم قبل بني على أن الوصية
بم تلك وان وصى لدابة وقصد تملكها أو أطلق فباطلة وان قال ليصرف في عاقبها فالقول
صحته وتصح عمارة مسجد وكذا ان أطلق في الاصم وتحصل على عبارته ومسالمة ولذي
وكذا حربي ومرد في الاصم وقاتل في الاظهر ولو ارث في الاظهر ان أجاز باقي الورثة ولا عبرة
بردهم واجازتهم في حياة الموصي والعبرة في كونه وارثاً بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر
حصته لغرويهين هي قدر حصته صحيحة وتنفذ الى الاجازة في الاصم وتصح بالجل وبشرط
انفصاله حي بالوقت بعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا بثمره أو جل مسجدان في الاصم وبأحد
عبيده وبنجاسة يجعل الانتفاع بها ككلب مع لم يزل وبخر محترمة ولو وصى بكلب من كلابه
أعطى أحدها فان لم يكن له كلب اغت ولو كان له مال وكلاب ووصى بها أو ببعضها فالاصم
نفوذها وان كثرت وقل المال ولو وصى بطبل وله طبل له وطبل يحل الانتفاع به كطبل
حرب وجميع حملت على الثاني ولو وصى بطبل لله ولو لغت الا ان صلح لحرب أو حجج

* (فصل) * ينبغي أن لا وصى بأكثر من ثلث ماله فان زاد ورد الوارث بطالت في الزائد وان
أجاز فجازته تنفذ في قول عطية مبتدأ الوصية بالزيادة لغرو ويعتبر المال يوم الموت وقيل
يوم الوصية ويعتبر من الثلث أيضاً عتق علق بالموت وتبرع بنجر في مرضه كوقف وهبة وعتق
وابراهما اذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبجز الثلث فان تمعص العتق أقرع أو غيره فسدما
الثلث أو هو وغيره فسدما بالقيمة وفي قولية قدم العتق أو بخرقة قدم الاول فالاول حتى يتم
الثلث فان وجدت دفعة واحد الجنس كعتق عبيد أو ابراء جمع أقرع في العتق وقسطا في غيره
وان اختلف وتصرف وكذا فان لم يكن فيه اعتق قسطا وان كان قسطا وفي قول يقدم ولو كان

وللام ثالث والبدن سدس ولا اخت نفقة في قول ثم يسم الجد والاخت نفقة اثلاثا * (فصل) الكافران يتوارثان لا غير

ولابث قاتل وان لم يضمّن ومن فعد وقف
ماله حتى تقوم بينة بقتله أو يحكم قاض به
بعض مدة لا يعاش فوقها طناً على ماله من
يرثه حينئذ ولومات من يرثه وقفت حصته
وعمل في الحاضر بالأسوأ ولو خاف جلا رث
أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فان لم
يكن وارث سواء أو كان من تدبجه أولاً
مقدر له كولو وقف المتروك أولاً مقدراً عليه
غائلاً ان أمكن عول كزو جه حامل وأبون
وغيره ان انفصل حيا وعلم وجوده عند
الموت والمشكل ان لم يختلف ارثه كولد أم
أخذمو الاعمال باليقين فيه وفي غيره ووقف
ما شاك فيه ومن جمع جهتي فرض وتعييب
كزوجها ومن ورثهم مالا كنبته هي
أخت لأب بأن يطاء بنته فتلد بنتاً فبالبنوة
أو جهتي فرض فبأقواهما بأن تحجب
أحداهما الأخرى كنبته هي أخت لأم بأن
يطاء أمه فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت
لأب بأن يطاء بنته فتلد بنتاً أو تكون أقل
نجبا كأم هي أخت بأن يطاء بنته الثانية
فتلد ولداً ولوراد أحد عاصمين بقرابة أخرى
كأبني عم أحدهما أخ لأم لم يقدم ولو جمعت
بنت عن فرضه (فصل) ان كانت الورثة
عصبات قسم المتروك بينهم ان تعوضوا
ذكوراً أو أنثى فان اجتمعاً قدر الدال ذكر
أثنين وأصل المسئلة عدد رؤسهم وان كان
قها ذو فرض أو فرضين مما نال المخرج
فأصلهما منه فمخرج النصف اثنتان والثالث
ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمان
ثمانية أو مختلفيه فان تدخل مخرجاًهما
بأن في الأكثر بالأقل مرتين فأكثر
فأصلها أكثرهما كثلث وسدس أو توافقاً
بأن لم يفهما إلا عدد ثالث فأصلها حاصل
ضرب وفق أحدهما في الآخر كسدس
وثلث والمتداخلان متوافقان ولا عكس أو
تبايناً بأن لم يفهما إلا واحد فأصلها حاصل
ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع
فالأصول اثنتان وثلاثة وأربعة وستة

له عبدان فقط سالم وغانم فقال ان أعنت غانما فاسلم حرم أعنت غانما في مرض موته عتق
ولا اقرا ع ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وبقايه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح
انه لا يتسلط على التصرف في الثلث ايضا * (فصل) * اذا ظننا الممرض بخوفنا لم ننفذ تبرع زاد
على الثلث فان برأفدوان ظنناه غير بخوف فمات فان حل على الفقهاء نفذوا الا بخوف ولو
شككنا في كونه بخوفنا لم يثبت الا بيطبيين حرين عدلين ومن الخوف فونج وذات جنب ورفاع
دائم واسهال متواتر ودق وابتهاء فالج وخروج طعام غير مستحيل أو كان يخرج بشدة ووجع
أورومه وعدم وحى مطابقة أو غيرها الا بالربع والمذهب انه يلحق بالخوف أسركفا راعا عتادوا قتل
الاسرى والتعماد قتال بين متكافئين وتقديم لقصاص أو رجم واضطراب رنج وهيجان موج
في راكب سفينته وطلق حامل وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة * وصفتها أوصيت له بكذا أو
ادفعوا اليه أو أعطوه بعد موته أو جعلته له أو هو له بعد موته فلو اقتصر على هوله فاقرار الا ان
يقول هو له من ماله فيكون وصية وتنعقد بكايه والكايه كايه وان وصى لغير معين كالفقراء
لزم الموت بالقبول أو ليعين اشترط القبول ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي ولا يشترط
بعد موته الفور فان مات الموصي له قبله بطلت أو بعده فقبل وارثه وهل علك الموصي له بموت
الموصي أم بقبوله أم موقوف فان قبل بان أنه ملك بالموت والابان لا وارث أقوال أظهرها
الثالث وعليها تبني الشبهة وكسب عبد حلالين الموت والقبول ونفقة وفطرته و مطالب
الموصي له بالنفقة ان توفي في قبوله ورده * (فصل) * أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرها
سليمة ومعبية ضأن أو معزا وكذا ذكر في الاصح لاسيخه وعناق في الاصح ولو قال أعطوه شاة
من غنمي ولا غنمه لغت وان قال من ماله اشترى به والجل والناقة يتناولان البضاي والغراب
لأحدهما الآخر والاصح تناول بغير ناقة لا بقرة ثور أو الثور للذكر والمذهب حل الدابة على
فرس وبغل وحمار ويتناول الرقيق صغيرا وأنثى ومعبيا وكافرا أو عكوسها وقبل ان أوصى
باعتاق عبد وجب الجزى كقار أو ولو وصى بأحد رقيقه فماتوا أو قتلوا قبل موته بطلت وان بقي
واحد تعين أو باعتاق رقاب فثلاث فان عجز ثلثه عنهن فالمذهب أنه لا يشتري شقص بل
نفيستان به فان فضل عن أنفس رقبتي شي فالورثة ولو قال ثلثي للعتيق اشتري شقص ولو وصى
لجلمها فانت بولدين فلهما أو بحى وميت فلكه للحي في الاصح ولو قال ان كان حلك ذكر أو قال
أنثى فله كذا فولدتها لغت ولو قال ان كان بيطنها ذكر فولدتها مستحق الذكر أو ولدت
ذكرين فالاصح صحتها يعطيه الوارث من شاء منها ولو وصى لجبرانه فلار بعين دارا من كل
جانب والعلماء أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه لا مرقى وأديب ومعبر وطبيب
وكذا متكلم عند الأكثرين ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ولو وجهها مباشرة
نصفين وأقل كل نصف ثلاثة وله التفضيل أولي يد الفقراء فالمذهب انه كأحد هم في جواز
اعطائه أقل ممنول لكن لا يحرم أو لجمع معين غير مختصر كالعالية بصحت في الاظهر وله
الاقتصار على ثلاثة أو لاقارب يد تدخل كل قرابة وان بعد الا أصلا وفرع في الاصح ولا
تدخل قرابة أم في وصية العرب في الاصح والعبرة بأقرب جدي نسب اليه زيد وتعد أولاده
قبيلة ويدخل في أقربا فأر به الاصل والفرع والاصح تقديم ابن على أب وأخ على جسد ولا
يرجى كورثه ووراثه بل يستوى الاب والام والابن والبنات ويقدم ابن البنت على ابن ابن
الابن ولو أوصى لاقارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح * (فصل) * تصع بمنافع عبد ودار
وغلة حانوت وملك الموصي له منفعة العبد وأكسائه المعتادة وكذا مهرها في الاصح لا ولدها

لسبعة وعشرين * (فرع) * ان انقسمت سهامها من أصلها عليهم فذاك أو (٧٣) انكسرت على صنف فان باينته ضرب في المسئلة بمولها

عدده والافوقه فالبالغ صحت منه أو صنفين
فمن وافقت سهامه عدده ودلوقه ومن لا ترك
ثم ان تماثل عددها ضرب فيها أحدهما
أو تدخلا فأكثرهما أو قوا فالحاصل
ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تباينا
فالحاصل ضرب أحدهما في الآخر ويقاس
بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد
فان أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ
المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فبما ضرب
فيها فالبالغ فهو نصيبه يقسم على عدده
* (فرع) * مات عن ورثة فمات أحدهم
قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقيين وارثهم
منه يكن الاول جعل كان الثاني لم يكن كخوة
وأخوات مات بعضهم عن الباقيين والا
فصح مسئلة كل فان انقسم نصيب الثاني
على مسئلته والافان قوا فاضرب في الاولى
وفق مسئلته والافكها ومن له شيء من
الاولى أخذ مضر وبأفها ضرب فيها ومن
الثانية أخذ مضر وبأفها ضرب الثاني أو وفقه
* (كتاب الوصية) * أركانها موصى له وبه
وصيغة وموص وشرط فيه تكليف وحرية
واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصى له
مطلقا عدم معصية وغير جهة كونه معلوما
أهلا لملك فلا تصح بحمل يحدث ولا احد
هذين ولا لميت ولا لداية الا ان قسر بعلمها
واللعامة كنيست وتصح له مارة مسجد
ومصالحه ومطلقا وتعمل علمها ولا كافز
وقاتل ولجل ان انفصل حبال دون ستة أشهر
منها ولا رابع سنين فأقل ولم تكن المرأة
فراشا وارثان أجاز باقي الورثة والعبرة
بارثهم وقت الموت وبردهم وأجازتهم بعده
ولا تصح لوارث بقدر حصته والوصية لرفيق
وصية أسبده فان عتق قبل موته فله وفي
الموصى به كونه مباحا ينقل قصص بحمل
ان انفصل حيا أو مضمونا وعدم وجوده
عندها وبشر وحمل ولو معدومين وبهم
وبنفس يقتضى ككتاب قابل لتعليم وزيل
وغير محترمة ولو أوصى من له كلاب بكتاب أو
بهاوله متمول صحت أو من له طبل له وطبل
أو أعطوه

في الاصح بل هو كالام منفعته له ورقيقته لا يرث وله اعتاقه وعليه نفقة ان أوصى بمنفعة مدة
وكذا أبدا في الاصح وبيعه ان لم يؤبد كالمتاجر وان أبدا فالاصح انه يصح بيعه للموصى له
دون غيره وانه تعتبر قيمة العبد كلها من الثالث ان أوصى بمنفعة أبدا وان أوصى بهامدة قوم
بمنفعته ثم سألوا تلك المدة ويحسب الناقص من الثالث وتصح بيعه تطوع في الاظهر ويصح
من بلده أو المقاتل كقيد وان أطلق في المقاتل في الاصح وحجة الاسلام من رأس المال فان
أوصى بها من رأس المال أو الثالث عمل به وان أطلق الوصية بمائة من رأس المال وقيل من
الثالث ويصح من المقاتل ولاجنبي أن يبيع عن الميت بغير اذنه في الاصح ويؤدى الوارث عنه
الواجب المالي في كفارة مرتبة وطعم ويكسوفي الحسية والاصح انه يعتق أيضا وان له الاداء
من ماله اذا لم تكن تركته وان يقع عنه لتبرع أجنبي بطعام أو كسوة لا اعتاق في الاصح
وتنفع الميت صدقة ودعاء من وارث وأجنبي * (فصل) * له الرجوع عن الوصية وعن
بعضها بقوله نقضت الوصية أو أبطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذا الوارثي وبيع واعتاق
واصداف وكذا هبة أو رهن مع قبض وكذا دونه في الاصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا
توكيل في بيعه وعرضه عليه في الاصح وخاط حنطة معينة رجوع ولو وصى بصاع من صبرة
فخاطها بأجره من جوع أو بئها فلا وكذا بأجر في الاصح وطحن حنطة وصى بها وبذرها
وبجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قيصا وبناء وغراس في عرصة رجوع
* (فصل) * بسن الايصاء قضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطفال وشرط الوصى
تسكين وحرية وعده وهداية الى التصرف في الموصى به والسلام لكن الاصح جواز وصية
ذى الى ذى ولا يضر العمى في الاصح ولا تشترط الذكورة أو ام الاطفال أولى من غيرها
وينعزل الوصى بالفسق وكذا القاضى في الاصح لا الامام الاطفال ويصح الايصاء في قضاء
الديون وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ويشترط في أمر الاطفال مع هذا أن يكون له ولاية
عليه وليس الوصى ايصاء فان أذن له فيه جاز في الاظهر ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابني
أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصى جاز ولا يجوز نصب رضى والجدهى بصفة الولاية ولا
الايصاء بتزويج طفل وبنث ولغظه أوصيت اليك أو فوضت ونحوه ما يجوز فيه التوقيت
والتعليق ويشترط بيان ما يوصى فيه فان اقتصر على أوصيت اليك لغا والقبول ولا يصح في
حياته في الاصح ولو وصى ان ينزل ينفرد أحدهما الا ان صرح به وللموصى والوصى العزل
متى شاء واذا بلغ الطفل ونازعه في الاتفاق عليه صدق الوصى أو في دفع اليه بعد البلوغ صدق
الولد * (كتاب الوديعة) *

من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بأمانته كرهه فان وثق استحب
وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا واستحفظتني
أو أنبتك في حفظه والاصح انه لا يشترط القبول لفظا ويكفي القبض ولو أودعه صبي أو
مجنون مالا لم يقبله فان قبل ضمن ولو أودع صبي مالا لا كفالة عنده لم يضمن وان أتلفه ضمن
في الاصح والمحجور عليه بسفه كصبي وترفع عتق المودع أو المودع وجنونه وانما هو لها
الاسترداد والرد كل وقت وأصلها الامانة وقد تصير مضمونة بعوارض منها أن يودع
غيره بلاذن ولا عذر فيضمن وقيل ان أودع القاضى لم يضمن واذا لم يزل يده عنها جازت
الاستئانة بمن يحملها الى الحرز أو يضعها في خزانة مشتركة واذا أراد سفرها فليرد الى المالك
أو وكيله فان فقدهما فالقاضى فان فقدته فأمين فان دفنها بموضع وسافر ضمن فان أعلمهم أمينا

(١٠ - منهاج) حل بطبل حل على الثاني وتاعربا بالاول الا ان صلح للثاني وفي الصيغة لفتايشعير بها صريجة كواصيت له بكذا أو أعطوه

له أو هولة بعده وف وكأبه كهوله من مالى وتلزم يموت (٧٤) مع قبول بعده ولو بشرأخ في ماله والرد بعده موت فان مات لا بعده موت الموصى

بطلت أو بعده خلفه وارثه ومالك الموصى له موقوف ان قبل بان أنه ملكه بالموت وتبنيته الفوائد والمؤنة يطالب موصى له بها ان توقف في قبضه ولو ورد * (فصل) * ينبغي أن لا يوصى برأى على ثلث فقبضه عليه ان رده وارث وان أجاز فتنفذ ويعتبر المال وثالث الموت ويعتبر من الثلث عتق عاق بالموت وتبرع بخير مرضه كوقف وهبة وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبغير الثلث فان تعاضت عتقا أقرع والا قسط الثلث كعجز فان ترتبت تقدم أول فاول الى الثلث ولو قال ان أعتقت غلاما فاسم حرف أعتق غلاما في مرض موته تعين ان يخرج وحده من الثلث والا أقرع ولو أوصى بخاضعوه ثلث ماله لم يتسامح موصى له على شيء منه حالا * (فصل) * تبرع في مرض بخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثلث أو غير بخوف ومات ولم يعمل على بخاء فكذا وان شئت فيه لم يثبت الا بطلب من مقبول الشهادة ومن الخوف فلو لم يجرؤ ان جنب ورعا دائما واسهال متتابع أو خروج الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق أو بتداه فالحج ومطبخ وغيرها الا الربع وأسر من اعتاد القتل والجمام قتال بين متكافئين وتقديم لقتل واضع ارباب ونج في ركب سفينة وطاق وبقاء مشقة * (فصل) * يتناول شاة بغير غير رحلة وفصيل وجل وناقة بخاتى وعرا بالاحدهما الاخر ولا بقرة ثور او عكسه ويتناول دابة فرسا وبغلا وحمارا ورقيق صغيرا ونثي ومعبيا وكافرا وعكوسها ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له لغت أو من ماله اشترى ثله أو بأحد أرفاقه فقله أو قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين أو باعتاق رقاب فثلاث فان عجز ثلثه عنهن لم يشترشقص فان فضل عن نفيسة أو نعلب اثنين شي فلورثة أو بصرف ثلثه للعتق اشترى شقص أو أوصى لهما فلن انفصل حيا ولو قال ان كان ذلك ذكر

يسكن الموضع لم يضمن في الاصح ولو سافر به اضمن الا اذا وقع حريق أو غارة أو عجز عن دفعها اليه كما - بق والحريق والغارة في البع - وشراف الحرز على الخراب أضرار كالسفر واذا مرض مرضا يخوف فافتردها الى المالك أو وكيله والا فالخالك أو أمين أو موصى به فان لم يعمل ضمن الا اذا لم يتمكن بان مات بخاء وموتها اذا نقلها من محله أو دارا الى أخرى دونها في الحرز ضمن والا فلا ومنها ان لا يدفع متلفاتها أو دفعه دابة فترك علفها ضمن فان نساء عنه فلا على الصحيح وان أعطاه المالك علفها فلفها منه والا فبراجعه أو وكيله فان فقد رافا لهما كم ولو بعثها مع من يسقط الم يضمن في الاصح وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للرجم كلابية سداها الدود وكذا البسها عند حاجتها ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور وتلفت بسبب العدول فيضمن ولو قال لا ترد على الصندوق فرد وان كسر بشقة وتلف ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تغفل عليه فقلين فأفقاها ولو قال اربط الدراهم في كلك فأمسكها في يدي فتلفت فالذهب انما ان ضاعت بنوم أو نسيان ضمن أو بأخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطاه درهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كس أو أمسكها يده وجعلها في جيبه لم يضمن وان أمسكها يده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغيره أو نوم وان قال احفظها في البيت فلم يمس اليه ويجوز هافيه فان أخر بلا عذر ضمن ومنها ان يضعها بان يضعها في غير حرزها أو بدل عليها سارقا أو من يصادر المالك فلو أكرهه ظالم حتى سلمها اليه فالمالك تضامن في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها ان يتنفع بها بان يلبس أو يركب خيالة أو يأخذ الثوب ليلبسه أو الدراهم ليلفقهها فيضمن ولو نوى الاخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح ولو خاطبها بماله ولم يتميز ضمن ولو خاطبها درهم كبسبب المودع ضمن في الاصح ومتى صارت مضمونة بابتها فاع وغيره ثم ترك الخيالة لم يبرأ فان أحدثه المالك استئمانا برئ في الاصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يخلى بينه وبينها فان أخر بلا عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذ كر سببا أو ذ كر خفيا كسرقة صدق بيمينه وان ذ كر ظاهرا كحريق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلايين وان عرف دون عموم صدق بيمينه وان جهل مالوب بيمينه ثم يحلف على التالفه وان ادعى ردها على من اتهمه صدق بيمينه أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو ادعى عند سفره أمينا فدعى الابن الرد على المالك طوبى بيمينه وبخودها بعد طلب المالك مضمنا

* (كتاب قسم النفي والغنمية) * النفي مال حصل من كفار بلا قتال وايحاف خيل وركاب كجزية وعشر تجارة وما جلا عنه خروفا و مال مرتد قتل أو مات وذمى مات بلا وارث في خمس وخمسة خمسة أحدها مصلح المسلمين كالغور والقضاة والعلماء يقدم الالهة والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الغني والفقير والنساء يفضل الذكر كالارث والثالث البتاع وهو صغير لا أب له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل وبم الاصناف الاربعة المتأخرة قبل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم وأما الاخماس الاربعة فالاظهر أنها لله مرتقة وهم الاجناد المرصودون للجهاد فضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفا يبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفهم فيه عليه كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء فريشاهم ولد النضر بن كنانة ويقدم منه - بنى هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم عبد الغزي ثم سائر البعاون الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم الجهم ولا يثبت في الديوان نعي ولا زمنا ولا مصلح للغزو ولو

فلان بعز دار من كل جانب أو للعلماء فلا صاحب علوم الشرع من تفسير وحديث (٧٥) وفقه أو للفقراء دخل المساكين وعكسه أو لهما

مرض بهضهم أو جن ورجي زواله أعطى فان لم يرج فالأظهر انه يعطى وكذا زوجته وأولاده
 إذا مات فعطى الزوجة حتى تنكح والاولاد حتى يستقروا فان فاضت الاجناس الاربعة عن
 حاجات المرتقة وزرع علمهم على قدميهم وثمنهم ولا يصح ان يجوز ان يصرف بهضه في اصلاح
 الثغور والسلاح والكرع هذا حكم منقول اني فاعلمنا عقاره فالذهب انه يجعل وقفاً وتقسيم
 غايته كذلك * (فصل) * الغنيمة مال حصل من كفار بقتال وإيجاف فيقدم منه السلب للقاتل
 وهو ثياب القتيل والخف والران وآلان الحرب كدرع وسلاح وركوب وسرج ولجام وكذا
 سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقدمه في الاظهر لا حقيبة مشدودة على الفرس على
 المذهب وانما يستحق ركوب غير يركب به شركا في حال الحرب ولو رمى من حصن أو من الصف
 أو قتل نائماً أو أسيراً أو قتله وقد انهمز الكفار فلا سلب وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن يفقأ
 عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر ولا يخمس السلب
 على المشهور وبعد السلب يخرج وثنة الحفظ والنقل وغيرهما ثم يخمس الباقي فخمسه لاهل
 خمس التي يقسم كما سبق والاصح أن النفل يكون من خمس الخمس المرصدة للمصالح ان نفل
 مما سبغتم في هذا القتال ويجوز أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة بشرطها
 الامام أو الامير لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار ويحتج في قدره والاجناس الاربعة عقارها
 ومنقولاتها للغنائين وهم من حضر الواقعة بنية القتال وان لم يقاتل ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء
 القتال وفيما قبل حيازة المال وجهه ولو لمات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه وكذا
 بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح ولومات في القتال فالذهب انه لا شيء له والاظهر أن الاجير
 لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمخترع يسهم لهم اذا قاتلوا وللراجل سهم ولل فارس
 ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد عرييا كان أو غيره لا لغير وغيره ولا يعطى لفرس أعرج وما
 لا غناء فيه وفي قول يعطى ان لم يعلم نسي الامير عن احضاره والعبد والصبي والمرأة والذمي اذا
 حضر وافهم الرضخ وهو دون سهم يحتجز الامام في قدره ويحمله الاجناس الاربعة في الاظهر
 قات انما يرخص للذمي حضر بلا أجر أو باذن الامام على الصحيح والله أعلم
 * (كتاب قسم الصدقات) * الفقير من لماله ولا كسب يقع موقعاً من حاجته ولا يمنع الفقر
 مسكنه وثيابه وماله الغائب في مرحلتين والمزجل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب
 يمنعه فقير ولو اشتغل بالتوافل فلا ولا يشترط فيه الزمانة ولا التمتع عن المسئلة على الجديد
 والمكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقير في الاصح والمسكين من قدره على مال أو كسب يقع
 موقعاً من كفايته ولا يكسبه والعامل ساع وكاتب وقاسم وحائري يجمع ذوى الاموال
 لا القاضى والوالي والمؤلف من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره
 والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب المكاتبون والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية
 أعطى (قلت) الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم والاظهر اشتراط حاجته دون حلول الدين
 (قلت) الاصح اشتراط دخوله والله أعلم أولاً صلاح ذات البين أعطى مع الغنى وقبل ان كان
 غنياً بنقد فلا وسيل الله تعالى غزاة في إلهام فاعطون مع الغنى وابن السبيل من شئ سفر أو
 محتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام
 وأن لا يكون هاشمياً ولا مطلبياً وكذا ولا هم في الاصح * (فصل) * من طابز كاه وعلم
 الامام استحقاقه أو دمه عمل بعلم والا فان ادعى فقر أو مسكنة لم يكف بينة فان عرف له مال
 وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالاً في الاصح ويعطى غار وابن سبيل بقوله فان لم يخرج

شرك نصيبين أو لجمع معين غير مختص
 كالهملوية وصحت ويكفي ثلاثة من كل وله
 الفضيل أولي يدي والفقراء فكما حكمهم لكن
 لا يحرم أولاً قارب يدي لكل قريب من
 أولاد أقرب جدي نسب أو أمه له وبعد قبيله
 الابوين وولداً وأقرب أقاربه فاذ ربه قري
 فقري فأبوة فأخوة فبنوهم ابجد ودة ولا يرج
 بذكورة وورثة أو اقارب نفسه لم تدخل
 ورثته * (فصل) * نصيب منافع فبدخل
 كسب معتاد ومهر والولد كأمه وعلى مالك
 مؤنة موصى بنفقة له اعتاقه ويبيع موصى
 له وكذا غيره ان أقت به المولى وتعتبر قيمته
 من الثلث ان أهد والا حسب منها ما نقص
 وتصح بيعه ويصح من ميقانه الا ان قيد
 بأبد فنه وحجة الاسلام من رأس المال الا
 ان قيد بالثلث فنه وبغيره أن يبيع عنه فرضاً
 بغير اذنه ويؤدى وارث عنه كفارة مالية
 وكذا غيره من ماله بغير اعتاق وينفقه صدقة
 ودعاء * (فصل) * له رجوع نحو
 نكحت وهذا الوارث ويبيع ورثه وكذا ولو
 بلا قبول وبوصية بذلك ولو كمل به وعرض
 علمه وخلطه وصبره وصى بصاعها بما جود
 وطعمه براو بذره له وبجهد دقية او غزله قطناً
 ونسجه غزلاً وقطعه فهو بائع صا وبما غرسه
 * (فصل) * في الايصال أركانه موص
 ووصى وموصى فيه وصيغة وشرط في
 الموصى بقضاء حق ماصر وبأمر نحو طفل
 معه ولاية له عليه ابتداء وفي الوصى عند
 الموت عدالة وكفاية وحرية واسلام في مسلم
 وعدم عداوة وجهالة ولا يضرعى وأئونة
 والام أولى وينزل ولي بفسق لا امام وفي
 الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً بما حاذقاً لا يصح
 في تزويج ومعصية وفي الصيغة يجب باللفظ
 يشعر به ككأو صيت أو فوضت اليك أو
 جعلت لك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً وقبول
 كوكاله بعد الموت مع بيان ما وصى فيه وسن
 ايصاله بأمر نحو طفل وبقضاء حق لم يجز
 عنه حالاً أو به شهود ولا يصح على نحو طفل
 وفي انفاق على موليه لائق في دفع المال

والجند بصفة الولاية ولو أوصى اثنين لم ينفرد واحداً بالاذنه وكل رجوع وصديق بينهما وفي انفاق على موليه لائق في دفع المال

* (كتاب الوديعه) * أركانها وديعة وصية فهو ودع (٧٦) ووديع وشرط فهم ما مافي موكل ووكيل فلو أودعه نحو وصي ضمن وفي عكسه

انما يضمن بالتلاف وفي الوديعه كونها محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كما وعدتلك هذا أو أنه فقلتلك أو كذا فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يبق بأمانته كره والاسان لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وانما استرداد واصلها أمانة وتضمن بعوارض كأن ينقلها من حلة أو دار لا خرى دونها حرز أو كان يودعها بلا إذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها الحرز وعليه لعذر كرادعة فتردها مال السكها أو وكيله فلقاض فلامين ويغني عن الأخير وصية اليهما فان لم يفعل ضمن ان تمكن وكان يدونها بموضع وبسافر ولم يعلمهم أمانتها رقبها وكان لا يدفع متلفاتها كترك ثوبه في ثياب صوف أو لبسها عند حاجتها أو علف دابة لان نهاء فان أعطاه علها غافها منه والاراجعه أو وكيله فالقاضي وكان تلفت بخالفه مأمور به كقوله لا ترد على الصندوق فردت وانكسر به وتلف ما فيه به لا بغيره ولان نهاء عن قفلين فأقلها ما ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخذ بالعدر أو أربطها في كمل أو لم يبين كيفية حفظها فسكها به دة بلار با فيه فضاقت بنحو غفلة ضمن لا بأخذ غاصب ولا بجعلها بجيبه أو اجعلها بجيبك ضمن ربطها أو كان يضعها في غير حزمها أو يدل عليها الما أو يسلمها له مكرها ويرجع عليه وكان يتفهمها كلبس وركوب لا لعذر وكان بأخذها ليتفهمها لان فوى الاخذ وكان يخاطبها بمال ولم تتميز لولا للمودع وكان يجدها أو يؤخر تخليتها بلا عذر بعد طاب مال كها ومتى خان لم يبرأ الا بإيداع وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها طاقا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهر كركب في عرف دون عومه فان عرف عومه ولم يتم فلا وان جهل طوبى بيئته ثم يخاف أن تلفت به

* (كتاب قسم النفي والغنيمة) * النفي نحو مال حصل من كفار بالايجاب كغزوة

استرد وبطال عامل ومكاتب وغارم بينة وهي اخبار عدلين ويغني عنها الاستفاضة وكذا تصديق رب الدين والسب في الاصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة (قلت) الاصح المنصوص وقول الجمهور وكفاية العمر الغالب فيشترى به عارايسته فله والله أعلم والمكاتب والغارم قدر دينه وابن السبيل ما يوصله مقصده أو وضع ماله والغارم قدر حاجته لنفقة وكسوة ذهابا وراجعا ومقدماتها تلك وفرسا وسلاحا يصبر ذلك مسكاه وبهاله ولابن السبيل مركوب ان كان السفر طويلا أو كان ضعيفا لا يطيق المشي وما ينقل عليه الزاد ومطاعه الا أن يكون قدرا يعتاد مثله حله بنفسه ومن فيه صفة استحقاق يعطى بأحدهما فقط في الاظهر * (فصل) * يجب استيعاب الاصناف ان قسم الامام وهناك عامل والا فالسبعة على سبعة فان فقد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده آحاد كل صنف وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم الممال والا فيجب اعطاء ثلاثة وتسبب التسوية بين الاصناف لابين آحاد الصنف الا أن يقسم الامام فيجزم عليه التفضل مع تساوى الحاجات والظاهر منع نقل الزكاة ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوزنا النقل وجب والا فيرد على الباقي وقيل ينقل بشرط الساعي كونه حرا عدلا فقيها بابواب الزكاة فان عين له أخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهر الاخذها ويسن وسم نعم الصدقة والنفي في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه (قلت) الاصح يحرم وبه جزم البغوى وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم * (فصل) * صدقة التطوع سنة وتحل لغني وكافر ودفعها سر او في رمضان وقريب وجارأفضل ومن عليه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدي ما عليه (قلت) الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أولدين لا يرجوه وفاءه والله أعلم وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أوجه أحها ان لم يشق عليه الصبر استحب والا فلا * (كتاب النكاح)

هو مستحب محتاج اليه بمجرد أهبته فان فقدها استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم يحج كره ان فقد الابهة والا فلا لكن العباداة أفضل (قلت) فان لم يتعبد فالنكاح أفضل في الاصح فان وجد الابهة وبه علة كهرم أو مرض دائم أو تعين كرهه والله اعلم ويستحب دنسة بكر نسبة ليست قرابة قريبة واذا قصد نكاحها سن نظره اليها قبل الخطبة وان لم تأذن وله تكرير نظره ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم نظره لحمل بالغ الى عورة ذرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفها عند خوف فتنة وكذا عند الامن على الصبح ولا ينظر من محرمة بين سرور ركة أو يحل مساواة وقيل ما يبدو في المهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامة الاما بين سرور ركة والى صغيرة الا للفرج وان نظر العبد الى سيده ونظر محسوس كالنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ ويحل نظر رجل الى رجل الاما بين سرور ركة ويحرم نظره أمر بشهوة (قلت) وكذا بغيره في الاصح المنصوص والاصح عند المحققين أن الامة كالخرة والله أعلم والمرأمة امرأة كرجل ورجل والاصح تحريم نظره ذمية الى مسلمة وجواز نظر المرأة الى بدن أجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم تخف فتنة (قلت) الاصح التحريم كها وبها والله أعلم ونظرها الى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس ويباحان لفصد وحجامة وعلاج (قلت) ويباح النظر للماملة وشهادة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله أعلم والزواج النظر الى كل بدن * (فصل) * تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصرح لمعدة ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة وفاة وكذا البائن في الاظهر وتحرم خطبة على

وعشر تجارة وما جلا وعنه وتركه مرتد وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسة لصالحنا كثغور وقضاة وعلماء يقدم الاهم خطبة

المفقير ويقيم الامام الاربعة الاخيرة والاحساس الاربعة للمرتبة فيعطى كلاً بقدر حاجته بمونه فان مات أعطى أصوله وبناته وزوجاته الى أن يستغنوا وبنه الى أن يستغلا وسن أن يضع ديواناً وينصب لكل جمع عريفاً ويقدم اثباتاً واعطاء قريشاً ويقدم منهم بنى هاشم والمطلب فبعد شمس فنوفل فعبد العزى فسائر البطون الاقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم فالانصار فسائر العرب فالعجم ولا يثبت في الديوان من لا يصلح للائز وومن مرض فكحهج وان لم يرج برؤه ويحى من لم يرج برؤه وما فضل عنهم وزع عليهم بقدر مؤنتهم وله صرف بعضه في نفور وسلاح وخيل ووقف عقاري وأربيعه وقسم غلاته أوغته كذلك * (فصل) * العنينة نحو مال حصل من الحربين بالبحر فيقدم السلبان ركب غرراً منابزاً له منعة حربي في الحرب وهو مامعه من ثياب تكف وران ومن سوار ومنطقة وخاتم ونفقة وجنيته معه وألحوب كدورع ومركوب وآلته لاحقية ثم تخسر المأثر ثم يخمس الباقي وخمسه تكمس التي والنفل وهو زيادة بدفعها الامام باجتهاد لمن ظهر منه أمر محمود أو يشترطها لمن يفعل من ينسب الحر بين من مال المصالح الذي سيقم في هذا القتال أو الحاصل عنده والاحساس الاربعة للعائنين وهم من حضر القتال ولو في أثناءه بنيته وان لم يقاتل أو لابنته وقاتل كأجير لحفظ أمتة وناحر ومحترف ولومات بعد انقضائه ولو قبل الجبارة فحقه لوارثه ولراجل سهم ولقارس ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد في نفع و يرضع منها العبد وصبي ومجنون وامرأة أو خنثى حضر ولسافر معصوم حضر بلا جرة وبان الامام والرضع دون سهم يجتهد الامام في قدره * (كتاب قسم الزكاة) * هي لفقة من لامل له ولا كسب لائق يقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومهف والمساكين من له ذلك ولا يكفيه و ينجع فقر الشخص ومساكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنواقل لا يعلم شرعي

خطاب من صرح باجابه الاباذنه فان لم يحب ولم يرد لم تحرم في الاظهر ومن استشير في مخاطب ذكر مساويه بصدق ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقبل العقد ولو خطب الولي فقال الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت مع النكاح على الصحيح بل يستحب ذلك (قلت) الصحيح لا يستحب والله أعلم فان طال الذكر الفاصل لم يصح * (فصل) * انما يصح النكاح باليجاب وهو تزوجك أو أنكحتك وقبول بأن يقول الزوج تزوجت أو نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها ويصح تقدم افظ الزوج على الولي ولا يصح الا بافظ التزويج أو النكاح ويصح بالعجبة في الاصح لا بكتابة قطعه أو لوفالز وجنك فقال قبلت لم ينعقد على المذهب ولو قال زوجني فقال زوجتك أو قال الولي تزويجها فقال تزوجت صح ولا يصح تعليقه ولو بشر ولد فقال ان كان أنثى فقد زوجتكها أو قال ان كانت بنتي طلقت واعتدت فقد زوجتكها فالذهب بطلانه ولا توقيته ولا نكاح الشعار وهو زوجتكها على ان تزوجني بملك وبضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضع صدقاً فالاصح الصحة ولو سمي بالمال جعل البضع صدقاً باطل في الاصح ولا يصح بالجنس شاهد من شرطهما حرة وذكورة وعدالة وسبع وبصر وفي الاعمى وجهه والاصح انعقاد باني الزوجين وعدو بهما وينعقد بمشورة العدل على الصحيح لاستورا لسلام والحرية ولو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب وانما يبين بينة أو اتفاق الزوجين ولا أثر لقول الشاهدين كما فاسقين ولو اعترف به الزوج وأنكرت فرق بينهما وعابه نصف المهر ان لم يدخل به او الانفكاك ويستحب الاشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط * (فصل) * لا تزوج امرأة نفسها باذن ولا غيرها بوكالة ولا تقبل نكاحاً لاحد الوطء في نكاح بلاولي يوجب مهر المثل لاحد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقبل بالانشاء والافلا ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح على الجديد وللأب تزويج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنها ويستحب استئذانها وليس له تزويج ثيب الا اذنها فان كانت صغيرة تم تزويج حتى تبلغ والجد كالأب عند عدمه وسواء زالت البكارة بوطء حلال أو حرام ولا أثر للوطء كسقطه في الاصح ومن على حاشية النسب كآخ وعم لا يزوج صغيرة بحال وتزوج الثيب البالغة بصريح الاذن ويكفي في البكر سكوتها في الاصح والمعق والسلاطون كالأخ وأحق الاولياء أب ثم جد ثم أبوه ثم أخ لا يورث أولاب ثم ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالآخ لا يورث على أخ لا يفي الاظهر ولا يزوج ابن بنته فان كان ابن عم أو معتقاً أو فاضياً تزوج به فان لم يوجد نسب زوج المعتق ثم عصبة كالآخ وزوج عتيقة المرأة من زوج المعتق مادامت حية ولا يعتبر اذن المعتق في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد المعتق وعصبة زوج السلطان وكذا يزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كف وان امتنع ولو عينت كفواً أو أراد الأب غيره فله ذلك في الاصح * (فصل) * لا ولاية لزوج في وصي ومجنون ومجنن النظر بهرم أو خبل وكذا المجنون وعليه بسفه على المذهب ومتى كان الاقرب ببعض هذه الصفات فالولاية لا بعده والاعتماد ان كان لا يدوم غالباً انتظر افاقته وان كان يدوم أياماً انتظر وقيل لا بد ولا يقدح العمى في الاصح ولا ولاية للعاسق على المذهب وبلى الكافر الكافرة واحرام أحد العاقلين أو الزوجية يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي الا لا بعد (قلت) ولو أحرم الولي أو الزوج فعقد وكبله الحلال لم يصح والله أعلم ولو غاب الاقرب الى مرتلتين زوج السلطان ودونهما لا يزوج الاباذنه في الاصح وللجبر

ولو غير زمن ومهف والمساكين من له ذلك ولا يكفيه و ينجع فقر الشخص ومساكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنواقل لا يعلم شرعي

والكعب عنده ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب (٧٨) يحتاجها وماله غائب بمرحلتين أو مؤجل وللعامل كساع وكاتب وقامه وحائس

لا قاض ووال ولوثة ضعيف اسلام
أو شريف يتوقع اسلام غيره أو كفى شر
من يلبس ممن كفار أو مانع زكاة ولرقاب
مكتوبون لغير مترك ولغارم من نداس
لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه في
مباح مع الحاجة أو لإصلاح ذات البين
ولو غنيا أو لضممان أن أعسر مع الأصل
أو وحده وكان متبرعا وسبيل الله غاز
معتاق ولو غنيا ولا بن سبيل من شئ سافر
أو مجتازان احتياج ولا معصية بسفره
وشرط أن لا يكون حرة واصل وأن لا يكون
هائما ولا ماليا ولا مولى لها * (فصل) *
من علم الدافع حاله عمل بعلمه ومن لا فان
ادعى ضعف اسلام صدق أو فقرأ أو مسكنة
فكذلك إلا أن ادعى عيالا أو تاف مال عرف
له فكيف بينه كعامل ومكاتب وغارم
وبقية المولفة فصدق غاز أو بن سبيل فان
تخلها استرد والبينة اخبار عدلين أو عدل
وامرأتين وبغني عنها استغاضة وتصديق
دائن وسيدو يعطى فقير ومسكين كفارة عمر
غالب في شتر يان به عقار يستغلانه ومكاتب
وغارم ما عجز عنه وابن سبيل ما يوصله
مقصده أو ماله وغارم حاجته ذهابا أو بابا أو قامة
وعلمه وبهيمه مركوب أن لم يبق المشى
أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه أن لم
يعتمد مثله جالها مكاتب سبيل ومن فيه صفنا
استغناق يأخذ بأحدهما * (فصل) * يجب
تعميم الاصناف أن أمكن والافن وجد
وعلى الامام تعميم الاتحاد وكذا الممالك
أن انحصر وبالبلد وفي المال والأوجب
اعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الاصناف
لأن أحاد الصنف الآن يقسم الامام
وتساوى الحاجات ولا يجب - ولله المثل
زكاة فان عدت الاصناف أو فضل عنهم -
شئ وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل
هنة شئ رذ على الباقي أن نقص نصيبهم
وشرط العمل أهلية الشهادات وفقه زكاة
أن لم يعين له ما يؤخذ من يأخذون أن يعلم
بغير الأخذ أو يسمن نعمة كافي في محل ملبس ظاهر لا يكثر شعره وحرم في الوجه * (فصل) * الصدقة سنة وتحل لغني وكافر ومن

التوكيل في التزويع بغير اذنه أو لا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويحتاج التوكيل فلا
يرزوج غير كف وغير المجبران قالت له وكل وكل وانتم فلا وانتم فلا وانتم فلا وانتم فلا
في الاصح ولو وكل قبل استئذانهم في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيدل الولي زواجك
بنت فلان وليقل الولي لو كيدل الزوج زواج بنتي فلا نافي قول وكيدل قبلت نكاحها له ويلزم
المجبر تزويج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته لاصح غير مقصور ويلزم المجبر وغيره أن يعين
اجابة ما تمسسه التزويع فان لم يعين كاخوة نسألت بعضهم لزمه الاجابة في الاصح وإذا اجتمع
أولياءه في درجة استحب أن يزوجه أقفهم وأسنهم برضاهم فان تشاحوا أقرع فلوزوج
غيره من خرجت قرعته وقد أذنت لكل منهم صح في الاصح ولوزوجه أحدهم زيد أو آخر عرا
فان عرف السابق فهو الاصح وان وقع معا أو جهل السابق والعيبة فبإطلاق وكذا الوعر
سبق أحدهما ولم يعين على المذهب ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى يبين فان
ادعى كل زوج علمه بالسبق سمعت دعواهما بناء على الجديد وقبول اقرارها بالنكاح فان
أنكرت حلفت وان أقرت لأحدهما ثابت نكاحه وسماح دعوى الآخر ونكاحها لبينى
على القولين فيمن قال هذا لا يدل لعمر وهل يغرم لغيره وان قلنا نعم فزعم ولو نولى طرفي عقد
في تزويج بنت ابنه بآب ابنه الآخر صح في الاصح ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عم
في درجته فان فقدت القاضى فلو أراد القاضي نكاح من لا ولي لها زوجه من فوقه من الولاية أو
خاتمته وكلا يجوز ولو أحد نولى الطرفين لا يجوز أن يؤكل وكلا في أحدهما أو وكلا فيهما في
الاصح * (فصل) * زوجه الولي غير كف برضاها أو بعض الأولياء المستورين برضاها ورضا
الباقيين صح ولوزوجه الأقرب برضاها فليس للأبعد اعتراض ولو زوجه أحدهم به برضاها
دون رضاها لم يصح وفي قول يصح ولهم - الفصح - ويجرى القولان في تزويج الأب بكره غير
أو بالغة غير كف بغير رضاها في الاظهر باطل وفي الآخر يصح وللأبالة اخبار ولا صغيرة إذا
بلغت ولو طلبت من لا ولي لها أن يزوجه السلطان بغير كف ففعل لم يصح في الاصح وخصال
الكفاءة سلامة من العيوب المثبتة للخيار وحرية فالزقي ليس ككفو الحرة والعقيق ليس ككفو
لحرة أصلية ونسب فالعجمي ليس كف عر بية ولا غير قرشي قرشية ولا غير هاشمي ومطالبي لها
والاصح اعتبار النسب في العجم كالعرب وعة فليس فاسق كف عفة وحرقة فصاحب حرقة
دينه ليس كف أرغ منه فكأن وحسام وحارس ورار وقيم الحسام ليس كف بنت خياط
ولان خياط بنت تاجر وبزاز ولاهما بنت عالم وقاض والاصح أن اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال
لا يقابل ببعض وليس له تزويج ابنة الصغيرة وكذا امهية على المذهب ويجوز أن لا تكافئه
يبقى الخصال في الاصح * (فصل) * لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير الحاجة فواحدة وله
تزويع - غير عاقل أكثر من واحدة وزوج المجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة ولا يشترط
الحاجة وسواها صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صغيرها فان بلغت
زوجها السلطان في الاصح للحاجة للمصلحة في الاصح ومن حجر عايله بسفه لا يستقل بنكاح بل
ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي فان أذنه وعي امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بغير المثل
أو أقل فان زادها للمشهور وصحة النكاح بغير المثل من المسمى ولو قال انكح بآف ولم يعين امرأة
نكح بالقل من ألف ومهرها ولو أطلق الاذن فالاصح صحته وينكح بغير المثل من تلقية
فان قبل له ولية اشترط اذنه في الاصح ويقبل بغير المثل فأقل فان زاد صح النكاح بغير المثل وفي
قول يبطل ولو نكح السفية بلاذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شئ وقبل بهر مثل وقبل أقل مقول

ومن

ودفعها سرا ولزم مضانها ولحقه قربة بغيرها أفضل وتحرم بما يحجبها موهنه (٧١) أولدين لا يظن له وفاء ونسب بما فضل عن حاجته ان

صبر ولا اكراه

ومن حجر عليه الفاس بهم نكاحه ووثن النكاح في كسبه لا في ماله ونكاح عبد بلا إذن سيده باطل وبأذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقييده بامرأة أو قبيلة أو بلاد ولا بد له من عدل عما أذن فيه والاطهر أنه ليس له ان يد ايجابا بعده على النكاح ولا عكسه وله ايجابا أمته بأى صفة كانت فان طابت لم يلزمه تزويجها وقيل ان حرمته عليه لزمه واذا تزوجها فلا يصح انه بالملك لا بولاية فيز وج مسلم أمته الكافرة وفاسق وكاتب ولا يز وج ولي عبد صبي ويز وج أمته في الاصح

(باب ما يحرم من النكاح)

تحرم الامهات وكل من ولدت من ولدك فهي أمك والبنات وكل من ولدتها وولدت من ولدها فبناتك (قلت) والخلوقة من زناها تحل له ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله أعلم والاختوات وبنات الاختوات والعمامات والخالات وكل من هي أخت ذكرك ولذك فعمتك وأخت أمي ولدتك فبناتك ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو من ولدك أو ولدت مرضعتك أو ذلتها فأم رضاعتها وقس الباقي ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك ونافلتك ولا أم مرضعتك ولذك وبنتها وأخت أخيك بنسب ولا رضاع وهي أخت أخيك لا بنسب لا ما، وعكسه وتحرم زوجة من ولدت أو ولدك من نسب أو رضاع وأمهات زوجتك من - ما وكذا بناتها ان دخلت بها دون وطئ امرأته فلك حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرم على آباءه وأبنائه وكذا الموطوءة بشبهة في حقها قيل أوجهها لا المازني بها وايدت مباشرة بشهوة كوطئ في الاظهر ولو اختلطت بحرم بنسب وقربة كبيرة نسكح منهن لا بمصورات ولو طرأ أو بدت تحريم على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه بنسب - به ويحرم جمع المرأة وأختها أو عماتها أو خالاتها من رضاع أو نسب فان جمع بعد بطل أو مرتباً فالثاني ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بملك لا ملكهما فان وطئ واحدة حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى كبيع أو نكاح أو كتابة لا حيض واحرام وكذا زهرن في الاصح ولو ملكها ثم نسكح أختها أو عكس حلت المنكوحه دونها ولا بعد اسرأتان وللعرأربع فقط فان نسكح خسامها بطن أو مرتباً فالخامسة وتحل الاخت والخامسة في عدة بائن لا رجعية وإذا طلق الحر ثلاثاً والعبد طلقته بئن لم تحل له حتى تنكح وتقربها بحلفه أو قدرها بشرط الانتشار وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلاً على المذهب فيهن ولو نسكح بشرط اذا وطئ طلق أو بانث أو فلا نكاح بطل وفي التطليق قول ***(فصل)*** لا ينكح من يملكها أو بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من غلظه أو بعضها ولا المرأة غلظه - به الا بشرط أن لا يكون تحت حرمته لم لا يستماع قبل ولا غير الحلة وأن يجز عن حرة تصلح قبل أو لا تصلح فلو قدر على غائبة حلت أمة ان ساقه مشقة ظاهرة في قدرها أو خاف زنا مدته ولو وجد حرة مؤجل أو بدون مهر مثل فلا يصح حل أمة في الاولى دون الثانية وأن يخاف زنا فلأولاً لكنه تسر فلا خوف في الاصح واسلامها وتحل لحر وعبد كغائبين أمة كغائبة على الصحيح لا لعبد مسلم في المشهور ومن بعضه اريق كرقبة ولو نسكح حراً بمشرطه ثم أسير أو نسكح حرة ثم تنفسخ الامه ولو جمع من لا تحل له أمة حرز أمة بمقد بطلت الامه لا الحر في الاظهر ***(فصل)*** يحرم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كغائبة لكن تكره حرة يزوجها كذا مذمومة على الصحيح والكتابية يهودية أو نصرانية لا تمسك بالزور وغيره فان لم تكن الكتابية اسراية فلا يظهر حلها ان علم دخول قومها في ذلك الدين قبل نسخه وتحريمه وقيل يكفي قبل نسخه والكتابية المنكوحه كسلمة في نفقة وقسم وطلاق وتجب على غسل حيض ونفاس وكذا اجنبية وترك

(كتاب النكاح) من لائق له ان وجد أهله والا فتركة أولى وكسر قواحه بهوم وكراهه لغيره ان فقدها أو كان به علة كهرم والا فتخل لعبادة أفضل فان لم تنفذه لنكاح أفضل وسن بكراهه لا لغيره بنسب جيلة ولود نسبية غير ذات قرابة قربة ونظر كل لا لا تحرم بعد قصد نكاحه قبل خطبة غير عورته وله تكره وحرم نظره نحو فحل كبير ولو مراهما شيان من كبرية أجنبية ولو أمة وله بلا شهوة نظره سيده وهما عفيفان ومحرمة - لا ما بين سرور كربة كمنكح وحل بلا شهوة نظره صغيرة خلاف رج ونظر مسح لاجنبية وعكسه ورجل لرجل وامرأة لامرأة كمنظر لمحرم وحرم نظره كافر مسلمًا ونظر امرأه رجل أو بشهوة لا نظره لاجنبية فلهامه لوش - هادة وتعليم وحيث حرم نظره حرم مس وبياحان املاج كقصد وبشرطه والحال امرأته نظره كل بدنها بلا مانع له كمنكح ***(فصل)*** تحل خطبة خالية عن نكاح وعدة وتزويج المعتدة غير رجعية كجواب ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائرة ممن صرح باجابهته الا باء - راض ويجب ذكره عيوب من أريد اجتماع عليه لريده فان اندفع بدونه حرم وسن خطبة قبل خطبة وقيل عقد ولو أوجب ولي لخطب زوج خطبة قصيرة فتقبل صح لئلا ياتن ***(فصل)*** أو كانه زوج وزوجه وولي وشاهدان وصيغة وشروط فيها ما في البيع واقتراض أو نكاح ولو بجسمه وصح بتمه قبول وبروحي - ني وبتروجهما مع زوجتك أو تزوجت لا بكتابة في الصيغة ولا بقبول ولا نكاح شغار كزوجهها على أن تزوجني بنتك وبضع كل صدق الاخرى فيقبل وكذا الوصية ما في مالا فان لم يجعل البضع صدقاً فصح وفي الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بحل المرأة له وفي الزوجة حل وتعيين وخلو مما سرق في الولي اختيار وفقد مانع وفي الشاهدان مافي

الشهادات وعدم تعين للولاية وصح بائني الزوجين وعدة فيهما وظاهر استتوري عدمه لا اسلام وحريه وتعين بطلانه بحججه أو باقراه

أكل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من أعضائها وتحرم من ولده من وثني
وكتابية وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة البهود والصابئون النصارى في أصل دينهم
حرمين والا فلا ولونهم ودنصر انى أو عكسه لم يقر في الاظهر فان كانت امرأة لم تحل لمسلم فان كانت
منكوحته فمكرمة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول أو دينة الا قبل ولو توثن لم يقر وفيها
يقبل القولان ولونهم ودنصر أو تنصر لم يقر ويتعين الاسلام كسلم ارتد ولا تحل مرتدة لاحد
ولو ارتد زوجان أو أحدهما قبل دخول تغزت الفرفة أو بعده وقفت فان جمعها الاسلام في
العدة دام النكاح والا فالفرفة من الردة يحرم الوطء في التوقف ولا حد

* (باب نكاح المشرک) * أسلم كذاي أو غير وتحتة كناية دام نكاحه أو وثنية أو مجوسية
فتخلفت قبل دخول تغزت الفرفة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرفة من
اسلامه ولو أسلمت وأصر فمكرمة ولو أسلم ما دام النكاح والمعية باسرها للفظ وحيث أدمنا
لا يضر بمقارنة العقد لمفسد هو زائل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الا ان بقي المفسد
فلا نكاح فيقر على نكاح بالاول وشهود في عدة هي منقضية عند الاسلام وموؤث ان
اعتقدوه و بدأوكذا الوفاقان الاسلام عدة شهية على المذهب لانكاح محرم ولو أسلم ثم أحرم
ثم أسلمت وهو محرم أقر على المذهب ولو نكح حرة وأمة وأسلموا تبعت الحر وتنفعت
الامة على المذهب ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان أسلم وقرر تبيننا صحته
والا فلا فعلى الصحيح لوطاق ثلاثا ثم أسلم لم تحل الا بمحل ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما
الفاقد الحكم فان قبضته قبل الاسلام فلا تنس لها والا فمهر مثل وان قبضت بعضه فلها نسط ما بقي
من مهر مثل ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم والا فمهر مثل
أو قبله وصحح فان كان الاندفاع باسلامها فلا تنس لها أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحها
والا فنصف مهر مثل ولو ترفع الينا دعى ومسلم وجب الحكم أو دمنان وجب في الاظهر
ونقرهم على ما تقر لو أسلموا وبطل ما لا تقر * (فصل) * أسلم وتحتة أكثر من أربع وأسلمن
معه أو في العدة أو كن كليات لزمه اختيار أربع ويندفع من زاد وان أسلم معه قبل دخول
أو في العدة أربع فقط تعين ولو أسلم وتحتة أم وبنتها كلياتان أو أسلمت فان دخل بهما حرمتا
أبدا أو لا واحدة تعين البنت وفي قول يخير أو بالبنت تعين أو بالأم حرمتا أبدا وفي قول
تبقي الأم أو وتحتة أمة أسلمت معه أو في العدة أقران حلت له الامة وان تخلفت قبل دخول
تغزت الفرفة أو أمانة وأسلمن معه أو في العدة اختار أمة ان حلت له عند اجتماع اسلامه
واسلامهن والا ندفعن أحررة وأمانة وأسلمن معه أو في العدة تعين وتنفعت وان أصرت
فانقضت عدتها اختار أمة ولو أسلمت وعقبن ثم أسلمن في العدة فكبر اثر فاختار أربعاً
والاختيار اختار ترك أو قررت نكاحك أو أسلمت أو ثبتك والطلاق اختيار لا الظاهر والا يلا
في الاصح ولا يصح تعليل بقاء الاختيار ولا دفع ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه
التعيين ونفقتهن حتى يختار فان ترك الاختيار حبس فان مات قبله اعتدت حامل به وذات
أشهر وغیر مدخول بها بأربع أشهر وعشر وذات اقراء بالا أكثر من الاقراء وأربع أشهر
وعشر ووقف نصيب زوجات حتى يصطلحن * (فصل) * أسلم ما عا ستمت النفقة ولو أسلم
وأصرت حتى انقضت العدة فلا وان أسلمت فبها لم تستحق لمدة الخفاف في الجدي ولو أسلمت
أولاً فأسلم في العدة أو أصر فلها نفقة العدة على الصحيح وان ارتدت فلان نفقة وان أسلمت في العدة
وان ارتدت فلها نفقة العدة * (باب الخیار والادخاف ونكاح العبد) *

في ولد أو شاهد حلف وسن اشهاد
على رضامن يعتبر رضاها * (فصل) *
لا تعقد امرأته نكاحاً أو يقبل اقرار مكافئة به
لمصدقها ويجبر به ولا بزواج بكر بلاذن
بشرطه وسن له استئذانها مكافئة وسكونها
بعده اذن ولا بزواج ولي يداو طء في قبلها
ولا غير أب بكر الا باذن من صاحب الغين وأحق
الاولياء أب فأبوه فسائر العصبة المجمع على
ارثهم كإرثهم فالسالمات ولا يزوج ابن
ببنوة وزوج عتقة امرأه حية من زوجها
وان لم ترض فاذامنت زوج من له الولاء
وبزواج السالمات اذا غاب الاقرب مرحلتين
أو أحرم أو حصل مكافئة دعت الى كف ولو
عينت كفواً لا يجبر تعين آخر * (فصل) *
يمنع الولاية رفقاً وصبا وجنون وفسق غير
الامام وجبر سفة واختلال نظر واختلاف
دين وبنقائها كل لا بعد داعى وانما قبل
ينتظر زواله ولا احرام ولا بعد وكيل حرم
ولو حلالاً ولا يجبر لو قبل بتزويج موليته وان لم
تأذن ولم يعين زوج وعلى الوكيل احتياط
كغيره ان لم تنه وأذنت في تزويج وعين من
عينته وليقل وكيل ولزوجة بنت فلان
وولي لو وكيل زوج زوجت بنتي فلان فاقول
قبات نكاحها له وعلى أب تزويج ذى جنون
مطابق بكبر الحاجة وولى اجابة من سألته
تزوجا اذا اجتمع اولياء في درجة وأذنت
لكل سن أفقهم فأورعهم فأسلمهم رضاهم
فان تشاحوا أو اتحد خطب أقرع فلو زوج
مفضل صح أو أحدهم زيد أو آخرهما
وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي
وجب توقف حتى يتبين والابد لا فلو ادعى
كل عليها بسبق نكاحه سمعت فان أنكرت
حلفت أو أقرت لاحدهما ثبت نكاحه
ولا آخر تخلفها ولجودولى طرفي تزويج
بنت ابنه ابن ابنه الا آخر ولا بزواج نحو ابن
عم نفسه ولو بوكالة فيزوجه مساو به
ففاض وقاضيا فاض آخر * (فصل) *
زوجها غير كف برضاها ولي منفرد أو أقرب
أو بعض مستوفين رضاي باقوهم صح لاحاكم ونحوه الكفاءة فالامة من عيب شكاح زوجة فمن مبه أو بأقرب بوق ليس كفء وجد

وحدة واحدة زوجين بالانحراف جنونا أو جذا ما أو رضاً أو وجدها رتقاء أو قرناء أو وجدته منينا أو جبوو بابت الخياط في فسح النكاح وقيل ان وجده مثل عبيه فلا ولو وجدته خنثى وانحرفا فلا في الاظهر ولو حدث به عيب تخيرت الاعنة بعد دخول أو بها تخير في الجديد ولا خيار لولي بمحدث وكذا بمقارن جب وعنة ويخبر بمقارن جنون وكذا جذا م وبرص في الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول بسقط المهر وبعدة الاصح انه يجب مهر مثل ان فسح بمقارن أو بمحدث بين العدة والوطء جهله الواطن والمسمى ان حدث بعد وطء ولو انفسخ برودة بعد وطء فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد ويشترط في العنة رفع الحاحا كم وكذا سائر العيوب في الاصح وتثبت العنة باقراره أو بيئته على اقراره وكذا بيمينه بعد نكوله في الاصح واذا ثبتت ضرب القاضي له سنة بطاها فاذا تمت رفعته اليه فان قال وطئت حلفت فان نكل حلفت فان حلفت أو أقرت انتقلت بالفسخ وقيل تحتاج الى اذن القاضي أو فسحه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب ولورضيت بعد هابه بطل حقه واذا أوجلت على الصحيح ولو نسكح وشروط فيها السلام أو في أحد ههنا نسب أو حرية أو غير ههنا خلف فالأظهر صحة النكاح ثم ان بان خسرانها بشرط فلا خيار وان بان دونها فلا خيار وكذا في الاصح ولو ظنها مسلمة أو حرة فبانت ككافية أو أمة وهي تحل له فلا خيار في الاظهر ولو أدنت في تزويجها لم يحن ظنته كفؤا فبان فسقة أو دناءة ونسبه وحرقة فلا خيارها (قلت) ولو بان ميبأ أو عبد فلها الخيار والله أعلم ومتى فسح بخلف فحكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر تغير قانون العقد ولو غر بحرية أمة وصحبهناه فالولد قبل العلم حرو على المغرور قيمته لسبدها ويرجع بهما على الغار والتغير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو من هاتان كان مهراتعلق الغرم بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بل اجنابة فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رن تخيرت في فسح النكاح والاظهر أنه على الفور فان قالت جهات العتق صدقت بيمينها ان امكن بأن كان المعتقد غائبا وكذا ان قالت جهات الخيار به في الاظهر فان فسخت قبل وطء فلا مهر و بعده بعثت بعده وجب المسمى أو قبله فمهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار (فصل) * يلزم الولد اعفاف الاب والجد ادعى المشهور بأن يعطيه مهر حرة أو يقول انكح وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه أو يهر أو يملكه أمة أو تمنها ثم عليه مؤنتهما وليس للاب تعيين النكاح دون التسري ولا ربيعة ولو اتفقا على مهر فتعينها للاب ويجب التجديد اذا مات أو انفسخ برودة أو فسحه بعيب وكذا ان طاق بعد في الاصح وانما يجب اعفاف فاقدم مهر محتاج الى نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة بلا عيب ويحرم عليه وطء أمة ولده والمذهب وجوب مهر لاحد فان أحبل فالولد حرنسب فان كانت مستولدة للابن لم تضر مستولدة للاب والافلا يظهر أنها نصير وأن عليه قيمتها مع مهر لاقيمة ولدى الاصح ونكاحها فلومك زوجه والده الذي لا تحل له الامه لم ينفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الاصح (فصل) * السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر فان كان مأذونا له في تجارة ففيمالي يده من ربح وكذا رأس مالي في الاصح وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له ففي ذمته وفي قول على السيد وله المسافرة ويغفون الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه تخليته لئلا للاستمتاع يستخدمه ثم ان تكفل المهر والنفقة والا فخليله لكسبهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجره مثل وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو

وحدة واحدة زوجين بالانحراف جنونا أو جذا ما أو رضاً أو وجدها رتقاء أو قرناء أو وجدته منينا أو جبوو بابت الخياط في فسح النكاح وقيل ان وجده مثل عبيه فلا ولو وجدته خنثى وانحرفا فلا في الاظهر ولو حدث به عيب تخيرت الاعنة بعد دخول أو بها تخير في الجديد ولا خيار لولي بمحدث وكذا بمقارن جب وعنة ويخبر بمقارن جنون وكذا جذا م وبرص في الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول بسقط المهر وبعدة الاصح انه يجب مهر مثل ان فسح بمقارن أو بمحدث بين العدة والوطء جهله الواطن والمسمى ان حدث بعد وطء ولو انفسخ برودة بعد وطء فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد ويشترط في العنة رفع الحاحا كم وكذا سائر العيوب في الاصح وتثبت العنة باقراره أو بيئته على اقراره وكذا بيمينه بعد نكوله في الاصح واذا ثبتت ضرب القاضي له سنة بطاها فاذا تمت رفعته اليه فان قال وطئت حلفت فان نكل حلفت فان حلفت أو أقرت انتقلت بالفسخ وقيل تحتاج الى اذن القاضي أو فسحه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب ولورضيت بعد هابه بطل حقه واذا أوجلت على الصحيح ولو نسكح وشروط فيها السلام أو في أحد ههنا نسب أو حرية أو غير ههنا خلف فالأظهر صحة النكاح ثم ان بان خسرانها بشرط فلا خيار وان بان دونها فلا خيار وكذا في الاصح ولو ظنها مسلمة أو حرة فبانت ككافية أو أمة وهي تحل له فلا خيار في الاظهر ولو أدنت في تزويجها لم يحن ظنته كفؤا فبان فسقة أو دناءة ونسبه وحرقة فلا خيارها (قلت) ولو بان ميبأ أو عبد فلها الخيار والله أعلم ومتى فسح بخلف فحكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر تغير قانون العقد ولو غر بحرية أمة وصحبهناه فالولد قبل العلم حرو على المغرور قيمته لسبدها ويرجع بهما على الغار والتغير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو من هاتان كان مهراتعلق الغرم بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بل اجنابة فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رن تخيرت في فسح النكاح والاظهر أنه على الفور فان قالت جهات العتق صدقت بيمينها ان امكن بأن كان المعتقد غائبا وكذا ان قالت جهات الخيار به في الاظهر فان فسخت قبل وطء فلا مهر و بعده بعثت بعده وجب المسمى أو قبله فمهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار (فصل) * يلزم الولد اعفاف الاب والجد ادعى المشهور بأن يعطيه مهر حرة أو يقول انكح وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه أو يهر أو يملكه أمة أو تمنها ثم عليه مؤنتهما وليس للاب تعيين النكاح دون التسري ولا ربيعة ولو اتفقا على مهر فتعينها للاب ويجب التجديد اذا مات أو انفسخ برودة أو فسحه بعيب وكذا ان طاق بعد في الاصح وانما يجب اعفاف فاقدم مهر محتاج الى نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة بلا عيب ويحرم عليه وطء أمة ولده والمذهب وجوب مهر لاحد فان أحبل فالولد حرنسب فان كانت مستولدة للابن لم تضر مستولدة للاب والافلا يظهر أنها نصير وأن عليه قيمتها مع مهر لاقيمة ولدى الاصح ونكاحها فلومك زوجه والده الذي لا تحل له الامه لم ينفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الاصح (فصل) * السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر فان كان مأذونا له في تجارة ففيمالي يده من ربح وكذا رأس مالي في الاصح وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له ففي ذمته وفي قول على السيد وله المسافرة ويغفون الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه تخليته لئلا للاستمتاع يستخدمه ثم ان تكفل المهر والنفقة والا فخليله لكسبهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجره مثل وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو

الأخرى حتى يحرم الأول بالملك أو نكاح أو خطبة (٨٢) ولوما كهو نسكج أخرى حات الأخرى دوتهاو الحراز بع ولغيره نشتان فلوا دافى

نكح فاسدا ووطئ فغير مثل في ذمته وفي قول في رقبته واذ ازوج أمته استخدمها منهم ازاوسلمها
الزوج ابلا ولا نفقة على الزوج حينئذ في الاصح ولو اخطى في داره بيتا وذل للزوج تخلوهم اقبه
لم يلزمه في الاصح والسيد المهر بم او للزوج محبتها والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتلت نفسها
قبل دخول سنة طهرها وان الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الامة اجنبي أو ماتت فلا كالهما كما
بعد دخول ولو باع مزروجة فالمرء للبايع فان طاعت قبل دخول فصفه له ولو زوج أمته بعد علم
بجبر ماهر

يسن تسميته في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعاً صح صداقاً وإذا أصدق عينا فافتت في يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يده فعلى الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده وجب مهر مثل وان أتلفه فقا بضة وان أتلفه أجنبي تخيرت على المذهب فان فسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل والاغرمت المتلف وان أتلفه الزوج فكتافه وقيل كأجنبي ولو أصدق عيدين فتألف أحدهما قبل قبضه انفسخ فيه لافي الباقي على المذهب ولها الخيار فان فسخت فمهر مثل والافضة التالف منه ولو تعيب قبل قبضه تخيرت على المذهب فان فسخت فمهر مثل والا فلائشي والمنافع الفاتئة في يد الزوج لا يضمها وان طالبت التسليم فامتنع ٢ على ضمان العقد وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه على المذهب ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المؤجل فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الاصح ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم ففي قول يجبر هو وفي قول لا اجبار ومن سلم أجبر صاحبه والاظهر يجبر ان فهو مربوطه عند عدل وتضمن بالتمكين فاذا سلمت أعطاهما العدل ولو بادرته فكتت طالبتة فان لم يطأ امتنعت حتى يسلم وان وطئ فلا ولو بادره فسلم فامتنع فان امتنع بلا عذر اسردان قلنا انه يجبر ولو استمهلت لتتلف ونحوه أمهات ما راد فاض ولا يجاوز لثلاثة أيام لالينة قطع حبض ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع وطؤه يستقر المهر بوطء وان حرم كذا مض وبموت أحدهما لا يخالف في الجديد

(فصل) * نسكها بنحوه أحر أو مغمصوب وجب مهر مثل وفي قول قيمته أو بمملوك ومغمصوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخيرت فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمته ما وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغمصوب من مهر مثل بحسب قيمته ما وفي قول تقنعه ولو قال زوجتك بنتي وبعثك فوبها هذا العبد مع النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر ولو زرع العبد على الثوب ومهر مثل ولو نسكج بألف على أن لا يها أو أن يعطيه ألفاً فالذهب فساد الصداق ووجوب مهر المثل ولو شرط خياراً في النكاح بطل النكاح أو في المهر فلا يظهر صحة النكاح لا المهر وسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح أو لم يتعلق به غرض لغاؤه مع النكاح والمهر وان خالف ولم يتخل بمقصوده الاصل كشرط أن لا يتزوج عليها أو لافضة لها صح النكاح وفسد الشرط والمهر وان أدخل كأن لا يطأ أو يطلق بطل النكاح ولو نسكج نسوة بغيره فلا يظهر فساد المهر ولكل مهر مثل ولو نسكج لاطل بفوق مهر مثل أو أن نسكج بثلاثة أرشيدة أو رشيدة بكرة بلا دن بدونه فساد المسمى والاظهر صحة النكاح بمهر مثل ولو توافقا على مهر كان سرا أو علنا زيادة فالذهب وجوب ما عده ولو قالت لوليها زوجتي بألف فنفقه عنه بطل النكاح فلو أطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل (قالت) الاظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم

(فصل) * قالت رشيدة تزوجني بلامهر فزوج وفي المهر أوسكت فهو تفويض صح وكذا لو قال سيد أزوجكها بلامهر ولا يصح تفويض بغير رشيدة وإذا خسر تفويض صح فلا يظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد فان وطئ فمهر مثل ويعتبر

عقد بطل أو عقدين فكلمر ونحوه - بل نحو
 أخت وزائدة في عدة بائن واذا طلق حرثا لنا
 أو غيره نثنين لم نحل له حتى يغيب به بلها مع
 اقتضاؤ حشفة ممكن وطوره أو قد رها في
 نكاح صحيح مع انشراح * (فصل) * لا ينكح
 من علكه أو بهضه فلو طرأ لك نام على
 نكاح انفسخ ولا حرم من مارق لغيره الا
 بيجر عن من صلح لتمع كل طاهر مشقة
 في سفره لغالبه أو خاف زلما دنه أو وجد
 حرة أو رجل أو بلا مهر أو بأكثر من مهر مثل
 لا بدونه ونحوه زنا وباسلامها السلم وطرق
 يسار أو نكاح حرة لا يفسخ الامنة ولو
 جمعها محرقة مع في الحرة * (فصل) *
 لا يحل نكاح كذرة الا كناية خالصة بكرة
 والكناية يهودية أو نصرانية وشرطه في
 ارائية أن لا يعلم دخول أول آبائهم في
 ذلك الدين بعد بعثة تنسخه وغيرها أن يعلم
 ذلك قبلها ولو بعد تخريفها ان تحجبوا الحرف
 وهي كسمة في نحو نفقة فله اجبارها على
 غسل من حدث أكبره فاف وترك تناول
 خبيث ونحوه - رم سامرية خالف اليهود
 وصايشة خالف النصارى في أصل دينهم
 أو شل ومن انتقل من دين لاخره من
 اسلام فلو كان امرأ لم يحل لمسلم فان كانت
 منكوبة فكم ردة ولا تحل مردنودة
 قبل دخول تجز فرقة وبعده فان جمعها اسلام
 في العدة دام نكاح والا فالفرقة من الردة
 وحرم وطعوا لاحد * (باب نكاح المشرک) *
 أسلم على كناية تحل دام نكاحه أو غيرها
 وتحلفت أو أسلمت وتختلف فذكر دة أو أسما
 مع ادم والمعية باخرافلو حيث دام لانصر
 مقارنته بالفسد زائل عند اسلام ولم يعتقدوا
 فساده فبقر على نكاح بلا ول وشهود وفي
 عدة تنقض عند اسلام ووقت اعتقده
 مؤبداً نكاح طرأت عليه عدة شبهة
 وأسما فيها أو أسلم فيه أحدها ثم أحرم
 ثم أسلم الاخر والاؤل محرم لانكاح محرم
 ونكاح الكفار مضع فلو طلق ثلاثا ثم أسلم

النكاح من أو مسلم وذى أو معاهد أو هو
وذى وجب الحكم ونقرهم على ما نقرلو
أسلموا ونبتل ما لا ينكر * (فصل) * أسلم
على أكثر من مباح له أسلمن معه أو في عدة
أو كن كليات لزمه أهلا اختيار مباحه
واندفع من زاد أو أسلمه قبل دخول أو في
عدة مباح تعين أو على أم وبنتها كبايتين
أو أسلمتا فان دخل بهما أو بالأم حرمتا أبدا
والأفلام أو أمة أسلمت معه أو في عدة
أقران حلت له حيث ذأ وأما أسلمن كإمر
اختار أمة حلت له حين اجتماع أسلامهما
أو حرة وأما وأسلمن كإمر تعينت وان
أصرت اختار أمة ولو أسلمت وعقبن ثم
أسلمن في عدة فكهر اثر أو الاختيار كاخترت
نكاحا لنبتة أو كاخترتك أسلمتك
كطلاق لا فرق ووطء وظهار أو إلاء ولا
يعلى اختيار وفسخه حصر اختيار في
أكثر من مباح وعليه تعين ومؤنة حتى
يختار فان تركه حبس فان أصر عزوفان
مات قبله اعتدت حامل بوضع وغيرها
بأربعة أشهر وعشر الأموط أو ذات أقران
قبلا أكثر منهما أو وفارقا زوجا علم
الصلى * (فصل) * أسلم معا أو هي بعد
دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة كأن
ارتدوها

* (باب الخیار والاعفاف ونكاح الرقيق) *
يثبت خیار لكل يجنون ومسخكم جذام
وبرص وان غائلا ولو لها بكل منها ان
قارت عقد أو زوج يرتقها أو يقرنها ولها
يجبه بعنة قبل وطء ولا خيار بعن ذلك
فان فسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده بحادث
بعده فمسمى والأفهر مثل ولو انفسخ بردة
بدنه فمسمى ولا يرجع زوج على من غره
وشريط رفع لقصاص وثبت بعنة باقراره
وبين ردت عليها ثم ضرب به قاض سنة
بطلها أو بدها ترفعه له فان قال وطئت
وهي نيب حلف فان نكل حلفت فان
حلفت أو قر فسخت به بد قول القاضى

بحال العقد في الأصح ولها قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض مهر أو حبس نفسها بالفرض
وكذا التسليم المفروض في الأصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لا علمها به بد مهر المثل
في الاظهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لان كان من جنسه ولو امتنع
من الفرض أو تنازاع فيه فرض القاضى نقدا بالمدحالا (قلت) ويفرض مهر مثل ويشترط
علمه به والله أعلم ولا يصح فرض أجنبى من ماله في الأصح والفرض الصحيح كسبى ففسخ طار
بملاق قبل وطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شرط وان مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل
في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله أعلم * (فصل) * مهر المثل ما يرغب به في مثلها
وركنه الاعظام نسب فبراعى أقرب من تنسب الى من تنسب اليه وأقرب من أخت لابوين ثم لاب
ثم بنات أخ ثم عمت كذلك فان فقدت النساء العصبية أو لم ينسكن أو جهل مهرهن فأرحام كجدات
وخالات ويعتبر سن وعقل وبسار وبكارة وثوبه وما اختلف فيه غرض فان اختلفت بفضل
أو نقص زيد أو نقص لانق بالمدح أو لو ساحت واحدة لم تجب موافقتها ولو خفض للعشرة فقام
اعتبر وفي وطء نكاح فاسده مهر مثل يوم الوطء فان تكرره ففهر في أعلى الاحوال (قلت) ولو
تكرر وطء بشبهة واحدة ففهر فان تعدد جنسها تعدد المهر ولو كرر وطء معصوبة أو مكرهه
على زنا تكرر والمهر ولو تكرر وطء الاب والشرى لك وسيد مكاتبه ففهر وقيل مهوور وقيل ان اخذ
المجلس ففهر والا فهو مهوور والله أعلم * (فصل) * الفرق قبل وطء منها أو بسببها كفسخه
بعينها سقط المهر ومالا كطلاق واسلامه وردنه ولعانه وارضاع أمه أو أمها يشطره ثم قبل
معنى التشطر أنه خيار الرجوع والصحيح عوده بنفس الطلاق ولو زاد به دعه فله وان طلق
والمهر تالف فنصف بدله من مثل أو قيمة وان تعيب في يده فان قنع به والانقص فقيمة
سائما وان تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقضا للاختيار فان عاب بخناية وأخذت أرشها فالأصح
أنه نصف الارش ولها زيادة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمة بلا زيادة وان
سمعت لزمه القبول وان زاد ونقص ككبر بعد وطء ونخله وتعلم منة مع رص فان اتفقا
بنصف العين والانقص فقيمة وزراعة الارض نقص وحرثها زيادة وحمل أمة وبه قيمة زيادة
ونقص وقيل البهية زيادة واطلاع نخل زيادة متصلة وان طلق وعليه ثم ولو لم يلزمه اقطاعه
فان قطعت تعين نصف النخل ولو رضى بنصف النخل وتبقية الثمر الى جداره أجبرت في الأصح
و يصير النخل في يدها ولو رضى به فله الامتناع والقيمة متى ثبت خياره أو لم يملك نصفه
حتى يختار ذو الاختيار متى رجع بقيمة اعتبر الاقل من يوى الاصداق والقبض ولو أصدق
تعليم قرآن وطاق قبله فالأصح تعذر تعليمه ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله ولو طلق وقد
زال ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعاد تعاقى بالعين في الأصح ولو وهبته له ثم طلق
فالاظهر أنه نصف بدله وعلى هذا لو وهبته النصف فله نصف الباقي وبيع بدله كاه وفي قول
النصف الباقي وفي قول يخير بين بدل نصف كاه أو نصف الباقي وبيع بدل كاه ولو كان
دينا فابرا أنه لم يرجع عليه على المذهب وليس لولى عفو عن صدق على الجديد

* (فصل) * طالبة قبل وطء منه ان لم يجب شطر مهر وكذا الموطوءة في الاظهر وفرقة
لا يسببها كطلاق ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضى بنظره
معتبر حالهما وقيل حاله وقيل حالها وقيل أقل مال * (فعل) * اختلف في قدر مهر أو
صفتها تحالفوا يتحالفوا وانها أو وارث واحد والا تحريم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولو
ادعت نسبية فأنسبها تحالفوا في الأصح ولو ادعت نكاحا مهر مثل فأقر بالنكاح وأنكر
نقضت بعته ولو اعترله أو مرض المدلة لم تحسب ولو شرط في أحدهما وصف فالحلف صحيح النكاح ولكل خياران بان دون ما شرط لان بان مثله

خلع وتوكل حكمها يذل عوض وقول طلاق به *

هو فرقة بعرض بلفظ طلاق أو خلع شرطه زوج يصح طلاقه فلو خالع عبداً أو محجوراً عليه بسفه صح ووجب دفع العوض إلى مولاه أو واهبه وشرط قابله اطلاق تصرفه في المال فان اختلعت أمة بلا إذن سيدها بدين أو عين ماله بانت وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قبيحها وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وإن أذن وعين عينه أو قد وردت بما فتمتلت تعلق بالعين وبكسبها في الدين وإن أطلق الإذن قضى مهر المثل من كسبها وإن خالع سفينة أو قال طلقك على ألف فقبضت طلق رجعي فان لم تقبل لم تطلق ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ولا يحسب من الثلث إلا زاد على مهر مثل ووجعية في الاظهر لا باناً ويصح عوضه قليلاً وكثيراً يداينها عن مائة مائة ولو خالع بمجهول أو أخر بانت بمهر مثل وفي قول يبدل النحر والهمام التوكيل فلو قال لو كيله خالعها بما تمة لم ينقص منها وإن أطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص فيه مال تطلق وفي قول يقع بمهر مثل ولو قالت لو كيتها خالع بألف فامتنعت نفذ وإن زاد فقال اختلعت بألفين من مالها أو كالتها بانت ولمزمها مهر مثل وفي قول لا أكثر منه ومما سمعته وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه نفع أجنبي والمال عليه وإن أطلق فلا يظهر أن عليها ما سمعته وعليه الزيادة ويجوز ترك كيلة ذمياً وعبداً ومحجوراً عليه بسفه ولا يجوز تركه محجوراً عليه في قبض العوض والأصح صحة توكيله امرأته خلع زوجته أو طلاقها ولو كان رجلاً أو ثقيلاً طرفاً وقيل الطرفين * (فصل) * الفرقة بلفظ الخلع طلاق وفي قول فسح لا ينقص عدداً فعلى الأول لفظ الفسخ كناية والمفاداة كقطع في الأصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية فعلى الأول لو جرى بغيره كمال وجب مهر مثل في الأصح ويصح بكاتبان الطلاق مع النية وبالحجة ولو قال بعثتك نفسك كذا فقالت اشترت فكناية خلع وإذا بدأ بصيغة معاوضة كطالقتك أو خالعك بكذا أو قلنا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها أو بشرط قبولها بلفظ غير منفصل فلو اختلعت بقبول كطالقتك بألف فقبضت بألفين وعكسه أو طالقتك ثلاثاً بألف فقبضت واحدة بثلث ألف فغرد ولو قال طالقتك ثلاثاً بألف فقبضت واحدة بألف فالأصح وقوع الثلاث ووجوب ألف وإن بدأ بصيغة تعليق كتنى أو متنى ما أعطيتني فتعاقب فلا رجوع له ولا بشرط القبول لفظاً ولا الإعطاف في المجلس وإن قال إن أو إذا أعطيتني فكذلك لكن بشرط إعطائه على الفور وإن بدأت بطالب طلاق فأجاب فعواضة مع شوب جعالة فلها الرجوع قبل جوابه وبشرط فور لجوابه ولو طابت ثلاثاً بألف فطلق طلقة بثلاثة فواحدة بثلثة وإذا خالع أو طلق بعرض فلا رجعة فان شرطها فرجعي ولا مال وفي قول بان بمهر مثل ولو قالت طلقني بكذا وأردت فأجاب إن كان قبل دخول أو بعده وأصرحت حتى انقضت العدة بانت بالرد ولا مال وإن أسلمت فيها طلقت بالمال ولا يضر تغخل كلام يسير بين الإيجاب وقبول * (فصل) * قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعي قبلت أم لا ولا مال فان قال أردت ما براد طلقك بكذا أو صدقته فكهو في الأصح وإن سبق بانت بالمدكور وإن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمذهب أنه كذا طلق بكذا فإذا قبلت بانت ووجب المال وإن قال إن ضمنيت لي ألفاً فأنت طالق فضمت في الفور بانت ولزمتها الألف وإن قال متى ضمنيت فمتى طلقت وإن ضمنيت دون الألف لم تطلق ولو ضمنيت ألفين طلقت ولو قال طلقني نفسك إن ضمنيت لي ألفاً فقالت طلقت وضمنت أو عكسه بانت بألف فان اقتصرت على أحدهما فلا وإذا عاقب بإعطاء مال فوضعت بين يديه

ولا غرمت الأجنبي ولا تنكح في نكحها بغيره أو عينين فتألف واحدة قبل قبضها انفسخ فيها وتخيرت فان فسخت فمهر مثل والأخصه التألف منه ولا يضمن منافع فانتة بيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طاب ولها حبس نفسها لبقية غيره وموجب ملكتها بشكاح ولو تنازعا في البسادة أجبراً فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين فإذا مكنت إعطاءها ولو بادرت فكنت طالمة فان لم يطأ امتنعت ولو بادرت فسلمت فتمتكن فان امتنعت لم يسرد وتعمل لنحو تنظف بطلب ما رآه قاض من ثلاثة أيام فأقل ولا طاقة وطوقه أو تسام قبلها وتقرر بوطء وإن حرم وموت * (فصل) * نكحها بما لا يملكه وجب مهر مثل أو به وبغيره بطل فيه فقط وتخيرت فان فسخت فمهر مثل والا فلها مع مملوك حصه غيره منه بحسب قيمتهما وفي زوجه بنتى وبعثت نوبها هذا العبد صح كل وزع العبد على الثوب ومهر المثل ولو نكح لموايه بفوق مهر مثل من ماله أو أنكح بنتاً لارشيده أو ورشيده بكرة بلا إذن بدونه أو عينت له قدراً فنقص عنه أو أطلقت فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لا يها أو أن يعطيه ألفاً أو شرط في مهر خبارة أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل بمقتضاه الأصلي كأن لا يزوج عليها صح النكاح بمهر مثل أو أخل به كشرط محتملة وطء عدمه أو شرطه خبارة بطل النكاح أو ماوافق مقتضاه أو ما لا ولم يزوج ولو نكح نسوة بمهر فلكل مهر مثل ولو ذكراً أو امرأة سراً أكثر جهر الزم ما عهده * (فصل) * صح تغلو بغير رشيدة بزوجي بلامهر فزوج لاجرم مثل كسيدزوج بلامهر ووجب بوطء أو موت مهر مثل حال عقد ولها قبل وطء طلب فرض مهر وحبس نفسهاه واتسليم مفروض وهو مريض به فلو امتنع منه أو تنازعا فيه فرض قاض مهر مثل علمه حالاً من نقد بدله ولا يصح فرض أجنبي ومفروض صحيح كسبي ومهر لثل ما رغب

به في مثلها من عصبتها القرى فالقري فتقدم أخت لابوين فلاب فبنت أخ فعممة كذلك فان تعدد معرفته فزحم بجدته وخاله ويعتبر ما يخالف

به غرض مكن وعقل فان اخذت بفضل أو
لنوعه وشيرة وفي وطء شبهة مهر مثل وقته
ولا يندد بعدده ان اتحدت ولم يؤخذ قبل
تعدّد وطء بل يعتبر أعلى أحوال
* (فصل) * الفرق قبل وطء بسببها كفسخ
بغير بسط المهر ومالا كطلاق واسلامه
ورذته ولعانه بنصفه يعود نصفه اليه بذلك
وان لم يختره فلوراد بعدة فله ولو فارق بعد تلفه
فنصف بدله أو تعينه بعد قبضه فان قنع به
والانصف بدله سائما أو قبله فله نصفه
بلائوس ونصفه ان عييه أجنبي أو زيادة
منفصلة تهى لها أو متصلة خبرت فان شئت
فنصف قيمته بلا زيادة وان سمحت لزومه
قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة
وحمل وتعلم صنعة مع برص فان رضيا
بنصف العين والانصف قيمته تساوزرع
أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة
منفصلة وان فارق وعليه ثمرة ثم لم يلزمها
قطعه فان قطع فنصف النخل ولورضى بنصفه
وتبعية الثمر اذا جازاه أجبرت ويصير
النخل يدهما ولو رضيت به فله امتناع
وقيمة ومتى ثبت خياله لك نصفه باختيار
ومتى رجح بقيمة اعتبر الأقل من اصداف
الى قبض ولو اصدق تعليمها فارق قبله تعذر
ووجب مهر مثل أو نصفه ولو فارق وتذر
ملكها عنه كأن وهبته فله نصف بدله
فان عادته اق بالعين ولو وهبته النصف فله
نصف الباقي وبيع بدل كله ولو كان ديناً
فأبرأته لم يرجع وليس لولي دفعه عن مهر
* (فصل) * لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط
متعة بفرق لا بسببها أو بسببها أو ملكه
أوموت وسن أن لا تنقص عن ثلاثين
درهما فان تنازعا قدرها قاض بحالهما
* (فصل) * اختلاف أو وارثهما أو وارث
أحدهما أو آخرى قدر مسمى أو صفته أو
تسمية تحالفا كزوج ادعى مهر مثل وولى
صغيرة أو مجنونة زيادة ثم يفسخ المسمى
ويجب مهر مثل ولو ادعت نكاحاً ومهر مثل
فأقر بالنكاح فقط كاف يساها فان ذكر
قدّم أو اذنت تحالفا أو أصر حلفت ونقض لها ولو أثبت أنه نكحها أمس بالف والمهرم بالفضل ما كان قال لم أصدق بيمينه فوجدت

طلقت والاصح دخوله في ملكه وان قال ان أتصنتي فقبل كالأطباء والاصح كالأثر المتعلق
فلا يملكه ولا يشترط الا قباض مجلس (قلت) ويقع رجعي أو يشترط لتحقيق الصفة أخذ بيده
منها ولو مكرهه والله أعلم لم ولو علق باعطاء عبد وصفه بصفة سلم فأعطاه لا بالصفة لم يطلق أو
بها معيافله رد مهر مثل وفي قول قيمته سائما ولو قال عبد اطلقت بعد الامغصو بالي الاصح
وله مهر مثل ولو ملك طاعة فقط قالت طلقتي ثلاثا بالالف فطالق الطلقة فله ألف وقبل ثلثه وقبل
ان علمت الحال فالف والاف ثلثه ولو طلقت بالالف فطالق بمائة وقع بمائة وقبل بالالف وقبل
لا يقع ولو قال طلقتي غدا بالالف فطالق غدا وقبله بانتهى مهر مثل وقبل في قول بالمسمى وان قال
اذا دخلت الدار فانت طالق بالالف فدخلت طلقت علي الصبح بالمسمى وفي وجه أو قول
بمهر مثل ويصح اختلاف أجنبي وان كرهت الزوجة وهو كاختلافها في الحظا وحكولها كليلها ان
يختلعه ولا جني فوكها فاختير هي ولو اختلعه رجل وصرح بوكالتها كاذباً لم يطلق ولوها
كأجنبي فيختلعه عاله فان اختلعه بماله وصرح بوكالة أو ولى لم يطلق أو باسنة قتال فخلع
بغصوب * (فصل) * ادعت خلعاً فأنكر صدق بيمينه وان قال طلقتك بكذا فقالت بيمينه
بانتهى ولا عوض وان اختلعا في جنس عوضه أو قدره ولا يندد تحالفا ووجب مهر مثل ولو خالع
بالف ونو بافوا عازم وقبل مهر مثل ولو قال أردنا نائير فقالت بل دراهم أو فلاس تحالفا على
الاول ووجب مهر مثل بالاتفاق في الثاني والله أعلم * (كتاب الطلاق) *
يشترط لنفوذ التكليف الا السكران ويقع بصريحه لا بنسبة وكافة بنية فصرح به
الطلاق وكذا الفراق والسراح على المشهور وكطالقت وأنت طالق ومطالقة ويا طالق لا أنت
طلاق والطلاق في الاصح وترجمة الطلاق بالجمية صريح على المذهب وأطلقتك وأنت مطالقة
كناية ولو اشتهر لفظ الطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصرح في الاصح (قلت) الاصح
انه كناية والله أعلم وكنايته كانت خالية بنية بنية بنية بانتهى استبرأ رجل الحقي بأهلك
حبلك على غلوك لا أندسرك اعز بي أغري دعي وبدي أو نعوها والاعتاق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق كنايةظهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمك ونوى طلاقاً أو
ظهاراً حصل أو نواها تخير وثبت ما اختاره وقبل طلاق وقبلظهار وتخريم عينها محرم
وعليه كفارة عين وكذا ان لم تكن نية في الاظهر والثاني لغو وان قاله لأمته ونوى عتقها ثبت
أو تخريم عينها ولا نية فكلا زوجة ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلغو
وشروط نية الكناية اقتراها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله وإشارة ناطق بطلاق لغو وقبل كناية
ويعتد بإشارة أخرى في المقرود والجلول فان فهم طلاقها كل أحد فصرح وان اختص
بفهمه فطعن فكناية ولو كتب ناطق طلاقاً ولم ينو فلو وان نواه فالظاهر وقوعه فان كتب
اذا بلغك كتابي فأنت طالق فانما ناطق بيلوغه وان كتب اذ تقرأت كتابي وهي فارتة فقرأته
طلقت وان قرئ عليها فلا في الاصح وان لم تكن فارتة فقرئ عليها طلقت
* (فصل) * له تفويض طلاقها اليها وهو تخليص في الجديد فيشترط لوقوعه طلبها
على فور وان قال طلق بالالف فطلقت بانتهى ولمها ألف وفي قول تو كبل فلا يشترط
فور في الاصح وفي اشتراط قبولها اختلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع فقبل
طلبها ولو قال اذا جاء رمضان فطالق لعمالي التليك ولو قال أي بني نفسك فقالت أنت
ونو باوقع والافلا ولو قال طالق فقالت أنت ونوت وأبيني ونوى فقالت طلقت وقع ولو
قال طالق ونوى ثلاثا فقالت طلقت ونوتهن فثلاثا والافواحدة في الاصح ولو قال ثلاثا

ومدعو وعموم وأن يدعو مبعنا ولعرس في اليوم الاو وتس لنهما في الثاني ثم تكره وأن لا يدعو له خوفا ولا عذر مكان لا يدعو له آخر ولا يكون من تأذي فيه أو تعجب بحالته ولا منكر كفر من محرمة وصور حيوان مرفوعة ان لم يزل به وحرم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على داع صوم نفل فالغبار أفضل واضيف لكل مما قدم له باللفظ الا أن ينظر غيره وله أخذ ما يعلم رضاه وحل نثره وسكر في املاك وختان والنقاطه وتر كمها أولى

* (كتاب القسم والنشور) * يجب قسم لزوجات بات عند بعضهن فيلزمه ما بقي ولو قام بهن عذر كمرض وحبس لا نشور وله اعراض عنهن وسن أن لا يعطيهن كواحدة والاولى أن يدور عليهن وليس له أن يدعوهن لمسكن احداهن ولا يجتمعهن بمسكن الارضاهن ولا يدعو بعضا المسكنه ويحصى له بض الا به أو بقرعة أو غرض والاصل الليل والنهار تباع ولن عليه ليلا النهار وليسافر وقت نزوله وله دخول في أصل على أخرى اضرة كمرضها الخوف وفي غيره الحاجة كوضع متاع وله تمنع بغير طه فيه ولا يطيل مكثه فان أطالته قضى كدخوله بلا سبب ولا تجب تسوية في اقامته في غير أصل وأقل قسم وأفضل له ليله ولا يجاوز ثلاثا وليقرع لا لبدا ولا يسوق لكن لحرة مثلا غيرها ولا جديدة بكر سبع وثيب ثلاث ولاء بلا قضاء وسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت لامعه بلا اذن أو به لا لغرضه ومن سافرت له لا يصحب بعضهن ولا يخالفهن وألغيرها بما ححل ذلك بقرعة في الاولى وقضى مدة اقامته ان ساكن معجور بته ومن وهبت حقه فالزوج رد فان رضي وهبته لمعية بات عندها لباتيها أو لهن أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص * (فصل) * ظهر أمانة نشورها وعط أو علم وعيا وهو في مضجع وضربان أقاد

فوجدت أو عكسه فواحدة * (فصل) * مر بلسان نائم طلاق لغا ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق ظاهرا الا بقصد ولو كان اسمها طلاقا فقال يا طالق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان أطلق في الاصح وان كان اسمها طارقا أو طالبا فقال يا طالق وقال أودت النداء فالتف الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هازلا أو لعبا وهو يظنها أجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم وقع ولو لفظ أعجمي به بالعربية ولم يعرف معناه لم يقع وقبل ان نوى معناها وقع ولا يقع طلاق مكره فان ظهرت قرينة اختيار بأن أكرهه على ثلاث فوجد أو مرجع أو تعلق فكفى أو تجوز أو على طلق فصرح أو بالعكس وقع وشروط الا كراه قدرة المكره على تحقيق ما هد به بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بهرب وغيره وظنه أنه ان امتنع حقه ويحصل بخوف يضرب شديدا وحبس أو اتلاف مال ونحوها وقيل بشرط قتل وقيل قتل أو فاع أو ضرب بخوف ولا تشترط التورية بأن ينوي غيرها وقيل ان تركها بلا عذر وقع ومن أتم عزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولا وفعلا على المذهب وفي قول لا وقيل عليه ولو قال بعل أو بعثك أو جزوك أو كبدك أو شعرك أو ظفرك طالق وقع وكذا دمل على المذهب لافضله كريق وعرق وكذا منى وابن في الاصح ولو قال لمقطوعة عين عينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال أنا منك طالق ونوى طليقة طلق وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الاصح ولو قال أنا مملكتك بشرط نية الطلاق وفي الاضافة الوجهان ولو قال استبرئ رحي منك فلعن وقيل ان نوى طلاقها وقع * (فصل) * خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو والاصح صحة تعاقب العبد بالثقة كقوله ان عتقت أو ان دخت فانت طالق ثلاثا فعتن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو بقى رجعية لا تختم له ولو علقه بدخول فباتت ثم نكحها ثم دخت لم يقع ان دخت في البيضة وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان باتت بدون ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببيعة الثلاث وان ثلث عادت بثلاث ولا بعد طليقتان فقط وللعر ثلاث ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدة جعي لابن وفي القديم ثلثه * (فصل) * قال طلقك أو أنت طالق ونوى عدا وقع وكذا السكابة ولو قال أنت طالق واحدة ونوى عدا فواحدة وقيل المنوى قلت ولو قال أنت واحدة ونوى عدا فالمنوى وقيل واحدة والله أعلم ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فانت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده قبل ثلاثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل ثلاثا والافان قصدا كيدا فواحدة أو استثنافا فثلاث وكذا ان أطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأكيدا وبالثالثة استثناء أو عكس فثنتان أو بالثالثة تأكيدا الاولى فثلاث في الاصح وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصدا تأكيدا الثاني بالثالث لا الاول بالثاني وهذه الصورة في موطأة ولو قال لغيرها فطالقة بكل حال ولو قال لهذه ان دخت الدار فانت طالق وطالق فدخلت فثنتان في الاصح ولو قال لموطأة أنت طالق طالقة مع أو معها طالقة فثنتان وكذا غيره وموطأة في الاصح ولو قال طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطأة وطلقة في غيرها ولو قال طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذلك في الاصح ولو قال طلقة في طالقة وأراد مع طليقتان أو الظرف أو الحسب أو أطبق فطالقة ولو قال نصف طالقة فطالقة بكل حال ولو قال طلقة في طالقة وقصد معة فثلاث أو ظرفا فواحدة أو حسبا وعرف فثنتان وإن جهله وقصد معة فطلقة وقيل ثنتين وإن لم ينو شيئا فطلقة وفي قول ثنتان ان عرف حسبا بار لو قال بعض طالقة فطالقة أو نصف طالقة فطالقة

فلو منه احقا كقسم الزمة فاض وفاه أو إذا هابلا بسبب نكاح ثم عزوه أو أدى كل تهدي صاحبه منع الظاهر من ثقتان استثنافا في بعض المحكي

(كتاب الخلع) هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركنه ما ترم بضع وعوض وصيغة وزوج وشروط فيه صحة طلاقه فيصح من عبداً ومجبراً وبسفه وبدفع عوض لملك أمرهما وفي الملتزم اطلاق تصرف مالي فلو اخذت أمة بلا إذن سيده بعين بانت بغير مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو بأذنه فان أطلقه وجب مهر مثل في نحو كسبه وان قد ردته لتعلق بذلك أو عين عينه تعينت أو مجبراً بسفه طلقاً رجعياً ومراضة مرضاً وموت صح وحسب من الثالث زائد على مهر مثل وفي البضع ملك زوج له فيصح في رجعته وفي العوض صدقة فلو خالها بفساد صدقة بانت بمهر مثل ولا يقصد فرج جبي ولهما توكل ولو قدر لوكيله مالا فقص لم تطلق أو أطلق فقص عن مهر مثل بانت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الخلع لها بانت بمهر مثل علمها أوله لزمه مسماه أو أطلق فكذا ورجع باسمه وصح توكل كافر وامرأة عبد ومن زوج توكل مجبور بسفه ولا يوكفه قبض ولو وكلا واحد أو في طرفاً ففعل في الصيغة ما في البيع ولا يضر تخلل كلام يسير وصريح خلع وكايتة صريح طلاق وكايتة ومنه فسخ وبيع ومن صرح به مشتق مفاداً ودخل فلو جرى بالعوض بنية التماس قبول فمهر مثل وإذا بدأ بمعاوضة كطاعتك بألف فمعاوضة بشوب تعليق له رجوع قبل قبولها ولو اختلفت إيجاب وقبول كطاعتك بألف فقبلت بالفسخ أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة فلو أو بألف ثلاثاً به أو بتعليق متى أعطيتي فتعلق فلار رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً لا في نحو ان وإذا بدأت بطلب طلاق فأجاب بمعاوضة بشوب جمالية فاهما رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوجد فثامه وراجع ان شرط رجعة ولو قالت طلق في بكذا فارتد أو أحدهما فأجاب ان

الآن يريد كل نصف من طلاقه والاصح ان قوله نصف طاعتين طلاقه وثلاثة أنصاف طلاقه أو نصف طلاقه وثلاث طلاقه ولو قال نصف وثلاث طلاقه فطلاقاً ولو قال لاربعة أو ثقت عابك أو بينكن طاقعة أو طاعتين أو ثلاثاً أو أر بما وقع على كل طلاقه فان قصد توزيع كل طاقعة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث أو أر بع ثلاث فان أودت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الاصح ولو طلقها ثم قال لا أخرى أشركتكم معها أو أنت كهي فان نوى طلق والافلا وكذا لو قال آخذ ذلك لامرأته *(فصل)* يصح الاستنشاء بشرط اتصاله ولا يضر سكتة تنفس وعي (ثلاث) وبشرط أن ينوي الاستنشاء قبل فراغ الميكن في الاصح والله أعلم ويشترط عدم استغراقه ولو قال أنت طالق ثلاثاً لا اثنتين وواحدة فواحدة وقيل ثلاث أو اثنتين وواحدة والا واحدة وثلاث وقيل ثنتان وهو من نفي اثبات وعكسه فلو قال ثلاثاً لا اثنتين الا طلاقه فثنتان أو ثلاثاً لا اثنتين فثنتان وثلاث وقيل ثلاثاً أو خمساً لا اثنتين فثنتان وقيل ثلاث أو ثلاثاً لا انصاف طلاقه فثلاث على الصحيح ولو قال أنت طالق ان شاء الله وان لم يشاء الله وقصد التعليق لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق وعقود بين ونذر كل تصرف ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح أو قال أنت طالق الان يشاء الله فلا في الاصح *(فصل)* شل في طلاق فلا أوفى عدد فالقل ولا يخفى الورع ولو قال ان كان ذا الطائر غراباً فأنت طالق وقال آخر ان لم يكنه فامرأتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد فان قاله مارجل لز وجتبه طاعت أحدهما ولزمه البحث والبيان ولو طلق أحدهما بما بعينها ثم جهلها وقف حتى يذكر ولا يطلب بيان ان صدقته في الجهل ولو قال لها واجبتة احداً كما طالق وقال قصدت الاجنبية قبل في الاصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت اجنبية فلا على الصحيح ولو قال لز وجتبه احداً كما طالق وقصد من عينة طلق ولا فاحداً ما يلزمه البيان في الحالة الاولى والتعيين في الثانية وتزاد عنه الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما ونفقتهم في الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل ان لم يعبر فعند التعيين ولو لم ليس بيانا ولا تعييناً وقيل تعيين ولو قال مشير الى واحدة هذه الماطقة فبيان أو زودت هذه وهذه أو هذه بل هذه حكم بطلاقهما ولو ماتتا أو أحدهما قبل بيان وتعيين بقيت طالبتة لبيان الارث ولو ماتت فالظاهر قبول بيان وارثه لا تعيينه ولو قال ان كان غراباً فامرأتى طالق والاف بعدى حرجه من منع منهما الى البيان فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرع بين العبد والمرأة فان قرع عتق أو قرعت لم تطلق والاصح انه لا يقرع *(فصل)* الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان طلاق في حيض بمسوسة وقيل ان سألته لم يحرم ويجوز ذاعها فيه لأجنبي في الاصح ولو قال أنت طالق مع آخر حذيتك فسني في الاصح أو مع آخر طهر لم يطأها فيه بدعي على المذهب وطلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ سائناً وطهرت فطاعتها بدعي في الاصح ويحل خلعها وطلاق من طهر رجلها ومن طاق بدعيان له الرجعة ثم ان شاء طاق بعد طهر ولو قال الحائض أنت طالق للبدعة وقع في الحال أو للسنه فحين تطهر أولان في طهر لم عس فيه أنت طالق للسنه وقع في الحال وان مسدت فيه فحين تطهر بعد حيض أو للبدعة ففي الحال ان مسدت فيه والا فحين تحيض ولو قال أنت طالق طاقعة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجهل فكالسنه أو طاقعة قبيحة أو أتبع الطلاق أو أخشع كالبدة أو سنه بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلاقات ولو قال أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً للسنه وفسر بتفريقها على أقراء لم يقبل الا لمن يعتقد تحريم الجمع

أو ان أومتى ضمنت لي ألفا فآنت طالق
فضمته أو أكثر ولو بترأخ متى بآنت بألف
كطالق نفسك ان ضمنت لي ألفا فطلقت
وضمنت أو علق بأعطاء مال فوضعت بين
يده بآنت فمليك كآن عاق بنحو أقباض
واقترن به ما يدل على الاعطاء وأخذ يده
منها ولو مكره شرط ان قبضت ويقع
رجعيا ولو عاق بأعطاء عبد بصفة سلم أودونها
فأعطته لاجلها لم تطلق أو بها طلقت به في
الاولى وبهر مثل في الثانية فان بان معيها
في الاولى فله رد ومهر مثل أو بلا صفة
طلقت به بدان مع بيعها له وله مهر مثل ولو
طابت ألف فلا تلو هو انما عاك دونها فطلق
مأليكك فله ألف أو طاعة فطلق به أو مطالقا
وقع به أو بمائة وقع بها أو طلاقا غدا فطلق
غدا أو قبله بآنت به مهر مثل ولو قال ان دخلت
فآنت طالق بألف فقبالت ودخالت طلقت
به واختلاع أجنبي كاختلاعها ولو كملها
أن يختلع له ولا يجزي توكيلها فتخبر فان
اختلع بماله فذلك أو بماله أو صرح بوكالة
كاذبا أو بولاية لم تطلق أو باستقلال نفع
بمغصوب * (فصل) * ادعت خلعها
فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بآنت ولا
عوض ولو اختلفا في عدد طلاق أو صفة
عوضه أو قدره ولا يثبت تحالف أو يجب بلعسخ
مهر مثل ولو خالع بألف وفو يأنواع الزم
* (كتاب الطلاق) * أو كانه صيغة ومحل
و ولاية وقصد ومطلق و شرط فيه تكليف
الاسكران واختيار فلا يصح من مكره وان لم
يؤثر و شرط الا كراهة مرة مكره على ما هدد به
عاجلا ظلم او عجز مكره عن دفعه وظنه ان
امتنع حقيقة ويحصل بنحو يوجب مجذور
كضرب شديد فان ظهر قرينة اختيار كان
اكره على ثلاث أو صرح أو تعليق أو
طلقت أو طلاق مبهمة تخالف وقوع في
الصيغة ما يدل على فراق مريحا أو كناية
فيقع بصريحه بلانية وهو مشتق طلاق
وفراق وسراح وترجته كطلقتك أنت

والاصح أنه يدين ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاعز يد ولو قال نسائي
طو الق أو كل امرأتى طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهرا الاخرى بآنت بان
خاصة وقالت تزوجت فقال كل امرأتى طالق وقال أردت غير الخاصة * (فصل) *
قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله وقع بأول حرمه منه أو في شهره أو أول يوم منه
فبغير أول يوم أو آخره فبأخر حرمه من الشهر وقبل بأول النصف الآخر ولو قال ليلا إذا مضى
يوم فبغروب شمس غده أو غيرا فحق مثل وقته من غده أو اليوم فان قاله نهارا فبغروب شمس غده
والا لغاوبه يقاس شهر وسنة أو أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستندا اليه وقع في
الحال وقيل لغو أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معتدة صدق بينهما أو قال طلقت في نكاح
آخر فان عرف صدق بينهما والا فلا وأدوات التعليق من كمن دخلت وان اذا أومتى ومتى ما وكلما
وأي كأي وقت دخلت ولا يقتضين فورا ان عاق بآنت بان في غير خلع الا أنت طالق ان شئت
ولا تكررا الا كحلال ولو قال اذا طلقتك فآنت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلعتان
أو كحقوق طلاق فثلاث في عموسة وفي غيرها طاعة ولو قال وتحت أو ربع ان طلقت
واحدة فبعدم حر وان ثنتين فبعدان وان ثلاثا ثلاثه وان أو بعافار بعة طلاق أو بعامعا أو
مرتبعا علق عشرة ولو علق بكما الخمسة عشر على الصحيح ولو علق بنفي فعل فالذهب انه ان علق
بان كان لم تدخل في وقع عند البأس من الدخول أو بغيرها فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل
ولو قال أنت طالق أن دخلت أو أن لم تدخل في يقع ان وقع في الحال (قلت) الا في غير نحو
فتعليق في الاصح والله أعلم * (فصل) * عاق بحمل فان كان حمل ظاهر وقع والا
فان ولدت لدون سنة أشهر من التعليق بان وقوعه أولا كثر من أربع سنين أو بينهما
وولدت وأمكن حدونه به فلا والا فالاصح وقوعه وان قال ان كنت حاملا بذكر فطاعة أو
أنثى فطاعتين فولا تم واقع ثلاث أو ان كان حمل ذكر فطاعة أو أنثى فطاعتين فولدتهم سالم
يقع شيء أو ان ولدت فآنت طالق فولدت اثنين مرتبها طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني
وان قال كلما ولدت فولدت ثلاثة من حمل وقع بالاولين طلقتان وانقضت بالثالث ولا يقع
به ثالثة على الصحيح ولو قال لاربعة كلما ولدت واحدة فطاعتين فطاعتين فطاعتين فطاعتين
ثلاثا ثلاثا أو مرتبها طلقت الاربعة ثلاثا وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة
طاعتين وانقضت عدتها بولادتهم وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طاعة طلقة وان
ولدت ثنتين معاً ثم ثلثان معاً طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا وقبل طلقة والاخران طلقتين طلقتين
وتصدق بيمينها في حيزتها اذا علقها به لافي ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ولو
قال ان حضمتا فآنت طالقتان فزعمتا وكذبهما صدق بيمينه ولم يقع وان كذب واحدة طلقت
فقطا ولو قال ان أو اذا أومتى طلقتك فآنت طالق قبله ثلاثا فطاعتها وقع المخير فقط وقيل لا شيء
ولو قال ان طاهر منك أو آليت أو لاعنت أو فسخت بيمينك فآنت طالق قبله ثلاثا ثم وجد
المعاق به ففي حصة الخلاف ولو قال ان وطنتك مبأخانا فآنت طالق قبله ثم وطنت لم يقع قطعا
ولو علقه بمشيتها خطا باشرطت على فور أو غيبة أو بمشيتها أجنبي فلا في الاصح ولو قال المعلق
بمشيتها شئت كراهي قلبه وقع وقيل لا يقع باطنا ولا يقع بمشيتها صبيته وصبي وقيل يقع بمميز
ولار جو ع قبل المشية ولو قال أنت طالق ثلاثا الا أن يشاء زيد طلقة فشاء طلقة لم تطلق
وقيل تقع طلقة ولو عاق بغيره ففعل ناسيا للتعليق أو مكرها لم تطلق في الاظهر أو بفعل غيره
ممن يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك والا فبوقع قطعا * (فصل) * قال أنت طالق وأشار

حلال الله على حرام اعتدى استبرى رمل الحقي (٩٠) بأهلك حالك على غارك لا أنه سربك اغربى امرى دعبنى ودعبنى أشركك مع

فلان وقد طلقك وكان طالق أو بان ونوى طلاقها لاستبرى رجلي منك والاعتاق كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق كناية لظاهر وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا وظهرا وقع أو نواه ما تخبر ولا فلا تحرم وعليه كفارة عن كماله لا منه ولو حرم غير ما رمل فلو كاشارة ناطق بطلاق ويعتد بإشارة آخرى لافى صلاة وشهادة وحدث فان فهمها كل أحد فصرحة والاف كناية ومنها كناية فلو كتب اذا باعك كذاي فأنت طالق طاعت ببلوغه أو اذا قرأت كذاي فقرأته أو فهمته طاعت وكذا ان قرئ عليه أو هي أمية وعلم حالها في المحل كونه زوجة فطلق بإضافته لها أو لغيرها المتصل بها كزبع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل مكالم طلاق فلا يقع ولو معلقا على أجنبية كائن وصح في رجعية وتعلق بعد ثلاثة كان عتقت أو دنات فأنت طالق ثلاثا فيعين اذا عتق أو دخلت بعده عتقه ولو علقه بصلة فبانت ثم نكحها ووجدت لم يقع ولحق ثلاثا لغيره ثلثان فمن طاق دون ماله وراجع أو وجد ولو بعد زوج عادت ببقيته ويقع في مرض موته ويتوارثان في عدو جعي وفي القصد قد لفظ طلاق لعناء فلا يقع ممن حكى طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وان نواه ولا ممن سبق إسنانه به ولا يصدق ظاهرا إلا بعريضة كقوله إن اسمها طالق باطالق ولم يقصد طلاقا ولين اسمها طارق باطالق وقال أردت نداه فالتف الحرف ولو خاطبها بطلاق هازلا أو لاعبا أو ظانها أجنبية وقع (فصل) * تغربض طلاقها المنجر اليها ولو بكناية قبل قبض شرط تطليقها ولو بكناية فورا وله رجوع قبله فان قال طالق بألف فطلقت بانه أو طالق ونوى عدد طلاق ونوته أو غيره فماتوا فانه واحدة أو طالق ثلاثا وحدث أو عكسه فواحدة

(فصل) * نوى عددا بصرح كأن

بأصبعين أو ثلاثا ليرقع عدد الابنية فان قال مع ذلك هكذا أطلقت في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا فان قال أردت بالإشارة المقبوضتين صدق بيمينه ولو قال عبدا فامان سيدي فأنت طالق طلقتين وقال سيده أذمت فأنت حرة متق به فالاصح أنه لا تحرم بل له الرجعة وتجدد قبل زوج ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المنذاة لم تطلق المنذاة وتطلق المحببة في الاصح ولو عاقبها كل رمانة وعاقب بنصف فأكثرت رمانة فطاعتان والحلف بالطلاق ما علق به حث أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجي أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر بك فقلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف ويقع الآخر ان وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس أو جاء الجراح فأنت طالق لم يقع المعلق بالحلف ولو قيل له استقبلا أطلعتما فقال نعم فاقرا به فان قال أردت ما ضينا وادعت صدق بيمينه وان قيل ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم فصرح وقيل كناية (فصل) * علق بأ كل رغبة أو رمانة فبقي لبابة أو جنة لم يقع ولو أكلت أو خطلت أو نواه ما فقال ان لم تخرجي فقلت طالق فجعلت كل فواتحدها لم يقع الا أن يقصد تعيينا ولو كان بغيرها فعلق بغيرها ثم يبرئها بامساكها فبانت مع فراغه بأ كل بعض ورعي بعض لم يقع ولو اتهم بها بسرة فقال ان لم تصدقني فأنت طالق فقلت سرت ما سرت لم تطلق ولو قال ان لم تخبرني ببعد حب هذه الرمانة قبل كسرهما فالحلاص أن تذكر عددا يعلم أنه لا ينقص عنه ثم تريد واحد أو احد حتى يبلغ ما يعلم أنه لا يزيد عليه والصورتان فيمن لم يقصد تعريضا ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليله فقلت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة أي يوم جمعة وثلاثة إحدى عشرة أي لمسافر لم يقع ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين طاعت بعض لحظة ولو علق برؤية زيد أو لسه وقد فقه تناوله حيا وميتا بخلاف صبره ولو خاطبته بمكرهه كإسفيه يا حسيب فقال ان كنت كذا فقلت طالق ان أراد مكافأته باسماع ما ذكره طلق وان لم يكن سهفه أو التعليق اعتبرت الصلوة وكذا ان لم يقصد في الاصح والصلوة منافع الطلاق التصرف والخسيس قيل من باع دينه بدنياء وبشبهه أن يقال هو من ينعطى غير لائق به بخلاف (كتاب الرجعة) * شرط الرجوع أهلية النكاح بنفسه ولو طلق بغيره فلا رجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح ونحوه راجعتك ورجعتك واربعتك والاصح أن الرد والامساك صريحان وان التزويج والنكاح كإيتان وليل ورددتها الى أوالى نكاحي والجديد أنه لا يشترط الاشهاد فنصح بكايه ولا تقبل تعاقبا ولا تحصل بعمل كوطه وتخص الرجعة بموطاة طلقت بالاحوص لم يستوف عدد طلاقها باقية في العدة محل الحل لا سرتة واذا ادعت انقضاء عدة أشهر وأنكر صدق بيمينه أو وضع حمل لمدة امكان وهي ممن تحيض لا آيسة فالاصح تصديقها بيمين وان ادعت ولادة تام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح أو سقطا مصروفاته وعشرون يوما ولحظتان أو مفسدة بالصوره فثمانون يوما ولحظتان أو انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان أو في حيض فسبعة وأربعون لحظة أو أمة وطلعت في طهر فستة عشر يوما ولحظتان أو وحيض فأحد وثلاثون لحظة وتصدق ان لم تخاف عادة دائره وكذا ان خالفت في الاصح ولو وطئها رجعت واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقي ويحرم الاستمتاع بها فان وطئها فلا حد ولا يعزرا لامة قد شجره ويجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلاها وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان واذا ادعى العدة

طالق واحدة وكناية كأنه واحد وقع ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فقلت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده فلا شفعى منقضة

فواحدة أو بالثاني أو بالثالث فثلاثان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأ كيد
ثلاثاً لا أول بغيره ولو قال طاعة قبل طاعة
أو بعدها طاعة أو طاعة بعد طاعة أو قبلها
طاعة فثلاثان في مدخولها وفي غيرها
طاعة مطلقاً ولو قال لزوجه إن دخلت
فأنت طالق وطالق فدخلت فثلاثان
كأنت طالق طاعة مع طاعة أو معها طاعة
أو في طاعة أو أدمع والآخر واحدة ولو قال
طاعة في طاعتين وقصد مدعية فثلاث أو
حساباً عرفه فثلاثان والآخر واحدة أو بعض
طاعة أو نصف طاعتين أو نصف طاعة في
نصف طاعة أو نصف وثلاث طاعة أو نصف
طاعة ولم يرد كل جزء من طاعة فطاعة أو ثلاثة
أصاف طاعة أو نصف طاعة وثلاث طاعة
فثلاثان أو لاربعة أو وقعت عليهن أو بينكن
طاعة أو طاعتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو وقع على
كل طاعة فإن قصد توزيع كل طاعة عليهن
وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث
فان قصد بعضهن دين * (فصل) * يصح
استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق
ثلاثاً لا اثنين وواحدة فواحدة أو ثنتين
واحدة الواحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً
الاثنين الواحدة أو ثلاثاً لا اثنين
أو خمساً لا ثنتين أو ثلاثاً لا نصف
طاعة فثلاث ولو عقب طلاقه بآن شاء الله
أو أن لم يشأ الله أو ألا أن يشأ الله وقصد
تعليقه منع انعقاده كل عقد وحل ولو قال
بإطلاق أن شاء الله وقع * (فصل) * شك في
طلاق فلا وفي عدة لا قل ولا يخفى الورع
ولو عاق اثنتان بنقضين وجهل فلا أو واحد
بهم الزوجية طلق أحدهما ولم يمتح
وبيان أول زوجته وعنده منع منهما إلى بيان
فان مات لم يقبل ببيان وارثه انهم لم يمتح
يقرع فان قرع عتي أو قرع بقي الاشكال
ولو طلق أحدي زوجته ببعضها وجهلها
وقف حتى يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقته
في جهله ولو قال لزوجه وأجنبية أحداً كما

منه قضية رجعة فيها فأنكرت فان اتفقا على رقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس
فقال بل السبت صدقت بيمنها أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس
وقال السبت صدقت بيمنه وان تنازعا في السابق بلا اتفاق فالاصح ترجيح سبق الدعوى فان
ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبل له صدقت بيمنها أو ادعاهما قبل انقضائه فقلت بعده صدق
(قلت) فان ادعى ما عاصدت والله أعلم ومتى ادعاهما والعدة باقية صدق ومتى أنكرتها
وصدقت ثم اعترفت قبل اعترافها وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت في رجعة وأنكرت
صدقت بيمين وهو مقرها بالمهر فان قبضه فلا رجوع له والا فلا مطالبة بالانصاف

* (كتاب الإيلاء) * هو حلف زوج يصح طلاقه لئمتنع من وطئها مطلقاً أو فوق أربعة
أشهر والجديد انه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصح فانه بل لوعاق به طلاقاً أو عتقاً أو قال ان
وطئتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتيق كان مولى أو لو حلف أجنبي عليه فبين محضه فان
نسكها فلا إيلاء ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى بمحبوب لم يصح على المذهب ولو قال والله
لاوطئتك أربع أشهر فاذمضت فوالله لاوطئتك أربعة أشهر وهكذا مراراً فليس بمول في
الاصح ولو قال والله لاوطئتك خمسة أشهر فاذمضت فوالله لاوطئتك سنة فإلا آن لكل
حكمه ولو قيد بسنة بعد الحصول في الأربعة كقول عيسى صلى الله عليه وسلم لم يقول وان ظن
حصوله قبلها فلا وكذا الوشك في الاصح ولغظه صريح وكاتبه من صريحه تغيب ذكر بخرج
ووطئه وجاع واقتضاض بكر والجديد أن ملامسة ومباشرة وتاباً وغشياً وقرناً
وتجوها كتابات ولو قال ان وطئتك فمدي حرزال ملكه عنه زال الإيلاء ولو قال فمدي حرر
ظهارى وكان ظهار فقول والا فلا ظهار ولا إيلاء باطناً يحكمهم بما ظاهراً ولو قال عن ظهارى
ان ظاهرت فليس بمول حتى يظاهرها وان وطئتك فضررتك طالق فوطئ طلق الضررة
وزال الإيلاء ولا يظهر أنه لو قال لأربع وسبع والله لا أجاءه فليس بمول في الحال فان جامع ثلاثاً
فول من الأربعة فلو مات بعضهن قبل وطئه زال الإيلاء ولو قال لأجمع كل واحدة منكن فو لم من
كل واحدة ولو قال لأجمع إلى سنة الأمرة فليس بمول في الحال في الأظهر فان وطئ وبقي منها
أكثر من أربعة أشهر فقول * (فصل) * يجهل أربعة أشهر من الإيلاء بلا فاض وفي رجعة
من الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقضت فاذا أسلم استؤنفت وما منع الوطئه ولم
يخل بشكاح ان وجد فيه لم يمنع المدة كعوم واحرام ومرض وجنون أو قبحاً وهو حسي كصغر
ومرض منع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استؤنفت وقبل تنبي أو شرعى كحبس وصوم
نفل فلا يمنع فرض في الاصح فان وطئ في المدة ولا فاعلمها ما البتة بان ينيء أو يطلق ولو زكرت
حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الغيبة بتغيب حشدة بقول ولا مطالبة ان كان بها مانع وطئه
كحبس ومرض وان كان فيه مانع طبيعي كمرض طوبى بان يقول اذا قدرت فئت أو شرعى
كاحرام فالذهب أنه يطالب بطلاق فان عصى وطئه سقطت المطالبة وان أبي الغيبة والطلاق
فلا يظهر أن القاضى يطلق عليه طاعة وأنه لا يجهل ثلاثاً وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة

* (كتاب النهار) *

بين

يصح من كل زوج مكاف ولو ذى وخصى وظهار سكران كطلاقه وصريحه أن يقول لزوجه
أنت على أومنى أو بى أو عدى كظهار أى وكذا أنت كظهار أى صريح على الصحيح وقوله
جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن أى أو جسمها أو جلته صريح والا يظهر أن قوله كبدنها
أو بطنها أو صدرها ظهار وكذا كعينها ان قصد ظهاراً وان قصد كرامة فلا وكذا ان أطلق

طالق وقصد الأجنبية قبل بيمنه لان قال زنى طالق وقصد الأجنبية أول زوجته واحدة كما طالق وقع وجب فوراً بان تبينها

فيما بين أو هذه وهذه أو هذه بل هذه طائفة
ظاهراً ولوماتاً أو أحداهما قبل ذلك
بقية مطالبته لبيان الارث ولومات قبل
بيان وارثه لتعيينه * (فصل) * طلاق
موطوءة تعتد بأقراء سني ان ابتدئها
عقبه ولم يأتها في طهر طاق فيه أو عاق
بعضي بعض مولا في نحو حبض قبله ولا في نحو
حبض طلق مع آخره أو عاق به ولا في القدي
و طلاق غيره أو خلع زوجة في بدعة بعوض
منها لا ولا البديع حرام وسن لفاعله
رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلقة
حسنة أو أحسن طلاق أو أجله أو أنت
طالق لبدعة أو طلقة فبينة أو وقع طلاق
أو الخشب وهي في سنة أو بدعة طلقت
والإبالة أو طلقة سنية بدعية أو حسنة
فبينة وقع خلعا أو جازع العاقدات ولو قال
ثلاثاً أو ثلاثاً سنة وفسرها بتفريقها على
أقراء قبل من يعتد بتسريح الجمع ودين
بغيره ومن قال أنت طالق وقال أردت أن
دخلت أو أن شله زيد ومن قال نسائي طوالت
أو كل امرأتى طالق وقال أردت بعضهن
ومع قرينه كأن خاصته فقالت تزوجت
فقال ذلك يقبل * (فصل) * قال أنت طالق
في شهر كذا أو غرته أو أوله وقع بأول حظه
منه أو مناره أو أول يوم منه فبغير أوله أو
آخره فبأخر حظه منه ولو قال ليلاً إذا مضى
يوم فغير وبشمس غده أو من أراقبتل وقته
من غده أو اليوم وقال من أراقبتل فبشمسه
أو ليلاً لفاك شهر وسنة أو أنت طالق أمس
وقع خلا فان قصد طلاقاً في نكاح آخر
وعرف أو أنه طاق أمس وهي الآن معتدة
حلفت وللعق أدوات كن وإن واذومتى
ومتى ما وكلما أو لا يقتضين فوراً في مثبت
بلاعوض وتغايق بمشيتها ولا تنكرا
الا كلما فلو قال إذا طلقته فأنت طالق
فبغير أو عاق بصفة فوجسدت فطلقتان في
موطوءة أو كلما وقع طلاق في فطاق فثلاث
فيها أو طلقة في غيرها أولن طلقت واحدة
فغير حوان ثنتين فغير حوان ثلاثاً ثلاثة

في الأصح وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهرها في الاطهر والتشبيه بالجمدة
ظهار والمذهب طرده في كل محرم لم يمارأ تجرعها الا مرضة وزوجة ابن ولوشبهه بأجنبية
ومطابقة وأخت زوجة وأبوملا عنه فافقو ويصح تغايقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي
الآخرى فأنت على كظهر أي فظاهر صار مظاهراً من ظاهرها ولو قال ان ظاهرت من فلانة وفلانة
أجنبية فخا طها بظاهرا لم يصرم مظاهراً من زوجته إلا أن يريد اللفظاً فلو نكحها وظهر منها
صار ولو قال من فلانة الأجنبية فكذلك وقيل لا يصرم مظاهراً وان نكحها وظهر ولو قال
ان ظاهرت منها وهي أجنبية فافقو ولو قال أنت طالق كظهر أي ولم ينو أو فوي الطلاق
أو الظاهر أوهما أو الظاهر بأن طالق والعاق بكظهر أي طلقت ولا ظهار أو الطلاق
بأن طالق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار إن كان طلاق رجعة

* (فصل) * على المظاهر كفارة إذا عاده أو أن يسكنها بعد طهاره من مكان فرقة فلو اتصلت
به فرقة بوث أو فسخ أو طلاق بان أو زوجي ولم يرجع أو جن فلا عدو وكذا لو ملكها أو لاء عنها
في الأصح بشرط سبق القذف ظهاره في الأصح ولو راجع أو ارتد متصلاً سلم فالذهب
أنه عائد بالرجعة لا بالاسلام بل بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويحرم قبل التكفير
وطء وكذا المس ونحوه بشهوة في الاطهر (قلت) الاظهار الجواز والله أعلم ويصح الظهار
المؤقت مؤقتاً وفي قول مؤيد أو في قول آخر فقه إلى الاول الأصح أن عدو لا يحصل بامسك بل
وطء في المدة ويجب النزاع بخيب الحشفة ولو قال لاربع أنتن على كظهر أي فظاهر منهن فان
أمسكن فاربع كفارات وفي القديم كفارة ولو طاهر منهن بأربع فكانت متوالدة فعائد
من الثلاث الاول ولو كرر في امرأته تصادقاً أو قصداً كبدافظها واحد أو استغنافاً فالظهار
التعدد وانه بالمرّة الثانية عائد في الاول * (كتاب الكفارة) *

بشرط نيته لتعيينه أو خصال كفارة الظهار عتق رقبة ومئة بلا عيب يحل بالعمل والكسب
فيجزئ صغير وأقرع وأخرج يمكنه تباع مشى وأعور وأصم وأخشم وفاقد أنفه وأذنيه
وأصابع وجليه لا زمن ولا فاقدر رجل أو خنصر أو بنصر من يد أو أغلظ من غيرهما (قلت)
أو أغلظ إبهام والله أعلم ولا هرم عاجز من أ كثر وقتهم مجنون ومريض لا يرجح فان برأبان
الأجزاء في الأصح ولا يجوز شرا قريب بنية كفارة ولا أم ولد وذى عكة بصفة ويجزئ مدير
ومعلق بصفة فلو أراد جعل العتق المعلق كفارة لم يجز بوله تعليق عتق الكفارة بصفة واعتاق
عبد به عن كفارة عن كل نصف ذل أو نصف ذل ولو أعتق معسر نصفين عن كفارة فلا يصح
الأجزاء إن كان بلقنهما حراً ولو أعتق بعوض لم يجز عن كفارة والاعتاق بمال كطلاقه فلو قال
أعتق أم وليلك على ألف فاعتق نفذ ولزمه العوض وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا فاعتق
في الأصح وإن قال أعتقه عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعلية العوض والأصح أنه
عليه عتق لفظ الاعتاق ثم يعق عليه ومن ملك عبداً أو غنمه فاضل عن كفاية نفسه وماله
نفقة وكسوة وسكنى وأناناً لا بد منه لزمه العتق ولا يجب بيع ضيعته ورأس ماله لا يفضل دنيلهما
عن كفائته ولا مسكن وعبد نفيسين ألفهما في الأصح ولا شرا بعين وأطهر الأقوال اعتبار
اليسار وقت الاداء فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين بالهلال بنية كفارة ولا يشترط نية
تتابع في الأصح فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث
ثلاثين ويزول التتابع فلو ات يوم بلا عذر وكذا بعرض في الجدة لا يحبس وكذا اجنود على
المذهب فان عجز عن صومهم يوم أو مرضه قال الاكثرون لا يرجح زواله أو لعله بالصوم مشقة

الاتي بالاسم أو ان دخلت أو ان لم تدخل بالفتح وقع حالان عرف نحو والالا (٩٣) فتعاقب * (فصل) * علق بعمل فان ظهر أو ولدته

لدون ستة أشهر من التعليق أو لاربع سنين فأقل ولم توطأ وطأ تمكن كون الحمل منه بان وقوعه أو الافلا ووقال ان كنت حاملا بذكر فطلقة وبأنثى فطلقتين فولدتها ما فثلاث أو ان كان حالك ذكرا فطلقة الى آخره فلعغو أو ان ولدت فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني أو كما ولدت فولدت ثلاثة مرتبا وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها بالثالث أو لاربع كما ولدت واحدة فصواحبا طوالت فولدت معا طلقن جميعا ثلاثا ثلاثا أو مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا كالاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقتين وانقضت عدتها بالاولاد ثم ما أو ثنتان معا ثم ثنتان معا وعدة الاولين باقية طلقتان ثلاثا ثلاثا والاخران طلقتين طلقتين أو ان حضت طلقت بأول حيض مقبل أو حيضة فبماهما مقبلة وحلفت على حيضها المعلق به طلقها لاعلى ولادتها أو ان حضتها فتنما طالقان فادعاه وكذبها حلف أو واحدة طلقت أو ان أو متى طلقته أو طاهر منك أو آلت أو لا عنت أو فضضت فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو ان وطنتك ما حلفت طالق قبله ثم وطئ لم يقع أو علق بمشيئتها خطبا باشرطت فوراً في غير نفوتي ويقع بقول الملق بمشيئته شئت غير مبني وتجنون ولو كارها ولا رجوع لعلق ولو قال أنت طالق ثلاثا لا ان يشاء يد طاعة فشاءه الم طالق كجلاعه بفعله أو بفعل من يباي بتعايقه وقصد اعلامه به ففعل ناسيا أو مكرها أو جاهلا

*(فصل) * قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو بثلاث لم يقع عدد الامع نيته أو هكذا فان قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق بعد طلقته بصفة وسيد حريته ما فاعتق بها لم تحرم ولو نادى زوجة فأجابته أخرى فقال أنت طالق وظنها المناداة طلقت لا المناداة ولو علق بغير كلاماً كل رمانة ونصف

شديدة أو خاف زيادة مرض كفر باء عام ستين مسكينة أو فقير الا كافر أو لاه شيا ومطالبا ستين مدا مما يكون فطرة * (كتاب اللعان) * يسبعة قذف وصرح الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت أو زاني أو زانية والرمي بابلاج حشفة في فرج مع وصله بغيره أو دبر صريحان وزنات في الجبل كناية وكذا زنات فقط في الاصح وزنت في الجبل صريح في الاصح وقوله يا فاجر يلفاسق ولها يا خبيثة وأنت تحبين الخلوة ولقرشي يانبطي ولزوجته لم أجسدك عذراء كناية فان أنكر ارادة قذف صدق بيمينه وقوله يا ابن الحلال وأما أنا فلدت بران ونحوه تعريض ليس بقذف وان فواه وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجته بازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني معنى فقاذف وكأنه فلو قالت زنت وأنت أزني معنى فقرة وقاذفة وقوله زني فرجك أو ذكرك قذف والمذهب ان قوله يدك وعينك ولولده لست معنى أو لست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان صريح اللان في بلعان ويحد قاذف محض وبغير غيره والمحض مكاف حرم مسلم عفيف عن وطء يحده وتبطل العفة بوطء محرم مملوكة على المذهب لزوجته متى عدة شبهة وأمة ولده ومنسكوحة بلاول في الاصح ولوزني مقذوف سقط الحد أو ارتد فلا من زني مرة ثم صلح لم يعد محصنا وحد القذف يورث ويسقط به وطء والاصح انه يرتبه كل الورثة وانه لو عفا بعضهم فلباقى كله * (فصل) * قذف زوجة علم زناها أو طئنه ظنا وكذا كشياع زناها بز يد مع قرية بأن رآها في خلوة فلو علم أنها ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم اذ لم يوطأ أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطء أو فوق أربع سنين فلو ولدته لم يدينهما ولم يستعري بحبسة حرم النفي وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرم النفي وكذا القذف واللعان على الصحيح * (فصل) * اللعان قوله أربع مرات أو شهد بالله اني لمن الصادقين فيما ريت به هذه من الزنا فان غابت سمها ووقع نسبها بغيرها والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا وان كان ولد ينفيه ذكره في الكلمات فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد من زنا ليس مني وتقول هي أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما ريت به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه أو غضب باءين وعكسه أو ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح في الاصح ويشترط فيه أمر القاضي ويلقن كتابته وان يتأخر لعانها عن لعانه وبلا عن آخر من باشره فهمه أو كناية ويصح بالجميع فبين عرف العربية وجهه ويغلق بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان وهو أشرف ببلده فبحكمة بين الركن والمقام واليد عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع وحائض بباب المسجد وذمي في بيعة وكنيسة وكذا بيت نازحجوس في الاصح لا بيت أصنام وثني وجمع أقله أربعة والتغليطات سنة لا فرض على المذهب ويسن للقاضي وعظماها ويبلغ عند الخامسة أو يتلاعنا قاعين وشرطه زوج يصح طلاقه ولو ارتد بعد وطء فقذف وأسلم في العدة لائن ولو لائن ثم أسلم فيها صح أو أمر صادف بينونة ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة ويدينه وان أكذب نفسه وسقط الحد عنه وجوب حد زناها وانتفاء نسب نفاه بلعانه وانما يحتاج الى نفي يمكن منه فان تعذر بأن ولدته لستة أشهر من العقد أو طلق في مجلسه أو نكح وهو بالمشرق وهي بالغرب لم يلحقه وله نفيه مبيتا والنفي على الفور في الجديد ويعذر لعذروته نفي حلي وانتظار لوضعه ومن آخر وقال جهات الولادة صدق بيمينه ان كان غائبا وكذا الحاضر في مدة يمكن جهله فيها ولو قيل له منعك بذلك أو جعله الله لك ولدا

فاكث رمانة فطلقتان والحلف ما تعاقب به حب أو منع أو تحقيق خسر فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تخبر جي أو ان خربت

بصفته ولو قيل له استخبارا أطلقتها فقال نعم
فأقرا به فان قال أردت ماضيا وراجعت
حائبا أو قيل ذلك التماسا لإنشاء فقال نعم
فصرح ***(فصل)*** علق بأكل رمانة أو
رغيف فبق حبة أو لبابة أو بيلعها ثمرة فيها
ورمها ثم يامسا كما فبادرت بأكل بعض
أو رميه أو بعدم تير فواء عن فواء ففرقه
أو صدقه في ثمة سرقة فقال سرت
ماسرت أو أخبرها بعدد حجب فذكرت
مالا تنقص عنه ثم واحد أو واحد إلى مالا
تزيد عليه أو أخبر كل من ثلاث بعدد
وكرات الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة
وأخرى خمس عشرة وثلاثة إحدى عشرة
ولم يصد تعين في الأربع لم يقع أو نحو
حين وقع بضئ لحظة أو برؤية زيد أو لسه
أو قد فقه تناوله حيا وميتا بضربه ولو خاطبته
بكره وكافيه بأحد سبب فقال ان كنت
كذا فأنت طالق فان قصده كفاها وقع والا
فتعلق والسبب فيه من به منا في الطلاق
التصرف والخسب من باع دينه بدينه
و يشبه أنه من يتعاطى غير لائق به بخلا
والخيل من لا يؤذي زكوة أو لا يقرى ضيفا
(كتاب الرجعة) أو كان ما صيغة ومحل
ومرجع وشرط فيه أهلية نكاح بنفسه
فلو من جن رجعة حيث يزوجه في الصيغة
لفظ بشهر بالمراد صريح وهو رد ذلك إلى
ورجعتك وارجعتك وراجعتك وأمسكتك
أو كناية كزوجتك ونكحتك وتخيروا عدم
توقيت وسن اشهاد في المحل كونه زوجة
موطوءة معينة قابلة لحمل مطلقة بحال
يستوف عدد طلاقها وحلفت في انقضاء
العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتمام
بسنة أشهر ولحظتين من امكان اجتماعهما
والموتور بمائة وعشرين ولحظتين واضعة
بثمانين ولحظتين وبأقرا طرة طاعت في
طهر سبق بحض باثنين وثلاثين ولحظتين
وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير
حرة طلقت في طهر سبق بحض بستة عشر
ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة
ولو وطئ رجعة واستأنفت عدة بلا حل راجع فيما كان في حرم منعها وزمعتة فغيره وطئ موطوءة مثل وضع

صالحا فقال أمين أو نعم تعدد نفقه وان قال جزاك الله خيرا أو بارك عليك فلا وله الاعان مع
امكان بينة بزناها ولها الدفع حد الزنا ***(فصل)*** له الدعان لنفي ولد وان عنت عن الحد
وزال النكاح والدفع حد القذف وان زال النكاح وولاد ولتمز به لا تعزير تأديب لكذب
كقذف طفلة لا توطأ ولو عنت عن الحد أو أقام بينة بزناها أو صدقته وولاد أو سكنت عن
طلب الحد أو جنت بعدد قذفه فلا لعان في الاصح ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها بزنا طاق أو
مضاف إلى ما بعد النكاح لا عن ان كان ولد يلحقه فان أضاف إلى ما قبل نكاحه فلا لعان ان لم
يكن ولد وكذا ان كان في الاصح لكن له إنشاء قذف ويلاعن ولا يصح نفي أحد أو أمين
(كتاب العدد) عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ وانما يجب
بعد وطء أو استدخال منيه وان تيقن براءة الرحم لا بخلو في الجدي وعدة حرة ذات أقران ثلاثة
والقرء الطهر فان طلقت طاهرا انقضت بالاطمين في حيضة ثلاثة أوحاضا في رابعة وفي قول
بشرط يوم وإيلة بعد الطمين وهل يحسب طهر من لم تحض قرأ أو لان بناء على أن القرء انتقال
من طهر إلى حيض أم طهر محتوش بدمين والثاني أظهر وعدة مستحاضة بأقرا ثم المردودة
إليها ومخيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس وأم ولد ومكاتب ومن فيها رقبه قرآن وان
عنت في عدة رجعية كانت عدة حرة في الاظهر أو بينونة فأمة في الاظهر وحرة لم تحض أو
يشت بثلاثة أشهر فان طلقت في أثناء شهر فعدة ثلاثين فان
حاضت فيها وجبت الاقراء وأمة بشهر ونصف وفي قول شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع
دمها لعلة كرضاع ومرض نصبر حتى تحيض أو تياس في الأشهر أو لالهة فكذلك في الجديد وفي
القديم تتربع تسعة أشهر وفي قول أو ربع سنين ثم تعدد بالأشهر فعلى الجديد لو حاضت
بعد اليأس في الأشهر وجبت الاقراء أو بعدها فأقول أظهرها ان نكحت فلا شيء والا
فالاقراء والمعتب برأس عشرين أو في قول كل النساء (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم
(فصل) عدة الحامل بوضعه بشرط نسبه إلى ذى العدة ولو احتمل لاكتفى بلمان وانفصال
كاه حتى ثانی توأمين ومتى تخال دون ستة أشهر فتوأمين وتنعض بميت لا علقو بضعة فيها
صورة آدمي خفية أخبرهم القوابل فان لم يكن موزة وقل هي أصل آدمي انقضت على
المذهب ولو طهر في عدة أقراء أو أشهر رجل للزوج اعتدت بوضعه ولو أرباب فها لم تنكح حتى
نزول الريبة أو بعده أو بعد نكاح استمر الا أن تاد لدون ستة أشهر من عقده أو بعدها قبل
نكاح فلتصبر لتزول الريبة فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضيه ابطالناه
ولو أبانها فولدت لاربعة سنين لحقه أو لا كثر فلا ووطئ رجعا حسبت المدة من الطلاق وفي
قول من انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكأنهم لم تنكح وان كان
لسته فالولد للثاني ولو نكحت في العدة فاسد أو ولدت للامكان من الأول لحقه وانقضت بوضعه ثم
تعد للثاني أو لا المكان من الثاني لحقه أو منهما عرض على فائت فان أطلقه بأحد هما
فكلا مكان منه فقط ***(فصل)*** (زمها عدنا شخص من جنس بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء
أو أشهر جاهلا أو عالما في رجعية تدخلت بابتدئ عدة من الوطء يدخل فيها بقية عدة الملاق
فان كانت أحدهما جاهلا والاخرى أقراء تدخلت في الاصح فتقتضيان بوضعه ويراجع قبله
وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا أو شخصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة أو
نكاح فاسد أو كانت زوجة بعد عدة عن شبهة فطالقت فلا تدخل فان كان حمل قدمته عدة والا
فان سبق الطلاق أنمت عدته ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته فاذا رجع انقضت

*) (كتاب الإيلاء) أركانه مخلوف به وعليه
ومدة وصيغته وزوجان وشرط فيه ما تقرر
وطء وصحة طلاق وفي المخالف به كونه اسمها
أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذر أو
تعليق طلاق أو عتق ولم تحمل اليقين الإبعاد
أو أربعة أشهر وفي المخالف عليه ترك وطء
سري وفي المدة زيادة على أربعة أشهر
بمين وفي الصيغة لفظ بشعر به صريح
كغيب حشفة بفرج ووطء وجساع أو
كناية كلامية ومباضاة ولو قال ان وطئت
فعدى حرف زال ما كنهه زال الإيلاء وحس
عن ظهاري وكان ظاهر قول والاحكامهما
ظاهرا أو عن ظهاري ان ظاهر قول ان
ظاهر أو فضررتك طالق قول فان وطئ
طلقت زال الإيلاء أو لأباربع والله
لا أطوكن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثا
فلومات بعضهم قبل وطء زال الإيلاء أو
لا أطا كلامنك قول من كل أولاً طوكت
سنة المرأة قول ان وطئ وبقي أكثر من
الأربعة *) (فصل) * يهل بالانكاح
أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردة
والمنايع الاتيين أو رجعة ويقطع المدة
ردة بعد دخول ومنايع وطء أحسن أو
شرعي غير نحو حيض كرض وجنون
ونشوز وتلبس بطرف نكح صوم
وتستأنف المدة زواله فان مضت ولم يطرأ
للمنايع ما طالبته بغيته ثم بطلاق ولو تركت
حقها الفتيه تغيب حشفة بقبل وان كان
المنايع وهو طبعي كرض فبغيره اسان
ثم بطلاق أو شرعي كاحرام فبطلان فان
صحي بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه
القاضي طلقه ويهل يوم ولزومه بوطء كفارة
المظاهر كونه زوجا ليصح طلاقه وفي المظاهر

من ان حاف بالله * (كتاب الظهار) * أركانها مظاهر ومظاهر منها ومشببه وصيغة وشروط

منها كونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أنثى (٩٦) محرم لم تكن حلا وفي الصيغة لفظ يشتر به حريم كانت أو أسكن أو

يدل كظهور أي أو كحسبها أو يدها أو
 حجة كانت كأي أو كغيرها أو غيرها
 بذكر الكرامة ومع توقيته وتعليله فلو قال
 أن ظاهرت من ضرتك فأنت كظهور أي
 فظاهر فظاهر منهما أو من فلانة وفلانة
 أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر منها
 فظاهر أن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من
 فلانة وهي أجنبية فلا إلا أن أراد وظاهر
 قبل نكاحها أو أنت طالق كظهور أي
 ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا
 والافاطلاق فقط * (فصل) على مظاهر
 عاذ كفارة وإن فارق والعود في غير مؤقت من
 غير رجعية أن يسكنها بعد زمن أمكان فرقة
 فلو اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود من
 رجعية أن يرجع ولو ارتد مصلح أسلم فلا
 عود بأسلام بل بعده وفي وقت يوجب
 حله في المدة ويوجب تزوج وحرم قبل تكفير
 أو مضى مؤقت تنحرم محض ولو ظاهر
 من أربع بكافة فان أسكنه فأربع
 كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو
 كرو في امرأته مصلح تعدد ان قصد استنفا
 وهو به عائد * (كتاب الكفارة) *
 تجب نيتها وهي بخيرة في عين وسأني ومرتبة
 في طهار وجباة وقتل ونكاحها اعتاق
 رقية مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل
 فيجزي صغير وأفرع وأعرج يمكنه تباع
 مشى وأهور وأصم وأخشم وما قد أنه
 وأذنيه وأصابع رجله لأرجل أو خنصر
 و بنصر من يد أو أظلمين من كل منهما أو
 من أصبع غيرهما أو أكله إمام ولا مريض
 لا يرجى ولم يبرأ ولا يجنون أفاقته أقل
 ويجزي معاق بصلغة ونص فارقية ببقهما
 حر أو سري و رقية عنه كفارتبه لأجل
 العتق المعلق كفارة ولا مسحق عتق
 واعتاق بمال يتكلم فلو قال عتق أم ولدك
 أو عبدك بكذا فاعتق نكح به أو اعتهقه عني
 بكذا ففعل ما يملكه الطالب به ثم عتق عنه
 وانما يلزم الاعتاق من ملك رقية أو ثمة فاضلا
 عن كفاية بموئله فلا يلزمه بيع ضيعه ورأس

النكاح نفيسا فله النقل إلى لائقها أو نسبا فله الامتناع وليس له مساكنتها ولا
 مدخلتها فان كان في الدار محرم لها لم يميز كزاوله أنثى أو زوجة كذلك أو أمة أو امرأة أجنبية
 جاز ولو كان في الدار حرة فمكنتها أحدها أو الآخر الآخرى فان اتحدت المرافق كطبخ
 ومستراح استمرت محرم والافلاو ينبغي أن يعلق ما بينهما من باب وأن لا يكون محررا أحدهما
 على الآخر وسفل وعلو كدار وحجرة * (باب الاستبراء) *
 يجب بسنتين أحدهما ملك أمة بشرأه أو أوارث أو هبة أو سبي أو ود بعب أو تحالف أو أقاله
 وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهلة من صبي وامرأة وغبرها ويحب في
 مكاتبه عجزت وكذا امرئته في الأصح لأن حالت من صوم أو اعتكاف وإحرام وفي الإحرام وجه
 ولو اشترى زوجته استحب وقبل يجب ولو ملك مزرعة أو معتدة لم يجب فان زال وجب في
 الظاهر الثاني زوال فراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعق أو موت السيد ولو مضت مدة
 استبراء على مستولدة ثم اعتقها أو مات وجب في الأصح (قلت) ولو استبرأ أمة موطوءة
 فاعتقها لم يجب وتزوج في الحال إذا تشبهه منكوبة والله أعلم ويحرم تزويج أمة موطوءة
 ومستولدة قبل الاستبراء ثلاثا بخلاف المأان ولو اعتق مستولدة فله نكاحها بالاستبراء في
 الأصح ولو اعتقها أو مات وهي مزرعة فلا استبراء وهو بقره وهو حيضة كاملة في الجديد
 وذات أشهر بشهر وفي قول بثلاثة وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه وان ملكك
 بشرأه فقد سبق أن لا استبراء في الحال (قلت) يحصل الاستبراء بوضع حل زاني الأصح والله
 أعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان، لك بارت وكذا إشراء في الأصح
 لاهية ولو اشترى مجوسية فهاضت ثم أسلمت لم يكف ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة الامسية فيحل
 غير وطء وقيل لا وإذا قالت حضت صدقت ولو منعت السيد فقال أخبرني بنسب الاستبراء
 صدق ولا تصبر أمة فراشا لا بوطه فاذا ولدت لا مكان من وطئه لحقه ولو أثر بوطه وفي الولد
 وادعى استبراء لم يلحقه على المذهب فان أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه وقيل يجب
 تعرضه للاستبراء ولو ادعت استيلا دافأ أنكر أصل الوطء وهناك ولم يحلف على الصحيح ولو قال
 وطئت وعزلت لحقه في الأصح * (كتاب الرضاع) *
 انما يثبت بلبن امرأته بلغت تسع سنين ولو حلبت فأو جري بعدد ونسب حرم في الأصح ولو جبن
 أو تزوج منه زجره ولو خاها بمائع حرم ان غاب فان غلب وشرب النكاح قبل أو البعض حرم
 في الظاهر ويحرم إيجار وكذا السعاط على المذهب لاحقة في الظاهر وشروطه رضيع حرم يبلغ
 سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضه تعدد أو لاهو وعاد في الحال أو تحول
 من ندى إلى ندى فلا ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه فرضعة وفي قول خمس ولو شك
 هل حسا أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم وفي الثانية قول أو وجهه وتصغير
 المرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده ولو كان له رجل خمس مستولدات
 أو أربع نسوة وأم ولد فرضع طفل من كل رضعة صار ابنه في الأصح فيجوز من عليه لانهن
 موطوءات أبيه ولو كان بدل المستولدات بنات وأخوات فلا حرمة في الأصح وأباه المرضعة من
 نسب أو رضاع أجداد الرضيع وأمهاتها جده وأولادها من نسب أو رضاع أخوته
 وأخوتها وأخواتها وأخواله ونحلاته وأبؤذي اللبن جسده وأخوه محرم وكذا الباقي واللبن لمن
 نسب إليه ولد نزل به بنكاح أو وطئه شبهة لا زوال ونفا بلعان انتفى اللبن عنه ولو وطئت
 منكوبة بشبهة أو وطئ اثنتا عشرة فقلت فاللبن لمن لحقه الولد بقائف أو غير مولا تنقطع

مال وما شبيهه لا يفضل دخلها عن تلك ولا مسكن و رقيق نفيسين ألفهما ولا شرا بغير فان عجز وقت أداء صام شهرين ولا عوان لم نسبة

ينوه فان انكسر الاول اتم من الثالث ثلاثين وينقطع الولاء بغوات يوم (٩٧) ولولعذرا لبحو حبض وجنوت فان عجز لرض يدوم شهر بن طنا أو اشفة شديدة ولو بشبق أو خوف زبادة مرض ملك في ظهار وجاع ستين مسكينا أهل زكامة مادما من جفس فطارة فان عجز لم تسقط فاذا قدر على خصلة فعلها * (كتاب اللعان والقذف) * صريحه كزيت وباراني وبارانية وزني ذكرك أو فرجك وكري بايلاج حشفة بفرج محرم أو دبر ولخني زني فرجك ولو ولد غيره لست ابن فلان الا لمن في بلعان ولم يستحق وكذا به كزنا وزنا في الجبل وزني يدك أو باها حرو أنت تحبين الخلو أو لم أجده بكرا أو لم ير بي يانبطي ولو ولد لست ابني وتعرى به كيان الحلال وأنا لست بران ليس قذفا وقوله زنت بك اقر أو زنا وقذف ولو قال زوجه يارانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني فقاذف وكأني أو زنت وأنت أزني مني فقرة وقاذفة ومن قذف محصنا حداثا أو غيره عزر والحصن مكاف حرم لم عفيف عن زنا وطه محرم مملوكه ودبر حليلة فان فعل لم يحذفه أو ارد حده ورث موجب قذف كل الورثة ويسقط بعفو ولو عفا بعضهم فلا ياتي كاه

* (فصل) * له قذف زوجة علم زناها وظنه مؤكدا كشيء اعزها بريد مع قرينة كان رآها بالخلو فان أثبت بولدها علم أو ظن انه ليس منه بان لم يراها أو ولدته لدون ستة أشهر أو لفوق أربع سنين من وطه أو لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحبضة لزوم نفية الاحرم مع قذف ولعان كالجورل * (فصل) * لعانه قوله أو بعاشد بانه اثنى من الصادق فيما وميت به هذ من الزنا وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه فان غابت ميرها وان نفى ولدا قال في كل وان ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعد أشهد بالله انه لمن الكاذبين في جوارفاني به من الزنا وخامسة أن غضب الله على ان كان من الصادق فيه وشرط ولقاء الكلمات وتلقين فاضله وصح

نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وان طال المدة أو انقطع وعاد فان تكلمت آخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة وقبلها الاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا ان دخل وفي قول الثاني وفي قول لهما * (فصل) * تحتمه صغيرة فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجة أخرى انفسخ نكاحه ولا صغيرة نصف مهرها وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كاه ولو رضعت من ناعة فلا غرم ولا مهر للمرضعة ولو كان تحته كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من شاء منهما وحكم مهر الصغيرة وتغير به المرضعة ما سبق وكذا الصغيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت موطوءة فله على المرضعة مهر مثل في الاظهر ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حومت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كان تحته صغيرة فطاعتها فأرضعتها امرأه صارت أم امرأته ولو تكلمت بمالقة صغيرة أو أرضعتها بلبنة حومت على المطلق والصغيرة أبو الولد زوج أم ولده عبده الصغير فأرضعتها لبن السيد حومت عليه وعلى السيد ولو أرضعت موطوءة الأمه صغيرة تحته بلبنة أو لبن غيره حومتا عليه ولو كان تحته صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختا وحومت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنة والا فريضة ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغائر فأرضعتن حومت أبدا وكذا الصغائر ان أرضعتن بلبنة أو لبن غيره وهي موطوءة والا فان أرضعتن معا بغيرهن انفسختا ولا يحرم مؤبدا أو مرتبالم يحرم وتنفسخ الاولى والثالثة وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفسخ ويجرى القولان فيمن تحته صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتباً انفسختا أم الثانية

* (فصل) * دل هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أختي حرم تنا كهما ولو قال زواج بيننا رضاع محرم فرق بينهما ما وسقط المسمى ووجب مهر مثل ان وطئ وان ادعى رضاعا فأنكرت انفسخ ولها المسمى ان وطئ والا فنفقة وان ادعته فانكرت صدق بيمينه ان زوجت برضاها والا فلا صدق لصديقها ومهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها ويحذف منكر رضاع على نفى علمه ومدعيه على بتو يشهد بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة والاقرار به شرطه رجلا وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرت فقالت أرضعته في الاصح والاصح انه لا يكفي بينهما ما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد وصول اللبن جوقة ويعرف ذلك بشهادة حب وبيع أو زراد أو قرآن كالنظام ثدي ومعه وحركة حلقه بنجرع وزراد بعد علمه انهم البنون * (كتاب النفقات) *

على موسر لزوجه وجته كل يوم مدا طعام ومعسر مد متوسط ومدون نصف المدامنة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم (فات) الاصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع والله أعلم ومسكين الزكاة معسر ومن فوقه ان كان لو كاف مدين رجع مسكينا فتوسطا والافوسر والواجب غالب قوت البلد (قلت) فان اختلف وجب لائق به ويعتبر اليسار وغيره طالع الفجر والله أعلم وعليه تملكها حبا وكذا طعنه وخبره في الاصح ولو طاب أحد هـ جابد الحب لم يجبر الممتنع فان اعتاضت جاز في الاصح الا خبرا وديقا على المذهب ولو أضافت معه كالعادة سقطت نفقتها في الاصح (قلت) الا أن تكون غير رشيدة ولم ياذن لهما والله أعلم ويجب ادم غالب البلد كزيت وسن وجدين وغرو يختلف بالفصول ويعتد به قاض باجتهاد ويفاوت بين موسر وغيره وحلم يليق بيساره واساره كعادة البلد ولو كانتا كل الحيز وحده وجب ادم وكسوة تكفيها فيجب قه وسرويل وخمار وكعب ويزيد في الشتاء جبة وجنسها

وهو أشرف بلد في مكة بين الركن والمقام
وبيعة وكندسة وبيت نازلها لامرئ
وجمع أقبله أربعة وان يعظمها قاض
ويبالغ قبل الخامسة ستة وثلاثين قيام
وشهره زوج يصح طلاقه ولو مر ثلثا بعد طوط
الا ان أصرو فذف في ردة ولا ولد ولا عن
ولو مع امكان بينته زناها لثني ولد وان عفت
عن عقوبة وبانت ولده فعها وان بانت ولا
ولد الا تعزرت ثايب فلوثبت زناها أو عفت
عن العقوبة أو لم تطلب أو جنت بعد ذفه
ولا ولد فلا لعان ويتعاق بلعانه انفساخ
وحرمته وبلدة وانفقاء نسب نفاه وسقوط
عقوبة عنه لها ولزاني ان سماء فيه وحاصتها
في حقه ان لم تلعن ووجوب عقوبة زناها
ولها لعان لدفعها وانما ينفي به بمكافئته ولو
ميتا والا كان ولد له لسمته أشهر من العقد أو
طلق بمجاسه فلا يلعن لغيره والنفي فوري
الا عذر لعنه فيه اشهاد له نفي حل وانظار
وضعه لثقة فان قال جهات الوضع وأمكن
حلف لا أحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ماسة
أشهر ولو هي بولد فأجاب بما يتضمن اقرارا
كأمين أو نعم لم ينف ولو بانت ثم ذفها زنا
مطلق أو مضاف لما بعد النكاح لا عن لثني
ولدا ولا فلا لعان وله انشاؤه ولا عن لثني
(كتاب العدد) تجب عدة طوط شبهة أو
بفرق زوج حتى دخل منه المهرم أو وطئ
ولو في دبر أو يقين براءة رحم فعدة حرة
تحيض ثلاثة أترولو مستحاضة والقرء
طهر بين دمين فان طاعت طاهر انقضت
بطعن في حيضة ثالثة أو حاضا في رابعة
ومختبرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالا
وغير حرة قرآن فان عتقت في عدة رجعة
فكفيرة ومختبرة بشرطها شهران وحرة لم
تخص أو ينسث ثلاثة أشهر فان طلقت
في أثناء شهر كاته من الرابع ثلاثين وغير
حرة شهر ونصف ومن انقاع دمها ولو بلا
علة تصبر حتى تحيض أو تئس فلو حاضت
من لم تحض أو أيسة فيها باقراء كآيسة
حاضت بعدها لم تنكح وفي المعتبر يأس كل
النساء وحامل وضعه حتى ثانی توأمين ولو ميتا أو مضغة تصوران نسب الى ذي عدة ولو احتملا لا كنفي بلعان ولو ارباب في عدة

فان حرت عادة البلد لثني بكن أو حر وجب في الاصح ويجب ما تعد عليه كزلية أو ولد
أو حصر وكذا فراش للنوم في الاصح ومخدة وخلاف في الشتماء وآلة تنظيف كمشط ودهن
وما يغسل به الرأس وممر تل ونحوه لدفع صنات لا كحل وخصاب وما يزين ودواء مرض وأجرة
طبيب وحاجم ولها طعام أيام المرض وأدمها والاصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة وعن
ماء غسل جماع ونفاس لا حيض واحتلام ولها آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة
وكوزو حرة ونحوها ومسكن يليق بها ولا يشترط كونه ما يملكه عليه لمن لا يليق بها خدمة
نفسها اخدمها بحجرة أو أمة له أو مستأجرة أو بالانفاق على من يحبها من حرة أو أمة لخدمة
وسواها في هذا مرسوم وعبدان اخدمها بحجرة أو أمة باجرة فليس عليه غبرها أو بامته
انفق عاها بالملك أو بمن يحبها الزمة نفقةها وجنس طعامها اجنس طعام الزوجية وهو مد على
معسر وكذا متوسط في الصبح وموسر مد وثلاث ولها كسوة تليق بحالها وكذا آدم على الصبيح
لا آلة تنظيف فان كبر وسخ وتأذت بقمل وجب ان ترهق من تخسدم نفسها في العادة ان
احتاجت الى خدمة مرض أو زمانة وجب اخدمها ولا اخدم لثني في الجيلة وجهه ويجب
في المسكن امتناع وما يستهلك كطعام غائبك وتتصرف فيه فلو قرت بما يضرها منعه وما دام
نفعه ككسوة وظروف طعام ومشط غلبك وقيل امتناع وتعهى الكسوة أول شتاء وصيف
فان تلتفت فيه بلا تقصير لم تبدل ان قلنا غلبك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يكس مدة فدين
*(فصل) الجديد أنهم يحب بالتمكين لا بالعقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه
مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجبت من بلوغ الخطب فان غاب كتب الحماكم لحاكم بلده
ليعلم فيجيء أو يوكل فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي والمعتبر في بخونة
ومرافعة عرض ولي وتسقط بنشور ولو منع لمس بلا عذر وعسالة زوج أو مرض يضر معه
الوطء عذر وانخرج من بيته بلا اذن نشور الا ان يشرف على انهدام وسفرها باذنه معه أو
لحاجته لا بسقط ولحاجتها بسقط في الاظهر ولو نشرت فغاب فأطاعت لم تجب في الاصح
وطر يقها أن يكتب الحماكم كسوة ولو خرجت في غيبته لا يزوجها لم تسقط والاظهر
أن لا نفقة لصغيرة وأنما تجب للكبيرة على صغير وحرامها بحد أو عورة بلا اذن نشور ان لم تالك
تحليلها فان مالت فلا حتى تخرج فساورة لحاجتها أو باذن في الاصح لها نفقة مالم تخرج
وعنه ما موم نقل فان أبت فاشتر في الاظهر والاصح ان قضاءه لا يضيق كنفل فبينها وانه
لا منع من تعجيل مكتوبة أو وقت وسنن راتبة ويجب لرجعة المؤمنة الامانة تنظف فلو طنت
حاملا نفق في بانت حائلا لا ترجع مادفع بعد عتها والحائل البائن يتخلع أو ثلاث لا نفقة لها
ولا كسوة وتجبان لحامل لها وفي قول للعمل فعلى الاول لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح
فاسد (قلت) ولا نفقة لعدة وفاة وان كانت حاملا والله أعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن
النكاح وقيل تجب الكفاية ولا يجب دفعه قبل ظهور رجل فاذا ظهر وجب ما يبيوم وقيل
حين تضع ولا تسقط بمضى الزمان على المذهب *(فصل) أعسر بها فان صبرت صارت
دينا عليه والا فلها الفسخ على الاظهر والاصح أن لا فسخ يمنع موسر حضر أو غاب ولو حضر
وغاب ماله فان كان بمسافة أعسر فلها الفسخ والا فلا ويؤمر بالاحضار ولو تبرع رجل بها لم
يلزمها القبول وقد ردت على الكسب كالمال وانما تفسخ بجزءه عن نفقة معسر والاعسار
بالكسوة كهو بالنفقة وكذا بالادام والمسكن في الاصح (قلت) الاصح المنع في الادام والله أعلم
وفي اعساره بالمهر أو قال أظهرها تفسخ قبل وطء لا بعده ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره

بعد نكاح لم يعل إلا أن تأخذون سنة أشهر من
 أمكان علق ولولا قولها فولدت لاربعة سنين
 لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لسنة
 أشهر لحي الثاني ولو نكحت فيها فادرا
 وجهها الثاني فولدت لا مكان منه لحقه أو
 من الأول لحقه أو منهما عرض على فأنف
 * (فصل) * لزمنها عدتها شخص من جنس كان
 طاق ثم وطئ في عدة غير رجل لا عالمي بائن
 تداخلة اقتبدي عدة من وطئ له رجعة في
 البقية أو جنس من كحل وأثره فكذلك
 فتعريضان بوضعه وراجع قبله أو شخصين
 كان كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت
 بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حل فطلاق
 وله رجعة فيها وقبلها فان راجع ولا حل
 انقطعت وسرعت في الأخرى ولا يتبع بها
 حتى تقضيها * (فصل) * عاشرة هارون
 رجعية في عدة اقراره أو أشهر لم تنقض ولا
 رجعة بعدهما ولحقها طلاق إلى انقضاء عدة
 ولو نكح معتدة بغير صحة ووطئ انقطعت
 بوطئها ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم
 طلقها استأنفت وان لم يوطئ ولو نكح معتدة ثم
 وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية
 * (فصل) * تجب وفاة زوج عدة وهي حرة
 حائل أو حامل من غيره كزوجته هي ولو رجعية
 أولم توطأ أربعة أشهر وعشرة بلباليها
 ولغيرها كذلك نصفها والحامل منه ولو
 مجبور أو مسلول وضعه ولو طلق إحدى
 امرأتي ومات قبل بيان أو تعين اعتدنا
 لوفاة لحي بائن فتعتمد من وطئت وهي ذات
 أقربا لا أكثر من عدة وفاتها فإقرار من
 طلاق والمفقود لا تنكح زوجة حتى يثبت
 موته بمصر أو طلاقه ثم تعمد فلو حكم
 بنكاحها قبل ثبوته بنقض ولو نكحت وبان
 ميتا صريح يجب اعداد على معتدة وفاتوسن
 للمعارضة وهو ترك لبس مصبوغ لزينته ولو
 قبل نسجه أو خشن وتعمل بحب ومصوغ
 خمارا وطين ودهن شعر واكتحال بكحل
 زينة الحاجة قليلا أو لا سفيذا ج ودمام
 وخضاب ما ظهر بخروجها وحل تجمل
 * (فصل) * تجب سكنى المعتدة فرقة

فيفسخه أو يأذن لها فيه ثم في قول يذبح الفسخ والاطهر إمامها ثلاثة أيام ولها الفسخ صبغة
 الرابع الآن يسلم نفقة ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت وقبل
 تستأنف ولها الخروج من المهلة لتحصيل النفقة وعليها الرجوع ليل ولو رضيت باعساره أو
 نكحته عاملة باعساره فلها الفسخ بعده ولو رضيت باعساره بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة
 باعساره بمهر ونفقة ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ فان رضيت فلا فسخ للسيد
 في الأصح وله أن يلجئها إليه بان لا ينفق عليها ويقول افسخي أو جوعي

* (فصل) * يلزم نفقة الوالدان والأولادوان سفلى وان اختلف دينهما بشرط يسار
 المنفق بغضل عن قوته وقوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يبيع في الدين ويلزم كسوبا كسبها
 في الأصح ولا تجب لسالك كفايته ولا اكتسبها وتجب لفقير غير مكسب ان كان زمننا أو صغيرا
 أو مجنوناً أو لا أقوال أحسنها تجب والناسك لامل لا فرع (قات) الثالث أظهر والله أعلم
 وهي الكفاية وتسقط بطوأتها ولا تصير ديناً عليه الا بفرض قاض أو أذنه في افتراض الغيبة أو
 منع وعالمها رضاع ولدها للبائ ثم بعده ان لم يوجد إلهي أو أجنبية وجب ارضاعه وان وجدنا
 لم تجبر الام فان رغبت وهي منكوبة أبيه فله منعها في الأصح (فات) الأصح ليس له منعها
 وصحة الاكثر والله أعلم فان انفقا وطلبت أجرة مثل أجبت أو فوطئها فلا وكذا ان
 تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل في الأظهر ومن استوى فراءه أنفقاً والا فالأصح أقر بها فان
 استوى باق بالارث في الأصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثان يسوتو بان أم بوزع بحسبه
 وجهان ومن له أبوان فعلى الأب وقيل عليه ما يبلغ أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم
 ببعض فالأقرب والأب والقرب وقيل بولاية المال ومن له أصل وفرع ففي الأصح
 على الفرع وان بعد أو محتاجون يقدم زوجته ثم الأقرب وقيل الوارث وقيل الولي * (فصل) *
 الحضنة - لفظ من لا يستقل وترتيبه والاثاث ألبق بها وأولاهن أم ثم أمهات بدين باناث
 يقدم أقر بهن والجدة تقدم بعدهن أم أم ثم أمهات المدليات باناث ثم أم أبي أب كذلك ثم
 أم أبي جد كذلك والقديم الاخوات والحالات عليهن وتقدم أخت على خالة وخالة على بنت أخ
 وأخت و بنت أخ وأخت على عممة وأخت من أبوين على أخت من أحدهما والأصح تقديم
 أخت من أب على أخت من أم وخالة وعممة لاب عاها لأم وسقوط كل جدة لا ترث دون أنثى
 غير محرم كبنات خالة وتثبت لسك ذلك كرحم وارث على ترتيب الارث وكذا غير محرم كابن عم
 على الصحيح ولا تسلم اليه مشتهة قبل الى نفقة يعينها فان فقد الارث والمحرمية أو الارث فلا في
 الأصح وان اجتمع ذكور واناث فالأم ثم أمهات ثم الأب وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من
 الأم و يقدم الأصل على الحاشية فان فقد فالأصح الأقرب والأفلا نثى والأب فيقرع ولا حضنة
 لرفيق ومجنون وفاسق وكافر على مسلم ونا كمة غير أبي الطفل الأمه وابن عمه وابن أخته في
 الأصح وان كان رضيعاً اشترط أن ترضعه على الصحيح فان كملت ناضة أو طلق منكوبة
 حضنت وان غابت الأم أو امتنعت فللعدة على الصحيح هذا كله في غير مميز والمميز ان افتقر أبواه
 كان عندهم اختار منهم ما كان في أحدهم اجنحون أو كافر أو رقيق أو فسق أو نكحت فالحق
 للآخر ويجوز بين أم وجد ووكذا أخ أو عم أو أب مع أخت أو خالة في الأصح وان اختار
 أحدهما ثم الآخر حول اليه فان اختار الأب ذكر لم ينعز بارة أمه وجمع أنثى ولا ينعزها
 دخولاً عليها زائرة أو زارة مرة في أيام فان مرضا فالأم أولى بغير رضها فان رضى به في بيته
 والأفنى بيتها وان اختارها ذكر فعهدها ليل وعند الأب ثم ما رايو ذبحه يسلم لمكتب أو حرفة

ثحب نطقها لولم تغارق في مسكن كانت به عند
 نحو طعام نهارا وغزلهما ونحوه عند
 جارتها ليلان باتت ببيتها وتكون في وشدة
 تأذيها بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلدا أو
 مسكن باذن فوجبت عدة ولو قبل وصولها
 اعتدت فيه أو بلاذن ففي الاول كولو اذن
 فوجبت قبل خروجهما أو صارت باذن
 فوجبت في طريق فعدوها أولى ويجب
 بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن أو إقامة
 المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت
 فطاعة وقال ما أدنت في خروج أو أدنت
 لالنة حلف وإذا كان المسكن له ويليق بها
 تعين وضعه في عدة أشهر أو مستعارا
 أو مكترى وانقضت مدته انتقلت ان امتنع
 المالك أو لها تحسرت كولو كان خديسا
 ويخبر ان كان نفيسا وليس له مساكنها
 ولما دخلها في دار واسعة مع مير بصير
 محرم لها ما طاعا وله أنثى أو حامله أو دار بها
 نحو حجرة وانفرد كل واحد بمراعاتها كطبخ
 واستراح وعمر وأغلق باب بينهما
 * (باب الاستبراء) * يجب بلك أمة بشراء
 أو غيره وان تيقن براءة رحم وطلاق قبل
 وطه ويزوال كطه وردة لا يحل من نحو صوم
 ولا بملكه زوجته بل يسن وزوال فرائش
 عن أمة بعتة أو لو استبراء قبله مسئلة
 لا غيرها وحرم قبل استبراء تزويج وطوأنه
 لا تزوجها ان أعتقها وهو حبيضة ولذات
 أشهر شهر والحمل غير معتد بالوضع وضعه
 ولومن زنا ولو ملك نحو جوسية أو مزرعة
 بجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكف
 وحرم قبل استبراء في مسبية وطه وفي غيرها
 تمتع وتصدق في قولها حدثت ولو منته فقل
 أخبرتني بالاستبراء حلف ولا تصير فراشا
 الابوطه فاذا ولدت للامكان منه لحقه وان
 قال عزات لان نفاه وادعى استبراء وحلف
 ووضعته لسته أشهر منه فان أنكرته حلف
 أن الولد ليس منه ولو ادعت ايلادا فانكر
 الوط لم يحلف * (كتاب الرضاع) *
 أركانها رضيع ولبن ومرضع وشرط فيه

أو أنثى فعندها يلاونها ويزورها الاب على العادة وان اختارهما أقرع وان لم يختار فالام
 أولى وقيل يقرع ولو أراد أحدهما سحر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود أو
 سفر نقلة فالاب أولى بشرط أمن طار يقهو البلد المقصود قبل ومسافة قصر ومحارم العصبية في
 هذا كلاب وكذا ابن عم له كرو ولا يعطى أنثى فان رافقته بنته لم لها * (فصل) * عليه
 كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعمى زمنامد براوس تولد من غالب قوت رقيق البلد
 وأدمهم وكسوتهم ولا يكتفى ستر العور فيس أن يناوله مما ينعم به من طعام وأدم وكسوة
 وتسقط بعض الزمان ويبيع القاضي فيها ماله فان فقد المال أمره ببيعه أو اعتاقه بجبرأمنه
 على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل عنه وفطمه قبل حولين لم يضره وارضاعه بعدهما ان
 لم يضره والحر حق في التريفة فليس لاحدهما فطمه قبل حولين ولهما ان لم يضره ولا أحدهما
 بعد حولين ولهما ان يادع ولا يكف رقيقه الاعلا يطيقه ويجوز بخارجته بشرط رضاهما وهي
 خراج يؤديه كل يوم أو أسبوع وعليه عاف دوابه وسقيها فان امتنع أجبر في الماء كولو على
 بيع أو عاف أو ذبح وفي غيره على بيع أو عاف ولا يجاب ماضر ولدها ومالاروح له كقناة
 ودار لا تجب عمارتها * (كتاب الجراح) *

الفعل المزهق ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص
 بما يقتل غالبا جراح أو مقتل فان فقد قصد أحدهما بان وقع عليه فمات أو رمى شجرة فأصابه
 خطأ وان قصد أحدهما بالايقتل غالبا فشبه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا فلو غرز برية فمقتل
 فعمد وكذا غيره ان تورم وتآلم حتى مات فان لم يظهر أثر رومان في الحال فشبه عمد وقيل عمد
 وقيل لا شيء ولو غرز فمات لا يؤلم بجلدة عقب فلا شيء بحال ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب
 والطلب حتى مات فان مضت مدة قوت مثله فيها غالب الجوع أو عطاشا فعمد والا فان لم يكن به
 جوع وعطاش سابق فشبه عمد وان كان بعض جوع وعطاش وعلم الحابس الحال فعمد
 والا فلا في الاظهر ويجب القصاص بالسبب فلو شهد بقصاص فقتل ثم رجعا أو قالا تعذرا
 لزمهما القصاص الا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما أو لو ضيف بمسوم صبيبا أو مجنونا فان
 وجب القصاص أو بالاعمال فلا ولم يعلم حال الطعام فدية وفي قول قصاص وفي قول لا شيء
 ولو دس سم في طعام شخص الغالب أكاه منه فأكله جاهلا فمات في الاقوال ولو ترك الجروح
 علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص ولو ألقاه في ماء لا يعدمه فمات كمن سقا فمات فمات
 مضطجعا حتى هلك فهدر أو مغرق لا يخلص منه الا بسباحة فان لم يحسنها أو كان مكتوبا أو زمنا
 فعمد وان منع منها عرض كرج وموج فشبه عمد وان أمكنته فمات كها فمات في الاظهر أو في
 نار يمكن الخلاص منها فمات فمات في الدية القولان ولا قصاص في الصورتين وفي النار وجه
 ولو أمسكه فقتله آخر أو فمات بترافدها فيها آخر أو ألقاه من شاهق فمات آخر فمات
 فالقصاص على القاتل والمردى والقائد فقط ولو ألقاه في ماء مغرق فمات حوت وجب
 القصاص في الاظهر أو غيره مغرق فلا ولوا كرهه على قتل فله القصاص وكذا على المكره في
 الاظهر فان وجبت الدية وزعت فان كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه ولو أكره بالغ
 مراهما فمات البائع القصاص ان قلنا عمد الصبي عمد وهو الاظهر ولو أكره على رمي شخص
 علم المكره أنه رجل وظنه المكره صيدا فالاصح وجوب القصاص على المكره أو على رمي صيد
 فأصاب رجلا فلا قصاص على أحد أو على صيد شجرة فزلق ومات فشبه عمد وقيل عمد أو على
 قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اتاني والقتل فقتله فمات فلا قصاص ولا يظهر

أو باجوار أو اسعاط أو بعدد موت المرأة لاجعنة أو تقطير في نحو اذن وشرطه (١٠١) كونه خسايقينا عرفا فلو قطع اعراضا أو قطعه

تعدد أو تحولوه وعادحالا أو تحولوا إلى
ثديهما الآخر أو قامت لشغل خفيف فعدت
فلا ولو حلب منها دفعة أو أوجره خما أو
عكسه فرضعة وتصبح المرضعة أمه وذو اللبن
أباه وتسرى الحريم إلى أصولهما
وفروعهما وحواشيهم إلى فروع
الرضيع ولو ارتضع من خمس لبنين لرجل
من كل رضعة صار ابنه فحرم عليه لا خمس
بنات أو أخوات له واللبنان لحقه ولد نزل
به ولو نفاه انتفى اللبن ولو وطئ واحد
منكوحه أو اثنتان امرأة بشبهة فولدت
فاللبنان لحقه الولد ولا تنقطع نسبة اللبن
عن صاحبه إلا لو لادته من آخر فاللبن بعده هاله
(فصل) * تحته صغيرة فأرضعتها من تحرم
عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها
وله على المرضعة ان لا يأذن نصف مهر مثل
فان أرضعت من ثمانية أو سبعة فلا غرم
أو أم كبيرة تحته انفسخت نكاحه أو بنتها
أو بنتها حرم الكبيرة أبدا والصغيرة
ربية والغرم ما حرم لان وطئ الكبيرة قلة
لاجلها مهر مثل أو الكبيرة حرم أبدا
وكذا الصغيرة ان أرضعت بلبنه والا
فربية وينقص كل أرضعت ثلاث صفات
تحته ولو أرضعت أجنبية زوجيته انفسخت
ولو نكحت مطلقة صغيرة وأرضعته بلبنه
حرمت عليه ما أبدا * (فصل) * أقر رجل أو
امرأة بان ينه ما رضاءا حرم ما أو أمكن حرم
تناكحهما أو زوجان فإلها مهر مثل
ان وطئها مع ذورة أو ادعاه فأنكرت انفسخ
ولها المهران وطئ والافنصفه أو عكسه
حاف ان زوجت رضاه به أو مكنته
والاحلفت ولها مهر مثل بشرطه السابق
وحاف منكر رضاع على نفق علمه ومدعيه
على بت ويثبت هو والاقرار به بما يأتي في
الشهادات وتقبل شهادة مرضعة لم تطالب
أجرة وان ذكرت فعلها بشرط الشهادة
ذكر وقت وعدد وتفريقه ووصول لبن
جوفه ويعرف بنظر حلب واجبار وازداد

لاديه ولو قال اقبل زيدا أو عرافليس باكره * (فصل) * وجد من شخصين معا فعلان
مريضان مذفان كزود أو لا كقطع عضو ينفقان وان أمهر رجل إلى حركة مذبح
بأن لم يبق إصار ونطاق وحركة اختيار ثم جنى آخر فلا ول قاتل ويعز الثاني وان جنى الثاني
قبل الانتهاء اليها فان ذنب كز بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو أو مال
بحسب الحال والافقاتلان ولو قتل مرضا في التزاع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص
(فصل) * قتل مسلمان كفره بدار الحرب لا قصاص وكذا لاديه في الاظهر أو بدار
الاسلام وجبا في القصاص قول أم من عهد مرثدا أو ذميا أو عبدا أو وطنه قاتل أبيه فبان
خلافه فالذهب وجوب القصاص ولو ضرب مريض اجهل مرضه ضربا يقتل المريض وجب
القصاص وقيل لا بشرط وجوب القصاص في القتل اسلام أو أمان فيه دار الحرب والمرثد
ومن عليه قصاص كغيره والزاني المحصن ان قتله ذمي قتل أو مسلم فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ
وقتل والمذهب وجوبه على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنوناً صادق بيمينه ان
أمكن الصبا وعهد الجنون ولو قال أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ولا قصاص على حربي ويجب
على المعصوم والمرثد ومكافأة فلا يقتل مسلم لم يذمي ويقتل ذمي به يذمي وان اختلفت ملتهم
فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذميا أو أسلم الجراح ثم مات المجروح فكذا في
الاصح وفي الصورتين انما يقتصص الامام بطلب الوارث والاظهر قتل مرتد يذمي ومرد لا ذمي
بمرتد ولا يقتل حربي فيه رفق ويقتل قن ومدير ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد
عبد أم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فكعدوث الاسلام ومن بعضه حل قتل مثله
لا قصاص وقيل ان لم تزد حربة القاتل وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحربي ولا يقتل ولد
وان سفل ولاله ويقتل بالديه ولوندا عيا يجهول لا يقتله أحدهما فان ألحقه العاقب بالآخر
اقتص والا فلا ولو قتل أحد أخوين الاب والآخر الام معا فلكل قصاص ويقدم بقرعة فان
اقتص بها أو بعدا فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث فالتابح وكذا ان قتل
مرتبوا لارز وجية والافعل الثاني فقط ويقتل الجميع بواحد ولو لولي العفو عن بعضهم على
حصته من الدية باعتبار الرأس ولا يقتل شريك الخطي وشبهه عمد ويقتل شريك الاب وعبد
شارك حربي عبد وذمي شارك مسلمان ذمي وكذا شريك حربي وقاطع قصاصا أو حدا
وشريك النفس ودافع الصائل في الاظهر ولو جرحه حربي عمد أو خطأ ومات بهما أو جرح
حربيا أو مرتدا أسلم وجرحه ثانيا فبات لم يقتل ولو داوى جرحه بسهم مذف فلا قصاص
على جرحه وان لم يقتل غالباً فبشبهه عمد وان قتل غالباً وعلم حاله فشر يك جرح نفسه وقيل
شريك الخطي ولو ضرب بوجه بسيطا فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه
أصحها يجب ان توطأ ومن قتل جميعا مرتباً قتل بأولهم أو معا فبالقرعة وللباقي الديات
(قلت) فلا قتل غير الأول عصى وقطع قصاصا ولا لاديه والله أعلم * (فصل) * جرح
حربيا أو مرتدا أو عبدا نفسه فأسلم وعتق ثم مات بالجرح فلا ضمان وقيل تجب دية ولو رماهما
فأسلم وعتق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم تخفف على العاقلة ولو ارث المجروح ومات
بالسرابة فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الاظهر يستوفيه قريبه المسلم وقيل
الامام فان اقتضى الجرح مالا وجب أقل الامرين من أرشه ودية وقيل أرشه وقيل هدر ولو
ارتد ثم أسلم فمات بالسرابة فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة جب ونحب الدية وفي قول
نصفها ولو جرح مسلم ذميا فأسلم أو حربي فاعتق ومات بالسرابة فلا قصاص وتجب دية مسلم
أو قرآن كمتصاص ندى وحركة حلقه بعده علمه أنها ذات ابن * (كتاب النفقات) * يجب بفجر كل يوم على معسر فيه وهو من لا يكملك ما يجرحه

عن المسكنة ومن به رزق وجهه مد طعام ومثوسط (١٠٢) وهو من يرجع شكبه مدين معسر امد ونصف وهو من لا يرجع

مدان من غالب قوت الحمل فان اختلف
فلا تقي به والمد مائة وأحد وسبعون درهما
وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع جب
وطحنه ونجته وخبره وألها اعتياض ان لم يكن
وباوتسقا نفقة ثيابا كلها عنده كالعادة
وهي رشة مائة أو أذن ولها وجب لها آدم
غالب الحمل وان لم تأكله كزيت وسمن
وعسر ويختلف بالفصول ولحم يليق به
كمادة الحمل ويقدر درهم ما قاض باحتياده
ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تكفيهما من
قميص وخمار ونحو سراويل ومكعب يزيد
في شتاء نحو جبة بحسب عادته له ولقعودها
على معسر لبدني شتاء وحصير في صيف
ومتوسطا زلية وموسطا نفقة في شتاء ونطاق
في صيف تحتها مازلية أو حصير ولتولمها
فراش ومخدعة مع لحاف أو كساء في شتاء
ورداء في صيف وآلة أكل وشرب وطبخ
كقصعة وكوز وجرة قد رآه له تنظاف
كشطا ودهن وسدر ونحو مرتك تعين
لصنان وأجرة حمام اعتيدوا من ماء غسل
بسيبه لامايز من كسجل وخضاب ودواء
مريض وأجرة نحو طبيب ومسكن يليق بها
واخدام حرة تستخدم عادة في بيت أبيها من
يحمل نظرها لها فيجب له ان يحجبها ما يليق به
من دون ما للزوجة نوعا من غير كسوة ودونه
جنسا ونوعا منها فله مدونان على موسر
ومد على غيره لا آله تنظف فان كثروا
وتأذى بعمل وجب أن يرفعوا خدام من
احتاجت لخدمة النحر مرض والمسكن
والخدام امتناع وغيرهما تأميك فلو فترت
بما يضر منها ونعطي الكسوة أول كل
سنة أشهر فان تلفت فيها لم تبدل أو ماتت لم
ترد أو لم تكس مدة فدين

*(فصل) * يجب المؤمن ولو على صغير
للاصغيرة بالتمكين والعبرة في مجنونته ومعسر
بتمكين وإلها ما وحاف الزوج على عدمه
فان عرضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فان
غاب وأظهرت التسليم كتب القاضي افاض
بله ابعلمه فيجيء ولو بنائبه فان أبي ومضيه زن وصوله فرضها القاضي وتسقط بنشور كمنع تمنع الاعذر كعبالة ومرض بضر وان

وهي لسيد العبد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات بسراية
فللسيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قول الأقل من الدية وقيمته ولو قطع يده فعتق
فجرحه آخران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الاول ان كان حرا وتجب على الآخر
*(فصل) * يشترط لقصاص الطرف والجرح مائثر لئلا يفسد ولو وضعوا أسنفا على يده
وتحاملوا عليه دفعة فأبوا فاقطعوا وشجاج الرأس والوجه عشرة خارصة وهي ماشق الجلد
قليل ودائمة تدب وباضة تقطع اللحم ومثلاحة تغوص فيه وسحقا تبلغ الجلد التي بين
اللحم والعظام ومضغ موضعه العظام وهاشم من شحمه ومنة لة تنقله ومأمومة تبلغ خويطة الدماغ
ودائمة تنخرقها ويجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الخارصة ولو أضعف في
بقي البدن أو قطع بعض مارت أو أذن ولم يبينه وجب القصاص في الاصح ويجب في القطع
من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب ان أمكن بلا جافة والافتلا على الصحيح ويجب في فقه
عين وقطاع أذن وجفن ومارت وشفة واسان وذكروا ثنين وكذا ألبان وشهرا في الاصح
ولا قصاص في كسر العظام وله قطع أقر ب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي ولو
أوضحه وهشم أو وضع وأخذ خمسة أبعرة ولو أضعف ونقل أو وضع وله عشرة أبعرة ولو قطع من
الكوع فليش له النقاط أصابعه فان ذله عزز ولا غرم والاصح أنه قطع الكف بعده ولو
كسر عضده وأبانه قطع من المرفق وله حكومة الباقي فلو طاب الكوع يمكن في الاصح ولو أوضحه
فذهب ضوؤه وأضعفه فان ذهب الضوء والأذبه بأخف يمكن كقتر يب حديدة بحجة من
حدثه ولو اطعمه لامة تذهب ضوؤه غالب اذهب اطعمه ثلثا فان لم يذهب أذهب والسمع
كالصبر يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البعاش والنوق والشم في الاصح ولو قطع أصبع
فتا كل غيرها فلا قصاص في المتأكل *(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) *
لا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه ولا أكله بأخرى ولا زائد بزائد في محل آخر ولا
يضر تفاوت كبر وطول وقوة بعاش في أصلى وكذا زائد في الاصح ويعتبر قدر الموضحة طولا
وعرضا ولا يضر تفاوت غاظ لحم وجلد ولو أضعف كل رأسه ورأس الشاج أصغر
استوعبناه ولا نتمه من الوجه والفتال يؤخذ قسطا الباقي من أرض الموضحة ولو زرع على
جميعها وان كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس المشجوع فقط والصحيح أن الاختيار في
موضعه الى الجاني ولو أضعف ناصبة وناصيته أصغر غرم من باقي الرأس ولو زاد المقتض في موضحة
على حقه لزمه قصاص الزيادة فان كان خطأ أو غفلا على مال وجب أرض كامل وقيل قسطا ولو
أوضحه جمع أو وضع من كل واحد مثله أو قيل قسطه ولا تقطع صحبة بشلاء وان رضى الجاني
فلو فعل لم يقع قصاص بل عليه دية أو لوسرى فعليه قصاص النفس وتقطع الشلاء بالصحة
الا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بهما مستوفيهما ويقطع سليم بضم وأعرج ولا أثر
لخضرة أظفار وسوادها والصحيح قطع ذاهبة الاظفار بسليمتها دون عكسه والذكر صحته وشلا
كاليد والاشل من قبض لا ينسبط أو عكسه ولا أثر لا انتشار وعدمه في قطع لخل يخصى وعين
وأنف صحج بأخشم وأذن سميع بأصم لا عين صحجة بمحقة عمية ولا لسان ناطق بأخرس وفي
فلم السن قصاص لافي كسرها ولو نزع سن صغير لم يضر فلا ضمان في الحال فان جاء وقت نباتها
بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المنيب وجب القصاص ولا يستوفي له
في صغره ولو نزع سن صغير فنبئت لم يسقط القصاص في الاظهر ولو نقصت يده أصبعها فقطع
كاه له قطع وعليه أرض أصبع ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المقتوع أخذ دية أصابعه الاربع

وان

معه الوطء وتكرره ج بلا اذن الا لعذر تكفره وان حوز يار في غيبته وسفر (١٠٣) ولو باذنه لامعه أو باذنه لحاجته كاحرامها ولو بلا

اذن مالم تخرج وله منه مهابة لا مطلقا وقضاه
موسعا فان أبت فناسرت قول ربيعة مؤن غير
تنظيف فلو أنفق اظن حل فأخاف لسترد
ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بان وتجب
الحامل لها الا عن شبهة وفسخ بمقارن و وفاة
ومؤنة عدة مؤنة زوجة ولا يجب دفعها الا
بظهور حمل * (فصل) * أسعرا لا
وكسبالا نقابه بأقل نفقة أو كسوة أو
بسكن أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت
فغير المسكن دين والا فلها فسخ لالامة بمهر ولا
ان تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع
غيره ان لم ينقطع خبره ولا بغيبة ماله دون
مسافة قصر وكاف احضاره ولا بغيبة من
جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة
بل له الجوهرا اليه بان يترك واجبها ويقول
افسخي أو اصبري ولا قبل ثبوت اعساره
عند قاض فمهلته ثلاثة أيام ولها اخروج فيها
لتحصيل نفقة وعليها رجوع ليلال ثم يفسخ
القاضي أو هي باذنه صبيحة الرابع فان سلم
نفقته فلا فان أسعرا بنفقة الخامس بنت كما
لو أسعرا في الثالث ولو رضيت باعساره فلها
الفسخ لا بالهر * (فصل) * لزمت موسرا
ولو بكسب يلقى بما يفضل عن مؤنة مؤنة
يومه وليلمه كفاية أصل وفرع لم يكسها
وعجز الفرع عن كسب يلقى وان اختلها
دينا ولا تصبر بفوتها ديننا الا باقراض
قاض لغبة أو منع وعلى أمه ارضاعه اللبأ ثم
ان انفردت هي أو أجنبية وجب ارضاعه
أو وجدنا لم تجربهي فان رغب فليس
لايه منه الا ان طلبت فوق أجر مثل أو
تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن
استمرى فرعاه مؤناه فالقرب فالوارث
فان تفاوتوا رثاموا نسوا ومن له ابوان فعلى
الاب أو اجداد وجدات فالقرب أو أصل
وفرع فالفرع أو محتاجون قديم الاقرب
* (فصل) * الحضنة تربية من لا يستقل
والاناث أليق بهن أو أولاهن أم فأمهات لها
وارثات القربى فالقربى فأمهات أب كذلك

وان شاء لقطها والا صح أن حكومتها بناتهن تجب ان لقطا لان أخذ ذنبتهن وأنه يجب في
الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع كفها بالأصابع فلا قصاص الا أن تكون كفها مثلها
ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفها وأخذ ذنبة الاصابع ولو شلت أصبعها فقطع بدلا كاملة
فان شاء لقط الثلاث السليمة وأخذ ذنبة أصبعين وان شاء قطع يده وقطع بها * (فصل) *
قدم الفو فلو زعم موته صدق الولي بيمينه في الاظهر ولو قطع طرفا وزعم نقصه فالذهب تصديقه
ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر والا فلا أو يديه ورجليه فمات وزعم سرابه والولي
اندمالا ممكنا أو سببا فالاصح تصديق الولي وكذا لو قطع يده وزعم سببا والولي سرابه ولو أوضع
موضعتين ورفع الحاجر وزعمه قبل اندماله صدق ان أمكن والاحاف الجريح وثبت أرشان قبل
وثالث * (فصل) * الصحيح بثبوته شكل وارث ويتنظر غائبهم وكما صبرهم ومجنونهم ويجب
القاتل ولا يخفى بكفيل وليتفقوا على مستوف والافقرة يدخلها العاجز ويستندب وقيل
لا يدخل ولو بدرأ حدهم فقتله فلا ظهر لاقصاص والباقي نسط الدية من تركه وفي قول من
المبادرون باذر بعد عفو غير ملزمة القصاص وقيل لان لم يعلم ويحكم فاضيه ولا يستوفى
قصاص الابا اذن الامام فان استعمل عزرو يأذن لاهل في نفس لاطرف في الاصح فان أذن في
ضر برقبة فأصاب غيرهما عذر ولم يعزله ولو قال أخطأت وأمكن عزله ولم يعزله وأجرة
الجلاد على الجاني على الصحيح ويقص على الفور في الحرم والحرق والبرد والمرض وتجب
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضيه الله البأ ويستغنى بعيرها أو فطام لحولين
والصحيح تصديقه في حملها بغير تحيلة ومن قتل بعد دأ وخنق أو تجويع ونحوه اقتص به أو
بسحر فبسيف وكذا خمر ولو اوط في الاصح ولو جوع كنحوه فلم يعت زيد وفي قول السيف
ومن عدل إلى سيف فله ولو قطع فسرى فالولي خرقته ماله القطع ثم الحز وان شاء انتظر
السراية ولومات بجائفة أو كسر عضد فالخز وفي قول كفه له فان لم يعت لم تزد الجوائف في
الاظهر ولو اقتص مقطوع ثم مات بسراية فلولي عفو بنصف دية ولو قطعت يده
فاقتص ثم مات فلولي الحز فان عفا فلا ثلث له ولومات جان من قطع قصاص فهدر وان ماتا
سراية معا أو سبق المجنى عليه فقد اقتص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق
عين أخرجهما فخرج يسارا أو قصدا باحتما فهدر وان قال جعلتهما بيني وطلنت أجزاءها
فكذبته فالاصح لا قصاص في اليسار وتجب دية ويبي قصاص الميمن وكذا لو قال دهشت
فطلنتها الميمن وقال القاطع طلنتها الميمن * (فصل) * موجب العمد القود والدية بدل عند
سقوطه وفي قول أحداهما مبهما وعلى القولين لولي عفو على الدية بغير رضا الجاني وعلى
الاول لو أطلق العفو فالذهب لاديه ولو عفا عن الدية لغاؤه العفو بعده عليها ولو عفا على غير
جنس الدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسقط القود في الاصح وايس لمحور فاس عفو عن
مال ان أوجبتا أحدهما والا فان عفا على الدية ثبتت وان أطلق فكما سبق وان عفا على أن
لامال فالذهب أنه لا يجب شيء والمبذرى الدية كفاس وقيل كسبي ولو تصالحا عن القود على
ما تبقى بغير لغا ان أوجبتا أحدهما والا فلا فالاصح الصحة ولو قال رشدا قاطعي ففعل فهدر فان
سرى أو قال اقتاني فهدر وفي قول يجب دية ولو قاع فعفا عن قوده وأرشه فان لم يسر فلا ثلث
وان سرى فلا قصاص وأما الرش العزوفان جرى المفاوضية كما وصيت له بارش هذه الجناية
فوصية لقاتل أو لفظ ابراه أو اسقاط أو عفو سقط وقيل وصية وتجب الزيادة عليه الى تمام
الدية وفي قول ان تعرض في عفو ما يحدث منها سقطت فلا يسرى الى عضو آخر فاندمل ضمن

فاحت نفاة قبت أنت فبت أخ فغمة وتقدم أخذ ونالة لا يوين عليهن لاب ولا ب عليهن لام وثبت لاني قربة غير محرم كذت خالة

فأما هاته فلا تقرب من الحواشي فلا تقي
فبقرة ولا حضنة لغير حرور شيد وأمين
ومعلم عليه ولذات لبن لم ترضع الولدونا كمة
غير أبيه الامن له حق في حضنة ورضي
فان زال المانع ثبت الحق والممير ان ترق
أبواه فعند من اختار منهم ما وخير بين أم
وجد أو غيره من الحواشي كأب وأخت أو
خاله وله بعد اختيار تحول لآخر ولاب
اختير منع أنثى زيارة أم ولا يمنع أما زيارتها
على العادة وهي أولى بتر يرضعها عند ان
رضي والا فمدها وان اختارها ذكراً فمدها
ليلاً وعنده نهاراً أو أنثى فعندها أبداً
وزورها الاب على الماد وان اختارها ما
أقرع أو لم يختار فالأم أولى ولو سافر أحدهما
لانتقلة فالقيم أولها فالعصبة ان أمن خوفاً
* (فصل) * عليه كفاية رقيقة غير مكاتبه
من غالب عادة ارقاء البلاد فلا يكتفي بستر عورة
بلادنا وسن أن يناوله مما يديه وتسقط
بعض الزن ويبيع قاض فيها مالاً فان فقد
أمره بائعاه أو أزاله ملكه وله اجبار أمته
على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل وعلى
قطعه قبل حواين وارضاعه بعد هما ان لم
يضر والحرة حق في تربيته فليس لأحدهما
فماحه قبل حواين وارضاعه بعدهما
الابتراض بلا ضرر ولا يكاف بملا كمالا
يطبقه وله مخارجه رقيقة بتراض وهي ضرب
خراج معلوم بؤديه كل يوم أو نحوه وعليه
كفاية دوايه المحترمة فان امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو ازاله ملك أو ذبح ما كول
فان امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يجاب
ما يضر ومالاً وروح له كفارة وداو لا تجب
عاقبته * (كتاب الجنائيات) *

هي عمد وشبهه وخفاً لانه ان لم قصد عين
من وقعت به بغضاً أو قصداً بما ياتى غالباً
فعمد أو غيره فقتل به ولا قود الا في عمد ظلم
كغير زيارة بمقتل أو بغيره وتأم حتى مات فان
لم يظهر أثر ومان حالاً فنبه عمداً ولا أثره فيما
لا يؤلم كجداً عقب ولومته طعماً أو شراً أو طلباً حتى مات فان مضت مدية موت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطاشاً فعمد ولا فان لم

دية السراية في الاصح ومن له قصاص نفس بسراية طرف لوعفا عن النفس فلا قطع له أو من
الطرف فله خال الزينة في الاصح ولو قطعته ثم عفا عن النفس بمجانافان سمرى القطع بان بطلان
العفو والاصح ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً فلا قصاص عليه ولا يظهر وجوب
دية وانما عليه لا على عاقلة ولا اصح انه لا يرجع بها على العاقلة ولو وجب قصاص عليها فقتلها
عليه جاز وسقط فان فارق قبل الوطع رجع بنصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل

* (كتاب الديات) * في قتل الحر المسلم مائة بعير مثلاً في العمد ثلاثون دية وثلاثون
جذعة وأربعون ذلقة أى حاملًا ومخسة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون
وبنوبون وحقات وجذاع فان قتل خطأ في حرم كذا أو الاشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب أو محرماً ذارحم فثلاثة والخطأ وان ثلثت فدية على العاقلة مؤجلة والعمد على
الجاني مؤجلة وشبهه العمد مثلاً على العاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب ومريض الا برضاه ويثبت
جل الخلفة بأهل خبرة والاصح اجزاؤها قبل خمس سنين ومن لم يرضه وله ابل فنها قبل من غالب
ابل بلده والا فغالب بلدة أو قبيلة بدوى والا فأقرب بلاد ولا يعدل الى نوع وقيمة الا بتراض ولا
عدمت فالقديم ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم والجديد قيمته بانه بلدان وجد بعض
أخذ وقيمة الباقي والمرأة والخنى كنصف رجل نفساً وجرحاً ويؤدى ونصراني ثلث مسلم
ومجوسى ثلثا عشرة مسلم وكذا وثني له أمان والمذهب أن من لم يبلغه الاسلام ان تسلك بدناً
يبدل فدية دينه والافك كجوسى * (فصل) * في موشحة الرأس أو الوجه لمسلم خمسة أبعرا
وهاشمة مع ايضاح عشرة ودونه خمسة وقيل حكومة ومنقلة خمسة عشر ومأومة ثلث المدينة ولو
أوضح فتهشم آخر ونقل ثالث وأتم رابع فمولى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثالث
والشجاج قبل الموشحة ان عرفت نسبتها منها وجب قسطاً من أرشها والافك حكومة كجرح سائر
البدن وفي جافة ثلث دية وهي جرح ينفذ الى جوف كبطن وصدور وغر وجبين وخاصرة
ولا يختلف أرش موشحة بـ كبرها ولو أوضعه وضعين بينهما لحم وجل قتل أو أحدهما
فموشحان ولو انقسمت موشحة عمداً خطأ أو شملت رأساً وجهاً فموشحان وقيل موشحة ولو
وسع موشحته فواحدة على الصحيح أو غيره فثنتان والجائفة كوشحة في التعدد ولو نفذت في
بطان وخرجت من ظهر فثانفتان في الاصح ولو أومل جوفه سنانه طرفان فثنتان ولا يسقط
ارش بالتعام موشحة وجائفة والمذهب أن في الاذن دية لا حكومة وبعض بقسطه ولو
أبسهما فدية وفي قول حكومة ولو قطع ياستين فحكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف دية
ولو عين أحول وأعمش وأعمور وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء فان نقص فقسماً فان لم
ينضب فحكومة وفي كل جفن ربع دية ولولا عي ومارن دية وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث
وقيل في الحاجز حكومة وفيه ما دية وفي كل شفة نصف دية ولسان ولولا لكن وأرت وألغ
وطفل دية وقيل شرط الطافل ظهوراً ثم نطق بقهر يكة ابيكاه ومنه ولاخرس حكومة وكل سن
لذ كرم سلم خمسة أبعرة سواء كسر الظاهر منها دون السخ أو فهاها وفي سن زائدة حكومة
وحركة السن ان قات فكسحجة وان طالت المنفعة فحكومة أو نقصت فالاصح كسحجة ولو قطع
سن صغير لم يضر فلم تعد بان فساد المنيب وجب الاوش والاطهر أنه لو مات قبل البيان فلا شيء
وان لو قطع سن مشغور فعدادت لا يسقط الارش ولو قاتت الاسنان فحسابه وفي قول لا ين يد على
دية ان انحدر جان وجناية وكل لحي نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية اللعين في
الاصح وكل يد نصف دية ان قطع من كف فان قطع من فوقه فحكومة أيضاً وفي كل أصبع

عشرة

يسبق ذلك فشبهه بمدوان سبق وعلمه فمدوا لا تنصف دية شبهة ويجب فود بسبب فيجب على مكره لان أكرهه على قتل نفسه أو قتل زيد
أو عمرو أو صعد مشيرة فزلق ومات وعلى مكره لان قال اقتلني أو أكرهه (١٠٥) على رمي صيد فأصاب رجلا فقات فان وجبت دية

وزعت فان اختص أحدهما بما يوجب
قودا انقص منه وعلى من ضيف به يوم يقتل
غالبا غير غير فقات فان ضيف به ميمرا ودسه
في طعامه الغالب أكله منه وجهله فشبهه
عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يملكه التخاص
منه وان النقصه حوت فان أمكنه ومنعه
عارض فشبهه بمد أو مكث فهدر أو التفعه
حوت فعمدان علم به والافش به ولوترك
علاج جرحه المهلك ففقد ولو أمسكه أو ألقاه
من عال أو حفر به تراقتله أو وداه آخر
فالقود على الآخر فقط

* (فصل) * وجد من اثنين معا فعلان
مزهقان كزود وقود قطع عضوين فقاتلان
أو مرتبا فالاول ان أنهاء الى حركة مذبح
بأن لم يبق ابصار ونطاق وحركة اختيار
ويعزر الثاني والافان ذف كز بعد جرح
فهو القاتل وعلى الاول ضمان جرحه والا
فقاتلان ولو قتل مريضا حركته حركة
مذبوح ولو بضرب يقتله أو منعه أو
ظنه عبدا أو كافرا غيـرحي أو ظنه قاتل
أبيه أو حريبا يدان فاق خلف لزمه فود
أو بدارهم أو صلحهم فهدر

* (فصل) * أركان القود في النفس قاتل
وقاتل وقتل وشروط فيه مامر وفي القاتل
عصمة فيهدر حري ومرد كزان مصمـن
قتله مسلم ومن عليه فود لقاتله وفي القاتل
الترام فلا فود على صبي ومجنون وحري
ولو قال كنت وقت القتل صبيا وأمكن أو
مجنونا وعهد حلف أو أنا صبي فلا فود
ومكافأة حال جنسية فلا يقتل مسلم بكافر
ويقتل ذو أمان بمسلم وبذئ أمان وان
اختلاف الدين أو أسلم القاتل ولو قبل موت
الجريح ويقتل في هذا مام يطلب وارث
ويقتل مرد بغير حري ولا حريـغـيره ولا
مبعض عبـله وان فاته حريته ويقتل رقيق
برقيق وان عتق القاتل لامكاتب برقيقه

عشرة أبعة وأربعة ثلث العشرة وأربعة ثلث العشرة والجلالان كالدين وفي حملته دية
وحملته حكومة وفي قول دية وفي اثنين دية وكذا ذكر ولو اصاب غير وشيخ وعين وحشفة
كذ كرو به وضعا بقسطه منها وقيل من الذكروك احكم بعض مارون وحلمة وفي الالين الدية
وكذا شطرها وكذا سلخ جلدان بقي حيا فمستقرة وخزغـير السالخ زقيته * (فرع) * في
العقل دية فان زال بجرح له أروش أو حكومة وجبوا في قول يدخل الاقل في الاكثر ولو ادعى
زواله فان لم ينظم قوله وفعله في خلوته فله دية بلا عين وفي السمع دية ومن أذن نصف وقيل
قسطا النقص ولو أزال أذنيه وسعده فدينان ولو ادعى زواله وانزعج لاصـباح في يوم وغفلة
في كاذب والا فيحاف وبأخذ دية وان نقص قسطه ان عرف والا في حكومة باجتهاد قاض
وقيل يعتبر سمع قرنه في محنته ويضبط التفاوت وان نقص من أذن سدت وضبط منه سمع
الاخرى ثم عكس ووجب قسطا التفاوت وفي ضوء كل عين نصف دية فلو قطعها لم يزد وان ادعى
زواله سئل أهل الخبرة أو يتحس بتقريب عقرب أو حديدة من عينه بغتة ونظر هل ينزعج وان
نقص فكالسمع وفي الشبه دية على الصحيح وفي الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه والموزع
عليه ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشبهة والحقبة ولو عجز عن
بعضها خافه أو بأفـة مما يوه دية وقيل قسطا أو بجناية فالذهب لا تسكمل دية ولو قطع
نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فان بطل معه حركة
لسان فجز عن التفطيع والترديد فدينان وقيل دية وفي الذوق دية ويدرك به حلاوة وجوضة
ومراوة ولوحة وعذوبة وتوزع عاين فان نقص فحكومة وتجب الدية في المضغ وقوة امناه
بكسر صاب وقوة حبل وذهاب جماع وفي افشاء من الزوج وغيره دية وهو رفع ما بين مدخل
ذكر ودبر وقيل ذكر بول فان لم يمكن الوطء الا بافضاء فليس للزوج ومن لا يستحق افشاءها
فأزال البكارة بغير ذكر فارشها أو بذكر لشبهه أو كرهه فمهر مثل ثيابا أو شالبكارة وقيل
مهر بكر وسبعة لاشئ عليه وقيل ان أزال بغير ذكر فأروش وفي البطش دية وكذا المشي
ونقصهما حكومة ولو كسر عليه فذهب مشبه وجاعه أو ومنه فدينان وقيل دية * (فرع) *
أزال أطرافا لطائف تقتضي ديات فبات سراية دية وكذا الوجه الجاني قبل انماله في الاصح
فان خردوا الجنائيات خطأ أو عكسه فلا تدخل في الاصح ولو خرد غير تعددت * (فصل) *
تجب الحكومة فيما لا مقدرفيه وهي جرم نسبتها الى دية النفس وقيل الى عضو الجنانية نسبة
نقصها من قيمة ولو كان رقيقا بصفاته فان كانت بطرف له مقدرا شرط أن لا تبلغ مقدرة فان
بلغته نقص القاضي شيئا باجتهاده أو لا تقدر فيه كفقد أو ان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد
اندماله فان لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص الى الاندمال وقيل بقدره فاض باجتهاده وقيل
لا غرم والجرح المقدر كوخة يتبعه الشين حواليه وما لا يتقدر يفرد بحكومة في الاصح
ونفس الرقيق قيمته وفي غيرهما نقص من قيمته ان لم يتقدر في الحر والافسنته من قيمته
وفي قول مانقص ولو قطع ذكره أو أنشاه في الاظهر قيمتان والثاني مانقص فان لم ينقص
فلا شئ * (باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة) *

صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوقع بذلك فدية مغافلة على العاقلة وفي قول قصاص
ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصباح ومراهق

(١٤ - منهاج) ولا فود بين رقيق مسلم وحركافرو يقتل باصله لا بطرفه ولا له ولوندا عياجهولا ولا قتله أحدهما فان الحق به
فلا فود ولو قتل أحد شقيقين حازن الاب والآخر الامم أو كذا امرت بالاولا وجبة فلكل فود وقدم في معية بقرعة وغيره سابق فان اقتص

أحدهما ولو مبادر أو لارت الاخر قتله أو زوجية فلا ذل ويقتل شريك من امتنع قود ملعني فيه لا قاتل غيره بجر حين عقد وغيره أو مضمون وغيره ولو دأوى جرحه بحد فقتل نفسه أو عيا (١٠٦) لا يقتل غالباً أو جهل حاله فقتله فقتل جرح نفسه ويقتل

جمع لو أحسد ولولى عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم ولو ضرب بوجه بسيط وضرب كل لا يقتل قتلا أو انواطاً والأفالية باعتبار الضربات ومن قتل جمعاً مرتباً قتل بأولهم أو معاً بقرعة وللباقيين الديات فلو قتله غيره من ذكره هوى ووقع قوداً وللباقيين الديات * (فصل) * جرح عبده أو حراً بغيره أو مراً فعتق وعصم فمات فهو رد ولو رماه فعتق وعصم فدية خطأ ولو ارتد جرح ومات فقتله هو رد ولو ارتد قود الجرح ان أوجبه والأفالية من أرسه ودية قاتل أو أسلم فمات سرية فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم أو حراً فعتق ومات سرية وديته للبدن فان زادت على قيمته فالزاد لو رثته ولو قطع يد عبده فعتق ثم مات سرية فلا بد الاقل من الدية والأوش * (فصل) * كالنفس فيما سمر غير هافه قطع جرح يد نجاه أو ألعها فأبأنوها والشجاج حارسة تشق الجلد ودامية يدميهو بأضعة تقطع اللحم ولا حاجة تغوص فيه وسيمحاق تصل جلدة العظام وموضحة تصله وهامة نهشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تخسر قها ولا قود الا فى موضحة ولو فى باقى البدن ويجب فى قطع بعض مارن وان لم يكن وفى قطع من مفصل حتى فى أصل فخذ ومنك ان أمكن بلا جافة وفى فقهين وقطاع اذن ومارن وشقه ولسان وذكروا اثنين والدين وشفرين لافى كسر عظم الاسنان وأمكن وله قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضة وابانه قطع من المرفق أو الكوع والحكومة الباقي ولو أوضه وهشم أو فسل أو وضه وأخذ أرس الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئاً من أصابعه فان قطع هز ولا غرم وله قطع الكف ويجب بإبطال البصر وسيمع وبطاش وذوق وشيم وكلام فلو أوضه أو

متبعض كالغ ولو صاح على صيد فاضطرب صبي وسقط فدية مخففة على العاقلة ولو طلب سلطان من ذكرت بسوء فأجهضت ضمن الجنين ولو وضع صبيها فى مسبعة فأكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكنه انتقال ضمن ولو توسع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء أو ناراً ومن سطع فلا ضمان فلو وقع جاهلاً لعمى أو ظلمة ضمن وكذا لو انخسف به سقف فى هر به فى الاصح ولو سلم صبي الى سباح ليعلمه فغرق وجبت ديتهم ويضمن بحفر يترعدون لافى ملكه وموان ولو حفر بدها يترعدون عار جلا فسد فقط لا تظهر ضمانه أو يهلك غيره أو مشترك بلا اذن فمضمون أو بطريق ضيق يضيق المارة فكذا أو لا يضروا اذن الامام فلا ضمان والأفان حفر لمصلحةه فالضمان أو مصلحة عامة فلا فى الاظهر ومسجد كطريق وما تولد من جناح الى الشارع فمضمون ويحل اخراج الميازيب الى شارع والتالف بهامضمون فى الجديفان كان بعضه فى الجدار فسقط الخارج فكل الضمان وان سقط كله فنصفه فى الاصح وان بنى جداره مائلاً الى شارع فلكناح أو مستوياً فالسقط فلا ضمان وقيل ان أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن ولو سقط بالطريق فغيره به شخص أو تلف مال فلا ضمان فى الاصح ولو طرح قسامات وقشور بطبخ بطريق فمضمون على الصحيح ولو تعاقب سببها لكان فعلى الاول بان حفر ووضع آخر حجراً عدواناً فتر به ووقع به فافعل على الواضع فان لم يتعد الواضع للمقول تضمن الحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً فتر بهما فالضمان أثلاث وقيل نصفان ولو وضع حجراً فتر به رجل فدرجته فتر به آخر ضمنه المدحرج ولو عثر بقاعاً أو نائم أو واقف بالطريق وماتاً أو أحدهم فلا ضمان ان اتسع الطريق والأفالمذهب اهدار قاعه ونائم لا غاير بهما وضمان واقف لا غاير به * (فصل) * اصطفاً بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة وان قصد افضه فهما غاظة أو أحدهما فكل حكمه والصحيح ان على كل كفارتين وان مائة مكره بهما فكذا ذلك وفى تركة كل نصف قيمة دابة الاخر وصبيان أو مجنونان ككاملين وقيل ان أركبهما الولي تعلق به الضمان ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ما دبتهم ما أو عاملان أو أسقطاً فالدية كما سبق وعلى كل أربع كفارات على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف غرتى جنينيهما أو عيذان فهدر أو سلهينتان فكذا بثنين والملاحان كراكبين ان كانتا لهما فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمانه وان كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ولو أشرقت سلهينة على غرق جاز طرح متاعها ويجب لرجاء نجاة لراكب فان طرح مال غيره بلا اذن ضمن والا فلا ولو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو على ألقى ضامن ضمن ولو اتهم على ألقى فلا على المذهب وانما يضمن ملتصق لحرف غرق ولم يختص نفع اللقاء بالملق ولو عاد حجر مجنون فقتل أحد رمايه هدر قسماً وعلى عاقلة الباقيين الباقي أو غيرهم ولم يقصدوه فخماً أو قصدوه فعدى فى الاصح ان غلبت الاصابة

* (فصل) * دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عها ويقدم الاقرب فان بقى شئ فمن يليه ومدل بأبوين والقديم التسوية ثم معتق ثم عصيته ثم معتقه ثم عصيته والا فعتق أبى الجاني ثم عصيته ثم معتق المعتق الاب وعصيته وكذا أبا وعصيته يعقله عاقلها ومعتقون كعتق وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق ولا يعقل عتق فى الاظهر فان فقد العاقل أولم يف عقل بيت المال عن المسلم فان فقد فلكه على الجاني فى الاظهر وتوجب على العاقلة دية نفس كاله ثلاث سنين فى

لطمه لطمه تذهب ضوأه غالباً فذهب فعل به كفعله فان ذهب والأذهبه بأخعب ممكن كتقريب جديدة نجاة ولو قطع أصبعاً فقتل كل غيرها فلا قود فى المتأكل * (باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) * لا تؤخذ يسار يمين ولا شفة سفلى بعلياً

وعكسهما ولا تأخذه باخرى ولا حادث بموجود ولا زائد بزايد أو أصلى بدونه أو يجعل آخر ولا يضر تفاوت كبير وطول وقوة والعبرة في موطنه بمساحة ولا يضر تفاوت غلظ اللحم وجاد ولوا وضع رأسا ورأسه أصغر (١٠٧)

كل سنة ثلاث وذي سنة وقيل ثلاثا وأما أة سنتين في الأولى ثلاث وقيل ثلاثا وتحمل العاقلة
الاعد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلاث دية وقيل في ثلاث ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست
والاطراف في كل سنة قدر ثلاث دية وقيل كلها في سنة وأجل النفس من الزهوق وغيرهما من
الجنابة ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل فقير ووريق وصبي ومجنون ومسلم عن كافر
وعكسه ويهـ قتل يهودي عن نصراني وعكسه في الاظهر وعلى الغني نصف دينار والموسر سوط
ربيع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويعتبر أن آخر الحول ومن أعسر فيه سقط
(فصل) مال جنابة العبد يتعلق برقبته واسيده ببيعها أو فداؤه بالاقل من قيمته وأرشها
وفي القديم بأرشها ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع أو فداه ولو
جنى ثانيا قبل الفداء بابعاءه فمما أو فداه بالاقل من قيمته والارشرين وفي القديم بالارشرين ولو
أعتقه أو بابعاءه ومجئها أو قتله فداء بالاقل وقيل القولان ولو هرب أو مات برئ سبده الا اذا
طلب فذمه ولو اختار الفداء فالاصح أنه له الرجوع وتسليمه ويفدى أم ولده بالاقل وقيل
القولان وجناباتها كواحدة في الاظهر *(فصل)* في الجنين غرة ان انفصل ميتا
بجنابة في حياته أو ميتها وكذا ان ظهر بالانفصال في الاصح والا فلا وأحيوا بقي زمانا بالآل
ثم مات فلا ضمان وان مات حين خرج أو دام آله ومات فدية نفس ولو ألفت جنينين ففترنان
أو يدا فغرة وكذا لحم قال القوا بل فيه صورة خفية قيل أو قلن لو بقي لتصوريه عبد أو أمة
مميز سليم من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يجز بهرم ويشترط بلوغها نصف عشر دية
فان فقدت نغمسة أبعرة وقيل لا يشترط فلفه قد قيمتها وهي لورثة الجنين وعلى عائلة الجناني
وقيل ان تعد فعليه والجنين اليهودي أو النصراني قيل كسلم وقيل هدر والاصح غرة كذا
غرة مسلم والورقي عشر ذمة أمه يوم الجنابة وقيل الاجهاض اسيدها فان كانت مقطوعة
والجنين سليم قومت سليمة في الاصح ونحوه العاقلة في الاظهر *(فصل)* يجب
بالقتل كفارة وان كان القاتل صبيًا ومجنونًا وعبدًا أو ذميًا وعادًا أو مختطًا ومتهمة سببا بقتل مسلم
ولو بدار حرب وذي وجنين وعبد نفسه ونفسه وفي نفسه وجه لا امر أو وصي حربيين وباغ
وصائل ومقتص منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهي كظهار لكن لا اطعمام في
الاظهر *(كتاب دعوى الدم والقسمات)*

استوعب ويؤخذ قسطا من أرش الموصحة أو
أ كبر أخذ قدر حقه والخبرة في محله للعاني
أو ناصية وناصيته أصغر كل من رأسه ولوزاد
في موصحة عبد الرمة فوده فان وجب مال
فأرش كامل ولو أوصحه جيع أو وضع من كل
مثله أو يؤخذ أشل بأشل مثله أو دونه ويصح
ان أمن زرف دم ويقنع به لا عكسه ما في غير
أنف وأذن وسراية وأذن رضى الجناني فلو فعل
بلاذن فعليه ديتسه فلو سري ففقد النفس
والشل بطلان العمل ولا أثر لانتشار الذكر
وعدمه ويؤخذ سليم بأعسر وأعرج وفائد
أطفار بسايعها لا عكسه ولا أثر لتغيرها
وأنف شام بأخشم وأذن سميع بأصم
لا عي صحبه بعمياء ولا لسان ناطق بأخرس
وفي تلحس من قود ولو قلع من غير مغرور
انتظر فان بان فساد منبتها وجب قود ولا
يقص له في صغره ولو نقصت يده أصبعها فقطع
كاملة وقاع وعليه أرش أصبع أو بالعكس
فلا مقطوع مع حكومة خمس الكف دية
أصابه أو لقطها وحكومة منبتها ولو قطع
كفها بلا أصابع فلا قود الا أن يكون كفه
مثلا ولو شات أصبعها فقطع كاملة لقط
الثلاث وأخذ دية أصبعين أو قطع يده وقنع
بها *(فصل)* فدية خصا وزعم موته أو
قطع يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولي
اندمالامكا أو سببا عينيه وأمكن اندمال
حلف الولي كلقط يده فمات وزعم سببا
والولي سراية ولو أزال طرفا ظاهرا وزعم
نقصه خلقة حلف أو أوصحه موصحتين ورفع
الحاخر وزعمه قيل اندماله حلف أن قصر
زمن والاحلاف الجريح وثبت أرشان
(فصل) القود للورثة ويحبس جان الى
كالصبيهم ومجنونهم وحضور عايتهم ولا
يستوفيه الا واحد براض أو بقرعة مع اذن
ولا يدخلها عاجز فلو بدر أحدهم فقتله بعد
عجزه قود أو قبله فلا ولا بقية قسطا دية
من تركه جان ولا يستوفي الا باذن امام فان

استقل عزرو باذن لاهل في نفس فان أذنت له في ضرب رقبة فاصاب غيرها عجزه ولم يعزله أو خطأ ممكنا عجزه لا ماهر اولم يعزله ان حلف وأجرة
جلالهم برون من المصالح على جأله قود فور او في حرم وحرور دمرض لا مسجود ونحبس ذات جمل ولو لب تصديقها في قود حتى ترضه الله

ويستغنى عنها من قتل بشي قتل به أو بسيف الابن وتحرر فبسيف ولو فعل به كقطع له من نحو اجافة فلم يمت قتل بسيف ولو قطع فسرى خزول
أو قطع ثم خزاوا تنظر السراية ولو اقتصر مقطوع (١٠٨) بدفات سراية وتساوي اديا خزولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع

عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عدد
وخطأ فلا قسامة في الاصح ولا يقسم في طرف واتلاف مال الا في عدي الاظهر وهي أن يحلف
المدعى على قتل ادعاءه خمسة عشرين عينا ولا يشترط موالاتهم على المذهب ولو تخلفا اجنونا أو انجما
بنى ولو مات لم يبن وارثه على الصحيح ولو كان للقتل وورثة وزعت بحسب الارث وجبر الكسوف
قول يحلف كل خمسة ولو نكل أحدهما حلف الآخر خمسة ولو غاب حلف الآخر خمسة
وأخذ حصته والا صبر للغائب والمذهب أن عين المدعى عليه بلا لوث والمردودة على المدعى أو
على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خمسة عشر ويجب بالقسامة في قتل الخطأ أو شبهه
العمدية على العاقلة وفي العمد على المقسم عليه وفي القديم قصاص ولو ادعى عبد بلوث على
ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسة وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خمسة وفي
قول خمسة وعشرين إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الاكتفاء بما ابتاعه على صحة القسامة
في غيبة المدعى عليه وهو الاصح ومن استحق بدل الدم أقسم ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد
فلا فضل تأخير اقسامه ايسلم فان أقسم في الردة صح على المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه
(فصل) * انما يثبت وجب القصاص باقرار أو عدلين والمال بذلك أو برجل وامرأتين
أو وعين ولو عفا عن القصاص لم يقبل للعالم رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح ولو شهد هو
وهما بمشاهدة قبلها ايضاح لم يجب أن يشهدا على المذهب وايصرح الشاهد بالمدعى فلو قال ضربه
بسيف فجرحه فقاتل لم يثبت حتى يقول فقاتلته أو فقتله ولو قال ضربه رأسه فأدماه أو فأسال
دمه ثبت دامية ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظام رأسه وقيل يكفي فأوضح رأسه ويجب
بيان محلها وقد رواه اليمكن قصاص ويثبت القتل بالسحر باقرار الالبينة ولو شهدا ورثة بجرح
قبل الاند مال لم يقبل وبعده يقبل وكذا بجال في مرض موته في الاصح ولا تقبل شهادة العاقلة
بفسق شهود قتل يحملونه ولو شهدا نثن على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله فان صدق
الاولى الاولين حكمهم ما أو الاخرين أو الجميع أو كذب الجميع بطلانوا ولو أقر بعض الورثة بقتله
بعض سقط القصاص ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة لغت وقيل لوث
(كتاب البغاة) * هم مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد أو منع حق توجه عليهم
بشرط شوكه لهم وتناول ومطاع فهم قبل وامام منصوب ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك
الجماعات وتكفير ذي كبيرة ولم يقتلوا تركوا والا لقطع طريق وتقبل شهادة البغاة وقضاء
قاضيه فيما يقبل قضاء فاضينا الا أن يستحل دماءنا وينفذ كتابه بالحكم ويحكم بكتابه بسماع
البينة في الاصح ولو أقاموا وحدا وأخذوا ركعة وخزيه وخراجا وفروا سبهم المرتزقة على
جندهم صح وفي الاخير وجه وما أتلفه باع على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا
وفي قول يضمن الباغى والمناول بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يقتل البغاة حتى يبعث اليهم
أمننا فطنا ناصحا يسألهم ما ينعمون فان ذكر واما طاعة أو شبهة أزالها فان أصروا نصهم ثم
آذنتهم بالقتال فان استمروا اجتمعوا وفعل ما أرادوا ولا يقتل مدبرهم ولا مختنهم وأسبرهم
ولا باطق وان كان صبييا وامرأته حتى تنقضي الحرب وينتفرق جمعهم الا ان يطبع باختياره
ويرد سلاحهم ويخلهم اليهم اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم ولا يستعمل في قتال الا
لضرورة ولا يقتلون بعظيم كثار ومخنيق الا ضرورة وبأن قاتلوه أو أحاطوا بآبائهم ولا يستعان

بدين وعفا فلا تثنى ولو مات جان بقوديد
فهذروا ما تاسرا به معا أو سبق المجنى عليه
فقد اقتصر والا بنصف دية ولو قال مستحق
عين أخرجهما فأخرج يسارا وقصد باحدهما
فهدرة أو جعلها عنها طائفا اجزاءها أو
أخرج جهادها وطناها للعين أو القاطع
الاجزاء فدية لها يبقى قودا للعين الا في ظن
القاطع الاجزاء * (فصل) * ويجب
العمد قودا لدية بدل فلو عفا عنه مجانا أو
مطلقا فلا تثنى وعن الدية لغا فان اختارها
عقب عفو مطلقا أو عفا على ما بعد عفو
عنها وجبت وان لم يرض جان ولو عفا على
غير نفسه أو أكثر منها ثبت ان قبل جان
والا فلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل
مالا أمره باذنه فهدر ولو قطع فعفا عن قوده
وأرشه مع لأوش السراية وان قال وعفا
بعد الا ان عفا عنه بالغا وصحة ومن له
قود نفس بسراية طرف فعفا عنها فلا قطع
أو عن الطرف فله خزال رقبة ولو قطعها ثم عفا
عن النفس فسرى القطع بان بطلان العفو
ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا فعليه
دية ولا يرجع بها ولو زعمها فود فسكعها به
مستحقة جازوسه طافان فارق قبل وطع رجوع
بنصف أرش * (كتاب الديات) *
دية حر مسلم مائة بعير مثلية في عمد وشبهه
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون
خلفة بقول خبيرين وخمسة في خطأ من
بنات مخاض وبنات لبون وبني لبون
وحقاق وجذعان الا في حرم مكة أو أشهر حرم
أو محرر رحم فثلثة ودية عمد على جان مجلبة
وعديه على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب الا
مواضون لزمته في ابله فغالب محله فأقرب
محل وما عدم فقيمتة من غالب نقد محل
العدم ودية مكاني ثلث مسلم ومجوسى ونحو
وثني ثلث نص وأثنى وخثنى نصف حروم من
لم يبلغه اسلام ان تحسن بما لم يدل دية

دينه والا فسكعجوسى * (فصل) * في موضحة رأس أو وجه ولو صغرت والتمت نصف عشر دية صاحبها وهاشمة
أو وضعت أو أخرجت له عشر وبدونه نصفه ومنقلة هـ ما ومائة ثلث دية كجائفة وهي جرح ينفذ الجوف باطن بمحبل أو طريق له كبطن

وصدرو ثغرة فخرجوا وجبن ولوا وضع وهشم آخر ونقل ثالث وأتم رابع فعلى كل نصف عشر الرابع فثم المثلث وفي الشهاج قبل موضعتان عرفت نسبتها منها إلا أكثر من حكومة وقسطا من الموضحة والالحكومة ولوا وضع (١٠٩) موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضعتا

عدا وغیره أو شملت رأسا ووجها أو وضع موضحة غير موضعتان والجانفة كموضحة فلو نفذت من جانب إلى آخر فثانفتان

(فصل) في أذنين ولو بإيساس دية وبعض قسطه وبإستين حكومة وكل عين نصف ولو عين أحول وأور وأعش أو بها بياض لا ينقص ضوأ فان نقصه فقسطا ان انضبط والالحكومة وكل جنين ربع ولو لاعى وكل من طرفي مارن وحارثلت وكل شفة نصف وفي لسان ولو لا لسان وأرت وألثغ وطفل دية ولا خرس حكومة وكل سن نصف عشر وان كسرهما دون السخ أو عادت أو قلت حركتها أو نقصت منفعتها فان بطلت منفعتها لحكومة كزائدة ولو قلع الأسنان فحسابه ولو قلع سن غير مغفور وبان فساد منبتها فأرش وفي الحين دية ولا يدخل فيها أرش أسنان وكل يدور جل نصف فان قطع من فوق كف أو كعب لحكومة أيضا وكل أصبع عسر دية وأغلة إبهام نصفه وغيره أثنائه وحلته دية وحلته غيرهما حكومة وكل من أثنين وألئين وشفرين وذكر ولواصغير وعين وسلخ جلدان بقي حياة مستنقرة ثم مات بسبب من غير السالخ دية وحشفة كذ كروفي بعضها قسطه منها كبعض مارن وحلته

(فصل) تجب دية في عقل فان زال بعالمه أرش وجب مع دية فان ادعى زواله اعتبر في غفلاته فان لم ينتظم قوله وفعله أعطى بلأحلف والأحلف جان وفي سمع ومع أدنيه ديتان ولو ادعى زواله فأخرج لصباح في غفلة حلف جان والأفدع وبأخذ دية وان نقص فقسطه ان عرفت والالحكومة باجتهاد قاض كشم وضوء ولو فة أعينه لم يردوان ادعى زواله سئل أهل خبره ثم أمخن بتقريب نحو عقرب بغثة وفي كلام وان لم يحسن بعض حرور لاجبة ووزع على

ثمانية وعشرين حرفا عريية في بعضها قسطه ولو قطع نصف لسانه فالربع سبع كلامه أو عكس فديتان وفي ذوق وتدرك به حلاوة وجحوضة ومراة وملاحة وعذوبة ونوزع عليهن فان نقص فكسهم وفي مضغ وجساع وقوة مناه وحبل

عليهم بكافر ولا يجرى قتالهم مدبرين ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم لم ينفذ أمانهم علينا ونفذ عليهم في الأصح ولو أعانهم أهل الذمة علينا بنحرهم قتالا انتقض عهدهم أو مكرهم فلا وكذا ان قالوا لظننا جزاءه أو أنهم يحقون على المذهب ويعتاونون كبغاة

(فصل) شرط الامام كونه مسلما مكافرا حرا ذا كراقرش ياجتهد اشجاعا ذراوى وسمع وبصر ونطق وتنفق الامامة بالبيعة والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم وشرطهم صفة الشهادة وباستخلاف الامام فلو جعل الامر شورى بين جمع فكاستخلاف غير ارضون أحدهم وباسنملا مع الشرط وكذا فاسق وجاهل في الأصح (قلت) لو ادعى دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه أو جزية فلا على الصحيح وكذا خراج في الأصح ويصدق في حد الا أن يثبت بيعة ولا أثر له في البدن والله أعلم

(كتاب الردة) هي قطع الاسلام بنية أو قول كفر أو فعل سواء قاله استنزه أو عنادا أو اعتقادا فنفي الصانع أو الرسل أو كذب رسول أو حال محرما بالاجماع كالأول عكسه أو نفي وجوب جمع عليه أو عكسه أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه كفر والفعل المكفر ما تعهده استنزه صريحا بالدين أو محجودا له كالفقه معصف بقاذورة وسجودا صم أو شمس ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو ارتد نجس لم يقتل في جنونه والمذهب صحفة ردة السكران واسلامه وتقبل الشهادة بالردة مطلقا وقيل يجب التنصّل فعلى الاول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة فلو قال كنت مكروها واقتضته قرينة كاسر كفار صدق بيمينه والا فلا ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى كراهيا صدق مطلقا ولو مات معروفا بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فثقت كافر اثنان بين سبب كفره لم يرثه ونصيبه في وكذا ان أطلق في الاظهر وتجب استتابة المرتد والمردة وفي قول تسحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان أصرا قتلا وان أسلم صحت ترك وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كثر اذنته وباطنية وولد المرتدان ان عقد قبلها أو بعدها أو أحد أبويه مسلم فسلم أو مرتدان فسلم وفي قول مرتد وفي قول كافر أصلي (قلت) الاظهر مرتد ونقل العراقيون الاتفاق على كفره والله أعلم وفي زوال ملكه عن ماله بها أقوال أظهرها ان هلك مرتدا بان زواله بها وان أسلم بان انه لم يزل وعلى الاقوال يعرض منه دين لزمه قبلها وينفق عليه منه والأصح يلزمه غرم اتلافه فيها ونفقة زوجات وقف نسكاهن وقريب واذا وقف فملكه فقصر فان احتمل الوفاء كعتق وتبدير ووصية موقوف ان أسلم نفذ والا فلا وبيعه وهبته ورهنه وكاتبته باطلة وفي القديم موقوفة وعلى الاقوال يجعل ماله مع عدل وأمه عند امرأة نفقة ويؤجر ماله ويؤدى مكاتبته النجوم الى القاضي

(كتاب الزنا) ايلاج الذكر بفرج محرم لعينه حال عن الشهوة مشتهى بوجبالحد ودر ذكر وأنتى كقبيل على المذهب ولا حد بمفارقة وطهر وجه وأمه في حبض وصوم واحرام وكذا أمته المزوجة والمعتدة وكذا املوا كنه المحرم ومكره في الاظهر وكذا كل جهة أباح بها عالم كتنكاح بلا شهود وعلى الصحيح ولا بوطء ميتة في الأصح ولا بيمينه في الاظهر ويجد في مستأجرة ومبيحة ومحرم وان كان تزوجها وشرطه التنكيف الا السكران وعلم تحريمه وحده المحسن الرجم وهو مكاف حر ولو دعى غيب حشمة بقبل في تنكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والأصح اشتراط التغيب حال حيته وتنكيفه وأن السكامل الزاني بنافق محسن والبكر الحرمانة

وافضائهم اهو رفع ما بين قبيل ودبر فان لم يكن وطه الابه فليس لزوج وطو هاو لو ازال بكارها فلا شيء او غيره بنه يذ كرف حكومة اوبه وعذرث
فهر مثل نيب وحكومة وفي بطش ومشي ونقص (١١٠) كل كسيع ولو كسر صابه فزال مشيه وجاعه او ومنيه نديتان

(11.)

5

جلدة وتغريب عام إلى مسافة قصر فافوقها وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غير هافي
الاصح ويغرب غريب من بلد الزنا إلى غريب بلده فان عاد إلى بلد منع في الاصح ولا تغرب المرأة
وحد هافي الاصح بل مع زوج أو محرم ولو بأجرة فان امتنع بأجرة لم يجز في الاصح والعبد
خسئون ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وقول لا يغرب ويثبت بيينة أو أقرار مرة ولو أقر
ثم رجع سقط ولو قال لا تحذوني أو هرب فلا في الاصح ولو شهد أو بعة برئناه أو أقر ببع أمها
عذرنا لم تحدهى ولا تأذنها ولو عين شاهد زاو به زناه والباقون غير هالم يثبت ويستوفيه
الامام ونائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الامام وشهوده ويحد الرقيق سيده أو الامام
فان تنازعا فالاصح الامام وان السيد يغربه وأن المكاتب كحر وان الفاسق والكافر
والمكاتب يحدون عبيدهم وأن السيد يعزروا بسمع البيينة بالعقوبة والرجم عذروا بحجارة
معدلة ولا يحفر للرجل والاصح استحبابه للمرأة ان ثبت بيينة ولا يؤخر لرض وحر وبرد
مفرطين وقيل يؤخر ان ثبت باقرار أو يؤخر الجلد للمرض فان لم يرج برؤ جلد لا يسو طبل
بعث كمال عليه ما تفتخص فان كان خسئون ضرب به مرتين وتغسه الاغصان أو ينكبس بعضها
على بعض ليناله بعض الائم فان برأ أخزاه ولا جلد في حر وبرد مفرطين وإذا جلد الامام في
مرض أو حر وبرد فلا ضمان على النص فمقتضى أن التأخير مستحب

* (كتاب حد الغدق) * شرط حد الغدق التكليف الا للسكران والاختيار ويعز المميز
 ولا يحذف الولد وان سفل فالحر ثمانون والرقيق أر بعون والمغذوف الاحصان وسبق في
 اللعان ولو شهدون أر بعة بزنا حد وفي الاظهر وكذا أر بع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب
 ولو شهد واحد على اقراؤه فلا ولتوقاذا فليس تقاصا ولو استقل المغذوف بالاستيفاء لم يقع
 الموقع * (كتاب قطع السرقة) * يشترط لوجوبه في المسروق أمور كونه ربيع دينار خالصا
 أو قيمته ولو سرق ربعا يساوي ربعا ضرر بافلا قطع في الاصح ولو سرق دينارين ظنها افلوسا
 لا تساوي ربعا قطع وكذا ثوب رث في جيبه غلام ربيع جهله في الاصح ولو أخرج نصابا من حرز
 مرتين فان تخطل علم المالكات وأعادة الحرز فالخراج الثاني سرقة أخرى والافطع في الاصح ولو
 نقب وعاء حنطة ونحوها فان نصب نصاب قطع في الاصح ولو اشترى كافي اخراج نصابين قطعوا لا
 فلا ولو سرق خر او خنزيرا وكل بابا والدمية بلا دبع فلا قطع فان بلغ انا فالخر نصابا قطع على
 الصحيح ولا قطع في طنبور ونحوه وقيل ان بلغ كسره نصابا قطع (قلت) الثاني اصح والله
 أعلم الثاني كونه مالا كالغيره فلو لم يكن ماله بارث وغيره قبل اخراجه من الحرز أو نقص فيه عن
 نصاب بأكل وغيره لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النصل ولو سرق فادعاه أحد هماله أو لها
 فكذبه الآخر لم يقطع المدعى وقطع الآخر في الاصح وان سرق من حرز شركته مشتركا فلا
 قطع في الاظهر وان قل نصيبه الثلث عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع وسيد
 والاظهر قطع أحد زوجين بالآخر ومن سرق مال بيت المال ان فرز امانة ليس هو منهم
 قطع والا فالاصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال ماله وكصدقة وهو فقير فلا والافطع
 والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه لاحصره وقاديل تسرج والاصح قطعه بموقوف وأم
 ولد سرقها نائمة أو مخبونة الرابع كونه محرزا بلا حيلة أو حصانة موضعه فان كان بصحراء أو
 مسجدا اشترط دوام الحائط وان كان بحصن كفي لحائط معتاد أو جبل حرز دواب لا آنية وثياب

* (فرع) * فعل ما لوجب ديانات منه
 أو حوالا جز قبل الندمال واتحد الحسر
 والموجب عدا أو غيره فدية * (فصل) *
 يجب حكومة في الامم قدر فيه وهو في حقه
 نفسه المادية نفس نسبة ما نقص من قيمته
 بعد البرء بفرضه وقياسا بصلاته فان لم يبق
 نقص اعتبر أقرب نقص الى البرء ولا يتباغ
 حكومة ماله مقدومه قدره ولا مالا مقدوله
 دية نفس أو متبوعه فان بلغت نقص قاض
 شيأ باجتماده والمقدركو ضحة يقبضه الشين
 حواليسه وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها
 ما نقص ان لم يتقدر في حوالا فتنسبه من
 قسمته فذكره وأنته فتمت

*(باب موجبات المدينة والعاقلة وجنابة
الرقيق والغرة والكفارة) * صاح أو سل
سلاحا فان كان على غير قوى تخير بطرف
عالم فوق فأت فنبه عهده والافهمدركلو وضع
جراسمـبعة فقا كماه سبع وان عجز عن
تخلصه ولو صاح على صيد فوق غير ميمز
طرف عال خطا ولو ألقت جنيها سبعت
نحو سلطان اليها ضمن ولو تبع بنحو سلاح
هار يامنه فرقى نفسه في مهلاك كذا عالياه
لم يضمنه أو جاهلا أو تخسف به سقط ضمنه
كلو علم صيدا العوم فغرق أو حفر بئرا
عدوا نأ أو بدله ايزه وسقط فيها من دعاه
جاهلا به أو يضمن ما تاف بقمات وقشور
نحو بطيخ طرحت بطريق أو يجتاح أو
ميزاب الى شارع وان جازا أخرجه فان تاف
بأن خارج فالضمان أو وبال داخل فنصفه
كجدار بناه ما نال الى شارع ولو تعاقب
سببا هـلاك كائن حفر بئرا ووضع آخر
حجر اعدوا فاعتبر به انسان ووقع بها فعلى
الاول فان وضعه بحق فالخافرو ولو وضع حجرا
وآخران حجر افعثر به ما آخر فالضمان أثلاث
أو وضع حجر افعثر به غيره فدرجه فاعثر به
آخر ضمنه المدرج ولو عثره فاعدا أو نائم

أو واقف بطريق اتسع ومائتا وأحدهما هدر عاتقان ضاق هدر فاعاد وناثم وضمن واقف * (فصل) * اضلعم وعرة
بحران فعلى عاقلة من قصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها ^{في الحلف} وعلى كل أو في تركه نصف قيمة ذابته إلا ^{أخر} من أركب صبيين أو مجنونين بعد ما

ولو لباضه منهما وادبتهما أو رقيقان فهن درأوسطينان فكذا بين والملاحن كرا كبين فان كان فيه مال أجنبي لم يزل نصف الضمان ولو
أشرفت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب (١١١) فان طرح مال غيره بلا إذن ضمنه كالقول ألق

متاعك وعلى ضمانة أو نحوه وخاف غرقا

ولم يخص نفع الالتقاء بالمتى ولو قتل حجر

منجنيق أحد رمانه هدر سقطه وعلى عائلة

الباقين الباقي أو غيرهم بلا قصد نفعاً أو به

فعمد ن غلبت الإصابة * (فصل) * عائلة

جان عصيته وقدم أقرب فان بقي شيء من يلية

ومدل بأبو بن فعتق فعصيته فعتقه فعصيته

فعتق أبي الجاني فعصيته فعتقه فعصيته

وهكذا ولا يعلقل بعض جان ومعتق ولو ابن

ابن عمها وعصيتها علة عاقلةا ومعتقون

وكل من عصية كل معتق كعتق ولا يعقل

عتق فبیت مال عن مسلم فعلى جان وتوجل

عليه كعاقلة ذية نفس كاملة ثلاث سنين

في كل سنة ثلث وكافر معصوم سنة وامرأة

وخنثى سنتين في الاولى ثلث وتعمل عاقلة

رقية افني كل سنة قدر ثلث كغير نفس ولو

قتل مسلمين فني ثلاث وأجل نفس من

زهوق وغيرهما من جنابة ومن مات في أثناء

سنة فلا شيء ويعقل كافر ذؤأمان عن مثله

لا فقير ورقيق وصبي ومجنون وامرأة

وخنثى ومسلم عن كافر وعكسه وعلى غنى

ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين

دينارا نصف دينار وم توسط ملك دونها

وفوق ربعا ربعه * (فصل) * مال جنابة

ريقق يتعلق برقيقته فقط واسيده يبيعها

وفداؤه بالاقل من قيمته والارش وقنهان

منع بيعه ثم نقضت قيمته والافوت فداء

ولو جنى قبل فداء باعة فيها أو فداء بالاقل

من قيمته والارشين ولو أنلفه فداء بالاقل

كأم ولد وجناباتها كواحدة ولو هرب أو

مات برى سيده الا ان طلب فذعه ولو اختار

فداء فله رجوع وبيع * (فصل) *

في كل جنين انفصل أو ظهر ميتا ولو لحافيه

صورة خطية بقول قوا بل بجنابة على أمه

الحية وهو معصوم غرة وان انفصل حيا فان

مات عقبه أو دام ألمه فمات فدية والأفلا

وعرصة دار وصفها حرز آنية وثياب بذلة لالحلى ونقد ولونام بصحراء أو مسجد على نوب أو

توسد متاع فحمرز فلوا نعلب فزال عنه فلا نوب ومتاع وضعه بقره بصحراء ان لاحظه حمرز

والا فلا وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثة وداره منفصلة عن العمارة ان

كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا فلا ومصلحة حرز مع اغلاقه وحافظا ولونام

ومع فتحه ونومه غير حرز ليل ولا كذا انما رافى الاصح وكذا يقظان تعطفه سارق في الاصح فان خلت

فالمذهب أنهم احرز من احرز من أمن واغلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة بصحراء ان لم تشد أطنا بها

وترخى أذناها فحصى ومافها كمتاع بصحراء والا فخرز بشرط حافظ قوى فيها ولونام وما شية

بأبنية مغلقة متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظا وببرية بشرط حافظا ولونام وابل بصحراء محرزة

بحفاظا براها ومقطورة بشرط الثغرات فأنها الهيا كل ساعة بحيث يراها أو ان لا يزيد قطار

على تسعة وعشر مقطورة البست محرزة في الاصح وكفن في قبر بيت محرر محرز وكذا بعة برة

بطرف العمارة في الاصح لا بضعة في الاصح * (فصل) * يقطع مؤجرا لحرز وكذا

مغيره في الاصح ولو غصب حرزا لم يقطع مال كله وكذا أجنبي في الاصح ولو غصب مالا أو أحرزه

بحرزه فسرقت المالك منه مال الغاصب أو أجنبي المغصوب فلا يقطع في الاصح ولا يقطع بختلس

ومنتهب و جاد ودية ولو نعب وعاد في ليلة أخرى فسرقت قطع في الاصح (قلت) هذا اذا لم يعلم

المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعاه والله أعلم ولو نعب وأخرج غيره فلا يقطع

ولو تعاوانا في النقب وانفرد أحدهما بالاخراج أو وضعه ناقب بقر النقب فأخرجه آخر قطع

الخروج ولو وضعه بوسط نعبه فأخذ خارج وهو يساوى نصابين لم يقطع على الاظهر ولو رماه

الى خارج حرزا أو وضعه بماء جار أو ظهر دابة سائرة أو عرض له ليجها به فأخرجته مقطاع أو واقفة

فثبت بوضعه فلا في الاصح ولا يضمن حرييد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغيرا بقلادة فكذا في

الاصح ولو نام بعد على بعير فقاذه وأخرجه عن القافلة قطع أو حرز في الاصح ولو نقل من بيت

مغلق الى سخن دار بابها مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كانا لمعنيين قطع وبيت خان وصحنه

كبيت ودار في الاصح * (فصل) * لا يقطع صبي ومجنون ومكره و يقطع مسلم وذى

بمال مسلم وذى وفي معاهد أقوال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والا فلا (قلت) الاظهر

عند الجمهور لا قطع والله أعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الاصح و باقرار السارق

والمذهب قول رجوعه ومن أقر بعقوبة الله تعالى بالصحيح أن للقاضي ان يعرض له بالرجوع

ولا يقول ارجع ولو أنكر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر

حضوره في الاصح أو أنه أكره أمة غائب على زنا حذفي الحال في الاصح وتثبت بشهادة رجلين

فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ولو

اختلف شاهدان كقوله سرق بكره والآخر عشيبة فباطلة وعلى السارق رد ما سرق فان تلف

ضمنه وتقطع عينه فان سرق ثانيا بعد قطعهما فجله اليسرى والثالثة اليسرى واربعا جلّه

اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغمس محل قطعه بربيت أو دهن مغلى قبل هوته للعدو والاصح أنه

حق لامة قطوع فثوته عليه وللإمام اهله وتقطع اليدين كوع والرجل من مفصل القدم

ومن سرق مرارا بلا قطع كفت عينه وان نقصت أربع أصابع (قلت) وكذا لو ذهب الخس

في الاصح والله أعلم وتقطع يد زائدة أصبعها في الاصح ولو سرق فسهط عينه بآفة سقط القطع

ضمنان والغرة رقيق عيزر بلا عيب مبيع وهرم يبلغ عشرين الام وتعرض كلب دينار فضله فباعه فاعشر قيمته لورثة جنين وفي جنين رقيق

عشر أقصى قيم أمه من جنابة الى القساء لسيدته وتقوم سليمة والواجب على عاقلة * (فصل) * على غير حرب ولو صبي ومجنون ورقيقا ومعهدا

وشريكاً كفارة بقتله معصوماً عليه ولومعهاداً وجنيناً وعبد نفسه * (باب دعوى الدم والقسامة) * شرط لكل دعوى أن تكون معاملة بقتله عدواً أو شبهه أو خطأً أفراداً أو شركاً فان أطلق (١١٢) سن استقصاه ولمزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون كل غير حربي مكافواً أن

لا تناقضها أخرى فلا تدعى انظراده بقتل ثم على آخر لم تصح الثانية أو عدل أو فسر بغيره عمل بتفسيره وانما ثبت القسامة في قتل ولو لرقيق بمثل لوث وهو قرينة تصدق المدعى كان وجد قتل أو بعضه في محلة أو قرية صغيرة لانهاء أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عدنان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو قاتل صفات وانكسها عن قتل بلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال أحد ابنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسق باطل أو مجبول والآخر عرور مجبول حلف كل على من عينه وله ربيع دية ولو أنكر مدعى عليه اللوث حلف ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرتداً وتأخير ليس لم أول حسين عينا ولو متفرقة ولومات لم بين وارنه وتوزع على ورثته بحسب الارث ويجبر كسرو ولو شكل أحدهما أو غاب حلفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب وعين مدعى عليه بلالوث ومردودة ومع شاهدين بخسبون والواجب بالقسامة دية ولو ادعى عدل بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف حسين وأخذ ثلث دية فان حضر آخر فكذا ان لم يكن ذكره في الأيمان والاكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فمين لا وارث له * (فصل) * انما يثبت قتل بسحر باقرار وموجب قودبه أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين ولو عفا عن قودلم يقبل للمال الآخران كإرش دشم بعد ايضاح وإبصر الشاهد بالاضافة فلا يكتفى بحده فلت حتى يقول منه أو يقتله وتثبت دامية بضربه فادماه أو فاسال دمه ومو حصة بأوضح رأسه ويجب لقود بيان أو تقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو عمال في مرض لا شهادته عالة بفق بينة جنابة يحملونها ولو شهد

أو يساره فلا على المذهب * (باب قاطع الطريق) *

هو مسلم مكافله شوكة لا تختمسون يتعرضون لاختراق قلة بقتل مدون الهرب والذين يغالبون شردمة بقوتهم قطاع في حقهم لا القافلة عناية وحيث يلحق غوث ليس بقطاع وقد الغوث يكون للعد أو اضعف وقد يغالبون والحالة هذه في بلادهم قطاع ولوله علم الامام قوم ما يخجلون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا نفعا عزهم بحبس وغيره واذا أخذ القاطع نصاب الحرة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراه بئنا وان قتل قتل حتماً وان قتل وأخذ مالا قتل ثم صلب ثلاثاً ينزل وقيل يبقى حتى يسيل صديده وفي قول يصاب قبل لا ثم ينزل فيقتل ومن أعلنهم وكثر جمعهم عرور بحبس وتغريب وغيرهما وقيل بتعين التغريب الى حيث يراه وقتل القاطع يغاب فيه معنى القصاص وفي قول الحد فلي الاول لا يقتل بولد ذمي ولومات قدية ولو قتل جماعة قتل واحد ولا يباقي ديات ولو عفا ولبه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فدل به مثله ولو جرح فاندل لم يفتحم قصاص في الاظهر ونسقط عقوبات شخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لابعدها على المذهب ولا نسقط سائر الحدود بها في الاظهر * (فصل) * من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جاد ثم قطع ثم قتل ويبادر بقتله بعد قطعه لاقطعه بعد جاد ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع في الاصح واذا أخر مستحق النفس حقه جاد فاذا برأ قطع ولو أخر مستحق طرف جاد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف فان بادر فقتل فلم مستحق الطرف دية ولو أخر مستحق الجلد حقه فالقياس صبر الاخرين ولو اجتمع حدود لله تعالى قدم الاخف فالأخف أو عقر بات لله تعالى والآدميين قدم حد قذف على الزنا والاصح تقديمه على حد شرب وأن القصاص قتل أو قطعه يقدم على الزنا * (كتاب الاثربة) *

كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وحد شاربه الا صيباً ومجنوناً وسراياً ودمياً وموجراً وكذا مكره على شربه على المذهب ومن جهل كونه اخر المجدد ولو قرب اسلامه فقال جهات تجريمه لم يحسد أو جهات الحد وحيد بدردى خيراً لا يخبر بجن دقته بها ومجنون هي فيه وكذا حقة وسعوط في الاصح ومن غصب بلعمة أساغها بمجنون لم يحسد وغيرها والاصح تجريمه الدوا وعطش وحد الحار بعون ورقيق عشرون بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب وقيل بتعين سوط ولو رأى الامام بلاغاً ثمانين جاز في الاصح والزينة تغزيرات وقيل حد واحد باقراره أو شهادة رجلين لا برمج خرو وسكر وفيه ويكتفى باقراره وشهادة شرب خرا وقبل يشترط وهو عالم به مخار ولا يحسد حال سكره وسوط الحدود بين قضيب وعصا ورطب وبابس ويفرقه على الاعضاء المقاتل والوجه قبل والرأس ولا تشديده ولا تجرد ثيابه ونوال الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل * (فصل) * يعز في كل معصية لاحداها ولا كفارة بحبس أو ضرب أو فضع أو توبع ويحسد الامام في جنسه وفنده وقيل ان تعلق بأدعي لم يكف توبع فان جاد وجب أن ينقص في عدد عن عشرين جلدة وحرعن أربعين وقبل عشرين ويستوى في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا مستحق حد فلا تغزير للامام في الاصح أو تغزير في الاصح * (كتاب الصيال وضمان الولاة) *

اثنتان على اثنين بقتله فشهده عليه على الاثنين فان صدق الولي الاوّلين فقط حكمهم ما را الا بطلتا ولو أقر بعض ورثة به فبعض فقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو أنه أو جهته اغت ولا لوث * (كتاب البغاة) * هم مخالفو امام ويجب

بتأويل باطل طنا وشوكة لهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون مالهم بقاتلوا وهم في قبضتنا والاقواتلوا لا يجب قتل القاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم (١١٢) فيما يقبل قضاؤنا ان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا

وأموالنا ولو كتبوا بحكم أو سمعوا بينة فلنا تنفيذ والحكم بما أو بعقدنا استوفوه من عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم وحلف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة الا ان ثبت مو جهابيشة ولا أنزلها بدينه وما تلفوه علينا أو عكسه اضروره حربهم دركذي شوكة بالأتا ويل ولا يقاتلهم الامام حتى يبعث أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينعمون فان ذكروا مظالمه أو شبهة أزالها فان أمره وأوعظهم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال فان استعملوا فقل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل متخلفهم وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا وأمرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الآن يطبع باختياره ويرد بعد أمن غائلتهم ما أخذوا ولا يستعان عليهم بكافر الا اضروره ولا ين يرى قتلهم مدبرين ولو امنوا حربيين ليعينوهم نفذ عليهم ولو أغاثهم كفار معصومون عالمون يقتلهم قاتلنا مختارون انتقض عهدهم فان قال ذميون طمنا نهم محقون وأن لنا العانة الحق فلا يقاتلون كبغاة * (فصل) * شرط الامام كونه أهلا لقضاء قريشيا شجاعا وتنفذ الامامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم بصفة الشهود وباستخلاف الامام كجعله الامر شورى بين جمع وباستيلاء متغلب ولو غير أهل * (كتاب الردة) * هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزم أو قولا أو فعلا استهزاء أو عنادا أو اعتقادا كفى الصانع أو نبى أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في كفر أو القاء مصحف بقاذورة أو سجد لمخلوق فتصحر ردة سكران كاسلامه ولو اراد

ويجب عن بضع وكذا نفس قصدها كافر أو جهمية لا مسلم في الاظهر والدفع عن غيره كهو عن نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت جزؤه لم تدفع عنه الا بكسر هاء منها في الاصح ويدفع المائل بالاخف فان أمكن بكلام واستغناء حرم الضرب أو بضرب بدحرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال ولو وضعت يدها على السهل من ذلك الحية وضرب شدقيه فان عجز فسلبها فندرت اسنانه فهدر ومن نظر الى حرمه في داره من كوة أو ثقب عمد افرواه بخفيف كصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه فخرجه فبات فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للنظر قبل واستنار الحرم قبل وانذار قبل رميه ولو عزز ولي ووال وزوج ومعلم فمضون ولو خدمه درافلا ضمان ولو ضرب شارب بنعال وثياب فلا ضمان على الصبح وكذا أربعون سوطا على المشهور أو أكثر وجب قطع بالعدد وفي قول نصف دية ويجزى ان في فاذف جلد أحد أو غنائين ولو سقتل قطع ساعده الا شوفة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر ولا بوجد قطعها من صبي ويجنون مع الخطران زاد خطر الترك لا لاساطان وله ولساطان قطعها لا خطر وفصد وحجامة فلو مات بجائز من هذا فلا ضمان في الاصح ولو فعل ساطان بصبي فدية مغالطة في ماله وما وجب بخطا امام في حدود حكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال ولو حده بشاهد من فبانا عبيدين أو ذميين أو مرأقين فان قصر في اختيارهما فاضمان عليه والافاقول ان ضامننا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين والعبيدين في الاصح ومن حجم أو فصد باذن لم يضمن وقتل جلا دوسر به بأمر الامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه والافاقول قصاص والضمان على الجلاد ان لم يكن اكراهه ويجب ختان المرأة بجزء من اللحم بأعلى الفرج والرجل بقطع ما يغلى حشفته بعد الملوغ وذبذ تجيله في سابعه فان ضعف عن احتماله آخر ومن خنته في سن لا يحتمله لزمه قصاص الاول اذا كان احتمله وخنته ولي فلا ضمان في الاصح وأجرته في مال الختون

* (فصل) * من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها بنفسها أو مالا ليلادونها أو ولو بالثأر أو راث بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان ويجتزى عما لا يعتاد كركض شديد في وحل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن حل حطبا على ظهره أو بهيمة فحل بناء نفسه سقط ضمنه فان دخل سوقا فتلف به نفس أو مال ضمن ان كان زحاما فان لم يكن ونزق ثوب فلا الاثوب أعنى ومسدس تدبر لهيمة فيجب تنبيهه وانما يضمنه اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق أو عرضه للدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فتلفت زرعاً وغيره من الارم يضمن صاحبها أو ليس الا ضمن الا أن لا يفرط في رعاها أو حضر صاحب الزرع ونهاون في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الاصح وهرة تتلف طيرا أو طعما مان عهد ذلك منها ضمن مال الكهفي في الاصح ليلادونها أو الافلا في الاصح * (كتاب السير) *

كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل عين وأما بعده فلا كفارة حالان أحدهما يكونون ببلادهم ففرض كفاية اذا فعله من فهم كفاية سقط الخرج عن الباقيين ومن فرض الكفاية القيام بأقامة الحج وحل المشكلات في الدين وبعلم الشرع كفسير وديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحياء السكبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا طعما جائع اذا لم يندفع بر كاة

ولو زندقا وقرعه ان انعة قد قبها او فية او اخذ اصوله مسلم فسلم او مرتدون فمرتد وملكه موقوف ان مات مرتدا بان زواله بالزدة ويقضى منه دين
له من قبها او ما أتلفه فية او يمان منه بموته وتصرفه (١١٤) ان لم يحتمل الوقف باطل والا فموقوف ان أسلم فغذو يجعل ماله عند عدل

وأمنه عند نحو محرم ويؤجر ماله ويؤدى
مكتابه النجوم لقاض * (كتاب الزنا) *
يجب الحد على ما تزم عالم بنحوه بايلاج
حشمة أو قدرها بطرح محرم لعينه مستهني
طبعه بالاشبهة ولو مكثرة أو مبيحة ومجرما
وان تزوجها لا يغير ايلاج ووطء حاملته
في نحو حبس وصوم وفي دبر وأمنه المزوجة
أو المعتدة أو المحرم أو وطء باكره أو
بتحليل عالم أو ليلة أو بهيمة والحد المحسن
رجم بدمر وطء مغيرة ولو في مرض وحر
و بدمر طين وسن حفر لاسر أتم بنبث
زناها باقرار أو المحسن مكاف حر ولو كافرا
وطئ أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو
بناقص وأبكر حر مائة جلدة وتغريب عالم
للسافة قصر فأكثر ويجب تأخير الجلد
لحر و بدمر طين ومرض ان رجب برؤ
والاحمد بمشكال عليه مائة غصن ونحوه
مرة فان كان خمسة وثلاثين مع مس
الغصان له أو انكس فان برئ أخراه
وتعيين الجهة لالامام ويغرب غرب
من ياد زناه لبلده وللدون المسافة منه
ومسافر لغريمه مقصده فان عاد لعله أولدون
المسافة منه جدد ولا تقرب امرأة الابنحو
محرم ولو باقرار ان منع لم يحجر واغير حرف
حرو يثبت باقرار ولو مرة أو ليلة ولو أقر
ثم رجع سقط لان هرب أو قال لا تحدونى
ولو شهد أربع مرة زناها وأربعة بأنها عذراء
فلا يؤبس توفية الامام من حر ومكتب
ومعصر وسن حضوره كالشهود ويحد
الرقيق الامام أو السيد ولو فاسقا ومكاتبان
تسازعا فالامام والسيدة تغزيره وسماع بيعة
بعقوبته ان كان أهلا
* (كتاب حد القذف) *

وبيت مال وتحمل الشهادة وأداؤها والحرف والصنائع وماتت به المعاش وجواب سلام على
جماعة ويسن ابتدائه لاهلى قاضى حاجة وآكل وفي جام ولا جواب عليهم ولا جهاد على صبي
ومجنون وامرأة مريض وذى عرج بين وأقطع وأشل وعبد وعادم أهبة قتال وكل عذر منع
وجوب الحج منع الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا من لصوص المسلمين على الصحيح
والدين الحلال يحرم سفر جهاد وغيره الا باذن غيره والمؤجل لا وقيل يمنع سفره وخوفا يحرم
جهاد الا باذن أبيه ان كان مسلما لم يسافر تعلم فرض عين وكذا كفاية فى الاصح فان أذن أبواه
والغيرهم ثم رجعوا وجب الرجوع ان لم يحضر الصنف فان شرع فى قتال حرم الانصراف فى
الاطهر الثانى يندخلون بلدة لثانيه يلزم أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب
الممكن حتى على فقير ولد ومدين وعبد بلاذن وقيل ان حصلت مقاومة باحرا راشترط اذن
سيده والا ففى قصده دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أخذ قتله وان جواز الاسر فله أن
يسلم ومن هو دون مسافة قصر من البلدة كاهل من على المسافة يلزمهم الموافقة بقدر
الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يلزمهم قبل وان كفوا ولو أسروا مسلما فالاصح وجوب
النهوض اليهم لخلاصه ان توفقه * (فصل) * يكره غزو وبغير اذن الامام وانابته
ويسن اذا بعث سرية أن يؤمر عليهم يأخذ البيعة بالثبات وله الاستمانة بكفار تؤمن
خيانتهم ويكونون بحيث لو انضمت فرق الكفر قاتلهم وبغير اذن السادة ومرافقين
أقرباءه وبذل الالهة والسلاح من بيت الحال ومن ماله ولا يصح استنجارهم لم جهاد ويصح
استنجار ذى اللامام قبل ولغيره ويكره لغزو قتل قريب ومحرم أشد (قلت) الا أن يسمعه بسب
الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم و يحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى ومشكل
ويحل قتل راهب واجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى فى الاطهر فيسرقون وتسبى
نساءهم وأموالهم ويجوز حصار الكفار فى البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار
ومجنين وتبييتهم فى غفلة فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك على المذهب ولو النعم حرب
فتترسوا بنساء وصبيان جاز رميهم وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرر رة الى رميهم
فلا تظهر تركهم وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرر رة الى رميهم تركهم والاجاز رميهم
فى الاصح ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلث الا منحرفا لقتال
أو مخيرا الى فئة يستجربها ويجوز الى فئة بعيدة فى الاصح ولا يشارك مخير الى بعيدة الجيش
فما غنم بعد مفارقتهم يشارك مخير الى قريبه فى الاصح فان زاد على مثلث جاز الانصراف
الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد عن مائة فى الاصح وتجوز المبارزة فان
طلبها كافر استعجب انحر وج اليه وانما تحسن ممن حرب نفسه وبان الامام ويجوز اتلاف
بنائهم وشجرهم لحاجة القتال والفاقر بهم وكذا ان لم يرج حصولها فان رجبى نذب
الترك ويحرم اتلاف الحيوان الا لما يقا تلون عليه لدفعهم أو طفر بهم أو غنمنا وخطنا
رجوعه اليهم وضرره * (فصل) * نساء الكفار وصبيانهم اذا أسروا وقوا وكذا
العبيد ويحتج بالامام فى الاحرار الكاملين يفعل الاحتياط للمسلمين من قتل ومن وفداء
بأسرى أو مال واسترقاق فان خفى الاحتياط بسهم حتى يظهر وقيل لا يسترق وتثنى وكذا عر بى
فى قول ولو أسلم أسيرهم دمه وبقي الخيار فى الباقي وقول يتعين الرق واسلام كافر قبل

احصان وتقدم فى العان ولو شهد بر نادون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقادف لم يتقاصوا ولا يستعمل مقذوف نظير
بأسبقه لم يكف * (كتاب السرقة) * أركانها سرقة وسارق ومسرقة أخذ مال خفية من حر مثله فلا يقطع بخمس ومنتهب وجا حد وشرط

في السارق ما في القاذف فلا يقع حربي ولو لم يهداوصي ومجنون ومكر وجاهل وفي المسروق كونه زبغ دينار خالصا أو قيمته فلا قطع بربع سبيكة أو حليلا يساوي ربع مضرو بالواحد بما نقص قبل اخراجه ولو بمادون (١١٥) نصيبين اشترى كافي اخراجه ولا يغير مال بل بثوب برث في

جيبه تمام نصاب جهله وبخمر بلغ اثاؤه نصابا وبأله لو بلغ مكسر هاذك وينصلي فانه فلو سالاتساويه أو انصب من وعاء بثقه له أو أخرجه دفعتين فان تخلف علم المالك واعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه لغيره فلا قطع بسرقة ماله ولو لم يملكه قبل اخراجه ولا يجادى ما كره ولا بماله فيه سرقة ولو سرقة وأدعى أحدهما أنه له أو لهما فكذبه الآخر قطع الآخر دونه وكونه لاشبهه له فيه فيقطع بأمر ولد سرقة مذكورة وبمال وجه وبخوباب مسجد لا يحصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أوسيه وكونه محرزا لم يقطع دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفا فسرقة دار وصفته حرز خمس آنية وثياب ومخزن حرز حلي ونقد ونوم وبخوصعراء على متاع أو توسده حرز الان وضعه بقر به بلا ملاحظ قوى أو انقلاب عنه ودار من مصله عن العمارة حرز ملاحظ قوى يقطان بها ولو مع فتح الباب أو نائم مع اغلاقه ومنصلة حرز باغلاقه مع ملاحظ ولونائما ومع غيبته زمن أمن ثم اراوخيمة وما فيها بصهرام تشدد أطنائها ولم ترخ أذبالها استباح بقر به والا فمحرزان مع حافظا قوى ولونائما بقر بها وماشية بصهرام حرز بحافظا رهاها بآنية مغلقة بعمارة محرزة بها ولو بلا حافظا وببرية محرزة بحافظا ولونائما وسائر محرزة بسائق رهاها أو قائدا كثر الالتفات لها مع قطار بل وبغال ولم يزد قطار في عمران على سبعة وكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بقبرة بعمران محرز

* (فصل) * يقطع مؤجر حرز ومعه لامن سرق مفعوبا أو من حرز مفعوب أو مال من غصب منه شيئا ووضعه مع في حرزه ولو نقب في ليلة وسرق في أخرى قطع الان ظهر

النقب ولو نقب وأخرج غيره فلا قطع كولو وضعه في النقب فأخذه الآخر ولو رماه إلى خارج الحرز أو أخرجه بماء جار أو ربح هابة أو دابة سائرة قطع ولا يضمن حربي ولا يقطع سارقه ولو صغيرا معه مال يلقى به أو نائما على بغير فخر جسه عن قافلة فان كان رقيقا قطع كالموت من بيت مغلق إلى

ظفر به يعصم دمه وماله وصغار ويده لا زوجته على المذهب فان أسدت ترقى انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول التفارث العدة فاعلمها تعق فيها ويجوز ارقاق زوجة ذى وكذا تنقية في الاصح لا تعق مسلم وزوجه على المذهب واذا أسدت زوجان أو أحدهما ما انفسخ النكاح ان كانا حربيين أو أرقق عليه دين لم يسقط فيبقى من ماله ان غنم بعد ارقاقه ولو افترض حربي من حربي أو أسدت ترى منه ثم أسدما أو قبل اخراجه دام الحق ولو أتلف عليه فأسلفا فلا ضمان في الاصح والمال المأخوذ من أهل الحرب فخر غنيمته وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة اللقطة على الاصح فان أمكن كونه لمسلم وجب تغريبه وللغنائم التبسط في الغنيمه بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموما وعاف الدواب تبن وشعير وبر ونحوهما وذبح ما كول اللحمه والصحيح جواز الفاكهة وأنه لا تجب قيمة المذبوح وأنه لا يخص الجواز بمحتاج إلى طعام وعاف وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة وان من رجع إلى دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردّها إلى المغنم وموضع التبسط دارهم وكذا ما لم يصل عمران الاسلام في الاصح ولغنائم رشيد ولو محجور عا عليه بفلاس الاعراض عن الغنيمه قبل قسمه والاصح جوازه بعد فرض الخمس وجوازه لجميعهم وبطلانه من ذى القربى وسالب والمعرض كن لم يحضر ومن مات فحقه لوارثه ولا تملك الابقصة ولهم الثلث وقيل يملكون وقيل ان سلبت إلى القسمة بان ملكهم والا فلا ويملك العقار بالاستيلاء كالتنقل ولو كان فيها كلب أو كلاب تمنع وأرادهم بعضهم ولم ينازع أعطيه والا قسمت ان أمكن والا أقرع والصحيح أن سواد العراق تقع عنوة وقسم ثم يذله ووقف على المسلمين وخراجه أجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبادان إلى حدية الموصل طولوا ومن القادسية إلى حلوان عرضا (قات) الصحيح أن البصرة وان كانت داخلية في حدود السواد فليس لها حكمه إلا في موضع غربي دخلتها وموضع شرقها وان ما في السواد من الدور والمسالك يجوز بيعه والله أعلم ونفخت مكة صلا فندورها أرضها الحجابة ملك يباع

* (فصل) * يصح من كل مسلم مكاف مختار أمان حربي وعدد محصور فقط ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده وبكتابة ورسالة وبشرط علم الكافر بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكنفي إشارة لمفهومه للقبول ويجب أن لا تزيد مدته على أربعة أشهر وفي قول يجوز ما لم تبلغ سنة ولا يجوز أمان بضرب المسلمين كجاسوس وليس للأمان نيل في تحفي خيانة ولا بدخل في الامان ماله وأهله بدار الحرب وكذا اماما معه منهما في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفران أمكنه ان يها دينة استحب له الهجرة والواجبت ان أطاقتها ولو قدر أسير على هرب لزمه ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على أنهم في أمانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو يقتلهم ولو شرطوا أن لا يخرج من دارهم لم يجز الوفاء ولو عاهد الامام عليها بدل على قلعة وله منها جارية جاز فان فتمت بدل لاته أعطيا أو بغيرها فلا في الاصح فان لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعاق الجعل بالفتح فله أجرة مثل فان لم يكن فيها جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء أو بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل أو قبل ظفر فلا في الاظهر وان أسدلت فالتذهب وجوب بدل وهو أجرة مثل وقبل قيمتها

* (كتاب الجزية) * صورة عقدها أقركم بدار الاسلام أو أذنت في اقامتكم بها

محن دار أو نحو خان بابه مام فتوح لا يفعله
 ومن أقر بعقوبة الله فلا عاقبة تعريض رجوع (١١٦) * (فصل) * تثبت السرقة بين رد ورب جليلين وأقراره لمصلحة فيها وقبل رجوع مقر لقطع

ويثبت برجل وامرأتين المال فقط وعلى
 السارق رد ماسرق أو بدله وقطع يده اليمنى
 ولوم عيسية أو سرق مراراً فأن عاذر جـ له
 اليسرى فیده اليسرى فرجله اليمنى من كوع
 وكعب ثم عزز وسن غمس محل قطعه بدهن
 مغلي لمصلحة فمؤنته عليه ولو سرق فسقطت
 يدها سقط القطع

* (باب فاطح الطريق) * هو ما ترمي مختار
 مخيف يقاوم من يرزله بحيث يبعده غوث
 فمن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ
 نصاب وقتل عزراً أو بأخذ نصاب بلا شبهة
 من حرز فاعت يده اليمنى ورجـ له اليسرى
 فان عاذر فكسه أو يقتل قتل حتماً أو أخذ
 نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتماً ثم ينزل فان
 خيف تعيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى
 القود فلا يقتل بغير كفء ولومات فدية
 ويقتل الواحد من قتلهم ولـه قبض ديات ولو
 عفا عليه بمال وجب وقتل حدا وتراعى
 المماناة ولا يقتل غير قتل وصاب وتسقط
 بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تنخصه

* (فصل) * من لزمه قتل وقطع وحذف
 وطالبه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة
 فان أخر مستحق الجلد صبراً لا تخان حتى
 يستوفى أو ألقطع صبراً مستحق القتل فان بادر
 وقتل عرر والمستحق القلع دية أو عقوبات
 لله قدم الاخف أو لا دعى قدم حقه ان لم
 يفوت حق الله أو كان قتلاً (كتاب الاشربة)
 كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله ولولته أو
 أو عطش أو رد ديا على ما ترمي تخريمه مختار
 عالم به وبخريمه ولا ضرورة وحده وان
 جهل الحد للنداء أو عطش ومستهلكا
 ويحق وسعوط وحدر أو بهون وغيره
 عشرون ولا بخسوسط وأيدول الامام زيادة
 قدره وهي تعازير ووجد بأقراره بشهادة
 رجلين أنه شرب مسكراً وسوط العقوبة

بين قضيب وعصا ورطب ويابس ويفرقه على
 في سكره ولا في مسجد فان فعل آخر

على أن تبذلوا جزية وتنفادوا الحكم الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدره هالا كلف اللسان
 عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لم يدينه ولا يصح العقد وثقنا على المذهب وبشرط
 للفظ قبول ولو وجد كافر بدارنا فقال دخنا اسماع كلام الله أو رسولاً أو بأمان مسلم صدق
 وفي دعوى الامان وجهه وبشرط لعقدها الامام أو نائبه وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا
 نخافه ولا تعقد الا للامور والنصارى والمجوس وأولاد من يهوداً وتضمن قبل النسخ أو شككنا
 في وقته وكذا زاعم التمسك بعصف ابراهيم وزبور داود صلى الله عليهما وسلم ومن أحد أبويه
 كتابي والآخر وثني على المذهب ولا جزية على امرأة وخنثى ومن فيه روق وصبي ومجنون فان
 تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيراً كيوم ويوم فلا يصح تلافى الافاقه فاذا بلغت
 سنة وجبت ولو بلغ ابن ذى ذى لم يبذل جزية الحق بما منه وان بذله اعقله وقيل عليه بجزية
 أبيه والمذهب وجوبه على زمن وشيخ هرم وأغنى وراهب وأجـ يروقه بخرم عن كسب فاذا
 تمت سنة وهو معسر في ذمته حتى يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكف والمدينة
 واليهامة وفراها وقتل له لا فاقمة في طرقة الممتدة ولو دخله بغيره اذن الامام أخرجه وعززه
 ان علم أنه ممنوع فان استأذن اذن ان كان مصلحة لل مسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان
 كان التجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأت الا بشرط أخذ شيء منها ولا يقسم الا لثلاثة أيام ويمنع
 دخول حرم مكة فان كان رسولاً خرج اليه الامام أو نائب يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف
 موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن بنش وأخرج وان مرض في ذمته من الحجاز وعظمت المشقة
 في نقله ترك والانقل فان مات وتعذر نقله دفن هناك * (فصل) * أقل الجزية دينار لكل
 سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وثنى أربعة ولو عتقت بأكثر
 ثم علموا جوار دينار لزمهم ما التزموه فان أبوا فالاصح أنهم ناقضون ولو أسلم ذى أومات بعد
 سنتين أخذت جزية من تركته مقدمة على الرضا يا وسوى يدينها وبين دين آدمى على
 المذهب أو في خلال سنة فسقط وفي قول لاشي وتؤخذ باهانة فيجلس الآخذ ويقوم الذي
 ويطلب رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ عليه ويضرب لهزمته
 وكده مستحب وقيل واجب فعلى الاول له فوكيل مسلم بالاداء وحول الله عليه وان يضمنها (قلت)
 هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد دعواً والله أعلم ويستحب للامام ان يأخذ الجزية قبل يجوز
 عليهم اذا ملحو في بلادهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائداً على أقل جزية وقيل يجوز
 منها وتعمل على غنى ومتوسط لا فقير في الاصح ويذكر عدد الضيفان رجالاً ونساءً وجنس
 الطعام والادم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاضل
 مسكن ومقامهم ولا يجوز ثلاثة أيام ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صـ دقة لاجزية فللامام
 اجابتهم اذا رأى ويضع عليهم الزكاة فنخسة أربعة قشنان وخسة وعشرين بنتا خاض
 وعشرين ديناراً دينار ومائتي درهم عشرة وخمس المعشرات ولو وجب بنتا خاض مع جبران لم
 يضعف الجبران في الاصح ولو كان بعض نصاب لم يجب تسطه في الاظهر ثم المأخوذ جزية فلا
 يؤخذ من مال من لاجزية عليه * (فصل) * يلزمنا الكف فنهض وضمان ما يلقاه عليهم
 نفسا ومالا ودفع أهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا ببلادهم يلزمنا الدفع ونهضهم احداث
 كنيسة في بلد أحد شاه أو أسلم أهله عليه وما وقع عنوة لا يجد فونه فاهيه ولا يقرن على كنيسة

الاعضاء ويتق المقاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفيفة ولا يجد
 * (فصل) * عزراء عية لاحد فيها ولا كفارة غالباً نحو حبس وضرب باجتهاد امام ولينقصه عن

أدنى حد المعزولة تعزير من عفا عنه مسقطه * (كتاب الصبال وضمن الولاد وغيرهم والخائن) * له دفع صائل على معصوم بل يجب في
بضع ونفس ولو لم لوكة قصدها غير مسلم يحقون الدم فيه ولا جرة ساقطة (١١٧) وليدفع بالانخاف ان أمكن كهرب فزحفا ستعانة

فصرب بيد فوسط ففصا ففقط ففقت ولو
عصت يده خاضعها بقل ففصربه ففصاها
فان سـ ففقت أسنانه هدرت كأن رعى
عين ناظر عمدا اليه مجردا أو الى حرمته في
داره من نحو ثقب بخفيف كصاة وليس
لناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع
فأعماه أو أصاب قرب عينه فمات ولو لم
ينذره أو تعزير بمن يلبسه مضمون لا الحد
والزائد في حد يضمن بقسطه والمستقل قطع
غدة لم يكن أخطر ولا ب وان علا فقامه من
صغير ويجنون ان زاد خطر ترك ولوليه ما
علاج لا خمار فيه فلو ما تابجناز فلا ضمان
ولو فعل بهم ما منع فدية مغالطة في ماله وما
وجب بخطا امام فعلى عاقلة ولو حذر
بشاهدين ليسا أهلا فان قصر فالضمان
عليه والافعل عاقلة ولا رجوع الاعلى
متجاريين بلحق ومن عاجل باذن لم يضمن
وفعل جلا بامر امام كفعله وان علم خطاه
فالضمان على الجـ لادان لم يكرهه والا
فعليه ما ويجب خـ من مكاف مطلق رجل
بقطع عاقلة وامرأة مجز من بنارها ومن
لسابع ثاني ولادة ومن خـ من مطعالم يضمنه
ولي وثنته في مال يخون * (فصل) *
صحب دابة ضمن ما تلفته غالباً أو تلف بيولها
وروثها أو ركضها بطريق كن حمل خطيا
فخل بناء فسقط أو تلف به شئ في زحام أو
في غيره والتالف مدبر أو أعمى أو معهما ولم
ينبههما وان كانت وحدها فأ تلفت شياً
ضمنه ذو يد فرط لان قصر مال كرهه أو تلف
عادم ضمن * (كتاب الجهاد) * حو بعد
الهجرة والكفار به لادهم كل عام فرض
كفاية إذا دفعه له من فيه كفاية سقط كقيام
بجميع الدين وبحمل مشككه وعلوم الشرع
بحسب يصلح للقضاء بامر عمر وف ونحوه
عن منكر واحياء الكعبة بحج وعرة كل
عام ودفع ضرر معصوم وما يسته به المعاش

كانت فيه في الاصح أو صلح بشرط الارض لناو شرط اسـ كانهم وابقاء الكائنات جازوان
أطلق فالاصح المنع أولهم قررنا ولهم الاحداث في الاصح ويمنعون وجوباً وقبيل ندبامن
رفع بناء على بناء جازم والاصح المنع من المساواة وانهم لو كانوا بمحلة منصفـ له لم ينع أو يمنع
الذي ركوب خيل لاجير وبغال نفيسة ويركب بكاف وركاب خشب لاجير ولا سرج
ويجأ الى أضيق الطرق ولا نور ولا يصدر في مجلس ويؤمر بالقيار والزنا فوق الثياب وإذا
دخل حماما فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد أو رصاص ونحوه ويمنع
من اسماء المسلمين شركا وقلوبهم في عزير والمسبح ومن اظهار خروخر ونزير ونافوس وعيد
ولو شرط هذه الامور ونحوها لم ينتقض العهد ولو قالوا أو امتنعوا من الجزية أو من اجراء
حكم الاسلام انتقض ولو زنى ذمي عسامة أو أصاب ابن سكاك أو دل أهل الحرب على عورة
للمسلمين أو فتن مسلمين دينه أو وطن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بسوء فالاصح أنه ان شرط انتقاض العهد انتقض والا فلا ومن انتقض عهده
بقتال جازدفعه وقتاله أو بغيره لم يجب ابلاغه أمنه في الاظهر بل يختار الامام فيه قتلا ورعا
ومناوفا فان أسـ لم قبل الاختيار امتنع الرق وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم
والصبيان في الاصح وإذا اختار ذمي نبذ العهد والحقوق بدار الحرب بلغ المأمن

* (باب الهدنة) * عهدها الكفار اقليم يختص بالامام ونائبه فيها وللمدة يجوز لو الى الاقليم
أيضا وانما تعقد لمصلحة كضمان بقلة عدد أو بعبادة أو بجاه اسلامهم أو بذل جزية فان لم يكن
جازت أو بعة أشهر لاسنة وكذا دون في الاظهر ولضعف تجوز عشرين فقط ومتى زاد على
الجارف نقول لا فريق الصفقة واطلاق العقد يفسده وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط
منع فلنا سـ را أو ترك ما نالههم أو لتعقد لهم ذمة بدون دينار أو بدفع مال اليهم وتصح الهدنة
على أن ينتقضها الامام متى شاء ومتى سحت وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضوها
بتمريح أو قتلنا أو مكتابة أهل الحرب بغير رة لنا أو قتل مسلم وإذا انتقضت جازت الاغارة
عليهم وبياتهم ولو انتقض بعضهم ولم ينسـ كـ الباقيون بقول ولا تمل انتقض فيهم أيضا وان
أنكروا بعتهم أو اعلام الامام بقتالهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله نبذ عهدهم
اليهم وبياتهم المأمن ولا ينبذ عهدهم بتمه ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم فان شرط
فسد الشرط وكذا العهد في الاصح وان شرط رد من جاء ولم يذكر رد الجفات امرأ لم يجب
دفع مهر الى زوجها في الاظهر ولا يرد صبي ويجنون وكذا عبيد وحر لا عشرة له على المذهب
ويرد من له عشرة طلبته اليها الا في غيرها الا أن يقدر المطالب على قهر الطالب والهـ ر بمنه
ومعنى الرد أن يجلي بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب
ولنا التعريض له به لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جاءهم مردنا من الزمهم الوفاء فان أبوا
فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان يردوا * (كتاب الصيد والذباح) *

ذ كاة الحيوان المأ كول بذبح في حاق أولبـ ان قدر عليه والافـ قمره في حيث كان وشرط
ذابح وصائد حل من كته وتحل ذ كاة أمة كناية ولو شارك مجوسى مسلماني ذبح أو اصطياد
حرم ولو أرسلوا كابين أو سـ من فان سبق آله المسلم فقتل أو أنهم الى حركة مذبح حل
ولو انعكس أو جرحا معا أو جـ ل أو مرتبسا ولم يذف أحد هـ محرم ويحل ذبح صبي مميز

ورد سلام على جماعة أو بدأه سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وانما يجب الجهاد على مسلم ذ كرحمة تطيع غير صبي ويجنون
ولو خاف طريقا وحرم سفره وسر بلاذن رب دين حال وجهاد ولد بلاذن أصله المسلم لاسـ فر تعلم فرض فان أذن ثم رجع وجب رجوعه ان لم

يحضره الف والاحرم انصرافه وان دخلوا بلدة لثانين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى على فقير وولد ومدن ووزق بلاذن وعلى من
 بهما بقدر كفاية واذا لم يمكن تأهب لقتال وجوز (١١٨) أسرفه اسلحهم ان علم انه ان امتنع قتل وأمنت المرأة فاحش والاثنيين

ولو أسروا مسلحين من انهم وضوا لخلصه من
 ربحي * (فصل) * كره غزو بلاذن امام
 وسن أن يؤمر على سرية بعثها يأخذ
 الدية بالثبات وله اكتراء كفار واستعانة
 بهم ان أمناهم وقاومنا الفر يقين وبعيد
 ومراهقين أو ثوباء باذن مالك أمرهما
 ولكل بذل أهبة وكره قتل قريب ومحرم
 أشد الآن يسب الله أو نبيه وجاز قتل صبي
 ومجنون ومن به رق وأنثى ونحوه قاتلوا
 وغيرهم لا الرسل وحصار كفار وقتلهم بما
 بهم لا يحرم مكة وتبينهم في غفلة وان كان
 فيهم مسلم ورى مترسين في قتال بذراهم
 أو بأذى محترم ان دعت ضرورة وحرم
 انصراف من لزمه جهاد عن صفان
 قاومناهم الا متحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة
 يستجدهم ولو بعبد وشار كالمسلم بعد
 الجيش فيما غنم بعد مفارقة ويجوز بلا
 كره لقوى اذنه امام مبارزة فان طلبها
 كافر سنته والا كرهت وجاز اتلاف الغير
 حيوان من أموالهم فان ظن حصوله
 لنا كره وحرم الحيوان محترم الحاجة
 * (فصل) * ترف ذراوى كفار وعبيدهم
 بأسر ويطلق الامام في كامل ولوعتيق
 ذى الاحظا من قتل ومن وفاء بأسرى
 أو بمال وارفان فان خفي حبسه حتى يظهر
 واسلام كافر بعد أسره يعصم دمه وان خفي
 في الباقي لكن انما يبدى من له عز يسلم به
 وقيله يعصم دمه وماله وفرعه الحر الصغير
 أو المجنون لا زوجته فان رقت انقطع نكاحه
 كسبي زوجة حرة أو زوج حرور ولا يرق
 عتيق مسلم واذا رقت عليه دين لغير حربي
 لم يسقط في قضى من ماله ان غنم بعد رقه ولو
 كان لحرى على مثله دين معاوضة ثم عصم
 أحدهما لم يسقط وما أخذ منهم بالرضا
 غنيمه وكذا ما وجد كقطة فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريضه ولغاين لأن لحقه م

وكذا غريميز ومجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة أعمى ومحرم صيده برى وكب
 في الاصح وتحمل ميتة السمك والجراد ولو صادهما مجوسى وكذا الدود المتولد من طعام نكل
 وفاكهة اذا أكل معه في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل أو باع سمكة حية حل في الاصح
 واذا رى صيداً متوحشاً أو بعيراً أذا وشاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحة فاصاب شيئاً
 من بدنه ومات في الحال حل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكاد
 (فصل) الاصح لا يحل بارسال الكلب وصححه الرويانى والشاشى والله أعلم ومنى تيسر
 لحوقه بعد أو استعانة بمن يستقبله ففقد رعيه ويكفى في النادى والمتردى جرح يفضى الى
 الزهوق وقيل يشترط مذقة واذا أرسل سهماً أو كلباً أو طائراً على صيد فاصابه ومات فان لم
 يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركه كاهوتهم ذبحه بلا تقصير بأن سل السكين فمات قبل
 امكان أو امتنع بقوته ومات قبل القدرة حل وان مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين أو
 غصبت أو نشت في الغدح ولم يورماه ففقد نصفين حلاً ولو أبان منه عضواً جرح مذكف
 حل العضو والبدن أو بغير مذكف ثم ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مذكفاً حرم العضو وحل
 الباقي فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العضو وذكاة كل
 حيوان قدر عليه بقطع كل الحلقوم وهو يخرج النفس والمرى وهو مجرى الطعام
 ويستحب قطع الودجين وهما عرفان في صفحتى العنق ولو ذبحه من ففاده عصى فان أسرع
 ففقط الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة حل والا فلا وكذا ادخال سكين باذن ثعلب
 ويسن تحرا بل وذبح بقر وغنم ويجوز عكسه وان يكون البعير قائماً معقولاً ركبة
 والبقرة والشاة مضجعة جنبها الا يسرو وترك رجلها اليمنى ويشد باقي القوائم وان يحد شفرته
 ويوجه للقلبة ذبيحته وان يقول باسم الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم
 الله واسم محمد * (فصل) * يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد يجرح تحديد
 ونحاس وذبح وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر وساوسا والاعظام فلو قتل بمثل
 أو نقل محدود كبنذقة وسوط وسهم بالانصل ولا حد أو سهم وبندقة أو جرحه نصل وأثر فيه
 عرض السهم في ضروره ومات بهما أو انخنق باحولة أو أصابه سهم فوقع بارض أو جبل ثم
 سقط منه حرم ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل ويحل الاصطباى بجوارح
 السباع والطير كالكب وفهدو باز وشاهين بشرط كونها معلمة بأن تنزح جراحة السباع
 بزح صاحبها ويسترسل بارساله ويسكن الصيد ولا يأكل منه ويشترط ترك الاكل في جراحة
 الغير في الاظهر ويشترط تسكر وهذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة ولو ظهر كونه معلماً
 ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشترط تعليم جديد ولا أن تعلق الدم وبعض
 الكلب من الصيد نجس والاصح أنه لا يعنى عنه وانه يكفي غسله بماء وتزاب ولا يجب أن
 يفور ويطرح ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بقتلها حل في الاظهر ولو كان بيده سكين
 فسقط وان جرح به صيداً أو احسكت به شاة وهو في يده فانه قطع حاققاً هو امرى بها أو استرسل
 كلب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو استرسل كلب فاغراه صاحبه فزاده دونه في الاصح ولو أصابه
 سهم باعانة ربح حل ولو أرسل سهماً لا اختباراً توتة أو الى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في
 الاصح ولو رى صيداً ظنه جراً أو سرب طباء فاصاب واحدة حلت وان قصد واحدة فاصاب

بعد تبسقا في غنيمه بدار حرب والعدوى الى عمران غيرهما بما يعتاد كالأعور وما عاف شعيراً ونحوه وذبح لا كل بقدر حاجة ومن غيرها
 غاد الى عمران لزمه رد ما بقى الى الغنيمه ولغانم حراً ومكاتب غير صبي ومجنون ولو مجبوراً اعراض عن حقه قبل ما سكه وهو باختيار تلك السالب

ولذي قربي والمعرض كعدوم ومن مات فقه لوارثه ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه والاقسمت ان أمكن والا
أقرع وسواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقف علينا وخرأجه أجرة ووه ومن (١١٩) عبادان الى حديثه الموصل طولاً ومن القادسية

الى حلوان عرضاً لكن ليس للبصرة حكمه
الا الفرات شرقي دجلتها ونهر الصرة
غربها وأبنتيه يجوز بيعها وفتح مكة
صلحاً ومساكنها وأرضها الحياطة ملك

(فصل) لمسلم بخنا غير صبي ومجنون
وأسير أمان حربي محصور وغير أسير ونحو
جاسوس أربعة أشهر فأقل بما يفرد
مقصوده ولو رسالة وإشارة ان علم الكافر
الامان وليس لما نبذه بالاثمة ويدخل فيه
ماله وأهله بداران ان أمته امام وكذا بدارهم
ان شرطه امام وسن لمسلم بدار كافر أمكنه
اظهار دينه ولم يرج طهو راسه سلام بمقامه
هجرة ووجبت ان لم يمكنه وأطاقها كهر ب
أسير ولو أطلقوه بالشرط فله اغتيالهم أو
على أنهم في أمانه أو عكسه - حرّم فان تبعه
أحد فاعائل أو على أن لا يخرج من دارهم
ولم يمكنه ما حرّم وفاء ولا مام معاهدة كافر
يدل على قاعته كذبا بأمته فان فتحها بادلته
وفها الأمة حية - فم لم نسلم قبله أعطيا أو
أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر
فقيمها والا فلا شيء له *(كتاب الجزية)*
أركانهم اعادوه معقوله ومكان ومال وصيغة
وشرط فيها مافي البيع وهي كافر تركم
أو ذنت في اقامتكم بدوانا على أن تلتزوا
كذا أو تنقادوا للحكم منا قبلنا ورضنا وصدق
كافر في دخات لسماع كلام الله أو رسولا
أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه اماما وعليه
اجابة اذا طلبوا وأمن وفي المعقوله كونه
متمسكا بكتاب الجسد أعلى لم نعلم تمسكه به
بعد نسخه - حراذ كرا غير صبي ومجنون
وتلفق افاقه جنون كثر ولو كل عقده ان
الترجم خزية والاباغ المأمن وفي المكان
قبوله فيمنع كافر اقامة بالحجاز وهو مكة
والمدينة واليهامة وطرقها وقراها فدخله
بلاذن امام أخرجه وعزوا على النحر يم
ولا بأذنه الاصلح لنا كرسالة وتجاره فيها

غيرها ساحت في الاصح ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجد ميتا حرم وان جرحه وغاب ثم
وجد ميتا حرم في الاظهر *(فصل)* تلك الصيد بضبطه بيده وبحجر مذف
وبازمان وكسر جناح وبوقوعه في شبكة نصها او بالجائنه الى مضيق لا يفلت منه ولو وقع صيد
في ملكه وصار مقدورا عليه بتوكل وغيره لم يملكه في الاصح ومضى ملكه لم يزل ملكه
بانفلاته وكذا بارسال الما لثاله في الاصح ولو تحول جسمه الى برج غير لزمه رده فان اختلط
وعسر التميز لم يصلح بيع أحدهما وحبته شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاصح فان باعهما
والعدد معلوم والقيمة سواء صغ والا فلا ولو جرح الصيد اثنتان متعاقبان فان ذفف الثاني
أو أزم من دون الاول فهو للثاني وان ذفف الاول فله وان أزم من فله ثم ان ذفف الثاني بقطع
حلقوم ومريء فهو حلال وعليه لادول ما نقص بالذبح وان ذفف لابقطعهما أو لم يذفف ومات
بالجرحين فحرام ويضمنه الثاني للادول وان جرحاه معا وذففا أو أزمنا فلهما وان ذفف أحدهما
أو أزم من دون الآخر فله وان ذفف واحد أو أزم من الآخر وجعل السابق حرم على المذهب

(كتاب الاضحية) هي سنة لا تجب الا بالترحم ويسن لمريدها ان لا يرسل شعره ولا ظفره في
عشر ذي الحجة حتى يضحي وان يذبحها بنفسه والا فبشهادها ولا تصح الامن ابل وبقر وغنم
حشرط ابل أن يعطى في السنة لسادسة وبقر ومعز في الثلاثة وضان في الثانية ويجوز ذكر
وأنتى وخصى والبهيرو والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز
وسبيع شياء أفضل من مشارك في بعير وشرطه اسلامه من عيب ينقص لحما فلا تجزئ بغيره
ومجنونة ومقطوعة بعض أذن وذات عرج وعور ومرض وجرب بين ولا يضر بسيرها ولا فقد
فرون وكذا شق الاذن وخروها في الاصح (قلت) الصحيح المنصوص يضر بسير الجرب والله
أعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر كعتين وخطابتين خفيقتين
ويبقى حتى تغرب آخر التشريق (قلت) ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوها ثم مضى
قدر الركتين والخطبتين والله أعلم ومن نذر معية فقال الله على ان أضحي به لزمه ذبحها في
هذا الوقت فان تلفت قبله فلا شيء عليه فان ألتفها لزمه أن يشتري بقمتهما مثلها أو يذبحها
فيه وان نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في الاصح وتشرط
النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين - وكذا ان قال جماعتها أضحية في الاصح وان وكل
بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل أو ذبحه وله الا كل من أضحية تطوع واطعام الاغنياء
لا تملكهم ويأكل تشاؤ في قول نصها والاصح وجوب تصديق بعضها والافضل بكها الا لقما
يتبرك بأكلها أو يتصدق بجدها أو ينتفع به وولد الواجبة يذبح وله أكل كما وشرب فاضل
لبنها ولا تضحية لرفيق فان أذن سيده وفعاله ولا يضحي مكاتب بلاذن ولا تضحية عن الغير
بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يوص بها *(فصل)* يسن أن يبق عن غلام بشاتين وجارية
بشاة وسنوا وسلامتها والاكل والتصدق كالاضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظام وان تذبح يوم
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق برنته فحبها أو فضة - فو يؤذن في
اذنه حين يولد ويحلق بقر

حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقبل ان أكل مثله في
البحر حل والا فلا ككلب وحمير وما يش في بحر وبحر كضمدع وسرطان وحبة حرام

كبير حاجة والا فلا ياذن له الا بشرط أخذ شيء منها ولا يقيم الا ثلاثة فان مرض فيه وشق نقله أو خيف منه ترك فان مات وشق نقله دفن ثم ولا
يدخل حرم مكة فان كان رسولا خرج له امام يسمعه فان مرض أو مات فيه ونقل وفي المال كونه ديناراً أكثر كل سنة لكن لا بعدد أسنانه بأكثر

وسن بما كسبه غير فقير في عقد التوسيط دينارين ولغني بأربعة ولو أسلم أو مات أو جرح عليه لم يجر به كدس آدمي أو في أنثائها فسطو أو أخذ
الجزية برفق وأن يشترط على غير فقير ضيافته من (١٢٠) يجز به منازلة على جزية ثلاثة أيام فأقل وبذلك عدد ضيفان رجلا وخيلا

ويزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وجنس
طعام وأدم وقد ردهما لكل منا والعلف
لأجنسه وقدره الأشعر في قدره وله إجابة
من طلب أداء جزية باسم زكاة إن رآه
وتضعفها عليه إلا الجبران ولا يأخذ قسط
بعض نصاب ثم المأخوذ جزية

(فصل) لزمننا الكف مطلقا والدفع
عنه لم لا بدار حرج ذات عن مسلم إلا أن
شرط أو أنفر دوا بجوارنا وضمان ما نتلفه
عليهم نفسا أو مالا ومنعهم أحداث كنيسة
ونحوها وهـ دمهما لا يبدد فتجناه صلحا
وشرطا لنأمن أحدا منهما أو أبقائهما أولهم
ومنعهم مساواة أبناء أبناء جازم لم يوركو با
نخيل وبسرج أو ركب نحو حديد والجواهر
لنرجئنا إلى أضييق طريق وعدم توقيهم
وتصديهم بحسب به مسلم وأمرهم بغير
أوزان فوق الثياب وبغيرهم بمخواتم
حديدان تجردوا بجانك به مسلم ومنعهم
إظهاره منكربيننا فان خالفوا عزروا ولم
ينقض عهدهم ولو قاتلونا أو أواجهه أو
أجرا حكمنا انتقض ولو زنى ذمي بمسلمة ولو
بنكاح أو دل أهل حرب على عورة لنا أو دعا
مسلمانا لكفر أو سب الله أو نبيا أو أسلام
أو القسر أن بمال يدينون به أو نحوها
انتقض عهدهم إن شرط انتقاضه ومن
انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل
تجديدهم دولا أم الخيرة فيه فان أسلم
قبلها تعين من ومن انتقض أمانه لم ينقض
أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار الحرب
بلغها *(كتاب الهدنة)*

أنما يعقد بها لبعض أقاليم واليه أو امام
وغيره امام المصلحة كضعفنا أو جاء أسلام
أو بذل جزية فان لم يكن ضعف جازت
إلى أربعة أشهر والأقاليم عشر سنين بحسب
الحاجة فان زيد بطل في الزائد وفسد العقد
إطلاقه وشرط فاسد كنعن فلأسرانا أو ترك

مالنالهم أو رد مسلمة أو عقد جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم ونصح على أن يرضيها امام أو معين عدل ذور أي متى شاء ومتى
فسدت بلغناهم مأمهم أو صحت لزمننا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصریح أو نحو ذلك فالتناؤم كاتبة أهل حرب بعور لنا أو نقض بعضهم

وحبوان البريحل منه الانعام والخيل وبقر وحش وحماره وطير وضبع وضبع وأرنب
وتغلب وبربوع وفنك وسور ويحرم بغل وحمار أهلي وكل ذي ناب من السباع ومخلب
من الطير كاسد وغر وذئب ودب وفيل وقرود وباز وشاهين وصقور ونسر وعقاب وكذا ابن
آوى وهرة وحش في الاصح ويحرم ما ندب قتله كحبة وعقرب وغراب أبقع وحادأة وفأرة وكل
سبع ضار وصيدا رخيصة وبغاة والاصح حل غراب زرع ونحر يمينه وعلو وسبع
نعامة وكركي ويطا واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان
اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعورة وزر زور لا خفاف وغل ونعل وذباب وحشرات كخنفساء
ودود وكذا ما تولد من مأكول وغيره وما لا نص فيه ان استطاب أهل يسار وطباع سليمة
من العرب في حال رفاهية حل وان استخشفه فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا وعمل بتسميتهم
وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به واذا ظهر تغير علم جلاله حرم وقيل يكره
(قلت) الاصح يكره والله أعلم فان علمت طاهر افطاب حل ولو تجسس طاهر تكمل ودبس
ذائب حرم وما كسب بخسارة تجسس كحماة وكس كروه ويسن أن لا يأكله ويطعمه
رقية ونافعه ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة ومن خاف على نفسه موتا أو مرضا نحوفا
ووجد محرما لمزأه كاه وقيل يجوز فان توقع حلا لا قريلا لم يجز غير سد الرمق والافني قول
يشبع والاطهر سد الرمق إلا ان يخاف تلفا ان اقتصر وله أن لا يدمي ميت وقتل مرتد وحربي
لا يدمي ومسته آمن وصبي حربي (قلت) الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين لا كل والله
أعلم ولو وجد طعام غائب أكل وغرم أو حاضر مضطار لم يلزمه بذله ان لم يفضل عنه فان آخر
مسلم جاز أو غير مضطار لم يلزمه طعام مضطرا مسلم أو ذمي فان منع قلبه قهره وان قتله وانما
يلزمه بعوض ناجز ان حضر والافني سنية فلو أطعمه ولم يذم كره وضا فالاصح لا عوض ولو
وجد مضطرا ميتة وطعام غيره أو محرم ميتة وصيدا فالذهب أكلها والاصح تعريضه قطع
بعضه لا كله (قلت) الاصح جوازه وشرطه فقد الميتة ونحوها وان يكون الخوف في قطعه
أقل ويحرم قطعه لغيره ومن معصوم والله أعلم

(كتاب المسابقة والمناضلة)
هما سنية ويحل أخذ عوض عليهما وتصح المناضلة على سهام وكذا امرأتي ورواح ورحي
بأجار ومخنيق وكل نافع في الحرب على المذهب لا على كرهه ولجان وبنساق وسباحة
وشطرنج وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة على نخيل وكذا فيل وبغل
وحمار في الاظهر لا طير وصراع في الاصح والاطهر ان عقدهما لازم لا جاز فليس لاحدهما
فسخه ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص فيه ولا في مال وشرط المسابقة
علم الموقف والغاية وتساويهما في ما تعين الفرسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد
والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من
سبق منك في فله في بيت المال أو على كذا ومن أحدهما فيقول ان سبقني فلك على كذا أو
سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منها فله على الآخر كذا لم يصح الا بمحال فرسه
كف لفرسه ما فان سبقهما أخذ المالين وان سبقا وجأ معافلاشي لاحدوان جامع
أحدهما فيقال هذا لنفسه ومال المتأخر لأحدهما ولا يدمي معه وقيل لأحدهما فقط وان جاء
أحدهما ثم المحال ثم الآخر فالاصح وان سبقا ثلاثة فصاعدا وشرط

لثاني

بلا انكار باقيم واذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم وله بأماره خيانة بذهبنه لاجريه ويبلغهم مأمنهم ولو شرط رد من جاء منهم أو أطلق لم يرتدوا صف اسلام الا ان كان في الاولى ذكر احرار غير صبي ومجنون (١٢١) طلبته عشيرته أو غيرها وقد رد على قهره ولم يجب دفع

مهر لزوج والرد بخيلة ولا يلزم رجوع وله قتل طالبة ولنا تأخير بض له به ولو شرط رد مرتد لنهم الوفاء فان أبوا فاقضون وجاز شرط عدم رده

(كتاب الصيد والذبايح) * أركان الذبح ذبح وذابح وذبيح وآلة الذابح قطع حلقوم ومرى من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدر أو من قفاه أو أذنه عصى وشرط في الذبح قصد فلو سقطت مديعة على مذبذب شاة أو أخته مكنتها فالتذبح أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهمًا لاصيد فقتل صيدًا حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجدته ميتة الا ان رماه طائنه بجرا أو سرب طباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسن تحريم بل فائمه عقوله وركبة بسرى وذبح نحو بقر مضطربة الجنب أيسر مشدود أو أخته غير رجل عني وأن يقطع الودجين ويحذف مديته ويوجه ذبحته لقبلة ويسمى الله وحده ويصلى على النبي وفي الذابح حل نكاحه الا اهل ملته وكونه في غير مقدور بصير أو كره ذبح أعجمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره لا ما سبق اليه آلة الا في قتله أو أخته إلى حركة مذبح وفي الذبح كونه مأكولاً فيه حيانه مستقرة ولو أرسل آلة على غير مقدور فخرجه ولم يترك ذبحه بتقصير حل الاعضاء بأبانه بجرح غير مذبذب ومات ذبحه لوقوعه في نحو بترحل بجرح يرقى ولو بسهم لا بجراحة وفي الآلة كونه محذرة تجرح كحديد وقصب وسحر الاعظام فلو قتل بنقل غير جراحة كبنذقة مديعة كالة أو بمنقل ومحدد كبنذقة وسهم حرم لان جرحه سهم في هواه وأثره فقط بأرض ومات أو قتل باعانة يربح للسهم وكونه في غير مقدور جراحة بسهم أو طير

للشأن مثل الاول ففسد ودونه يجوز في الاصح وسبق ابل بكتف وخيل يعنى وقيل بالقوائم فهم ما يشترط للمناضلة بيان ان الرمي بمبادرة وهي ان يمد أحدهما باصابعه العدد المشروط أو يحاطة وهي ان تقابل اصابعهما وي طرح المشترك من زاد به رد كذا ففاضل وبيان عدد نوب الرمي والاصابة ومسافة الرمي وقدر الغرض وطول وعرضه الا ان يقع مجموع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليبين مسافة الرمي من قرع وهو اصابة الشن بالخشخ أو خرق وهو ان يثقبه ولا يثبت فيه أو خسق وهو ان يثبت أو مرق وهو ان ينفذ فان أطلقه الاقضى الفرع ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه ولا يشترط تعيين قوم وسهم فان عين لغاو جاز ابداله بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد والاطهر اشتراط بيان البادئ بالرمي ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب زعيمان يختاران أحدهما جاز ولا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فان اختار غيرهما بظنه راء فابتن خلافه بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد وفي بطلان الباقي قولنا لا الصفة فان جمعنا فلهما أجازوا وتنازعا وفيمن يسقط بدله فسخ العقد وانضل خرب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة أن تحصل بالنضل فلو تلف وتر أو قوس أو عرض شيء انعدم به السهم وأصاب حسب له والال بحسب عليه ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له والا فلا يحسب عليه ولو شرط خسق فنقب وثبت ثم سقط أو ابقى صلابه ففقدنا حسب له

(كتاب الايمان) * لا تتعد الا بذات الله تعالى أو صفاته كقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم أرد به اليقين وما انصرف اليه سبحانه عند اطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب تتعقده اليقين الا ان يرد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كالتسبيح والوجود والعالم والحي ليس يمين الابنية والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشينته يمين الا ان ينوي بالعالم المعلوم وبالقدرة المقدور ولو قال وحق الله فيمين الا ان يريدا العبادات وحروف القسم باء وواو واء كالتسبيح والله وتالله وتخص النساء بالله ولو قال الله ورفع أو نصب أو جفلس يمين الابنية ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لا أفعلن فيمين ان نواها أو أطلق وان قال فصدت خبرا ماضيا أو مستقبلا صدق باطنا وكذا اظهر اعلى المذهب ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لفعلن وأراد يمين نفسه فيمين والا فلا ولو قال ان فعلت كذا فأنالهم ودى أو برى من الاسلام فليس يمين ومن سبق لسانه الى لفظها لا قصد لم تنه قدوة صحيح على ماض ومستقبل وهي مكرهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه الخنث وكفارة أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة أو ترك مباح أو فعله فلا فضل ترك الخنث وقيل الخنث وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جاز قبل وحرام (قلت) هذا أصح والله أعلم وكفارة طهار على العود وقتل على الموت ومنذور مالى

(فصل) * يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالتطهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت بلده وكسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة أو أزار لا خف وقفازين ومنطقة ولا يشترط صلاحيته للمدفع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له وقطن وكان حريم لا مرق أو رجل وليس لم تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة

(١٦ - منهاج) ككذب وفهدة وصوم معلية بأن تنجز بجز وتسرسل بارسال وتغسل ولأن كل منه مع تكرار يظن بتأديتها ولو تعلمت ثم أكلت من صيد حرم واستوفت تعليمها (فصل) * يالك صيد باطل منعه قصدا كضبطه بيد وتذيقه وازمان ووقوعه

فما ناله والجانه لضيق بحيث لا ينفك منهم ولا يزول ملكه عنه بانفلاته وارساله ولونحو لخماته لبرج طيره لزمه فحكين فان مصر تعبيرة
 لم يصح غايلك احدثها شيئا منه لثالث فان علم العدد (١٣٢) واستوت القبة وباعاه صغ ولو جرحا صيدا ما اوأبطا لمنعته فلمها أو

أحدهما فله أو مر تباً وأبطالها أحدهما فله
ثم بعد إبطال الأول بازمان حذف الثاني
في منبج حل وعليه للأول أرض أوفى غيره
أول يذف ومات بالجر حين حرم ويضمن
للاول ولو حذف أحدهما فيه وأزمن الآخر
وجعل السابق حرم

(فصل) * سن ان تلزمه نفقة فرعه ان

يعق عنه وهي كضحية وسنلد كرشانان وغير مشاة وطبخهاو بحلو وأن لا يكسر فنامهاو أن نذبح سابع ولادنه ويسمى فيه ويحلق رأسه بمدد بحهاو تصدق برنته ذهباً فضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحلق بقرة فلو حين ولاد آخر

(كتاب الأطعمة) * حل ودود طعام لم يفرغ وخرادوسمك في حياة أو موت وكرة قطعها وحرم ما يعيش في بر وبحر كصدع وسرطان وحية وحل من حيوان برجنين مات بذكاة أمه ونم ونخيل وبقرو حش وحمار وطي (١٢٣) وضبع وضب وأرنب ونمل بور ووع وفنك وسور وغراب زرع ونعامه وكركي وأوز

ودجاج وحمام وهو ما عاب وما على شكل صفور بأفواعه ككندليب وصعوة وزرزور ولا حمار أهلي ولا ذؤاب ومخاط كاسد وقدرد وكصفر ونسر ولا ابن آوى وهرة ورخسة وبغاثة وبغا وطاوس وذباب وحشران كمنفساء ولا ما أمر بقتله أو نهى عنه كعقرب وحية وحدث أو فارة وسبع ضار وكطاف ونحل ولا ما قوله من مأكول وغيره ولا نص فيه من استطلبه عرب ذو يسار وطباع سلمية حال رفاة حل أو استخبوه فلا فان اختلفوا فلا أكثر فقريش فان اختلفت أول لم تحكم بشئ اعتبر بالاشبه وما جهل اسمه عمل بشيئهم وحرم متجنس وكرة جلالة تغير لهما إلى أن يطيب بالبخوع غسل وكرة لحمر ما كسب بخمس مرة تجس كسبحم وسن أن ينأوله مملوك وعلى مضطرب سدرمة من محرم وجده فقط وليس نبيلا لأن يخاف تحذورا فيشبع وله قتل غير آدمي معصوم لا كاه ولو وجد طعام غائب كل وغرم أو حاضر مضطرب لم يلزمه بذله فان أتم مسلما جارا أو غير مضطرب لزمه لمعصوم بن من مثل مقبوض ان حضر والافني ذمة ولا نغن ان لم يذكر فان منع فله قهره وان قتله أو وجد ميتة وطعام غير لم يذله أو وصي حرام باحرام أو حرم تعين وحل قطع جزئه لا كاه ان فقد نحو ميتة وكان خوفة أقل

(كتاب المسابقة) * هي سنة ولو بعوض ولازمة في حق ما لم يزمه فليس له فسخها ولا ترك عمل ولا زاد ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون المعقود عليه عدة قتال كذي حافر وحف ونصل ورحى بأعجار ومتجنب قلا كطير وصراع وكرة محجن وبنه صدق ووم وشارنج وخاتم بعوض وجنس أو بغلا وجار وعلم مسافة

ومبدأ مطلقا وغاية لرا كمين ولرا ميين ان ذكرت ونسأوهما وتعين المراكبين ولو بالوصف والرا كمين والرا ميين وتعينون بها وامكان سبق كل وقبعه المسافة بالاندور وعلم عوض ويعتبر عند شرطه منها محال كفه هو ومركوبه يغتم ولا يغرم فان سبهما أخذ العوضين أو

آخر فأكله بخبز حنت أو شربه فلا أو لا يشربه فبالكس أوليا كل من نافا كلبه بخبز حامدا أو ذابا حنت وان شرب ذابا فلا وان أكله في عصيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة طرب وعنب ورمان وأترج ورطب وياوس (قلت) ولهمون ونبق وكذا بطيخ ولب فسدتق وبنديق وغيرهما في الاصح لا ثمنه وخيار وباذنجان وخزول يدخل في الثمار يابس والله أعلم ولو أطلق بطيخ وغرو جوز لم يدخل هندی والطعام يتناول قونا وفا كفة وأداما وحلوى ولو قال لا آكل من هذه البقرة تناول لجهادون وللولين أو من هذه الشجرة فتمردون ورق وطرف غصن **(فصل) *** حاف لا يأكل هذه الثمرة فاختلطت بثمر فأكله الا تمزج حنت أوليا كأنه سافا خلطت لم يبر الا بالجميع أوليا كان هذه الرمانة فانما يبر بجميع حها أوليا يابس هذين لم يحن بأحدهما فان لبسهما معا أو مرتبا حنت أوليا ليس هذا ولا هذا حنت بأحدهما أوليا كان ذال الطعام غدا فبات قبله فلا شيء عليه وان مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنت وقبله قولان كسكره وان أتلفه بأكل وغيره قبل الغد حنت وان تلف أو أتلفه أجنبي فكسكره ولا قضى حنك عند رأس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهران قدم أو مضى بعد الغروب قدرا مكانه حنت وان شرع في السكيل حينئذ ولم يفرغ أكثرته الا بعد مدة لم يحن أو يتسكلم فسيح أو قرأ نال حنت أو لا يكاه فسلم عليه حنت وان كاتبه أو راسله أو أشار إليه بيد أو غيرهما فلا في الجديد وان قرأ آية أفهمه بما مقصوده وقد قرأه لم يحن والاحت أو لا ماله حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب يذنه ومدبر ومعاق عتقه بصلته وما وصى به ودين حال وكذا مؤجل في الاصح لا مكاتب في الاصح أو ليضر بنه فالبر بما يسمى ضرر بالولا يشترط ايلام الا أن يقول ضربا شديدا وليس وضع سوط عليه وعض وخنق وتنفش ضرر با قبل ولا طعام وكركز أو ليضر بنه مائة سوط أو خشبة فشد مائة وضربه بها ضربة أو بعشكال عليه مائة ثم راح بران علم اصابه الكل أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم الكل (قلت) ولو شاك في اصابة الجميع برعلى النص والله أعلم أو ليضر بنه مائة مرة لم يبر بهذا أولا فأفارق حتى استوفى فهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحن (قلت) الصبح لا يحن اذا أمكنه اتباعه والله أعلم وان فارقته أو وقف حتى ذهب وكانا مشيين أو أبرأه أو احتمل على غير ثم فارقته أو أفلس ففارقه ليو سر حنت وان استوفى وفارقته فوجد ناقصا كان من جنس حقه لكنه أراد لم يحن والاحت عالم وفي غيره القولان أولا أرى منكرا الارفعته إلى القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنت ويحمل على قاضي البلد فان عزل فالبر بالرفع إلى الثاني أو الارفعه إلى قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان فراه ثم عزل فان قوى مادام قاضيا حنت ان أمكنه رفعه فتركه والا فكه كره وان لم ينو بر رفع اليه بعد عزله **(فصل) *** حاف لا يبيع ولا يشتري فعقد لنفسه أو غيره حنت ولا يحن بعقد وكيله أولا بزج أولا يطلق أولا يعقق أولا يضرب فو كل من فعله لا يحن الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره أولا ينكح حنت بعقد وكيله لا يقبوله ولا غيره أولا يبيع مال ز يدفعا به بذنه حنت والا فلا ولا يهب له فأوجب له فلم يقبل لم يحن وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح ويحن بعمرى ورقبي وصدة لا غارة ووصية ووقف أولا يتصدق لم يحن بجهة في الاصح أولا يأكل طعاما اشتراه زيد لم يحن بما اشتراه مع غيره وكذا القول من طعام

سبقه وجاءه ولم يسبق أحد فلا شيء لأحد أو جامع أحدهما فهو ضل هذا النفس وعوض المناظر للمعمل ومن معه والاعتوض المناظر السابق ولو تسابق جميع وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صح (١٢٤) وسبق ذي خف بكتدوى حائر بعنق وشرط للمناضلة بيان بادئ وعددرجى وإصابة

و بيان قدر غرض وار تفاعله ان لم يغاب عرف لامبادرة بأن يبدو أحدهما بإصابة المشروط من عدم معلوم مع استوائهما في المرمى أو البأس منه فيه وبحاطة بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر كذا منه ونوب ويحمل المعلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس ويهم فان عين لغاوجاز ابداله بمثله وشرط منه مفسد وسن بيان صفة إصابة لغرض من قرع وهو مجردها وأخرق بأن يتعبه ويسقط أو خسق بأن ثبت فيه وان سقط أو مرق بأن ينفذ فان أطلقا كفي القرع ولوعين زعمان حزين متساويين جاز لا بقرعة فان عين من ظنه راميا فأخلف بطـل فيه وفي مقابلة لافي الباقي ولهم الفسخ فان أجازوا وتنازعا في مقابلة فسخ وإذا فضل حزب قسم العوض بالسوية لا لإصابة الآخر شرط وتعتبر بصل ولو تلف وتر أو قوس أو عرض ما انصد به السهم وأصاب حسبه والالم يحسب عليه ان لم يقصر ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسبه والاحسب عليه ولو شرط خسق فلقى صلاية فسقط حسبه * (كتاب الإيمان) * البين تحقيق محتمل بما اختص الله تعالى به كونه ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفس بيده الآن بر يد غير اليبس وبما هو فيه أغاب كل حريم والخالق والرازق ولرب ما لم ير دغيره أو فيه وفي غيره سواء كالوجود والعالم والحي ان أراد وبه فته كعقلته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه الآن بر يد بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها وحروف القسم بانه وادناه ويختص الله بالتأمل ولو قال الله بتلث آخره أو تسكبه فكنايه وأقسمت أو أقسم أو حلفت أو أضاف بالله لا فمن عين الان فوى خبرا

اشترأز يد في الاصح ويحدث بما اشتراء سلموا ولو اخذ ما اشتراء بمشترى غيره لم يحنث حتى يتبين أكامه من ماله أولا يدخل دارا اشتراها ز يد لم يحنث بدار أخذها بشفعة * (كتاب النذر) * هو ضربان نذر لجساج كان كالمته فله على عتق أو صوم وفيه كفارة عين وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء (قلت) الثالث أظهر وجه العراقيون والله أعلم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة عين أو نذر لزمته كفارة بالدخول * ونذر تبرر بأن ياتزم تبرر بان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شفى مريض فله على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه وان لم يعاقبه بشئ كتبه على صوم لزمه في الاظهر ولا يصح نذر مصرية ولا واجب ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة عين على المرجح ولو نذر صوم أيام نذر نجعلها فان قيد بتفريق أو موالاته واجب والاجاز أو سنة معينة صامها أو فطر العبد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضاء وان أفطرت بحض ونفاس وجب القضاء في الاظهر (قلت) الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله أعلم وان أفطر يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة فان شرط التتابع وجب في الاصح أو غير معينة فشرط التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق ويقضيها بامانة ملة بالآخر السنة ولا يقطعهه حضض وفي قضائه القولان وان لم يشرطه لم يجب أو يوم الاثنين أو بد الميقض أو ثنى رمضان وكذا العبد والتشريق في الاظهر فلو لزمه صوم شهر من تساعا لكفارة صامها أو يقضى أو ثانيهما وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم لم يقضى زن حضض ونفاس في الاظهر أو يوما بعينه لم يصح قبله أو يوما من أسبوع ثم نسبته صام آخر وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم نقل فذرت انما لزمه على الصبح وان نذر بعض يوم لم يعتد وقيل يلزمه يوم أو يوم قدوم زيد فالأظهر ان عقاده فان قدم ليلا أو يوم عدا وفي رمضان فلا شيء عليه أو نذر أو هو فطر أو صام قضاء أو نذر أو جب يوم آخر عن هذا أو هو صام نفلا فكذلك وقيل يجب تيممه ويكفي ولو قال ان قدم زيد لله على صوم اليوم التالى ليوم قدومه وان قدم عمرو لله على صوم أول خيس بعد فقد ما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى الآخر * (فصل) * نذر المشى الى بيت الله أو تيسانه فالذهب وجوب اتيسانه بجمع أو عمره فان نذر الاتيسان لم يلزمه مشى وان نذر المشى أو أن يجمع أو يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشى فان كان قال أجمع ماشيا فن حيث يحرم وان قال أمشى الى بيت الله تعالى فن دور أهله في الاصح واذا أوجبنا المشى فركب له ذرا جراه وعليه مدم في الاظهر أو بلا ذر أجزاء على المشهور وعليه مدم ومن نذر جأ أو عمره لزمه فعله بنفسه فان كان معصو بالاستناب ويستحب تجليله في أول الامكان فان تمكروا فآخر فئات حج من ماله وان نذر الحج علمه وأمكنه لزمه فان منعه مرض وجب القضاء أو عدو فلا في الاظهر أو صلاة أو صوم ما في وقت فذعه مرض أو عدو وجب القضاء أو هدا يلزمه حمله الى مكة والتصدق به على من هم أو بالتصدق على اهل بلده عين لزمه أو صوم ما في بلد لم يتعين وكذا ما لا لا المسجد الحرام وفي قول ومسجد المدينة والاقصى (قلت) الاظهر تيمنها كالسجدة الحرام والله أعلم أو صوم ما مطلقا فيوم أو أياما ثلثة أو صدقة فبما كان أو صلاة فركعتان وفي قول ركعة فعلى الاول يجب القيام فيه جامع القدر وقوى الثاني لا أو عتقا فعلى الاول رقية كفارة وعلى الثاني رقية (قات) الشئ هنا أظهر والله أعلم أو عتق كفرة

وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن عين ان أراد عين نفسه لان فعات كذا فأنام ودى أو تحو وتصح على ماض وتغير وتكره الا معينة في طاعة ودعوى وحاجة فان حلف على معصية عصى ولزمه حنث وكفارة أو مباح سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه

وسراويله انكبير لانحوخف فان عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفردة فان كان أمة تحمل لم تصم الا باذن كفـ يرها والصوم يضروه وقد حثت بلاذن ومبعض كحرفي غير اعتاق * (فصلـ) * حلف لا يسكن أولا يقيم بها فكنت بلا عذر حثت وان بعث متاعه كالجو حلف لا يساكنه وهما فيها فكنتا البناء حائل لان خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها أولا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام ويحث باستدامة نحو لبس ومن حلف لا يدخل الدار حثت بدخوله داخل بابها ولو برجله معتمدا عليها فقط لاصعد وسطح ولو نحو طأ لم يسقف ولو صارت غير دار فدخل لم يحث أولا بدخل دار زيد حثت بمعاينتها أو تعرف به فان أراد مسكنه فيه أولا بدخل داره أولا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه فدخل وكلم لم يحث الآن يشيرون لم يرد مادام ملكه أولا يدخل دار من ذا الباب حثت بالمتفق أو بمتابعهم به أولا يدخل على زيد فدخل على قوم وهو فهم حثت وان استثنى وفي نظيره من السلام يحث ان لم يستثنه * (فصلـ) * حلف لا يأكل رؤسا حثت برؤس نعم لا برؤس طير وصيد الا ان كان من بلد يتباع فيه مفردة أو بمتابعهم لمارق بانفسه حيا كدجاج ونعام وألحاف لحوم أكلول ولحوم رأس واسان لا يملك وجراد ويتناول لحم ظهر وجنب لا بطن وعين والشحم عكسه والالبية والسمام ليس شحما ولا لحما ولا يتناول أحدهما الآخر والدم يتناولهما وشحم يحو ظهر ودنها ويتناول لحم البقر جوارحها وسائر وحش والخبز كل خبز ولو من أرز وباقا وذرة وحش وان ثرده والطعام قونا وفاكهة والفواكه قريبا وعنبا ورمانا وأخر جاور طبا وباسا وأهوانا ونقا وبطحا ولب فستق

هو فرض كفاية فان تعذر لزمه طلبه والافان كان غيره أصح وكان يتولاه فله فصول القبول وقيل لا ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول ويندب الطالب ان كان حاملا لرجو به نشر العلم أو محتاجا الى الرزق والافا لاوى تركه (قلت) ويكره على الصحيح والله أعلم والاعتبار في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي مـ لم يكلف حذ كره دل سبـ مع بصير فائق كاف مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة وبمجملة ومبينة وناسخة ومنسوخه وتوازن السنة وغير المتصل والمرسل وحال الرواية قوة وضعفا ولسان العرب لغتنا ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجزاء واختلافوا والقباس بأثره فان تعذر جمع هذه الشروط فولى سلطان له شوكه فاسـ فقا ومقلدا نفذ قضاؤه للضرورة ويندب للامام اذا ولي فاضـ بان يأذن له في الاستخلاف فان نهـ لم يستخلف فان أطلق استخاف فيما لا يـ عليه لاغـ يره في الاصح وشرط المستخلف كالقاضي الا أن يستخاف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به وبحكم باجتهاده أو اجتهاده فله ان كان مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه ولو حكم خصمان رجلان في غير حد الله تعالى جاز مطلقا بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز وقيل بشرط عدم قاض في البلد وقيل يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوهـ ما ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضيين في بلد واحد كلاهما كان أو زمان أو نوع جاز وكذا ان لم يخص في الاصح الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم * (فصل) * جن قاض أو أعمى عليه أو عوى أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه بغيره أو نسيان لم ينفذ حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان زالت هذه الاحوال لم تعد ولا يته في الاصح وللامام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة والافلا لكن ينفذ العزل في الاصح والمذهب أنه لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله وإذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فانت معزول فقرأه انعزل وكذا ان قرئ عليه في الاصح ويعزل بجهته وانعزله من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح انزال نائبه المطابق ان لم يؤذن له في استخلاف أو قبل استخلف عن نفسه كـ أو أطلق فان قال استخلف عني فلا ولا يعزل قاض بموت الامام ولا ناظر يتيم وتوف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد انعزله حكمت بكذا فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح أو بحكمه كما حكم جاز الحكم قبلت في الاصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولا يته فحكمه عزول ولو ادعى شخص على معزول انه أخذ ماله برشوة أو شهادة عديم مثلا أو ضرر فصلت خصوصتهما وان قال حكم بعبـ دين ولم يذ كر مالا أحضر وقيل لاحق تقوم بينة بدعواه فان حضر وأنكر صدق بلايين في الاصح (قلت) الاصح بينين والله أعلم ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع وأنشـ شرط بينة وان لم تتعاق بحكمه حكم بينهما ما خليفته أو غيره * (فصل) * ليكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب

وغیرہ لاشاء وخیار واذنجان وجزرا و لا یتناول التمر یا بسا ولا البطیخ و التمر و الجوز و زہد یا و لا الرطب غرا و بسر و لا العنب بیاض و سوا کوسها و لو قال لا آکل ذال البرحثہ علی ہیئتہ و لو مطبوخا لاعلی غیرہا و اذ فی الجمع و اذ الرطب فاکلمہ غرا و لا کلمہ ہذا الصبی و اذ العبد

فكامة كاملا لم يحنث أولا آكل من ذى البقرة أو من ذى الشجرة حنث بما يؤكل منهما لا بول ولبن ونحو ورق أولا آكل سويقا فسلطه أو تناوله
بأله أو مائعا فأكله بغير حنث لأن شربه أولا أثمره (١٢٦) فبالعكس أولا آكل سمنافا كلبه بغير أن وفى عصيدة وعينه ظاهرة حنث * (فصل) *

شاهد بن يخرجان معه إلى البلد يخرجان بالحال وتكفى الاستفاضة في الأصح لا بحرق كتاب
على المذهب ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله ويدخل يوم الاثنين وينزل وسط
البلد وينظر أولا في أهل الحبس فمن قال حبست بحق أدامه أو طامأ فاعلى خصمه حجة فان كان
غائبا كتب إليه ليحضر ثم الاوصيا عن ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه فمن وجده
فاسقا أخذ المال منه أو ضعفه أو مضاعفه ومن يتقدم كيا وكاتبه أو يشترط كونه مسلما عدلا
عارفا بكتابة محاضر وسجلات ويستحب فقهه وفور عقل وجودة خط ومترجما وشرطه عدالة
وحرية وعدد والأصح جواز أعمى واشترط عدد في السماع قاض به صمم ويتخذ ديرة للتأديب
وسجنا لا داعى ولتعزيز ويستحب كون مجلسه فسجبارا زامونا من أذى حرو برد لا تقا
بالوقت والقضاء لا مسجد أو يكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفترطين وكل حال
يسوء خلقه وينسب أن يشاور الفتها وأن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل
معروف فان أهدي إليه من له خصومة أو لم يقبل ولا يشترط حرم قبولها وان كان يهدى فلا
خصومة جاز بقدر العادة والاولى أن يشب عليها ولا ينفذ حكمه لنفسه وورقة وشريكه في
المشترك وكذا أصله وفرعه على الصحيح وبحكمه ولهؤلاء الامام أو قاض آخر وكذا نائبه على
الصحيح وإذا أقر المدعى عليه أو نكل لحاف المدعى وسأل القاضي ان يشهد على اقراره عنده أو
بيمينته أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه أو أن يكتب له محضر بما جرى من غير حكم أو سجلا
بما حكم استحب اجابته وقيل تجب ويستحب نسختان احدهما له والاخرى تحفظ في ديوان
الحكم وإذا حكم باحتداد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الاجماع أو قياس حلى نقضه
هو وغيره لا تخفى والقضاء ينفذ ظاهر الا باطن ولا يقضى بخلاف علمه بالاجماع والاطهر انه
يقضى بعلمه الا في حد ود الله تعالى ولور أى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان انك
كمت أو شهدت بمذالم يعمل به ولم يشهد حتى يتذكر وفيها ما جوفى ورقة مصونة عندهما
وله الخلف على استحقاق حق أو أدائه اعتداعا على خط مورثه أو ذوق خطه وأمانته والصحيح
جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده * (فصل) * ليس بين الخصمين في دخول
عليه وقيام لهما واستماع وطلاقة وجوب وجواب سلام ومجلس والأصح رفع مسلم على ذى
فيه وإذا اجلسا فله أن يسكت وان يقول ليتسكلم المدعى فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان
أقر ذلك وان أنكر فله ان يقول للمدعى ألك بينة وان يسكت فان قال لى بينة وأريد تحليفه
فله ذلك أولا بينة لى ثم أحضرها قبلت في الأصح إذا اذبحم خصوم قدم الاسبق فان جهل أو
جاؤا معا أقرع ويقدم مسافرون مستوفزون ونسوة وان تأخروا مالم يكثر ولا يقدم سابق
وقارع الا بدعوى ويحرم اتخاذ شهده ومعينين لا يقبل غيرهم وإذا شهد شهده ودفع عرف عدالة
أو فسق أو عمل بعلمه الا واجب الاسكت كما بان يكتب ما يميز به الشاهد والمشهود له وعليه وكذا
قدر الدين على الصحيح ويبعث به من يكافئ شافه المزكى كما عنده وقيل تكفى كتابته وشرطه
كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعده لصحة أو جوار أو معاملة والأصح
اشتراط لفظ شهادته وأنه يكفى هو عدل وقيل يزيد على ولى ويجب ذكر سبب الجرح
ويعتمد فيه المعاينة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرف سبب الجرح
وتاب منه وأصلح قدم والأصح أنه لا يكفى في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط

حافظ لا يأكل ذى البقرة فاختلفت بترفا كاه
الا بعض غمرة لم يحنث اوليا لأنها فاختلفت
أو ذى الرمانة لم يبر الا بالجميع أولا يلبس ذين
لم يحنث بأحدهما أولا إذا حنث به أو
لأكلن ذاعا فالتلف أو مات في غيبه
تمسكه أو أتمله قبله حنث أولية قضى حقه
عند رأس الهلال فاقضى عند غروب آخر
الشهر فان خالف مع تمسكه حنث لان
شرع في مقدمة القضاء حينئذ فتأخر أو
لا يتسكلم لم يحنث بما لا يبطل الصلاة أولا
يكلمه وسلم عليه حنث لان كاتبه أو راسله
أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده
وفواها أولا مال له حنث بكل مال وان قيل
حتى يمد يده ودينه ولو وجب لا يكاتب أو
ليضربنه بر بما يسمى ضربا أو لاطما أو كزا
ولا يشترط ايلام الآن يصفه بنحو شديد
أو ليضربنه مائة سوط أو خشفه فضر به
ضرية بما تامة مشدودة أو فى الثانية بعكس
عليه مائة غصن برون شلى إصابة الشك
أو مائة مرة لم يبر به ذأ أولا يفارقه حتى
يستوفى حقه ففارقه ولو بوقوف أو بغاس
أو أبراه أو أحال أو احتال حنث لان فارقه
غيره وان استوفى وفارقه ووجده غـ بر
جنس حقه وجهـ له أو ردي الميحنث أو
لأرى منكرا الأرفعه الى القاضي فرأى
بالرفع الى قاضى البلد فان مات وتمكن فلم
يرفعه حنث أو الى قاض بر بكل قاض أو
الى القاضي فلان بر بالرفع اليه ولو موزولا
فان نوى مادام قاضيا وتمكن فلم يرفع حتى
ينزل حنث * (فصل) * حلف لا يفعل
كذا أو أطلق حنث بفعله لا بفعل وكيله الا
فيما لو حلف لا يسكن فيحنث بقبول وكيله
له لا بقبوله هو لغيره ولا يحنث بفاسد الا
بنسبك أولا يجب حنث بقبول تطاوع فى
حياة أولا يتصدق لم يحنث بهمة أولا يا كل
طعاما أو من طعاما اشتراه زيد حنث بما

اشتراه وحده ولو سأل ان يختلط بغيره ولم يظن أكامة أولا يدخل دارا اشتراه زيد حنث بدارا أخذها بلا شراء كشعة * (باب)
* (كتاب النذر) * أركان صيغة ومنذور ونادى شرط فيه اسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما ينذره وفى الصيغة لفظ يشتر بالترام كنه على أو على

كذا وفي المنذور كونه قرينة لم تتعين كتحقق وعياد وقراءة سورة معينة وطول قراءته وصلاة جماعة فلونذر غيرها لم يصح ولم يلزمه كذا وفي المنذور
ضربان نذر لجاح بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبرا غضا بالترام قرينة كان (١٢٧) كلفه فعلى كذا وفيه ما التزمه أو كفارة عين ولو قال

*** (باب القضاء على الغائب) *** هو جازئان كان عليه دين وادعى المدعي حوذه فان قال هو مقر لم يسمع بينته وان أطلق فلا يصح أن يسمع وأنه لا يلزم القاضي نصب محضر ينكر على الغائب ويجب أن يحلفه بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب ويجزى بان في دعوى على صبي أو مجنون ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف ولو حضر المدعي عليه وقال لو قيل المدعي أبرأني من موكلك أمر بالسليم واذا ثبت مال على غائب وله مال قضاء الحاكم منه والا فان سأل المدعي انهما الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه فينهي سماع بينة ليحكم به ثم يستوفي أو حكم اليستوفي والانهاء أن يشهد عدلين بذلك ويستحب كتاب به يذكرك فيه ما يميز به المحكوم عليه ويختصمه ويشهدان عليه ان أنكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيئته وعلى المدعي بينة بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه فان أقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان أحضر فان اعترف بالحق طوب وتترك الاول والا يبعث الى الكاتب ليطالب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه ففيه ضامه اذا عاد الى ولايته بخلاف القضاء بعلمه ولو ناداه في طرف ولا يتهمها ضامه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمى ان لم يعد لديها والا فلا يصح جواز ترك التسمية والكاتب بالحكم يرضى مع قرب المسافة وسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة

*** (فصل) *** ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهها كعقار وعبد وفرس معروفات سمع بينته وحكم به او كتب الى قاضي بلد المال يسلمه للمدعي ويعتمد في العقار حوده أو لا يؤمن فلا يظهر سماع البينة ويبلغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة وأنه ليحكم به ابل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذوه ويعنه الى الكاتب ليشهد واعلى عينه والا يظهر أنه يسلمه الى المدعي بكفيل يدينه فان شهدوا بعينه كتب ببراءة الكفيل والادعى المدعي مؤنة الرد أو غائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا يسمع شهادة بصفة واذا وجب احضار فقال ليس بيدى عين بهذه الصفة صدق بيئته ثم للمدعي دعوى القيمة فان نكل لحاف المدعي أو أقام بينة كاف الاحضار وجب عليه ولا يطلق الاحضار أو دعوى تلف ولو شك المدعي هل تلف العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها فقال غصب منى كذا فان بقي لخصمه رد ولا فقيمه سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعى القيمة ويجزى بان فيمن دفع ثوبه لدال لبيعه فغده وشك هل باعه فيطالب الثمن أم أناله فقيمه أم هو باق فيطالبه وحيث أوجبنا الاحضار فثبت للمدعي استقرت مؤنته على المدعي عليه والا فهو مؤنة الرد على المدعي *** (فصل) *** الغائب الذي تسمع البينة عليه ويحكم عليه من مسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مبكر الى موضعه لئلا وقيل مسافة قصر ومن بقرينة كاحضر فلا يسمع بينته ويحكم بنفسه بحضوره الا لتواريه أو تعززه والا يظهر جوار القضاء على غائب في قصاص وحده وفي منعه في حد لله تعالى ولو سماع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل يحجره ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولي وجبت الاستمادة اذا استعدي على حاضر البلد أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره أو بمرتب لذلك فان امتنع بالاعذار حضره بأوان السلطان وعزروه أو غائب في غير ولايته فليس له احضاره أو فيها له هناك نائب لم يحضره بل

فانما لا عكسه أو عتق كافر أو معية أجزاء كاله فان عين نافعة تعينت *** (كتاب القضاء) *** توليه فرض كفاية فن تعين له في ناحية لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سسنا أو لمضو لا ولم يمنع الا فضل كرهاله أو مساو يافه كذا ان اشتهروا في والسناله وشرط القاضي

كونه أهلاً للشهادات كذا في مجتهده وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وأحوال الروايات ولسان العرب وأقوال العلماء فان فقد الشرط فولي سلطان ذو شوكة مسلماً غير أهل نفذ (١٢٨) قضاؤه للضرورة وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فان أطلق التولية

استخلف فيما عجز عنه أو الأذن فطاعا وشرطه كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع بينة في كفي علمه بما يتعلق به وبحكم بأجتهاده أو اجتهدا مقداره ولا يشترط علمه بخلافه وجاز نصب أكثر من قاض يجعل ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم اثنين أهلاً للقضاء في غير عقوبة لله ولا ينفذ حكمه إلا برضاها به قبله ان لم يكن أحدهما قاضياً ولا يكفي رضاها في ضرب دية على عاقلة ولو رجع أحدهما قبله امتنع * (فصل) * زالت أهليته بنحو جنون وانما انزل في لو عادت لم تعد ولا يثبه وله عزل نفسه وللإمام عزله بخلافه وبأفضل وبصلحه والأحرر وينفذان وجد صالح ولا ينزل قبل بلوغه عزله فان علقه بقراءة كتابا انزل به أو بقراءة عليه وينزل بانزاله فائمه لا قيم يتسم ووقف ولا من استخلفه بقول الإمام استخاف عني ولا ينزل قاض ووال بانزال الإمام ولا يقبل قول متول في غير محل ولا يثبه ولا معزول حكمته بكذا ولا شهادة كل بحكمه إلا ان شهد بحكم حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو اتقى على متول جور في حكم لم يسمع الابينة أو ما لا يتعلق بحكمه أو على معزول شيء فكغيرهما * (فصل) * ثبت التولية بشاهدين بخبر جان مع المتولى بخبران أو باستفاضة وسن أن يكتب وليه له ويبحث القاضي عن حال علماء المحل وعزله ويدخل يوم اثنين كعيس فسبت ويتزل وسط المحل وينظر أولاً في أهل الحبس فن أثر بحق قبل مقتضاه ومن قال طاعت فعل خصمه حجة فان كان غائبا كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء فن وجده عدلاً قوياً أقره أو فاسقاً أخذ المال منه أو ضيعاً فعرضه عن ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكر أحوالها بكتابة محاضر ومجلات شرطاً فتيهاً ضعيفاً وأقره قلة جيداً ندباً

ومترجئاً وأصم مسمعين أهلي شهادة ولا يضرهم العمى ويتخذ القاضي من كمين ودرة تأديب وسجناً لإداه حق ولعقوبة او ومحاسناً رفيقاً وكره معجود قضاء عند تعريضه له فهو غضب وان يعامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقههاء وحرم قبوله هدية من

يسمع بينة ويكتب اليه أو لائب فالأصح يحضره من مسافة العدى فقط وهي التي يرجع منها بمكر ليل أو ان الخدرة لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها للحاجات * (باب القسمة) * قديسهم شركاء أو منصوبهم أو منصوب الإمام وشرط منصوبه ذكر حر عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم وجب قاسمان والاقسام وفي قول اثنان وللإمام جعل القاسم كما كفي التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم ويجعل الإمام رزقاً منصوبه من بيت المال فان لم يكن فأجرته على الشركاء فان استأجروه وسمى كل قدر الزمة والأفلاحة موزعة على الحصص وفي قول على الرؤس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهره وثوب نديسين وزوجي خفاف طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبهم القاضي ولا يثبههم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يباع نفعه المقصود كعمام وطاحونة صغير من لا يجاب طالب قسمته في الأصح فان أمكن جعله حامين أوجب ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي لا تحرف فالأصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون عكسه ولا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالاجزاء كثلثي ودار منفعة أبنية وأرض مشبهة الاجزاء فيجب للمتنع فتعدل السهام كيلاً أو وزناً أو ذرواً بعد الانصاف ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو خرمه بحد أو جهة وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعلم على من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء فان اختلفت الانصاف كصف واثاث وسدس جزئت الارض على أقل السهام وقسمت كسابق ويحترز عن تفريق حصص واحد الثاني بالتعديل كارض تختلف قيمة أجزائه بحسب قوة انبساط وقرب ماء ويجبر على ما في الظاهر ولو استوت قيمة دارين أو خانوتين طلب جعل كل لواحد فلا اجبار أو عيب أو ثياب من نوع أجبر أو نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في أحد الجانبين بئراً وشجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه قسماً قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمته الاجزاء اقراراً في الظاهر ويشترط في الرد الرضا به ودخول القرعة ولو تراضيا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا به القرعة في الأصح كقولهم ارضيناكم هذه القسمة أو بما أخرجه القرعة ولو ثبت بينة غلط أو حيف في قسمة اجبار نقضت فان لم تكن بينة وادعاء واحد فله تخفيف شريكه ولو ادعاه في قسمة تراض قلنا ما يبيع فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى (قلت) وان قلنا اقراراً نقضت ان ثبت والافتخاف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم شائعاً بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفقة أو من النصيبين معينين سواء بقيت والابطال والله أعلم

* (كتاب الشهادات) شرط الشاهد مسلم حر مكاف عدل ذمير وأهله غير متهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على ما غيره ويحرم اللاعب بالزور على الصحيح ويكره بشطرنج فان شرط فيه مال من الجانبين فقامرو ويباح الحداء وسماعة ويكره الغناء بالألهة وسماعة ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور وعود وسنج ومزمار عراقي واستماعها لا يراعى في الأصح (قلت) الأصح تحريمه والله أعلم ويجوز دفن لعرس ونعتان وكذا غيرها في الأصح وان كان فيه جلاجل ويحرم ضرب الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص إلا أن يكون فيه تكسر كفعل الخنث ويباح قول شعر وانشاده إلا أن يهجو أو يفتش

لا عاقله قبل ولايته أوزاد عليها في محلها ومن له خصومة والازاوسن أن يثيب عليها أو يردّها أو يضعها بيت المال ولا يرضى بخلاف علمه ولا به في عقوبة ثلثة أو قامت بينة بخلافه ولا لنفسه وبعضه ورقيق كل ورشريك في المشتري ويضي اسكل غيره ولو أقر مدعى عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو بالحكم بما ثبت والاشهاد (١٢٩) به لزمه وأن يكتب له محضاً أو سجلاً سن اجابته

ونسختان احدهما ماله والاخرى بيد قبان الحكم وإذا حكم قبان بمن لا تقبل شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بأن لا حكم وقضاء تب على أصل كاذب ينفذ ظاهراً ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بذالم يعمل به حتى يذكروه حلف على ماله به تعلق اعتقاداً على خطأ نحو موثرته ان وفق بأمانته وله رواية الحديث بخط محفوظ * (فصل) * تجب تسوية بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام وجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه سكت أو قال لبيكم المدعى فإذا اتقى طالب خصمه بالجواب فإن أقر فذلك أو أنكر سكت أو قال للمدعى أنك حجة فإن قال حجة وأريد حلفه مكن أولاً ثم أقامها قبات وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم بقرعة بدعوى وسن تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قالوا ورحم اتخاذ شهر ولا يقبل غيرهم بل من علم حاله عمل بعلمه والاستزكا كانه يكتب ما عير الشاهد والمشهود له وعليه وبه ويعتبه اسكل منكر ثم يشافه المبعوث بما عنده بالخط شهادة ويكني أنه عدل وشروط المزك كشاهد مع معرفته بجرح وتعديل ونحوه برة باطن من يعدله بصحة أو جوار أو معاملته ويجب ذكر سبب جرح ويعتد فيه معاناة أو معاناة أو استفاضة ويقدم على تعديل فان قال المعدل تاب من سببه قديم ولا يكتفى قول المدعى عليه هو عدل

* (باب القضاء على الغائب) *

هو جائز في غير عقوبة ثلثة ان كان المدعى

أو يعرض بامرأة معينة والمرواة تخاف بخلق أم مثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق والمشي مكشوف الرأس وقبله زوجة وأمة بحضرة الناس واكثر حكايات مضحكة وابس فقيه قباء وقلنسوة حيث لا يعتادوا الكتاب على لعب الشطر فنج أو غناء أو سماعه وأدامة وقص يسقطها والامرفيه يختلف بالاشخاص والاحوال والاماكن وحرفة دينية كجماعة وكس ودبغ ممن لا تليق به تسقطها فان اعتادها وكانت حرفة أبيه فلا في الاصح والتمه أن يجزأ اليه نفعاً أو يدفع عنه ضرراً فتد شهادته لبعده ومكاتبه وغيره لم يمت أو عليه جرنلس وبما هو وكيل فيه وبراعة من ضمنه وبجراحته ولو شهد لم يرث له مريض أو جرح بحال قبل الاندمال قبات في الاصح وترد شهادته عاقلة بفسق شهو وقتل وغرماء مفلس بفسق شهو ودين آخر ولو شهدا لاثنتين بوصية فشهدا للشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشاهدتان في الاصح ولا تقبل لاصل ولا فرع وتقبل عليه ما وكذا على أبيهما باطلاق ضرورة أمه ما أو قد فها في الاظهر وإذا شهد لفرع وأجنبي قبلت للأجنبي في الاظهر (قلت) وتقبل اسكل من الزوجين ولاخ وصديق والله أعلم ولم ولا تقبل من عدوه ومن يبعضه بحيث يغني زوال نعمته ويحزن بسروره ويفرح بفساده ويقتله وكذا على في عداوة دين ككافر ومبتدع وتقبل شهادته بدع لا تكفره لا مغفل لا يضبط ولا مبادر وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكداً كطلاق وعتق وعفون قصاص وبقاء عدة وانقضائها وحمله وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم بشاهدين فبانا كافر بن أو عبد بن أو صبي بن نقضه هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر أو عبيد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب فلا وتقبل شهادته غيرها بشرط اختياره بعد التوبة بمدة بظن به صادق توبته وقدرها لا كثرون بسنة ويشترط في توبته معصية قولية القول فيقول القاذف قدني باطل وأنا نادى عليه لأعدو اليه وكذا شهادة الزور (قلت) وغير القولية يشترط افلاخ وندم وعزم أن لا يعود ورد ظلامة آدمي ان تعلقت به والله أعلم * (فصل) * لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشترط لارنا أربعة رجال ولا اقرار به اثنان وفي قول أربعة ولسال وعقد مالي كبيع واقالة وحالة وضمنان وحق مالي كعيار أو أجل رجحان أو رجل وامرأتان وغير ذلك من عقوبة ثلثة تعالى أولاً دعى وما يطلع عليه رجال غالباً كتنكاح وطلاق ورجعة وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وأعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجحان وما يختص بمعرفة النساء أولاً يراه رجال غالباً كبكة وولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بمسابقة وباربع نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين وما ثبت بهم ثبت برجل وعين الا عيوب النساء ونحوها ولا يثبت بشي بامرأتين وعين وانما يخالف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطالب عين خصمه فله ذلك فان نسكل فله أن يخالف عين الرد في الاظهر ولو كان بيده أمة وولدها فقال رجل هذمه مستولتي علققت به هذا في مالي وحلف مع شاهد ثبت الاستيلاء لا نسب الولد وحرية في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كن لي وأعتقه وحلف مع شاهد فالذهب انتراعه ومصره حراً ولو ادعت وربة

(١٧ - منهاج)

حجة ولم يقل هو مقر والقاضي نصب مسخر يتذكر ويجب تحليفه بعد حجة ان الحق عليه يلزمه اذاؤه كالأدعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم يخلف ولو حضر وقال برأى أو كلك أمر بالتسليم وله تخليفه انه لا يعلم ذلك وإذا حكم بحال وله مال في عمله قضاء منه والا فان سأل المدعى انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أنهم با شهادة عدلين بحكم أو بسماع حجة ويسمي ان لم يعدلها والا فله ترك

تسميتها وسن كتاب به يذكر فيه ما عير الخصمين ونحوه ويشهدان بما جرى ان أنكر الخصم فان قال ليس المكتوب اسمي حلف ان لم يعرف
أولست الخصم وثبت انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشركه فيه معاصر المدعى والأفان مان أو أنكر بعث للكتاب ليطالب من الشهور
زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه الحاكم في عمله (١٣٠) بحكمه قاضيا ماضيا في عمله وهو قضاء بعلمه والانهاء بحكم يرضى مطلقا وبسماع حجة

يقبل فيما فوق مسافة عدوى وهي
ما يرجع منها مبكر الى عمله يومه
* (فصل) * ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن
اشتباها كحوان وعقار فاصبح حجة
وحكمهم او كتب الى قاضي بلد العين ليسلمها
للمدعى ويعتد في عقار لم يشتر حدوده أولا
يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر كريمة
متمم وسمع الحجة فقط وكتب الى قاضي
بلد العين بما قامت به فيبعتها للكتاب مع
المري بكفيل يدينه ان لم تكن أمة والاف
أمين فان قامت بعينها كتب ببراعة الكفيل
أو عن المجلس فقط كاف احضار ما يسهل
احضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر المدعى
عليه العين حلف ثم للمدعى دعوى بداها
فان نكل فحلف المدعى أو أقام حجة كاف
الاحضار وحبس عليه فان ادعى تألفها حلف
ولو غصبه عينا أو دفعها له لبيعهها فجدها
وشك بأقضية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه
ردان بقي أو بدله ان تلف أو تخسه ان باعه
سمعت واذا أحضرت العين فثبت للمدعى
فخوة الاحضار على خصمه والا فهو
الرد عليه * (فصل) * الغائب الذي
تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو
قواري أو تعزز ولو سمع حجة على غائب
تقدم قبل الحكم لم تعد بل يخبره ويمكنه من
جرح ولو سمعها فانهزل ثوبى أعيدت ولو
استعدى على حاضر أضمره بدفع ختم فان
امتنع بلاعذر فبمرب لذلك فبا عوان
السلطان وبزره أو غائب في غير عمله أو فيه
وله ثم نائب أو فيه مصلح لم يحضره بل يسمع
حجة ويكتب والا أضمره من عدوى ولا
تخضر مخدرة وهي من لا يكثر خروجا
لحاجات * (كتاب القسمة) *

مالا ورثهم وأقاموا شاهدا وحلف مع بعضهم أخذ نفيه ولا يشارك فيه وينتقل حق من لم
يحلف بنكوله ان حضروه وكامل فان كان غائبا أو صيدا أو مجنونا فالذهب أنه لا يقبض نصيبه
فاذا زال عذره حلف وأخذ بغيره يراعادة شهادة ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب وتلاف
ولادة الابلا بصار وتقبل من أصم والاقوال كعقد شترط سمعها أو بصار فأنها لا يقبل
أعنى الآن يقر في أدنه فيتعلق به حتى يشهد عنه قاض به على الصحيح ولو جعلها بصير ثم عي
شهران كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب ومن سمع قول شخص أو رأى فعله
فان عرف عينه واسمته ونسبه شهد عليه في حضوره اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان
جهلها لم يشهد عنه وموته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة على متقبعة اعتمدا على صوته فان
عرفها بعينها أو باسم ونسب جازو يشهد عنه الاداء بما يعلم ولا يجوز التحمل عليها تعريف
عدل أو عدلين على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة على عينه بحق فطلب المدعى
التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب مالم يشاؤله الشهادة بالتسامع على نسب من
أب وقبيلة وكذا أم في الاصح وموت على المذهب لا عتق وولادة ووقف ونكاح وملك في الاصح
(قلت) الاصح عند المحققين والاكثر في الجيع الجواز والله أعلم بشرط التسماع
سماعه من جمع يؤمن نواظمهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا تجوز الشهادة على
ملك تجرد يد ولا يد تصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الاصح وشروطه تصرف ملاك
من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرآن ومخايل الضرر والاضافة
* (فصل) * تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالى وكفاية
الصك في الاصح واذا لم يكن في القضية الا اثنتان لزمهما الاداء فلأدى واحد وامتنع الآخر
وقال احلف مع عصى وان كان شهودا فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنتين لزمهما في
الاصح وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فيما ثبت بشاهد عين والا فلا وقيل لا يلزم الاداء
الامن تحمل قصد الاتفاق ولو وجوب الاداء شرط أن يدعى من مسافة العدوى وقيل دون
مسافة قصر وأن يكون عدلا فان دعى ذوق فجمع عليه قبل أو تخلف فيه لم يجب وأن
لا يكون مذكورا بجرى ونحوه فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسميها
* (فصل) * تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الادعى على المذهب
وتحملها بأن يستريحه فيقول أنا شاهد بكذا أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد
عند قاض أو يقول أشهد أن فلان على فلان الفاعل ممن مبيع أو غيبة وفيه ما ذوجه
ولا يكفي سماع قوله اقلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا وليبين الفرع
عند الاداء جه التحمل فان لم يبين ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولا يصح التحمل على شهادة
مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع وان
حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق أو عابد
فأدى وهو كامل قبلت ويكفي شهادة اثنتين على الشاهدين وفي قول شترط لكل رجل
أو امرأة اثنتان وشترط قبولها تعذر أو تعسر الاصل يلعن موت أو عوى أو مرض يشق حضوره أو

وشرط منصوبه أهلية للشهادات وعلمه بقسمه وكذا تعدده لتقويم أوجهه ما كلفه وأخره من بيت المال فملي غيبة
الشركاء فان أكثروا قاسموا عين كل قدر الزمة والأفلا جرة على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطل نفعه بالكلمة كجوهرية
ونوب نفيسين منعهم الحاكم والام عنهم ولم يحجبهم كسيف يكسر وكحمام وطاحونة صغيرين ولو كان له عشر دار لا يبلغ للسكنى والباقي لا شح

أجبر بطلب الآخر لا عكسه ومالا يعطى ضرره قسمته أنواع (أحدها) بالأجزاء كمثل ودارم تفتة الابنية وأرض مشبهة بالأجزاء فيجبر الممنوع
 فيجزأ ما يقسم بعدد الانصباء ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء ميز وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من كل بنادق جزءا مقسما
 على الجزء الأول ان كتب الاسماء أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء فان اختلفت (١٣١) كنصف وثلاث وسدس جزي على أهلها ويجتنب

تفريق حصة واحد (الثاني) بالنسبة
 كأرض تختلف قيمة أجزائها ويجبر عليها
 فيها وفي منقولات نوع وفي نحو ذلك كبن
 صغار متلاصة فة أعيان ان زالت الشركة
 (الثالث) بالرد كان يكون بأحد الجانبين
 نحو بئر لا يمكن قسمته فيرد أخذ هذه قسما
 قيمة ولا أجبار فيه وشرط لما قسم براض
 رضابعد قرعة كرضيتان هذه والأول افرار
 وغيره بيع ولو ثبت بحجة غاط أو حيف في
 قسمة أجبار أو قسمة تراض وهي بالأجزاء
 نقضت وان لم يثبت فله تخليف شريكه ولو
 استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء
 بطلت والباطل فيه

(كتاب الشهادات)

المشاهد حكم كلف ذو مروءة يقظ ناطق غير
 محجور بسفه ومتهم عدل بان لم يأت بكبرة
 ولم يصرع على صغيرة أو غلبت طاعاته كالعبد
 بنردوش شرط ان شرط مال والا كره
 كغناءه لآله واستماعه لاحداء ودفع ولو
 بجلاجل واستماعها وكاستعمال آله
 معارضة كطبخ وروء ودو صبح ومزمار
 عراقى وبراغ وكوبة وهي طبل طويل
 ضيق الوسط واستماعها للرقص الابشكر
 ولا انشاء شعر وانشاده واستماعه الانفحش
 أو تشبيب بعين من أمرء أو امرأة غير
 حليلة والمروءة توفى الادناس عرفاً بقطعها
 أكل وشرب وكشف رأسه وليس فقه بقاء
 أو قلنسوة حيث لا يعتاد وقبلة حائلة
 بحضرة الناس واكثر ما يضل أولعب
 شطرنج أو غناء أو استماع أورقص وحرفة
 دينية كالحجج وكس ودبغ ممن لا تليق به
 والتمهة جرنفع أو دفع ضرر فترد لرقبته
 وغريمه مات أو حجر بفلس وبما هو محل
 نصرته وبراءة مضمونة ومن غرامه محجور

غيبه لمساقة عدوى وقيل قصروا ن يسمى الاصول ولا يشترط أن يزكهم الفروع فان زكهم
 قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسلمهم لم يجز * (فصل) * رجوعا عن
 الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة فلا أو بعده لم ينقض
 فان كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجماً أو جلد أو موتاً وقالوا تعمدنا فعليه م قصاص
 أو دية مغاظة وعلى القاضى قصاص ان قال تعمدت وان رجح هو وهو فعلى الجميع قصاص
 ان قالوا تعمدنا فان قالوا خطأ فاعليه نصف دية وعليهم نصف ولو رجح مترك فلا صح انه
 يضمن أو ولي وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا
 بطلاق بائن أو رضاع أو لعان وقرق القاضى فرجع ادم الفراق وعليهم م مهر مثل وفي قول
 نصفه ان كان قبل وطء ولو شهدا بطلاق وقرق فرجعا فقامت بينة انه كان بينهما مارضاع فلا
 غرم ولو رجح شهود مال غرموا فى الاظهر ومتى رجعوا كاهم وزع عليهم م الغرم أو بعضهم
 وبق نصاب فلا غرم وقيل بغرم قسطه وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه فقسط وان
 زاد فقسط من النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامراً أن فعلية نصف وهما نصف أو
 وأربع في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجح هو أو ثنتان فلا غرم فى الاصح وان شهد
 هو وأربع بحال فقيل كرضاع والاصح هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن
 وان رجحن ثنتان فلاصح لا غرم وأن شهودا حصان أو صفة مع شهودا تعليق طلاق وعق
 لا يغرمون * (كتاب الدعوى والبيّنات) *

تشرط الدعوى عند قاضى فى عقوبة كقصاص وقذف وان استحق عيناً فله أخذها ان لم
 يخف فتنة والواجب الرفع الى قاض أو ديناً على غير ممنوع من الادعاء طال به ولا يحل أخذ شيء
 أو على منكر ولا يئنه أخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان فقد على المذهب أو على مقر
 ممنوع أو منكر وله بينة فكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا جاز الاخذ فله كسر باب وتقب
 جدار لا يصل المال الابنه ثم المأخوذ من جنسه يتلصكه ومن غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الى قاض
 يبيعه والمأخوذ مضمون عليه فى الاصح فيضمنه ان تلف قبل تملكه وبيعه ولا يأخذ فوق حقه
 ان أمكن الاقتصار وله أخذ مال غريم غيره والاظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يواقه فاذا سلم لم زوجان قبل وطء فقال أسلمنا معا فالنكاح باق وقالت مرتباً
 فهو مدعى ومتى ادعى نقد الشرط بيان جنس ونوع وقد روي صحة وتسكير ان اختلفت به ما
 قيمته أو عيناً تنضبط كبحوان وصفها بصلة السلم وقيل يجب معها ذكر القيمة فان تافت وهى
 متقومة وجب ذكر القيمة أو نكاحاً لم يكف الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتها بولي مرشد
 وشاهدى عدل ورضاها ان كان يشترط فان كانت أمة فلاصح وجوب ذكر العجز عن طول
 وخوف عنت أو عقد اما لما كبيع وهبة كنى الاطلاق فى الاصح ومن قامت عليه بينة ليس
 له تخليف المدعى فان ادعى أداء أو إبراء أو شراء عين أو هبتها أو قباضها حلفه على نفيه وكذا
 لو ادعى علمه بنفق شاهده أو كذبه فى الاصح واذا استهل لباتى بدافع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى
 رق بالغ فقال أنا حر فالقول قوله أو رق صغير ليس فى يده لم يقبل الا بينة أو فى يده حكم له ان

فليس بنفق شهود دين آخر وابعضه لعله ولا على أبيه بطلاق ضرراً أنه أو قذفها ولا لزوجه وأخيه وصديقه ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قبلت
 لغيره أو شهدا ثنتان لاثنتين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منها قبلتا ولا تقبل من عدو شخص عليه وهو من يحزن بفرجه وعكسه وتقبل على
 عدو دين ككافر ومبتدع ومن مبتدع لا نيكلمه لاداعية ولا تخاطب لئلا ان لم يذكروا ما ينق الاحتمال ولا مبادر الا فى شهادة حسبة فى حق الله و

رمضان شاهد و شرط الخو زنا أربعة و مال
وما قد به مال كبيع و اقاله و خيار و رجلا
أو رجل و امرأتان و غير ذلك من عقوبة
و ما يظهر له حال غالباً كـ كساح و طلاق
و اقرار بخو زنا و موت و وكلة و وصاية
و شهادة على شهادة رجلان و ما لا يرونه غالباً
كـ بكره و ولادة و حبض و رضاع و عيب امرأة
تحت نوبها ثبت بن مر و باربع ولا يثبت
برجل و بين الامال أو ما قد به مال ولا
يثبت شئ ناصر آتين و عيز و يز كز في حاله
صدق شاهده و انما يحلف بعد شهادته
و تعديله و له ترك حلفه و تحليف خصمه
فان نكل فله أن يحلف بين الرد و لو قال لمن
بيده أمة و ولدها هذه مستولى قد علمت بذاني
ملكى منى و حلف مع شاهد ثبت الایلا
لانسب الولد و حر ينسب أو غلام كان لى
و اعتقته و حلف مع شاهد انتزعه و صار
حر أو لودع أو املا لمورثهم و أقاموا اشهادا
و حلف بعضهم ان فرد بنصيبه و بطل حق
كامل حضر و نكل و غيره اذا زال عذره
حلف و أخذ بنصيبه بلا إعادة شهادة و شرط
لشهادة بفعل كزنا ابصار فقبل أصم و بقول
كعقد هو و سمع فلا يقبل أصم و أعمى الا أن
يقربى أذنه فيمسكه حتى يشهد أو يكون عماء
بعد تحمله و المشهود له و عاينه معروفي
الاسم و النسب و من سمع قول شخص أو
رأى فعله و عرفه باسمه و نسبته شهد به ما
غاب أو مات و الا فباشارة ككولم يعرفه ما
ومات و لم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على
منقبة اعتماد على صحتها فان عرفها بعينها
أو باسم و نسب جاز و أدى بما علم لا بتعريف
عدل أو عدلين و العمل بخلافه ولو ثبت على
عينه حق سجد القاضي بحماية لا باسم
و نسب لم يشأ له بالامراض شهادة بنسب

وموت وعنف وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وعلائبه أو يبدو تصرفات تصرف ملائمة طويلاً ^{حسابه}
 عرفاً أو باستهباب * (فصل) * تحمل الشهادة وكفاية وكذا الادعاء أن كانوا أجمعاً لطلب من واحد أو اثنين أو لم يكن
 إلاهما أو واحداً والحق يثبت به وبمين ففرض عين وانما يجب أن تدعى من مساندة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عذله من نحو مرض

حصانہ

ملاك مدة طويلة

والمعذور يشهد على شهادته أو يبعث القاضي من يسعهها * (فصل) * قبل شهادة على شهادة مقبول في غير عقربته واحصان ونعماها بأن يستعربه فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك وأشهد على شهادتي أو يسعه يشهد عندكم أو بين سببها كشهد أن لقان على فلان ألفا قرضا وبين الفرع عند الادعاء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو (١٣٣) حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وضح أداء

كامل تحمله ناقصا ويكتفي فرعان لاصحابين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر جعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسعه فرع وله تركيته * (فصل) * رجوعا عن الشهادة قبل الحكم استع أو بعده لم ينقض ولا تستوفي عقوبة فان كانت استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا تعمدنا وعلما أنه يستوفي منه بقولنا لمهم قودان جهل الولي تعمدهم ترك وقاض فلورجع هو وههم فالة ودوالدية مضافة أو ولي ولومعهم فعليه مدونهم ولو شهدوا بينونة وقرع القاضي فرجع الزمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لانكاح ولو رجع شهدو مال غرموا مؤزعا عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أدونه فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو رضاء ثلث فان رجع هو أو ثلثان فلا غرم وفي مال نصف فان رجع ثلثان فلا غرم كالمؤرجع شهدوا حصان أو صفة * (كتاب الدعوى والبيّنات) * المدعي من خالف قوله الظاهر والمدعي عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معا وقالت مرتبافه مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عندكم وان استحق عينا فكذا ان خشي بأخذها ضررا أو ديناعلى غير متمتع طالبه أو متمتع أخذ جنس حقه فيملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله فعل مالا يصل للمال الاية والمأخوذ مضمون ان تأف قبل ملكه ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن وله أخذ مال غريم غيره متى ادعى نقدا أو ديناً واجب ذكر جنس ونوع وقدر وصلة تؤثر أو عينات مضطربة وصلة بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقدا ماليا وصفة بصحة أو نكاحا فكذا مع نكحت بالولي

حسابه لم يهمل وقبل ثلاثة ولو استهمل في ابتداء الجواب أمهل الى آخر المجلس ومن طوابير كاذبة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلما خالص وألزمناه اليمين فنسكل وتعذر رد اليمين فلا يصح أن يتأخر عنه ولو ادعى وصبي دينه فأنكر ونسكل لم يحلف الولي وقبل يحلف وقبل ان ادعى مباشرة سببه حلف * (فصل) * ادعاء عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيينة سعة ما توفى قول تستهملان ففي قول تقسم وقول يقرع وقول توقف حتى تبين أو يصطلحا ولو كانت في يدهما وأقاما بينتين بقيت كما كانت ولو كانت بيده فأقام غيره بيينة وهو بيينة قدم صاحب اليد ولا تسمع بيئته إلا بعد بيئته المدعى ولو أزيلت بيده بيئته ثم أقام بيئته بملكه مسنداً الى ما قبل إزالته يداه عذر بغيبة شهوده سمعت وقدمت وقبل لا لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منكم فقال بل ملكي وأقاما بيئتين قدم الخارج ومن أقر أنه يره بشئ ثم ادعاه لم تسمع إلا أن يذكر انتقالاً ومن أخذ منه مال بيئته ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للآخر شاهدين وبين رجح الشاهدين في الظاهر ولو شهدت لأحدهما ملك من سنة وللآخر من أكثر فلا يظهر ترجيح الأكثر وأصحابها الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو أطلقت بيئته وأرخت بيئته فالذهب أنهما سواهما ولو كان لصاحب متأخرة النار يخرج مقدم وانما لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا لم يزل ملكه أولاً ولم يزل به ولا يجوز الشهادة بملكه إلا أن استصحبنا المسبق من ارث وشراء وغيرهما ولو شهدت باقراره أمس بالملك له استديم ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق غرمه وجودة ولا داء ففصلوا ويستحق حمل في الاصح ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بجمعة مطالقة رجوع على بائعه بالثمن وقبل لا إذا ادعى في ملك سابق على الشراء ولو ادعى بملكه مطالقة شهدوا له مع سببه لم يضروا نذكر سببنا وهم سببنا آخر ضمير * (فصل) * قال آجرتك البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة وأقاما بيئتين تعارضتا وفي قول يقدم المستأجر ولو ادعى بائناً في يد ثالث وأقام كل منهما بيئته أنه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تار يخ حكم للاسبق والاتعارضتا ولو قال كل منهما بعثتك بكذا وأقاما هما فان اتحدتا رجحهما تعارضتا وان اختلفا لزمه الثمنان وكذا ان أطلقا أو أحدهما في الاصح ولومات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني فان عرف أنه كان نصرانياً صدق النصراني فان أقام بيئتين مطلة بين قدم المسلم وان قيدت ان آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى تعارضتا وان لم يعرف دينه وأقام كل بيئته أنه مات على دينه تعارضتا ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فالميراث بيننا فقال النصراني بل قبله صدق المسلم بيمينه وان أقاماهما قدم النصراني فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بيئته المسلم على بيئته ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على دينه اصدق الابوين وفي قول توقف حتى يبين أو يصطلحا ولو شهدت أنه اعتق في مرض موته سالما وأخري غائما وكل واحد ثالث ماله فان اختلفتا رجح تقدم الاسبق وان اتحدتا قرع وان أطلقا تقابل يقرع وقبل في قول

وشاهد من عدول ورضاهان شرط ويزيد فيمن بهما فرق عجزا عن تصليح التمتع وخوف زنا ولا يمين على من أقام بيئته إلا ان ادعى خصمه مسقطا فيحلف على نفيه وإذا استهمل لياق بدافع أمهل ثلاثة ولو ادعى رق غير صبي وجنون فقال أنا حرء سالة حلف أو رقه ما أو يسايد لم يصدق إلا بجمعة أو يسده وجهه لقطعه ما حلف وانكارهما الغر ولا تسمع دعوى يؤجل * (فصل) * أصرعلى سكونته عن جواب الدعوى فكذا كل

فان ادعى عشرة لم يكف لا يلزمى حتى يقول ولا بعضه او كذا يحلف فان حلف على نفيها فقط فذا كل عباد ونه فيحلف المذمى على استحقاقه او شفعة او مالا مضافا لسبب كاقترضت كنى لا تستحق على شيا اولاً يلزمى تسليم شئ وحلف كما اجاب او مرهوناً او مؤجرا يرد خصمه كفاه لا يلزمى تساميه او ان ادعت ما كماله فلا يلزمى تسليمه (١٣٤) او مرهوناً او مؤجرا فاذ كره لاجيب فان اقر بالملك واذعى رهننا واجارة كلف

بينه او عينا فقال ليست لى او افساهن ان تنعذر بخصمته لم تنزع ولا تصرف الخصومة بل يحلف انه لا يلزمه تسليم او يقيم المذمى بينه وان اقرهم الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه او الغائب انصرفت فان اقام المذمى بينه ففضاء على غائب والا وقف الامر الى قدمه وما قبل اقرار رقيق به كعقوبة فالذموى والجواب عليه ومالا كائرش فعلى السيد * (فصل) * سن تعليل عين لا نجس اموال لم يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره فاض بما فى الاعنان من زمان ومكان وبزيادة اسماء وصفات ويحلف على البت لا فى نفي مطلق الفاعل لا ينسب له فعله او على نفي العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع اثم اليه بين الفاسق ونحو توربه ومن طلب منه عين على ملو اقرب له لزمه حلف ولا يحلف فاض على تركه طالما فى حكمه ولا شاهد دانه لم يكذب ولا مدعى صبا بل يهل حتى يبلغ الا كافرا اثبت وقال فحمله واليه ينقطع الخصومة حالا لا الحق فتسمع بينه المدعى بعد ولو قال الخصم - لمفنى فيحلف انه لم يحلفنى مكن * (فصل) * نكل **==** ان قال بعد قول القاضى احلف لا او انا نكل او سكت به - بذلك فحكم ينكوله او قال للمدعى احلف حلف المدعى وقضى له لا ينكوله وبين الرد كاقرار الخصم فلا تسمع بعد دهاجة بسقط فان لم يحلف المدعى سقط حقه وتسمع بحجة فان أبدى عذرا كاقامة حجة امهل ثلاثة ولا يهل منه مالا ذلك حين يستحلف الارض المدعى وان استهل فى ابتداء الجواب لذلك امهل الى آخر المجلس ان شاء ومن طوب بجزية فاذعى مسقط فان وافقت الظاهر حلف والا طوبى بها او تركه فادعاه لم يطالب بها

يعتق من كل نصفه (فات) المذهب يعتقد من كل نصفه والله أعلم ولو شهد اثنان انه اوصى بعق سالم وهو نائيه ووارثان حائزان انه رجع عن ذلك ووصى بعق غانم وهو نائيه ثبت لغانم فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فبعق سالم ومن غانم ثلث ماله بعد سالم * (فصل) * شرط القائف مسلم عدل يحرب والاصح اشتراط حرد كرا عدد ولا كونه مدليا فاذا ادعى باسجه ولا عرض عليه وكذا الواسر كفى وطء فولدت بمكلمتهما وتنازعا بان وطئا بشبهة او مشتركة لهما ووطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة او نكاح فاسد او ائمتها فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحده منهما وكذا الووطئ منكوحه فى الاصح فاذا ولدت لها بين ستة اشهر واربع سنين من وطئها وادعياء عرض عليه فان تخلل بين وطئها ما حيضة فلثانى الا ان يكون الاول زوجا فى نكاح صحيح وسواء فيها اتفاقا اسلاما وحرية ام لا

* (كتاب العتق) * انما يصح من مطلق التصرف ويصح نعليه واضافته الى حرة فبعق كاه وصريحه تعزير واعتاق وكذا فى رقبة فى الاصح ولا يحتاج الى نية ويحتاج اليها كتابته وهي لا ملك لى عليك لاسلطان لاسبيل لخدمة انت سائبة انت مولاى وكذا اكل صريح او كتابة لاطلاق وقوله لعبد انت حرة ولا مة انت حرة صريح ولو قال عتقتك البك او خيرتك ونوى تفويض العتق اليه فاعتق نفسه فى المجلس عتق او اعنتقتك على ألف أو ائت حرة على ألف فقبل أو قال له العبد اعنتقنى على ألف فأجاب عتق فى الحال ولزمه ألف ولو قال بعتك نفسك بألف فقال اشترى فالمذهب صحة البيع ويعتق فى الحال وعليه الألف والولاء لسيد ولو قال لحامل اعنتقتك أو اعنتقتك دون ذلك عتقا ولو اعنتقه عتق دونهم ولو كانت لرجل والحل لآخر لم يعتق أحدهما بعق الآخر وإذا كان بينهما عبد فاعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فان كان معسرا بقى الباقي لشرى بكمه والاسرى اليه أو الى ما يسره وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق وفى قول بأداء القيمة وقول ان دفعها بان أنها بالاعتاق واستبلا لأحد الشرى كين الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب شرى بكمه وحصة من مهر مثل وتجري الاقوال فى وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد ولا يسرى تدبير ولا يمنع السراية دين مستغرق فى الاظهر ولو قال لشرى بكمه الموسر اعنتقت نصيبك فملك قيمة نصيبى فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب المنكر ولو قال لشرى بكمه ان اعنتقت نصيبك فنصيبى حرة بعد نصيبك فاعتق الشرى بكمه وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته ولو قال فنصيبى حرة فاعتق الشرى بكمه فان كان المعاق معسرا عتق نصيب كل عنده والولاء لهما وكذا ان كان موسرا او بطلان الدور والا فلا يعتق شئ ولو كان عبد لرجل نصفه ولا تخزن لثمة ولا تخرسه فاعتق الآخران نصيبهما معا فالقيمة عليهم انصفان على المذهب وشرط السراية اعتاقه باختياره ولو ورث بعض ولد لم يسر والمريض معسر الا فى ثلث ماله والميت معسر ولو اوصى بعق نصيبه لم يسر * (فصل) * اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرع عتق ولا يشتري اعقل قريبه ولو رهب له أو وصى له فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله

ولو ادعى ولي صبي أو مجنون حقه فانكروا نكل لم يحلف الولي * (فصل) * ادعى كل منهما شيا وأقام بينه وهو بيد ويعتق ثالث سقطنا أو بيدهما أو لا بيد أحدهما أو لا بيد أحدهما رجعت بينته ان أقامها بعد بينة الخارج ولو أزيلت بيده بينة وأسندت بينته الى فاقبل ازالة يده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكى اشتريته منك فقال بل ملكى ربح الخارج فلأوزيلت يده باقراره لم تسمع دعواه بغير

ذكر انتقال ويرجح شاهددين على شاهد مع عين لافز باده شهود ولا برجلين على رجل واحد وأمر أنين ولا بمؤرخة على مطابقة ويرجح بشار يخ سابق
واصله أجرة زيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه أمس لم تسمع حتى تقول ولم ير ملكه أو لانعم مزيلة أو بنين سبيه ولو أقام بحجة مطابقة
بذلك ذابة أو شجرة لم يستحق ولد أو فمرة طاهرة ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة (١٢٥) غير أن رارو لمطابقة رجوع على بائعه بالثمن ولو ادعى

ملكه كالمطابقة شهدت له مع سبيه لم يضره وإن
ذكر سببا وهي آخر ضرر * (فصل) *
اختلفا في قدر مكتري أو ادعى كل على ثالث
بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه عنه وأقام بيته
فإن اختلف تاريخهما أحكم لاسبق والآخر
سقطا أو أنه باعه له وأقامها سقطا إن لم
يمكن جمع والآخر له الثمن ولومات عن ابنين
مسلم ونصراني فقال كل مات على ديني فإن
عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام
كل بيته مطابقة قدم المسلم وإن قعدت بأن
آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو
جهل دينه ولكل بيته أو لا بيته حلفا ولو
مات نصراني عنهما فقال المسلم أسلمت بعد
موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم
بيته النصراني أو قال المسلم مات قبل إسلامي
والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام
فحكمه ولومات عن أبوين كافرين وابنين
مسلمين فقال لكل مات على دينه حلف
الأبوان ولو شهدت أنه أعتق في مرض موته
سالم وآخر غامضا وكل ثلث ماله فإن اختلف
تاريخ تقدم السابق أو اتحد أقرع والاعتق
من كل نصفه أو شهد أجنبيان أنه وصى
بعتق سالم ووارثان أنه رجوع ووصى بعتق غام
وكل ثلثه تعين غام فإن كانا حزين فامعق
فالسالم وثلث الغام * (فصل) * شرط القائب
أهلية الشهادات وتجربة فاذا نادى عباوان لم
ينفقا إسلاما وحرية مجهولا أو ولد
موطوأنهما وأمكن كونه من كل كان
وطأهما مرة شبهة أو أحدهما زوجة الآخر
بشبه أو ولدته لما بين ستة أشهر وأربع
سنين من وطئهما عرض عليه فإن تخلل
حبسة فلثاني إلا أن يكون الأول زوجاني
نكاح صحيح * (كتاب الاعناق) *
أركاه عتيق وصيغة ومعق وشرط فيه

ويعتق وينفق من كسبه والأفان كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقة في بيت المال أو
موسرا حرم ولومالك في مرض موته قريبه بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من رأس المال أو
بعوض بلا محاباة فن ثلثه ولا يرث فإن كان عليه دين فقبل لا يصح الشراء والأصح صحة ولا يعتق
بل يباع للدين أو بمحاباة فتدبرها كهيبة والباقى من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريبه سيده
فقبل وقبلنا يستقبله عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقيه * (فصل) * عتق في مرض موته عبدا
لا يملك غيره عتق ثلثه فإن كان عليه دين مستغرق لم يعتق شيء منه ولو أعتق ثلاثة لملك غيره
قيمة ثم سواه عتق أحدهم بقرعة وكذا لو قال أعتقت لثلاثكم أو لثلاثكم حر ولو قال أعتقت لثلاث
كل عبد أقرع وقيل يعتق من كل ثلثه والقرعة أن يؤخذ ثلاث رفاع متساوية يكتب في ثنتين
رق وفي واحدة عتق وتدرج في بندانق كما سبق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج العتق
عتق ورق الآخر أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر ويجوز أن يكتب أسماءهم ثم تخرج
قرعة على الحريه فمن خرج اسمه عتق ورقاوان كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة وآخر مائتان
وأخر ثلثها ثم أقرع بسهمي رق وسهم عتق فإن خرج العتق لذي المائتين عتق ورقاوا لثلاث
عتق ثلثها أو للاول عتق ثم يقرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق فمن خرج ثم من
الثلث وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة كسنة قيمة ثم سواه جعلوا اثنين
اثنين أو بالقيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل الاول
جزاوالاثنين جزا والثلاثة جزاوان تعذر بالقيمة كأربعة قيمة ثم سواه في قول يجزؤون ثلاثة
أجزاء واحد وواحد واثنتان فإن خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لثنتين أو للاثنتين رق
الآخران ثم أقرع بينهما فاعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد
في رقعة فيعتق من خرج أو لاول وثلث الثاني (قلت) أظهرهما الاول والله أعلم والقولان في
استحباب وقيل لا يحجب وإذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم
كسبهم من يوم الاعناق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم وإن خرج بمطهر عبدا آخر أقرع
ومن عتق بقرعة حكم بقرعة من يوم الاعناق وتعتبر قيمة حينئذ وله كسبه من يومئذ غير
محسوب من الثلث ومن بقي رقعة ساقوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقى قبل
الموت لا الحادث بعده فلو أعتق ثلاثة لملك غيره قيمة كل مائة وكسب أحدهم مائة أقرع فإن
خرج العتق لأكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع فإن خرج لغيره عتق ثلثه
وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه * (فصل) * من عتق عليه رقيق باعناق أو كناية
وتدبر واستبلا دورا به وسراية فولاؤه ثم لعصته ولا ترث امرأته بولاء الامن عتيقها أو ولده
وعتقائه فإن عتق عليها أبوها ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الأب ولا وارث فله للبنت والولاء
لأعلى العصبات ومن مسهر فولاؤه عليه الالعة وعصبة ولو نكح عبد معنة فانت بولاء
فولاؤه لولي الام فإن أعتق الأب انجر الى مواليه ولومات الأب رقيقا وعتق الجسد انجر الى
مواليه فإن أعتق الجدو الأب رقيق انجر فإن أعتق الأب بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لمولى
الام حتى يموت الأب فينجر الى موالى الجد ولو ملك هذا الولد أباه جردا لآخونه اليه وكذا

مالي واقف وأهلية ولا عوفى العتيق أن لا يعلق به حق لازم غير عتق منع بيعه وفي الصيغة لفظ بشعره صريح وهو مشق تحرير واعناق وقلت
رقبة أو كناية كلامك لي عليك لاسلطان لاسبيل لاحد من أنت سائبة أنت ولا يصح صيغة طلاق أوظهار ولا يضر خطأ بئذ كبير أو تأنيث وصح
معلقا ومضافا لجزئه فاعتق كما هو مقرر في الباب فلو قال خيرتك ونوى تفويضا وأعتاقتك اليك فاعتق نفسه عتق وبعوض ولو في بيع والولاء

لسيده ولو أعتق حاملا لهما أولاد له تبعها لا عكسه أو مشتركا أو نصيبه عتق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أسير به ولو مدينا كإلادته وعليه لشريكه
قيمة ما أسير به وقت الاعتاق أو العلق وحصة من مهر لا قيمة لها من الولد ولا يسرى تدبير ولو قال مؤسرا عتقت نعتيك فعليك قيمة نصيب
فأنكر خلاف ويعتق نصيب المدعى فقط بأقراره (١٣٦) أولاد من يكره أن أعتقت نصيبك فنصيب حر فأعتق وهو مؤسرى ولزمه القيمة

فلو قال له وقال مع نصيبك أو قبله فأعتق
عتق نصيب كل عنه والوالد لهما ولو تعدد
معتق ولو مع تفاوت فالقيمة بعددده وشرط
السراية غلبة ما يختاره فالو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا
في ثلث ماله * (فصل) * ملك حر بعضه
عتق ولا يشترى أو يابيه بعضه ولو وهب أو
وصى له ولم تلزمه نفقة فعلى الولي قبوله
ويعتق والام يجر ولو ملكه في مرض موته
مجانا عتق من رأس المال أو بعوض بلا
حسابه في ثلثه ولا يرثه فان كان مدينا يبيع
للدين أو بها فقد رها ملكه بمجانا والباقى
من الثلث ولو وهب لرفيق جزء بعض سيدة
فقبل عتق وسرى وعلى سيدة قيمة باقية

* (فصل) * أعتق في مرض موته عبدا
لا يملك غيره ولادين عتق ثلثه أو ثلاثة معا
كذلك وقيمة لهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم
أو ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق
أحدهم بقرعة بأن يكتب في رقعة بين رفق
وفي ثلثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم
فان خرج العتق عتق ورق الآخرون أو
الرفيق وأخرجت أخرى باسم آخر أو
تكتب أسماءهم ثم تخرج رقعة على العتق
فنخرج اسمه عتق ورقا ومختلفة كائنة
ومائتين وثلثمائة أفرع كافر فان خرج
للثاني عتق ورقا أو لثالث عتق ثلثه أو لأول
عتق ثم أفرع فنخرج ثم منه الثلث أو
فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين أو
بقيمة فقط أو عكسه كسنة قيمة أحدهم
مائة واثنين مائة وثلاثة مائة حرثوا كذلك
وان لم يمكن كأربعة قيمتهم سواء سن أن
يجزوا ثلاثة واحد واحد واثنان فان خرج
لواحد عتق ثم أفرع لتقيم الثلث أو لاثنتين

ولا لنفسه في الأصح (قلت) الأصح المنصوص لا يجره والله أعلم

* (كتاب التدبير) * صريحه أنت حر بعد موتى أو أدامت أو متى مات فانت حر أو أعتقتك
بعد موتى وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب ويصح بكتابة عتق مع نية تخليص سبيك بعد
موتى ويجوز مقيدا كان مت في ذال شهر أو المرض فانت حر ومعلقا كان دخلت فانت حر بعد
موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والأفلاو يشترط الدخول قبل موت السيد فان قال ان
مت ثم دخلت فانت حر اشترط دخول بعد الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل
الدخول ولو قال أدامت ومضى شهر فانت حر فالوارث استخدام في الشهر لا يبيعه ولو قال ان
شئت فانت مدبر أو أنت حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة متصلة فان قال متى شئت
فالتراخي ولو قال أدامت فانت حر لم يعتق حتى يموت فان مات أحدهما فليس لوارثه
بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا المميز في الظاهر ويصح من سفيه وكافر أصلي
وتدبير المرندين على أقوال ملكه ولو دبر ثم ارتد لم يبطال - على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطال
ولحربى حل مدبره إلى دارهم ولو كان كافرا عديم لم فديره نقض وبيع عليه ولو دبر كافر
كافرا فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير نزع من يد سيدة وصرف كسبه إليه وفي قول يباع
وله يبيع المدبر والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية فالوباعه ثم ملكه لم يعد التدبير على
المذهب ولو رجوع عنه بقول كإبطاله فسخته نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية والأفلاو
عتق مدبر بصفة صح وعتق بالاسبق من الموت والصفة وله وطه مدبرة ولا يكون رجوعا فان
أولدها بطل تدبيره ولا يصح تدبير أم ولاد يصح تدبير مكاتب وكتابه مدبر

* (فصل) * ولدت مدبرة من نكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الظاهر ولو دبر حاملا ثبت
له حكم التدبير على المذهب فان ماتت أو رجعت في تدبيره ادام تدبيره وقيل ان رجوع وهو
متصل فلا ولو دبر حاملا صح فان مات عتق دون الام وان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدت
المعاق عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت بالصفة عتق ولا يتبع مدبر اولده وجنانيته بكتابة
فنو يعتق بالموت من الثلث كله أو بعضه بعد الدخول وعتق على صفة تختص بالمرض
كان دخلت في مرض موتى فانت حر عتق من الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في المرض
فن رأس المال في الظاهر ولو ادعى عبده التدبير فأنكر فليس يرجوع بل يخلف ولو وجد مع
مدبر مال فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه وان أقام بينتين
قدمت بينته

* (كتاب الكفاية) *

هي مستحبة ان ملها رقيق أمين قوي على كسب قبل أو غير قوي ولا تكرر بحال وصيغتها
كانت على كذا منجما إذا أدبته فانت حر وبين عدد النجوم وقسط كل نجم ولوترك لفظ
التعاقب ونواه جزا ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب ويقول المكاتب قبلات
وشرطها تسكيت وإطلاق وكتابة المريض من الثلث فان كان له مثله فحقت كتابة كله فان
لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمتها مائة عتق وان أدى مائة عتق ثلثاه ولو كاتب مرندين
بنى على أقوال ملكه فان وقفناه بطالت على الجديدي ولا تصح كتابة مرندين ومكرى وشرط

رق الآخرون ثم أفرع بينهما يعتق من خرج له العتق وثالث الآخرواذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من العوض

الثالث بان عتقهم ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم أو بعضهم أفرع ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وتقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب
من الثلث ومن رفق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لاعتك غيرهم قيمة كل مائة وكسب

أحدهم مائة أفرع فان خرج العتق للكاتب عتق وله المائة أو لغيره عتق ثم أفرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربع كسبه
 * (فصل) * من عتق عليه من به رقب ولو بكاتب أو تدير فولاؤه ولعصبته يقدم بطوائه الاقرب وولاء ولد عتقه من عبد ولو لها فان عتق الاب
 أو الجد أنجر لولاه أو الاب بعد الجد أنجر لولاه ولو لمالك هذا الولد أباه (١٣٧) جرولاه اخوته اليه * (كتاب التدبير) *

هو تعليق عتق بموته وأركانه صيغة ومالك
 وحمل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي
 الصيغة الخط يشعربه صريح كأنت حر أو
 أعتقتك بعد موتى أو دبرتلك أو أنت مدبر أو
 كاتبة تكلمت سبيلك بعد موتى وصح مقيدا
 كانت في ذال الشهر أو المرض فأنت حر
 ومعلقا كان دخات الدار فأنت حر بعد
 موتى وشرط دخوله قبل موت سيده فان قال
 ان مت ثم دخلت فأنت حرة بعد ولوم تراخيا
 وللوارث كسبه قبله لانحو بيعه كذا مت
 ومضى شهر فأنت حر وليست بتدبير أو قال ان
 أوتيت شئت اشتريت المشيئة قبل الموت
 فيهما فوفاي نحو ان ولو قال العبد هما انا
 متنا فأنت حر لم يعتق حتى يموتان فان مات
 أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه وفي
 المال اختيار وعدم صبا وجنون فيصح
 من سفيه وكافر وتدبير مرند موقوف
 ولحربي حمل مدبر لدارهم ولودبر كافر
 مسلمان بيع عليه أو كافر فأسلم نزع عنه وله
 كسبه وبطل نحو بيع وباب لا بد لردة
 ورجوع لفظا وانكار ووطء وحمل له
 وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق
 كل بصفة ويعتق بالاسبق * (فصل) *
 حل من دبرت حاملا مدبر لان بطل قبل
 انفصاله تدبيرها بالموت كعتق عتقها حاملا
 وصح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان باعها
 فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر
 كفن في جنابة ويعتق بالموت من الثلث بعد
 الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كان
 دخات في مرض موتى فأنت حر وأوجدت
 فيه باختياره وحلف فيما معه وقال كسبه
 بعد الموت وقال الوارث قبله

* (كتاب الكاتبة) * هي سنة بطاب

العوض كونه دينام أو جلا ولو منفعة ومنجما بنجمن فأكثر وقيل ان ملك بعضه وباقيه حرم
 بشرط أجل وتنجيم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار وعند انقضائه همت أو على أن يبيعه
 كذا فسدت ولو قال كاتبك وبعتك هذا الثوب بألف ونجيم الألف وعلق الحرية بأدائه
 فالذهب صحة الكاتبة دون البيع ولو كاتب عبدا على عوض منجهم وعلق عتقهم بأدائه فالنص
 صحته ساو لوزع على قيمته يوم الكاتبة فن أدى حصته عتق ومن عجز رقب وتصح كاتبة بعض من
 باقيه حرفوا كاتب كاه صح في الرقب في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم
 يأذن وكذا ان أذن أو كان له على المذهب ولو كاتباه معا أو كلاهما ان اتفقت النجوم وجعل
 المال على نسبة ملكهما فلو عجز فجزأ أحدهما وأراد الا آخر ابقاه فكذا ابتداء عقد وقيل
 يجوز ولو أبرأ من نصيبه أو عتقه عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا * (فصل) * يلزم
 السيد أن يخط عنه جزأ من المال أو يدفعه اليه والخط أولى وفي النجم الأخير أبقى والاصح أنه
 يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع
 والا فالسبع ويحرم وطء مكاتبته ولا حد فيه ويجب مهر والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب
 وصارت مستولدة مكاتبته فان عجزت عتقت بموته ولدها من نكاح وزنا مكاتب في الاظهر
 يتبعها رفا وعتقا وليس عليه شيء والحق فيه للسيد وفي قول لها فلو قتل فقيمه لذي الحق
 والمذهب أن أرش جنابة عليه وكسبه ومهره ينفق منها عليه وما فضل وقف فان عتق فله والا
 فللسيد ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع ولو أتى بجال فقال السيد هذا حرام ولا
 ينفه حلف المكاتب أنه حلال ويقال للسيد يأخذه أو يبرئه عنه فان أبي قبضه القاضي فان
 نكل المكاتب حلف السيد ولو خرج المؤدى مستقار جمع السيد ببذله فان كان في النجم
 الأخير بان أن العتق لم يقع وان كان قال عند أخذه أنت حر وان خرج معيبا فله رده وأخذ
 بدله ولا يتزوج الاباذن سيده ولا يتسرى بانه على المذهب وله شراء الجوارى لحرارة فان وطئها
 فلا حد والولد نسيب فان ولدته في الكاتبة أو بعد عتقه لدون ستة أشهر تبعه رفا وعتقا ولا نصير
 مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق لفوق ستة أشهر وكان بطواها فهو حر وهي أم ولد
 ولو عمل النجوم لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع غرض كونه حفظه أو خوف
 عليه والا فيجبر فان أبي قبضه القاضي ولو عمل بعضها لبرئه من الباقي فأبرأ لم يصح الدفع ولا
 الأبراء ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها فلو باع وأدى الى المشتري لم يعتق في الاظهر
 ويطالب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذ منه ولا يصح بيع رقبته في الجديد فلو
 باع فأدى الى المشتري ففي عتقه القولان وهبته كسبه وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتنى
 عبده وتزوج أمته ولو قال له رجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم

* (فصل) * الكاتبة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الا أن يجز عن الاداء وجازة
 للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاه فاذا عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه وان
 شاء بالحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استهل المكاتب عند حلول النجم استحب امهاله
 فان أمهل ثم أراد الفسخ فله وان كان معه عروض أمهاله ليبيعها فان عرض كساد فله أن

(١٨ - منهاج) أمين مكاتب والافباحة وأركان ارقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه ما في عتق وكاتبة مريض من
 الثالث فان خاف مثليه همت في كاه أو مثله في ثلثه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم
 وفي الصيغة لفظ يشعربه بالحبابا ككاتبك على كذا منجما مع اذا أدت به فأنت حر لفظا أو ثنية وقبولا كقبالت ذلك وفي العوض كونه دينام أو

منه من جلا منحه النجمين فأكثر ولو في بعض مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في أثناءه
 صحت له على أن يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه فو باء ألف ونحوه وعلقت الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاه على عوض ووزع على
 قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن (١٣٨) يجوز أن لا يبيع رقيق ولو كاتبه معاصم إن اتفقت النجوم وجعلت على نسبة

لا يزيد في المهر - له على ثلاثة أيام وإن كان ماله غائبا أمهله إلى الاحضار إن كان دون مرحلتين
 والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فليس له الفسخ فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداعنه
 ولا تنفسح بجنون المكاتب ويؤدى القاضي إن وجد له مالا ولا يجنون السيد ويدفع إلى ولده
 ولا يعتق بالذبح اليه ولو قتل سيده فلو ارته قصاص فان عفا على ذية أو قتل خطأ أخذها مما
 معه فان لم يكن فله تجيزه في الأصح أو قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبيا أو
 قطعه فعفا على مال أو كان خطأ أخذ مما معه ومما سبب سبه الأقل من قيمته والارش فان لم يكن
 معه شيء وسأل المشتق تجيزه بعزله القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت فيه
 الكتابة والسيد فدأمو باقاؤه مكانا ولو أعتقه بعد الجنابة أو أبرأه عتق ولزمه الفداء ولو قتل
 المكاتب بطلت ومات رقيقا والسيد قصاص على قاتله المكاتب والا فالقيمة ويستعمل بكل
 تصرف لا تبرع فيه ولا خطر والا فلا يصح باذن سيده في الظاهر ولو اشترى من يعتق على
 سيده صح فان عجز وصار السيد عتق أو عليه لم يصح بلاذن وبأن فيه القولان فان صح
 تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه وكاتبه باذن على المذهب * (فصل) * الكتابة الفاسدة
 اشترط أو عوض أو أجل فاسد كالصحبة في استغلا بالكسب وأخذ أورش الجنابة عليه
 ومهر شهية وفي أنه يعتق بالاداء يبقعه كسبه وكالتعليق في أنه لا يعتق بأبراء وتبطل بموت
 سيده وتصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه سهم المكاتبين وتخال فهم ما في أن السيد فسخها وإنه
 لا يهلك ما يأخذه بل يرجع المكاتب به إن كان منقوفا وهو عليه بقيمة يوم العتق فان نجاسا
 فأقوال التقاص ويرجع صاحب الفضل به (قلت) أصح أقوال التقاص سقوط أحد
 الدينين بالآخر بالرضا والثاني براضاهما والثالث براضا أحدهما والرابع لا يسطع والله
 أعلم فان فسخها السيد فليشهد فلو أدى المال فقال السيد كنت فسخت فأنكره صدق العبد
 بيمينه والاصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانجاسه والمخرج عليه لا يجنون العبد ولو أدى
 كتابة فأنكره سيده أو ارته صدقا ويخلف الوارث على نفي العلم ولو اختلفا في قدر النجوم أو
 صفتها تخالفا ثم إن لم يكن قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح بل إن لم يتفقا فسخ القاضي
 وإن كان قبضه وقال المكاتب بعض المتبوض ودبعة عتق ورجع هو بما أدى والسيد
 بقيمة وقد يتقاصان ولو قال كذبتك وأنجنون أو مبحور على فأنكر العبد صدق السيد إن
 عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو قال البعض فقال بل
 الآخر أو الكل صدق السيد ولو مات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كنان أنكر اصدقاوان
 صدقا فمكاتب فان أعتق أحدهما نصيبه فالاصح لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر
 عتق كله وولاؤه للاب وإن عجز قوم على المعتق إن كان موسرا والا فنيصه حر والباقي فن
 للآخر (قلت) بل الظاهر العتق والله أعلم وإن صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب
 المكذب فن فان أعتقه المصدق فالذهب أنه يقوم عليه إن كان موسرا
 * (كتاب أمهات الاولاد) * إذا أحبل أمته فولدت حيا أو ميتا أو ما يجب فيه غرة
 عتقت بموت السيد أو أمته غيره بشكاح فالولد رقيق ولا نصير أم ولدا إذا ملكها أو بشبهة فالولد حر

ملكهم ما فلا عجز فجزه أحدهما وأبقاه
 الآخر تجزوا لو أبرأه من نصيبه أو أعتقه
 عتق وقوم الباقي أن يسر وعاد الرق
 * (فصل) * لزم السيد في صحبة قبل عتق
 حط منقول من النجوم أو دفعه من جندها
 والحط وكون كل في الأخير ورعا فسد بها
 أولى بحر منعت مكاتبته ويجب بوطئه مهر
 لا حد والودح ولا تجب قيمته وتوصارت
 مستولدة مكاتبته وولدها الرقيق الحادث
 يقبضها فاعتق أو ألحق فيه للسيد ولو قتل
 فقيمتله ويعونه من أورش جنابة عليه
 وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله
 والا فالسيد ولا يعتق شيء من مكاتب الا
 بأداء الكل ولو أني بمال فقال سيده حرام
 ولا يئنه حلف المكاتبو يقال للسيد مخذه
 أو أبرأه عنه فان أبي قبضه القاضي فان
 نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى مبيعا
 ورده أو مستحقا بان أن لا عتق وإن قال عند
 أخيه أنت حر وله شراء أمه التجارة لا تزوج
 الا باذن سيده ولا وطعافان وطنها فلا حد
 والولد نصيب فان ولدته قبل عتق أبيه أو
 بعده لدون سنة أشهر تبعه ولا نصير أم ولد
 أو لها ووطئها معه أو بعده مولدته لسنة
 أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عمل لم يجز
 السيد على قبض إن امتنع لغرض والا جبر
 فان أبي قبض القاضي أو عمل بعضا ليرثه
 فقبض وأبرأ بطلان صحت اعتبار من نجوم
 لا يبيعها ولا يبيعه وهبته فلو باع وأدى
 للمشتري لم يعتق ويطالب السيد المكاتب
 والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء
 مما يملكه مكاتبه ولو قال له غيره عتق مكاتبك
 بكذا ففعل عتق ولزمه ما التزم
 * (فصل) * الكتابة لازمة للسيد فلا

يفسخها إلا أن عجز المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وإن حضر ماله وأيسر لحاكم أداعمه وجائزة للمكاتب فله ترك ولا
 الاداء والفسخ ولو استعمل عند المحل لعجز من أمهاله أو لبيع عرض وجب له أن لا يزيد على ثلاثة ولا حضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا
 تنفسح بجنون ولا يجبر سبه ويقوم على السيد مقامه في قبض والحاكم مقيم المكاتب في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على

سيده لزمه قود أو أورش بمسامحه فان لم يكن فله تجيزه أو على أجنبي لزمه قود أو الأقل من قيمته والارش فان لم يكن معه مال يحجزه الحسا كطلب المستحق ويبيع به دار الارش و بقيت الكتابة فيما بقي للسيد قود أو لو أعتقه أو أراه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ولسنده قود على قاتله ان كافأه والا فالقيمة والمكاتب تصرف لا تبرع فيه (١٣٩) ولا خطر وشراء من يعتق على سيده و يعتق بجزء وشراء من يعتق عليه باذن وتبعه فاعتقا

* (فصل) * الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة لا في تعاقب معتبر والفاصلة بكتابة بعض أو فساد شرط أو عوض أو أجل كالصيحة في استقلاله بكسب وأخذ أرش جناية عليه وهو وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في أنه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بوث سيده ونصح الوصية به ولا يصرف له سهم المكاتبين ونسخا لفهاني أن للسيد فسخها وانما تبطل بنحو تنبيه السيد ونحو سلفه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أذاه أو يبدله ان كان له قيمة وهو عليه بقيته وقت العتق فان انحدر فالتقص ولو بسلا رضاً ويرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدهما أشهد فلو قال بعد قبضه كنت فسخت فأنكر حلف ولو ادعى كتابة فأنكر سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو فسختها نفاها ثم ان لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسختها الحسا كم وان قبضه وقال المكاتب بعضه وودعه عتق ورجع عما أذى والسيد بقيته وقدر يتقاصان ولو قال كاتبك وأنا نجحسون أو صحجور على فأنكر حلف السيد ان عرف ذلك والا فالكتابة أو قال وضعت النجم الأول أو بعضا فقال بسل الآخر أو السكل حلف السيد ولو قال كاتبني أو كما فصدقه فكاتب فغن أعتق نصيبه أو أراه عن نصيبه عتق ثم ان عتق نصيب الآخر فلولاء للادب وان عجز زعادتنا ولا سراية وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكذب قن بحالفة فان أعتق المصدق وكان موسرا سري العتق

* (كتاب أمهات الاولاد) *

حبلت من حرأته فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنسكاح أو زنا بعد وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فحر ولا قصير أم ولد وان ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرش جناية عليها وزوجها جبراً ولا يصح تملكها من غير هاورهنا كولدها التابع لها وعتقهما من رأس المال ثم كتاب متن المنهج للشيخ الاسلام ذكر بالانصارى رحمه الله

ولا تصير أم ولدا إذا ملكها في الظهور له وطء أم الولد واستخدمها وأجارتها وأرش جنابة عليها وكذا تزويجها بغير إذن في الأصح ويجرم بيعها وورثتها وهبتها ولو ولدت من زوج أو زنا فالولد للسيد يعتق بموته كهي وأولادها قبل الاستيلاء من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم وعتق المستولدة من رأس المال والله أعلم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبجز يشكره تتو البركات والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلتي بالمعجزات البهرات وعلى آله وصحبه وذوي الفضل والسيادات أما بعد فقد تم بحمدته تعالى طبع كتاب المنهاج للإمام أبي زكريا يحيى النووي في فقه الامام الشافعي رضي الله عن الجميع وأسكنهم من الجنة أعلى مكان رفيع ولتتم الفائدة على القاري حلي هامش بمنهج شيخ الاسلام ذكر بالانصارى وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المطبعة لعفوره القدير أحمد البابي الحلبي ذي الجيز والتقصير في شهر محرم الحرام سنة ١٣٠٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين آمين



